الجملة الفعلية

تأليف
الدكتور علي أبو المكارم
عميد كلية دار العلوم - جامعة القاهرة «سابقًا»
رئيس قسم النحو والصرف والعروض بالكلية «سابقًا»
أستاذ النحو والصرف والعروض بالكلية

مؤسسة
المختار
للنشر والتوزيع

الجُمْلَةُ الفِعْلِيَّةُ

الجملة الفعلية

تأليف
الدكتور علي أبو المكارم
عميد كلية دار العلوم - جامعة القاهرة «سابقاً»
رئيس قسم النحو والصرف والعروض بالكلية «سابقاً»
أستاذ النحو والصرف والعروض بالكلية

مؤسسة المختار
للنشر والتوزيع - القاهرة

اسم الكتاب : الجملة الفعلية

اسم المؤلف : الدكتور على أبو المكارم

الطبعة الأولى

١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧م

جميع حقوق الطبع محفوظة للناشر

رقم الإيداع : ٢٠٠٤٣ / ٢٠٠٦.

الترقيم الدولى: 977-382-109-9

مؤسسة المختار

للنشر والتوزيع

القاهرة: ٦٥ شارع النزهة – مصر الجديدة

تليفون: ٢٩٠١٥٨٣

E-mail:mokhtar_est@hotmail.com

بسم الله الرحمن الرحيم

إهـــــداء

تحية لذكرى أبى

مفكـرًا وإنسانـًا،

علــى

مقدمة الطبعة الأولى

لامناص من الاعتراف بأن مشكلة "المنهج "هى المشكلة الأولى التى تواجه هذه الدراسة وصاحبها منذ أمد جد بعيد، وعلى وجه التحديد، حين بدأ يحضر للحصول على درجة الماجستير فى موضوع "الحذف والتقدير فى النحو العربي"، إذ كان اختيار هذا الموضوع ـ فى جوهره ـ محاولة لاقتحام أصول النحو التقليدى من خلال دراسة أبرز خصائصه التطبيقية، ومجالا حيوياً لاختبار الأسس المنهجية السائدة والمقترحة للبحوث اللغوية، باعتبار ذلك خطوة ضرورية لاختيار أكثر المناهج صلاحية للأخذ به فى العربية. وقد أسلم البحث فى تلك المرحلة إلى حتمية وجود منهج ثالث، غير المنهج التقليدى الذى يبدو ملتزمًا بنصوص اللغة فى الوقت نفسه الذى تتجاوز تطبيقاته ظواهرها حتى إنها لتغير ـ إلى مدى بعيد ـ خصائصها مقننا ذلك كله بما تقرر فيه من أساليب "التأويل" من القول "بالحذف والتقدير" و "الزيادة" و "التحريف" و"التقديم والتأخير والفصل" و"الحمل على المعنى". وغير المنهج الوصفى الذى يأبى أن يراعى حقيقة موضوعية مقررة فى العربية الفصحى، وهى اتصالها التاريخى ووحدتها الزمنية واستحالة الفصم بين مراحلها، نظراً لارتباطها العضوى بالقران الكريم.

ثم فرضت مشكلة المنهج نفسها مرة أخرى فى تحليل "مناهج البحث عند النحاة العرب "وهو موضوع الأطروحة التى تقدم بها للحصول على درجة الدكتوراه، واستمرت هذه المشكلة وآثارها موضوع بحث مباشر حينا، وغير مباشر أحيانا فيما صدر بعد ذلك من دراسات عن:" الظواهر اللغوية فى التراث النحوي "و "تاريخ النحو العربي "و"أصول التفكير النحوي " و "تقويم الفكر النحوي "وإعراب الأفعال " و"مفهوم اللغة عند العرب " و"التأويل فى النحو العربى: أهدافه ووسائله"

وهاهى المشكلة مرة أخرى مازالت حية وملحة فى هذه الدراسة عن "الجملة الفعلية"؛ لأن دراسة الجملة الفعلية وإن كانت محاولة للنظر فى الجزئيات النحوية فإنها لابد أن تخضع بالضرورة لرؤية كلية تبرأ من الآراء الذاتية المعتمدة على الانطباعات الشخصية لتصدر عن نظرة منهجية. ومن ثم لم يكن من سبيل إلى الشروع فيها دون أن تتحدد سلفاً خصائص المنهج العلمى الذى يحتكم إليه فى تناولها. ذلك أن التراث النحوى غنى إلى أبعد الغايات بالآراء والاتجاهات فى الجملة العربية وعنها، وفى الجملة الفعلية باعتبارها نمطا من أنماطها، وآراء النحويين قد تلتقى وقد تختلف، بيد أنها ـ سواء فى تضافرها أو فى تنافرها ـ تصور فى مجموعها منهجاً فكريا محدداً وثابتاً، فهل تأخذ بهذا المنهج فتظل هذه المحاولة لدراسة الجملة الفعلية فى جوهرها شكلا آخر من أشكال الفكر التقليدى، أو تكتفى بتقرير ما اتفق من آراء النحاة دون ما اختلف، كما يؤثر كثير من الدراسين المعاصرين!...فلا نتجاوز بذلك أن نكون ممن يقرءون "لاتقربوا الصلاة "وعليها يقفون، فإن تلك الآراء المتفق عليها وتلك التى اختلف فيها سواء؛ إذ إن كلا منهما نتاج مقدمات، فهل ثمة سبيل إلى إقرار النتائج دون التيقن من سلامة المقدمات؟! أو نرفض المنهج التقليدى كله، مؤثرين اتباع قواعد المنهج الوصفى، الذى يفترض ضرورة تقسيم اللغة إلى مراحل تاريخية متميزة الخصائص والسمات، تحت تأثير الحقيقة القائلة إن كافة اللغات تتطور ظواهرها كلها: الصوتية، والصرفية، والنحوية، والمعجمية، والدلالية، فى نطاق حركة التطور الدءوب لكافة صور النشاط الاجتماعى، فكيف السبيل إذن ـ مع ذلك ـ إلى تحديد المستوى الصوابى للغة العربية والمفروض ـ فى إطار المنهج الوصفى ـ أن لكل مراحة مستواها الصوابى الخاص، وأنه لامجال للاحتكام إلى ضوابط الصواب والخطأ فى مرحلة من مراحل اللغة فى تحليل معطيات مرحلة أخرى سابقة عليها أو تالية لها.

وهكذا يتأكد ـ مرة بعد مرة ـ من خلال التناول التطبيقى، ما تأكد من قبل من خلال البحث النظرى، من ضرورة الالتزام بالأسس المنهجية لمنهج "التحليل اللغوي".

❊ ❊ ❊

فى إطار منهج التحليل اللغوى إذن تتم هذه الدراسة، التى أرجو أن تحقق غايتين :

الأولى: الوقوف على ما قدمه التراث النحوى للجملة الفعلية من أحكام، ولعل من

الحق أن نقرر منذ البداية أن التراث النحوى يضم ركاما هائلا من الأحكام التى تتصل بالجملة الفعلية بصورة أو بأخرى، فقد درس النحاة العرب هذه الجملة ضمن أبواب النحو لا يكاد يخلو منها باب، إذا استثنينا منها عدداً جد محدود، كبعض موضوعات المقدمات والجر بالإضافة، وحتى حين درس النجاة الجملة الاسمية فإنهم قدموا أثناء تقنينهم لها بعض ضوابط الجملة الفعلية: ولكن برغم هذه الوفرة فى الأحكام وهذه الكثرة فى الضوابط فإن الصورة النحوية للجملة الفعلية ليست واضحة المعالم محددة القسمات؛ لأن تلك الأحكام والضوابط لاتتسم بالقدر الكافى من الاتساق فيما بينها، ومن ثم لاتتكامل مقوماتها، وهكذا لاتصور فى مجموعها كافة النماذج اللغوية لها.

والثانية: تحديد الصورة التفصيلية للجملة الفعلية كما وردت فى النشاط اللغوى، بغية المقابلة بين النماذج النمطية للجملة الفعلية فى النحو وفى اللغة معاً، وفى هذا المجال فإننا لانفترض سلفا تطابقا ولا توافقاً، كما لانفترض أيضا تضاربا ولا تناقضا، فان هذه الدراسة تحاول أن تحلل ما تقرر فى التراث النحوى من أحكام وأن تقابله بما ثبت فى النصوص اللغوية من ظواهر، لكى تصل من وراء ذلك إلى استكشاف المدى الذى استطاعت أن تصل إليه القواعد النحوية فى تعبيرها عن الظواهر اللغوية، فإن ذلك نقطة البدء الصحيحة والضرورية فى تقويم القواعد النحوية لتتسق ضوابطها مع الظواهر اللغوية، حتى تكون معطياتها قادرة على تمثلها وتمثيلها وتجسيدها جميعاً.

ولقد حاولت هذه الدراسة أن تحقق هاتين الغايتين معاً، وأن تفى بمتطلباتهما من خلال تصنيف المادة العلمية - التى كانت محور البحث والتحليل - فى أربعة فصول، يسبقها تمهيد، ويتلوها ملحق وخاتمة.

أما التمهيد: فقد اختص ببحث مجموعة المصطلحات النحوية التى يكثر استخدامها فى مجال الجملة العربية، وهى مصطلحات: "الكلمة"، و"الكلام" و"التركيب" و"الجملة".

وتناول الفصل الأول تحليل "مفهوم الجملة الفعلية "فى التراث النحوى، وقد لاحظنا أن النحاة العرب يربطون بين نوع الجملة ونوع الكلمة المتصدرة فيها، الأمر الذى يسلم إلى قدر من التضارب مع الواقع اللغوى، حيث يوحد النحويون بين ما هو مختلف فيه، ويفرقون بين ماهو مؤتلف منه، ومن ثم حاولنا تقديم أساس آخر للتصنيف النحوى

يتسم بالصفات الضرورية اللازمة لسلامة أى تصنيف منهجى، فاقترحنا بدلا من ذلك الربط بين نوع الجملة ونوع المسند فيها بصرف النظر عن موقع المسند تقديماً أو تأخيراً. ولقد رأينا من خلال التحليل اللغوى أن رعاية هذا الأساس أكثر موضوعية من الرأى التقليدى.

وفى إطار هذا المفهوم حاولنا تحديد الأشكال النمطية للجملة الفعلية كما وردت فى التراث اللغوى، وقد توصلنا إلى أنها تبلغ نحو ستة عشر شكلاً، وتتكون أساساً من عناصر ثلاثة لاتزيد، هى:"الفعل"، و"المرفوع"،و"المكمل "وقد عنينا به ماعدا المرفوع مما يكمل معنى الجملة الفعلية سواء أكان منصوباً أم غير منصوب، بيد أننا اكتفينا بتحليل المنصوب وحده؛ لأن ماعداه من غير المنصوب لايختص بالجملة الفعلية، ولايقتصر عليها.

وقد تم تخصيص فصل من الفصول الثلاثة الباقية من الدراسة لتحليل كل عنصر من هذه العناصر الثلاثة المكونة للجملة الفعلية.

فبدأ الفصل الثانى بدراسة "الفعل "فعرض أولا لما أثر من تعريفاته عند النحاة العرب، وحلل مقوماتها، وانتهى من تحليلها إلى أنها لاتستطيع أن تقدم صورة دقيقة للصيغة الفعلية فى اللغة العربية، ومن ثم لم يكن بد من اللجوء إلى تحديد "الفعل " بوساطة العلامات المميزة له وفيه، وقد كانت أكثر قدرة على التعرف إليه، وأوسع فائدة فى التعريف به.

ثم انتقل الفصل بعد ذلك إلى تحليل الخصائص اللغوية للصيغة الفعلية، وقد أسلمه هذا التحليل إلى أن هذه الخصائص هى التى تشكل فى حقيقتها الصور النهائية للجملة الفعلية، وتكون أبعادها، وتمنحا خصائصها، فإن الأفعال هى التى تختلف نوعاً إلى متعدية ولازمة، وتتنوع شكلا إلى مبنية للمعلوم ومبنية للمجهول، وتتعدد موقعا فتكون متقدمة فى الجملة أو متأخرة فيها أو متوسطة بين أجزائها. ومن حصيلة هذا الاختلاف النوعى وهذا التنوع الشكلى وهذا التعدد الموقعى تتكون كافة النماذج اللغوية للجملة الفعلية فى اللغة العربية.

وقصد الفصل الثالث إلى دراسة "المرفوع "باعتباره العنصر الثانى من العناصر المكونة

للجملة الفعلية، فوجد له حالتين: الأولى يتقدم الفعل فيها عليه، والثانية يتأخرفيها الفعل عنه. وإذا كان اعتبار الحالة الأولى من قبيل الجملة الفعلية محور اتفاق بين النحويين، فأن تصنيف الحالة الثانية قد خولف فيه جمهور النحاة الذين يجعلونها فى نطاق الجملة الاسمية، مراعاة لتقديم الاسم فيها على الفعل، بيد أن الأسباب الموضوعية هى التى فرضت وضعها فى إطار الجملة الفعلية.

ثم تناول هذا الفصل بالبحث كلتا الحالتين، فحصر ما لكل منهما فى اللغة من صور وأشكال، وما قرره النحويون فيها من قواعد وأحكام، منها إلى تحليل المقولات النحوية فى ضوء القوالب اللغوية.

وتناول الفصل الرابع المكملات المنصوبة فى الجملة الفعلية، فوجد أنها على قسمين: أولهما خاص بالفعل المتعدى لايأتى مع الفعل اللازم، وذلك "المفعول به.

وثانيهما لا يختص بنوع من الأفعال دون نوع، بل يكمل الفعل اللازم والمتعدى على السواء، وهو "المفعول المطلق"، و "المفعول فيه "و "المفعول له"، و "المفعول معه، و"الحال". وقد درس هذا الفصل كل موضوع من هذه الموضوعات دراسة تتراوح بين الإيجاز والتفصيل، أما الإيجاز ففى الجوانب التى نحسب أن القارئ المتخصص على وعى كامل بها بحيث لا يحتاج إلا إلى تذكيره بأحكامها، وأما التفصيل ففى بعض النواحى التى رأينا أن التفصيل فيها ضرورة لاستيضاح الصورة الكاملة فى النحو واللغة معاً، إما لما يتسم به التراث النحوى من تشتت أو لما تتصف به المأثورات اللغوية من قصور.

وقد ألحقنا بموضوعات الفصل الرابع "التمييز "ولم نشأ أن نجعله ضمن موضوعا ته رعاية لوضعه الذى يختص به، وهو أنه لا يقتصرفى نوعيه معاً على الجملة الفعلية، بل منه ما يكون مع الجملة الاسمية، كما أن منه ما يكون مع تراكيب لغوية لا ترقى لمستوى الجملة العربية ولا تتوافر فيها خصائصها.

أما الخاتمة فقد أشرنا فيها إلى أبرز النتائج التى قدمتها هذه الدراسة فى نطاق الأفكار الكلية والاتجاهات الأساسية، مغفلين - عن عمد - ما أضافته فى مجال النظرات الجزئية والآراء التفصيلية، ليس لما تتسم به هذه الآراء والنظرات من وفرة فحسب، وإنما لأن العمل الأساسى الذى نعتقد بإخلاص أنه الذى ينبغى أن يحظى بقدر ضرورى من

التحليل والتقديم والنقد والمتابعة، إنما هو الركائز المنجية التى تمت فى ضوئها دراسة الجملة الفعلية.

وإننا لنأمل أن تكون هذه الدراسة قد حققت قسطا من النجاح يسمح بعد ذلك بتحديد الموقف النهائى فى بعض الموضوعات التى تحتاج إلى معاودة النظر فى جوانب بعينها من تراثنا النحوى، وعلى رأس هذه الموضوعات قضيتان لا زال قسط من الغموض يكتنفهما ويحيط بأبعادهما، أولاهما: علاقة المشتقات الاسمية بالعنصر الفعلى فى الجملة العربية، والثانية :وضع الجملة الفعلية بين البساطة والتركيب: وهى دراسة علاقة المشتقات الاسمية بالفعل فى الجملة العربية فقد اختلفت فيها الآراء وتعددت الاتجاهات، ويمكن أن نميز فيها ـ بصورة عامة ـ اتجاهين.

أولهما: يرى وضع المشتقات الاسمية العاملة عمل الأفعال فى نطاق الجملة الاسمية، رعاية للحقيقة القائلة إن هذه المشتقات فى النهاية أسماء وإن كانت تعمل عمل الأفعال، ومن ثم يقسم أصحاب هذا الاتجاه الجملة الاسمية إلى قسمين: جملة اسمية تتكون من مبتدأ وخبر، وأخرى تتكون من مبتدأ ومرفوع سد مسد الخبر. ومحور هذا القسم الأخير الجمل التى تكون المشتقات الاسمية العنصر الإسنادى فيها.

وثانى الاتجاهين يفرض ضرورة وضع المشتقات التى تعمل عمل الأفعال فى مجال الجملة الفعلية، مراعاة لما بين هذه المشتقات والأفعال من تماثل فى الدلالة، وتوافق فى الوظيفة. أما تماثلهما الدلالى فيتجلى فى أنهما يدلان على حدث وزمن معا، وأما توافقهما الوظيفى فيتضح فى كونهما يحتاجان حتما إلى مرفوع، وقد يتطلبان بعد ذلك مكملا منصوبا أو غير منصوب. وبهذا تكون المشتقات الاسمية العاملة عمل الأفعال فى مسلكها الوظيفى أفعالا وإن كانت فى تحديدها النوعى أسماء.

ولقد أخذت هذه الدراسة بالاتجاه الأول وأعرضت عن الثانى، التزاما بمعطيات عدد من الحقائق على رأسها:

أولا ـ أن دعوى الفصل بين"العنصر الفعلي" و "الفعل " تفترض سلفا الاعتراف بوجود نوع من الكلمات يتضارب تحديده النوعى فى مستوى الكلمة المفردة التى يدرسها

علم الصرف مع مسلكه الوظيفى فى مستوى الجملة التى يتناولها علم النحو. مع أن المفروض أن تتكامل مستويات التحليل اللغوى لا أن تتناقض.

ثانياً ـ أن مكونات "العنصر الفعلي" عند أصحاب الاتجاه الثانى من التنوع بحيث لا سبيل إلى إقرار الجمع بينهما لمجرد التقائها فى بعض الأحيان فى المسلك الوظيفى؛ لأن هذا التماثل فى المسلك الوظيفى بمثابة التشابة فى بعض الملامح السطحية التى ليس لهافى الأغوار جذور، وهل من سبيل إلى التوحيد بين "الفعل" و"المشتقات الاسمية" كـ :اسم الفاعل، واسم المفعول والصفة المشبهة، و"الأسماء الجامدة " كـ :المنسوب، و"التراكيب" كـ :الجاروالمجرور، وإن التقت حينا فى حاجتها إلى مرفوع. وأما القضية الثانية: وهى تحديد وضع الجملة الفعلية بين البساطة والتركيب فنرجو أن نسجل فيها الملحوظات الآتية:

أولا: أن الجملة البسيطة هى الجملة التى لا يتعدد فيها الإسناد، والجملة المركبة على العكس من ذلك هى التى يتعدد الإسناد فيها، ومقتضى تعدد الإسناد فى الجملة المركبة تعدد الأطراف المشاركة فى عملية الإسناد ذاتها، ومن ثم فإن وجود أكثر من طرف إسنادى لبعض عناصر الإسناد دون بعض لاينقل الجملة من حيز البساطة إلى مجال التركيب،إذ الموجود آنئذ ليس سوى تكرار إسنادى لايستلزم بالضرورة تعدداً فى الإسناد أو تنوعا.

ثانياً: أن البساطة لاتتناقض مع امتداد الجملة، فان الامتداد زيادة فى عدد العناصر التى تتكون منها الجملة، وهذه الزيادة مسألة كمية لا علاقة لها بتعدد الإسناد، ومن ثم لاتقتضى بالضرورة تركيبا. وهكذا يمكن أن تكون الجملة البسيطة محدودة، كما يمكن أن تكون ممدودة.

ثالثا: أن الجملة الفعلية ـ فى مجموعها ـ جملة بسيطة، سواء أكانت محدود تكتفى بمرفوعها، أم ممدودة تحتاج إلى ما بعد المرفوع من منصوب أو غير منصوب، فإن الإسناد فى الحالتين لا يتعدد. وقد يبدو هذا الرأى أمراً مسلماً فى الجملة الفعلية بشكل عام، بيد أنه ـ بالتأكيد ـ فى حاجة إلى النقاش فى موضعين:

أولهما: فى حالة تقدم المرفوع على الفعل، وهى الحالة التى رأينا وضعها في إطار الجملة

الفعلية، إذ قد يبدو أن ثمة تكراراً قد حدث فى عملية الإسناد نفسها، لإسناد الفعل إلى الضمير العائد على الاسم المتقدم، ثم إسناد الجملة الفعلية إلى الاسم المتقدم، وسيرى القارئ أن هذا الرأى مرفوض، وأنه نتاج التقسيم التقليدى للجملة وفق الفكرة القائلة بالربط بين نوعها ونوع الكلمة المتصدرة فيها. أما مع مراعاة ما انتهت إليه هذه الدراسة من الربط بين نوع الجملة ونوع المسند فيها فإنه ليس ثمة تعدد للإسناد ولا تنوع ولا حتى تكرار لبعض عناصره؛ لأن الفعل المتأخر مسند إلى الاسم المتقدم لا محالة.

وثانيهما: فى حالة كون "الحال جملة" لامفرداً، فقد يبدو أن ثمة تكراراً للإسناد؛ لأن ثمة إسناداً فى الجملة الفعلية الأساسية التى سيق الحال لبيان كيفيتها، ثم هنالك ما ظاهره أنه إسناد آخر فى الجملة الحالية. والحق أن الجملة الحالية إذا كانت فعلية من الميسور لمح نوع من التكرار فى بعض عناصر الإسناد فيها يوشك أن يسم ما يبدو أنه تعدد فى عملية الإسناد ذاتها، بيد أنا مع ذلك نتوقف عن القطع برأى فى هذه القضية، تاركين البت فيها لما يمكن أن يجد من بحوث تتناولها، كما تتناول غيرها من قضايا ومشكلات تثيرها هذه الدراسة فى الجملة الفعلية وحدها، أو تشير إليها فى الجملة العربية بأسرها.

* * *

وبعد. ..

فبرغم ما حاولت أن تقدمه هذه الدراسة. فلا زلت أعتقد أنها ليست أكثر من مجرد محاولة، عسى أن تجد من النقاش ما يصحح مادتها، ويقوم وجهتها ـ وصاحبها ـ على الطريق.

دكتور

على أبو المكارم

تمهيد

فى

المصطلحات

الكلمة ـ التركيب ـ الكلام ـ الجملة

الكلمة:

تستخدم لفظة "الكلمة" فى أحيان كثيرة للدلالة على معنى: "الجملة ـ أو الجمل ـ التامة الفائدة" ومن هذا الاستخدام فى النص القرآنى قوله تعالي: ﴿ وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِىَ ٱلْعُلْيَا ﴾ [1]،وهى كلمة التوحيد "لاإله إلا الله"، وقوله سبحانه: ﴿ قُلْ يَـٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَـٰبِ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِۦ شَيْـًٔا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ [2]، وقوله: ﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴾ [3]، وقوله: "كلا إنها كلمة هو قائلها" إشارة إلى قوله﴿ رَبِّ ٱرْجِعُونِ ﴿٩٩﴾ لَعَلِّىٓ أَعْمَلُ صَـٰلِحًا فِيمَا تَرَكْتُ ﴾ [4]. وقد استعملت "الكلمة" لأداء هذا المعنى فى الحديث أيضا، ومن ذلك قوله صلوات الله عليه: (الكلمة الطيبة صدقة)[5]، وقوله:(أفضل كلمة قالها شاعركلمة لبيد)[6] مشيراً إلى صدر بيته:

ألا كل شىء ما خلا الله باطل ۝ وكل نعيم لا محالة زائل

وقد شاع هذا الاستعمال للكلمة حتى ظن بعض الدارسين ـ قدامى ومحدثين ـ أن

---

(١) من الآية (٤٠) من سورة التوبة.

(٢) من الآية (٦٤) من سورة آل عمران.

(٣) من الآية (١١٩) من سورة هود.

(٤) الآيتان (٩٩، ١٠٠) من سورة المؤمنون.

(٥) المعجم المفهرس لألفاظ الحديث ٢٨٦/ ٣ومصادره.

(٦) المعجم المفهرس لألفاظ الحديث ٥٨/ ٦ومصادره.

إطلاق الكلمة علي "الكلام المفيد" هو المعنى اللغوى لها، حتى إن ابن هشام يقرر صراحة "أن الكلمة تطلق فى اللغة على الجمل المفيدة"[١] والحق أن هذا الاستعمال للفظ "الكلمة" ـ بالرغم مما يتسم به من شيوع ـ ليس سوى استخدام مجازى، أما دلالتها اللغوية فقريبة من دلالتها النحوية على: "اللفظ الدال على معنى، مفرد"[٢].

أما " اللفظ" فيعرفه بعض النحويين بأنه "الصوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية"[٣]،وهو تعريف لايتصف بالدقة؛ لأن من الكلمات ما يرد على حرف واحد، مثل: "الواو"و "الباء" و"اللام" "وبعض صيغ الضمائر" و"بعض الأفعال المعتلة " ومن ثم تكون هذه الكلمات ذات الحرف الواحد صوتاً مشتملاًـ بكسر الميمـفى الوقت الذى هى فيه كلمة مشتملةـ بفتحها ـ ومن ثم نؤثر التعريف الذى يراه محققو النحويين للفظ، وهو " الصوت المعتمد على مخرج من مخارج الفم"[٤]، أى: الذى يخرج من الفم البشرى أو يمكن أن يخرج منه[٥]، وقد سمى هذا الصوت لفظا؛ لأن كلمة(لفظ) لغويًّا تعنى الطرح، وفى الصوت يتم طرح الهواء من داخل الرئة إلى خارجها، فهو إذن " مصدرأريد به المفعول"[٦]. وهو التعريف الذى يأخذ به الدارسون المحدثون[٧].

و"اللفظ" يشمل عند النحاة المهمل من الكلمات والمستعمل منها، والمهمل "مايمكن ائتلافه من الحروف ولم يضعه الواضع بإزاء معنى، كـ: صص، و:قق، ونحوهما. فهذا ـ وما كان مثله ـ لاتسمى واحدة منها كلمة؛ لأنه ليس شيئاً من وضع الواضع، ويسمى لفظة؛ لأنه جماعة حروف ملفوظ بها"[٨]. ويقصد ابن يعيش من هذا الكلام أن الكمة. وهى مصطلح نحوى ـ لاتتناول إلا الكلمات الموجودة بالفعل فى اللغة، إذ إن هذه الكلمات هى محور النشاط اللغوى الذى هو بدوره مجال الدرس النحوى، ومن ثم كانت

(١) انظر:قطر الندى وبل الصدى، وأيضًا منار السالك ١/ ٦ – ٧.
(٢) حاشية السجاعى على القطر٧.
(٣) انظر: شرح التصريح على التوضيح ١ / ٢.
(٤) انظر: حاشية المصرى على ابن عقيل١/ ١٤.
(٥) انظر: الظواهر اللغوية فى التراث النحوي.١/ ٦٦.
(٦) حاشية الخضرى على ابن عقيل١/ ١٤.
(٧) انظر دراسات نقدية فى النحو العربى ص١ .
(٨) شرح المفصل ١/ ١٩.

الكلمات الممكنة الوجود" ـ تلك التى يمكن تكوينها من الأصوات اللغوية ـ غير داخلة فى إطار الدراسة النحوية؛ لأنها لم تدخل أصلا فى نطاق اللغة، التى يقتصر على تناول ماهوموجود وترفض ماليس له بالفعل وجود. ولهذا اشترط النحويون فى تعريف الكلمة كونها " دالة على معنى"[1] فالدلالة على معنى إذن هدفها عند النحويين إخراج المركبات الصوتية التى لا دلالة لها فى العربية، وإن شابهت ـ فى أوزانها ـ الكلمات العربية.

والمقصود " بالمفرد" مالا يدل جزؤه على جزء معناه"[2]، ويرى ابن يعيش أن معنى " مفرد "عدم دلالة جزء اللفظ على شيء من معنى اللفظ ولا على شيء من معنى غيره مطلقا، من حيث كونه جزءا له، ويمثل لذلك بنحو:

زيد، فإن " هذا اللفظ يدل على المسمى ولو أفردت حرفا من هذا اللفظ أو حرفين، نحو: الزاء مثلا، لم يدل على معنى ألبتة[3]. ومن ثم كان اشتراط " الإفراد" فى اللفظ لإخراج المركبات.

* * *

التركيب:

والتركيب: ضم كلمة إلى أخرى، لا على طريق سرد الأعداد، مثل قولك: قلم قرطاس كتاب باب،" فالمركب إذاً" ماضمت فيه كلمة إلى أخرى بهذا المعني[4]، وينقسم إلى أربعة أقسام[5].

إسنادى: إن اشتمل على نسبة بين الألفاظ يحصل بها فائدة، وإن لم تكن: مقصودة، نحو:العلم نور والأدب مشكور. سواء كانت فائدة تامة، كهذه الأمثلة، أو ناقصة كما فى نحو: فعل الشرط وحده أو جوابه وحده.

وإضافى: نحو كتاب الله.

---

(١) انظر تسهيل الفوائد ٣، ابن عقيل ١/ ١٥، حاشية الخضرى ١/ ١٧-١٨.

(٢) المصادر السابقة، وانظر: ابن يعيش ١/ ١٨-١٩.

(٣)شرح الفصل ١/ ١٩.

(٤) أنوار الربيع٥٩.

(٥) المصدر السابق، وانظر أيضًا: الظواهر اللغوية فى التراث النحوي١/ ٦٤.

ووصفى: نحو: الإنسان الكامل.

ومزجى: عددى نحو: خمسة عشر، وغير عددى، مثل: بعلبك، وعيوبه.

وواضح من هذا التحديد والتقسيم أن المركب بدوره " لفظ يدل على

معنى بيد أن لفظ " المركب" يختلف عن لفظ "الكلمة" إذا إن معنى المركب ـ كما هو واضح من الأمثلة ـ غير مفرد فى حين كان معنى الكلمة "مفرداً" كما رأينا.

الكلام:

و"الكلام"[(١)] أحد أقسام" التركيب" اللغوى، وإذا أطلق فإنه يعنى التركيب اللغوى الذى يفيد فائدة تامة، أى فائدة يحسن السكوت عليها[(٢)] وفى بعض تعريفات اللغويين ـ فيما يحكى السيوطى ـ مايفهم منها أن الكلام يطلق علي" كل مايفيد" سواء استخدم اللغة للإفادة فى صياغة صوتية أو كتابية، أو لم يستخدمها اكتفاء بدلالات أخرى، كالإشارة، أو الاستدلال من الموقف والمقام[(٣)]. وهذا مخالف لما استقر عليه رأى النحاة، الذين تدور

---

(١) اختلف النحويون فى لفظ"الكلام" هل هو مصدر أواسم مصدر؟
ذهب فريق منهم إلى اعتباره مصدرا فعله "كلم" وقد جاء محذوف الزوائد، قياسا على: سلم سلاماً مستدلين على ذلك بأنه يعمل عمل فعله، وإعماله دليل على مصدريته، تقول: عجبت من كلامك زيدا، ومنه قول الشاعر:

ألا هل إلى ليلى سبيل وساعة تكلمنى فيها من الدهر خاليا
فأشفى نفسى من تباريح مابها فإن كلاميها شفــاء لما بيــا

وذهب فريق آخر إلى لفظ أن " الكلام" اسم مصدر وليس مصدرًا، إذ إن مصدر " فعل " المضعف العين: التفعيل، ومصدر تفعل: التفعل، على ماهو مقرر صرفيا، ومن ثم كانت الكلمة اسم مصدر، إذ المصدر: المتكلم، وقد ورد فى القرآن: "وكلم الله موسى تكليما".

(٢) انظر: حاشية العطار على شرح الأزهرية ١٤، حاشية أبى النجا ٨-٩.

(٣) أحدث هذا التوسع فى دلالة "الكلام" موقفين متعارضين فى التراث اللغوى، فمن ناحية يرفض ابن سنان الخفاجى هذا التوسع، وبما أنه رأى أن مرده هو اعتبار شرط " الفائدة "، إذ كان هذا الشرط هو الباب الذى دخلت منه الإشارة ونحوها من الدلالات، فقد دعا إلى إلغاء هذا الشرط، مقررا أن الكلام هو" ما انتظم من حرفين فصاعدا من الحروف المقولة، إذا وقع ممن تصح منه أو من قبيله الإفادة. .. وليس يجوز أن يشترط فى حد الكلام كونه مفيدا" مستدلاً على رفض شرط الإفادة بأن "أهل اللغة قد قسموا الكلام إلى مهمل ومستعمل، والمهمل مالم يوضع لشىء من المعانى، والمستعمل هو الموضوع لمعنى وفائدة، فلو كان الكلام هو المفيد عندهم ومالم يفد ليس بكلام لم يكونوا قسموا على قسمين بل كان يجب أن يسلبوا مالم يفد اسم الكلام رأسا" وجلى أن ابن سنان

تعريفاتهم حول وجود محورين يدور عليهما الكلام، بدونهما لا يكون له عند النحاة وجود، وهما: اللفظ، والإفادة[1]، يقول ابن جنى معبراً عن هذا الموقف ـ ناسبا رأيه إلى سيبويه ـ " إن الكلام ما كان من الألفاظ قائما برأسه، مستقلا بمعناه"[2] وإن " كل لفظ مستقل بنفسه، مفيد فى معناه يسمى كلاما"[3]، وإنه " لا يكون إلا أصواتا تامة مفيدة"[4].

وهكذا يتفق النحاة على أن مصطلح "الكلام" يلتقى مع مصطلحى "الكلمة" و"التركيب" فى وجود اللفظ والمعنى، ولكن المعنى فى "الكلام" لابد أن يكون مفيدا فائدة تامة يحسن السكوت عليها من المتكلم والسامع أيضاً، بخلاف الكلمة، فإن اللفظ فيها يدل على معنى مفرد، وبخلاف المركب أيضاً فإنه يمكن أن يكون المعنى فيه ليس تاما ومن ثم لايحسن السكوت عليه، ومن ثم يكون "الكلام" بهذا المعنى أحد أشكال التركيب.

بيد أن النحويين وإن حققوا هذا القدر من الاتفاق فى تحديد مدلول الكلام، فإنهم قد اختلفوا فى قضية الفائدة التى يتضمنها، هل يشترط أن يحققها الكلام، بالفعل فى "الكلام" وهكذا يخرج من دائرته البدهيات التى لا تضيف جديداً، نحو: الكل أكبر من الجزء، والجزء أصغر من الكل، والسماء فوقنا، والأرض تحتنا، والنار حارة، والثلج بارد، ورفض آخرون هذا الموقف، مكتفين فيها بأن يكون من شأنها الإفادة، سواء كانت تفيد بالفعل أو لا تفيد، ذاهبين إلى أن اشتراط تحقيق الفائدة بالفعل قد يسلم إلى شىء من التناقض، فيكون الشىء الواحد ـ أى التركيب ـ كلاماً وغير كلام، يكون كلامًا إذا خوطب به من يجهله حيث يستفيد معنى جديداً، ويكون غير كلام حين يخاطب به من

يخلط بين مستويين: الكلمة والكلام، وهو ما فطن له من قبل ابن فارس حين قرر أن " أهل اللغة لم يذكروا المهمل فى أقسام الكلام، وإنما ذكروه فى الأبنية المهملة التى لم تقل عليها العرب". ومن ناحية أخرى ذهب النحويون إلى ضرورة الإبقاء على شرط الإفادة أنهم اشترطوا كونها بوساطة تركيب لفظى، وهكذا دارت تعريفاتهم على وجود عنصرى: اللفظ، والفائدة، فى الكلام".

انظر سر الفصاحة ٢٧، الصاحبى ٤٨-٤٩، الظواهر اللغوية فى التراث النحوي٦٥.

(١) انظر شرح التصريح على التوضيح ١/ ١٩.

(٢) انظر الخصائص ١/ ١٩، وقارنه بكتاب سيبويه ١/ ٦٢.

(٣) الخصائص ١/ ١٧.

(٤) الخصائص ١/ ١٨.

يجهله حيث يستفيد معنى جديداً، ويكون غير كلام حين تخاطب به من يعرفه، أو من سبق خطابه به، فإنه آنئذ لن يفيد منه شيئا لسبق معرفته بمضمونه[١].

وكذلك اختلف النحويون فى الإفادة:هل يشترط أن يقصد إليها المتكلم أو لا يشترط فيها هذا القصد، ذهب كثير منهم إلى أن "القصد"

شرط لابد منه فى الإفادة التى بدونها لا يكون التركيب كلاماً، ومن بين هؤلاء "ابن هشام " "وابن مالك" وغيرهما ممن زادوا فى تعريف الكلام شرطا هو أن تكون الفائدة مقصودة من المتكلم، ومن ثم يخرج ما ينطلق به النائم والساهى والسكران وغيرهم، "لأن النائم إذا أخبر بخبر فإنه لايفيد شيئاً، وكذلك المجنون؛ إذ هو كالهذيان، وأصوات الحيوانات، ولو فرض إفادته كما لو قال: قام زيد، ووافق ذلك قيامه فالفائدة لم تحصل من إخباره، بل إنما حصلت من خارج"[٢].

ورفض كثير من النحويين هذا الشرط، ذاهبين إلى أن شرط الكلام هو تضمن الفائدة، سواء كانت هذه الفائدة مقصودة من المتكلم أو غيرمقصودة منه، ومن ثم كان كلام النائم والمجنون ـ ونحوهماـ عند هذا الفريق من النحويين ـ فى حد ذاته مفيدًا؛ إذ يدل على معنى تام يحسن السكوت عليه وهو ثبوت المحكوم به للمحكوم عليه، وإن كان غير مقصود بالإفادة[٣].

الجملة:

فى تحديد مفهوم الجملة يمكن أن نجد عدداً من الاتجاهات فى التراث النحوى، أهمها اتجاهان:

أولها: اتجاه يوحد أصحابه بين مفهوم" الجملة" و"الكلام"، ومن بين هؤلاء " ابن جني"، "والزمخشري"، والجملة عند هؤلاء النحويين هى " اللفظ الدال على معنى تام يحسن السكوت عليه" يقول ابن جنى معبراً عن هذا الاتجاه: "أما الكلام فكل لفظ

---

(١) انظر: همع الهوامع ١/ ١٠.
(٢) حاشية الدسوقى على مغنى اللبيب ٢/ ٤٤.
(٣) حاشية الدسوقى على مغنى اللبيب ٢/ ٤٤.

مستقل بنفسه، مفيد لمعناه، وهو الذى يسميه النحويون: الجمل، نحو: زيد أخوك، وقام زيد، وضرب سعيد، وفى الدار أبوك، وصه، ومه، ورويد،وحاء عاء(فى الأصوات) وحسن،ولب، وأف،وأوه"[1]، "فكل لفظ استقل بنفسه، وجنيت منه ثمرة معناه، فهو كلام"[2] وهو - بالضرورة - جملة أيضا. ويقول الزمخشرى عن الكلام "ويسمى الجملة"[3] فيجعله مرادفًا لها، إذ "الشيء لايسمى باسم شيء إلا إذا كان مرادفا له" كما يقول الدسوقي[4].

والاتجاه الثانى: يفرق بين "الجملة" و"الكلام"، ويرى أن مفهوم الجملة أوسع دلالة من مفهوم الكلام، إذ الجملة عند أصحاب هذا الاتجاه هى " ما تضمن جزأين لعوامل الأسماء تسلط على لفظهما أو لفظ أحدهما"[5] أى إنها"المركب الإسنادي" سواء أفاد فائدة تامة يحسن السكوت عليها أم لم يفد، وبذلك لا يشترط فى الجملة ما يشترط فى الكلام من الفائدة التامة، يقول ابن هشام معبرا عن هذا الاتجاه: " والجملة عبارة عن الفعل وفاعله، كقام زيد، والمبتدأ وخبره، كزيد قائم، وما كان بمنزلة أحدهما، نحو ضرب اللص، و: أقائم الزيدان، وكان زيد قائما، وظنلته قائما[6]. وبالرغم من أن هذه الأمثلة تفيد فائدة تامة، مما يجعل مصطلح الكلام ينطبق عليها، فإن ابن هشام يسارع فيؤكد أن القصد من هذه الأمثلة الإشارة إلى الإسناد وليس الدلالة على الإفادة، ثم يؤكد هذه التفرقة بين مدلول كل من المصطلحين بقوله:"وبهذا يظهر لك أنهما ليسا مترادفين كما يتوهمه كثير من الناس، وهوظاهرقول صاحب المفصل، فإنه بعد أن فرغ من حد الكلام قال:"ويسمى جملة"، والصواب أنها أعم منه، إذ شرطه الإفادة، بخلافها، ولهذا تسمعهم يقولون: جملة الشرط، وجملة الجواب، وجملة الصلة. وكل ذلك ليس مفيدا فليس كلاما"[7] ويؤكد

---

(١) الخصائص ١/ ١٧.

(٢) الخصائص ١/ ١٧.

(٣) انظر: شرح المفصل ١/ ٢٠.

(٤) حاشية الدسوقى على المغني ٢/ ٤٥.

(٥) همع الهوامع ١/ ٩٦.

(٦) المغنى.

(٧)المصدر نفسه.

موقفَ ابن هشامٍ الشيخُ خالدُ الأزهرى، الذى يـرى أن " بين الجمـلة والكلام عموم وخصوص مطلق، ذلك أن الجملة أعم من الكلام لصدقها- أى تحققها - بدونه، وعدم صدقه - أى عدم وجود الكلام - بدونها. فكل كلام جملة لوجود التركيب الإسنادى، ولاينعكس عكسا لغويا، أى: ليس كل جملة كلاما؛ لأنه معتبر فيه الإفادة بخلافها"[1] ثم يمثل لقوله بمثال جملة الشرط، نحو: إن قام زيد يقم عمرو، فإن قولك (قام زيد) فيها"يسمى جملة، لاشتماله على المسند والمسند إليه، ولا يسمى كلاما؛ لأنه لايفيد معنى يحسن السكوت عليه؛ لأن (إن) الشرطية أخرجته عن صلاحيته لذلك؛ لأن السامع ينتظر الجواب"[2] ويخلص من ذلك إلى أن هذا المثال ونحوه "دليل على عدم ترادف الجملة والكلام، ورد على من قال بترادفه"[3].

هذان الاتجاهان هما أبرز الاتجاهات النحوية فى تحديد مفهوم " الجملة" العربية، ومن المؤكد أن بينهما نقاط اختلاف، كما أن من الممكن أن نلحظ فيهما نقاط التقاء، سنحاول أن نشير إليها فيما يلى:

أولا: أن الاتجاه الأول لم يقف عند بيان"اللفظ" الذى يحمل المعنى التام الفائدة، محددا لصوره وأشكاله، وإن كان قد قدم فى بعض الأحيان أمثلة له، مكتفيا باعتبار المحور الذى تدور عليه"الجملة" وجودا وعدما هو "الفائدة التامة" وحدها، وهكذا يمكن أن يوصف هذا الاتجاه - مع شىء من التجوز يسير- بأنه اتجاه معنوى، أو "كيفي". فى معالجته لمفهوم الجملة العربية.

أما الاتجاه الثانى فإنه لم يعن بتلك الفائدة، وإنما اهتم بما رأى أنه "مكونات الجملة" ورأى فى هذا المجال أنه لابد فيها من ركنين أساسين، بصرف النظر عما إذا كان لتوافرهذين الركنين معاً فائدة تامة أو ليس له هذه الفائدة، ومن ثم يمكن أن يوسم هذا الاتجاه - دون تجوز كبير - بأنه اتجاه شكلى أو "كمي" فى مقابل ذلك الاتجاه الكيفى المعنوي.

---

(١)شرح قواعد الإعراب (مخطوط غير مرقم).
(٢)السابق.
(٣)المصدر نفسه.

ثانياً: أن أصحاب الاتجاه الأول ـ كما هو واضح ـ لاينظرون إلى الجملة باعتبارها" نموذجا تركيبياً" وإنما يحددونها من خلال كونها " حدثاً لغوياً" والحدث اللغوي ـ كما هو مقرر ـ لايتكون من كلمات فحسب، إذ تشترك فيه عناصرأخرى لاسبيل إلى إغفالها،حتى إنه ليمكن القول بأنه مجموعة من النظم المتآزرة "للكلمات" و"النبر" و"التنغيم"، ومن ثم فإن الجملة فيه ليست نظاما للكلمات فحسب كما يفهم من تصور أصحاب هذا الاتجاه. ومن ناحية أخرى فإن البحث النحوى لا يتناول الحدث اللغوى إلا لمقارنته بالنموذج التركيبى للحكم عليه تصويباً أو تخطئة في مرحلة التطبيق، أما فى مرحلة التفنين فإن البحث النحوى وإن كان يبدأ من الأحداث اللغوية، أو ممايشبهها من نصوص تراثية، فإنه لا يتوقف عندها، وإنما ليتجاوزها إلى الخصائص العامة المشتركة بينها، بحيث يقدم لنا فى النهاية أشكال "النماذج التركيبية " للجملة بأسرها.

وإذا كان أصحاب الاتجاه الثانى قدموا تعريفاتهم محاولين "وصف" النماذج التركيبية للجملة عندهم، حين اشترطوا وجود عنصرين أساسين لا يستغنى عن أى منهما فيها، فإنهم مالبثوا أن وقعوا فى خطأ الاعتراف بأن "كل كلام جملة" الأمر الذى اضطرهم إلى البحث عن"ركنى الجملة"اللذين بدونهما لايكون لها عندهم وجود فى "أى كلام" وهكذا يلتقون مع أصحاب الاتجاه الأول فى قبول الأحداث اللغوية، ثم يحاولون فيها ـمن جانبهم ـ العثور على شكل ولو مقدر للنماذج التركيبية.

وتوضيحا لهذا الالتقاء بين الاتجاهين ننقل هنا تصور النحويين لأمثلة "الكلام"، مذكرين منذ البدء بأنهم يتفقون فى أن هذه الأمثلة ـ بالضرورة ـ أمثلة للجمل أيضاً، سواء منهم من يوحد بين مفهومى "الجملة "و"الكلام" أو يفرق بينهما.

إن التركيب[1] الذى ينعقد به الكلام ويحصل منه الفائدة يتكون من اسمين، أو من

---

(١) انظر: الظواهر اللغوية فى التراث النحوي١/ ٧١ ومصادره، ومن الجلى أن هذه الصور الثمانية لتركيب "الكلام" لاتحصر كل أنماطه المفيدة، فمن المؤكد أن"اللفظ الذى يفيد فائدة تامة يحسن السكوت عليها" يتجاوز هذه الأنماط اللغوية إلى غيرها، ف"الحديث اللغوي" الذى يفيد يمكن أن يكون كلمة واحدة، اسما أو فعلا أو حرفا، فنحو: محمد، فى إجابة من نجح ؟ تفيد فائدة تامة، وكذلك لو قلت: سافر، فى إجابة: أين محمد؟ ونحوها لوقلت: نعم، أو بلى، أو كلا ومثيلاتها من حروف الجواب فإنها تعطى معنى تاما يحسن السكوت عليه، كذلك يمكن أن يكون "الكلام" مكونا من حرفين، أو حرف وفعل أيضا ، كما فى نحو: لم يحضر، أو: ياليت.

فعل واسم، أو من جملتين، أو من فعل واسمين، أو من فعل وثلاثة أسماء، أو من فعل وأربعة أسماء، أو من اسم وجملة، أومن حرف واسم.

١ـ فإذا تألف من اسمين كانت صوره أربعة:

(أ) أن يكونا مبتدأ وخبرا، نحو: زيد قائم.

ب) أن يكونا مبتدأ وفاعلا سد مسد الخبر، نحو: أقائم الزيدان.

(ج) أن يكونا مبتدأ ونائبا عن فاعل سد مسد الخبر، نحو:أمكرم الطالبان.

(د) أن يكونا اسم فعل وفاعله، نحو: هيهات العقيق.

ـ وإذا تألف من فعل واسم كانت له صورتان:

(أ) أن يكون الاسم فاعلا، نحو: قام محمد.

(ب) أن يكون الاسم نائب فاعل، نحو أكرم محمد.

٣ـ وإذا تألف من جملتين كانت له صورتان:

(ا) أن ترتبط الجملتان بأداة من أدوات الشرط، وهما جملتا الشرط والجزاء، نحو إن قام محمد قمت.

(ب) أن ترتبط الجملتان بأداة من أدوات القسم، وهما جملتا القسم وجوابه نحو:أحلف بالله لمحمد قائم.

٤ـ ومثال ائتلافه من فعل واسمين: كان زيد قائما.

٥ـ ومثال ائتلافه من فعل وثلاثة أسماء: علمت زيدا فاضلا.

٦ـ ومثال ائتلافه من فعل وأربعة أسماء: أعلمت زيدا عمرا ناجحا.

٧ـ ومثال ائتلافه من اسم وجملة: محمد نجح أخوه.

٨ـ ومثال ائتلافه من حرف واسم، التمنى، ألا ماء. والنداء، نحو: يا زيد.

وإذا كان للأنماط السبعة الأول مايبرر إدراجها ضمن "الجمل" عند أصحاب الاتجاه الشكلى، بحكم تضمن كل نوع منها لطرفي الإسناد، فإن من المؤكد أن النوع الثامن منها بشقيه ـ التمنى والنداء ـ لايتضمن إسناداً لغويا، ومن ثَمَّ فإنه كان من المحتم أن يحذف هذا النوع من أشكال الجملة العربية عندهم، حتى يتسم منهجهم بالاتساق، ولكنهم ـ التزاما بقبول كل نماذج "الكلام" فى نطاق "الجملة" ـ لم يجدوا مفرا من الاعتراف به باعتباره

"لفظاً مفيداً فائدة تامة يحسن السكوت عليها" وهكذا اضطروا إلى البحث ـ فى نطاق ـ فى نطاق اللفظ ـ عن طرفى التركيب الإسنادى:المسند والمسند إليه، ولما لم يسعفهم وجوده إلى افتراض لجئوا إلى افتراض أن هاتين الصورتين للجملةـالتمنى والنداءـ تدخلان فى نطاق الجملة الفعلية المكونة من فعل واسمين، بدعوى أن أصل: يا زيد ـ مثلاـ أدعو زيداً.

وفضلا عما فى هذا التقدير من تجاوز لمنهج البحث النحوى، الذى ينبغى أن يلتزم بتحليل ما هو موجود وليس افتراض ما ليس له فى الواقع وجود، فإن المقارنة بين تعبيرى: يازيد، و:أدعو زيدا، يؤكد وجود فوارق بينهما لاسبيل إلى إغفالها أو إهمالهاـ سواء فى صيغة كل تعبير منها، أو فى الموقف اللغوى الذى يستعمل فيه كلاهما.

أما فى مجال الصياغة فإن تعبير: (أدعو زيداً) جملة خبرية يمكن أن يتوجه إليها الحكم بالتصديق أو التكذيب، فى حين أن تعبير:(يازيد) إنشائى لامجال للحكم عليه صدقاً أو كذباً، إذ ليس ثمة حدث خارجى يمكن مقابلته به لمعرفة مدى اتفاقه معه أو اختلافه عنه.

وأما فى الموقف اللغوى الذى يستعمل فيه كل من التعبيرين، فلأن (يا زيد) تعبير يقطع بثنائية الأطراف المشاركة فى هذا الموقف، إذ لايلمح إلى وجود أحد غير المتكلم والنادى، أما (أدعو زيداً) فإنه يشير إلى وجود أطراف ثلاثة هى:المتكلم، والمخاطب، ثم المتحدث عنه وهو (زيد).

وجلى أنه وبعد هذا الاختلاف الواضح بين التعبيرين صياغة واستعمالا لايصح إلحاق أحدهما بالآخر، فإن هذا الإلحاق لايصبح مجرد ادعاء فحسب، بل يمثل رفضاً لواقع لغوى ينهض شاهداً على نقيضه. ولم يحمل النحاة على الانزلاق فى هذا الموقف إلا التزامهم بقبول كل أشكال "الكلام" فى نطاق الجملة، الأمر الذى جعل أصحاب الاتجاه الكمى الشكلى يلتقون مع أصحاب الاتجاه المعنوى فى قبول " كل حدث لغوي" ما دام "يفيد فائدة تامة يحسن السكوت عليها" ومن بين ذلك ـ بالضرورة ـ التمنى، والنداء.

نخلص من هذا كله إلى أنه لا ينبغى تحديد الجملة من خلال الأحداث اللغوية وحدها، كما فعل أصحاب الاتجاه الأول، فإن هذه الأحداث لاتندرج تحت حصر، لارتباطها بالمواقف اللغوية الخاصة، وهى بالغة التنوع شديدة الاختلاف عظيمة

التشعيب، كما لا ينبغى افتراض وجود "ركنين أساسيين" فى التركيب اللغوى الذى تتكون منه الجملة كما ذهب إليه أصحاب الاتجاه الثانى، لما فى ذلك من تعارض مع واقع اللغة، بحيث يضطر القائلون به إلى اللجوء إلى " الفرض" و"التأويل"والقول "بالحذف" و"والتقدير" مما يتناقض مع ما يجب أن يكون عليه منهج البحث النحوى من التزام موضوعى من ظواهر.

ومن ثم فإنه لا مفر فى تحديد الجملة العربية من رعاية أمرين:

الأول: تحديد الأشكال النمطية للجملة.

الثانى: عدم الالتزام الكمى الافتراضى فى هذا التحديد.

ومن هذا المنطلق فإنه يمكن أن يضاف إلى الأشكال الثمانية للجملة ـ تلك التى سبقت الإشارة إليها ـ أشكال أخرى تتكون فيها الجملة من عنصر واحد فقط، يكون "اسماً" أو "فعلا" أو "حرفا" أو "اسم فعل". كما يمكن أن تتكون الجملة من حرف وفعل أو من حرفين أيضاً. على نحو مامثلنا به منذ قليل.

وتطبيقاً لذلك فإنه يمكن القول بأنه بدلا من قول بوجود ثمانية أشكال فحسب للجملة العربية، يوجد فيها فى الواقع أربعة عشر نمطاً يمكن جمعها فى تقسيم كمى ثلاثى على النحو الآتى:

١ـ جمل وحيدة العنصر أو الركن.

٢ـ جمل ثنائية العناصر أو الأركان.

٣ـ جمل متعددة العناصر أو الأركان.

كما يمكن تقسيمها ـ نوعيا ـ إلى أقسام ثلاثة:

١ـ جمل فعلية وذلك إذا كان المسند فيها فعلا.

٢ـ جمل اسمية وذلك إذا كان المسند فيها اسماً.

٣ـ جمل ظرفية وذلك إذا كان المسند فيها ظرفا أو جاراً ومجرورا.

وإذا كان ركيزة التقسيم الكمي ـ تحديد عدد العناصر المشتركة فى تكوين الجملة، بصرف النظر عن التصنيف النحوى لهذه العناصر، فإن محور التقسيم الكيفى أو النوعى هو ـ على العكس من ذلك ـ رعاية نوع المسند فى هذا التصنيف، على نحو ما سنفصل القول فيه فى الفصل التالى:

الفصل الاول

مفهوم الجملة الفعلية

أدرك النحويون منذ عصر مبكر وجود نوع متميز من الجملة العربية، اصطلحوا عليه بـ " الجملة الاسمية"، وهذان النوعان هما كل ما تحتويه الجملة العربية ـ عند جمهور النحويين ـ من أنواع. بيد أن هذا التحديد الثنائى لم يحظ بموافقة بعض النحويين، الذين وجدوا أن ثمة أنواعا أخرى للجملة العربية لاتندرج تحت هذين النوعين، وهكذا وجدنا فريقا منهم يذهب إلى القول بوجود نوع ثالث غير النوعين السابقين، وهو" الجملة الظرفية" التى يكون ركنها المتقدم ظرفًا أو جارًا ومجرورًا. وفريقا آخر يقرر وجود أنواع أربعة، حيث يضيف إلى الأنواع الثلاثة السابقة ما اصطلحوا على تسميته بـ"الجملة الشرطية" حتى يستكملوا ـ فى نظرهم ـ جميع أنواع الجملة العربية[1].

وليس يعنينا هنا أن نحسم هذا الخلاف بين النحويين فى تحديد الموجود بالفعل من الأنواع فى الجملة العربية، فإن ذلك موضعه بحث خاص نأمل أن نصدره فى وقت قريب، ومن ثم فإننا سنكتفى بأن ندرس فى هذا الموضع مفهوم" الجملة الفعلية" و"الأشكال النمطية"الموجودة لها فى العربية.

مفهوم الجملة الفعلية:

يعرف النحويون الجملة الفعلية بأنها الجملة "المصدرة بفعل"،أما الجملة الاسمية فإنها "التى يتصدرها اسم"[2].وهذا التحديد ـ وإن كان يصلح لتصنيف كثير من الجمل

(١) المغنى، حاشية الدسوقى عليه٢/ ٤٥ وما بعدها.

(٢)المصدران السابقان.

الفعلية والاسمية ـ لايمكن قبوله فى تصنيف جميع نماذجها، فمن ناحية ثمة العديد من الجمل التى يعدها النحاة فعلية ولم يتصدرها فعل، أو اسمية ولم يتصدرها اسم: وهى تلك التى يتصدرها الحرف عاملا كان كما يقول النحاة أو جملا ـنحو: إن الوضع متردد، ولا أمل يرجى منه،ولم يقم المثقفون بدورهم، فهل يتخلصون من تطلعاتهم؟ ومن ناحية أخرى ثمة كثير من الجمل التى يتصدرها اسم ومع ذلك يعدها النحويون جملا فعلية لا اسمية، كما لو كان الاسم المتقدم حالا نحو قوله تعالى: ﴿ خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ ﴾ [(١)]، أو مفعولا نحو قوله سبحانه: ﴿ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ ﴾ [(٢)]، ﴿ فَأَيَّ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ ﴾ [(٣)]، وذلك مطرد أيضا عند جمهور النحويين فى جملة الشرط إذا وفع الاسم بعد أداته، نحو (وإن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله)[(٤)]، وجملة القسم نحو: ﴿ وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ ﴾ [(٥)]، والنداء، نحو ﴿ يَٰقَوْمِ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُم ﴾ [(٦)] والندبة أو الاستغاثة، نحو: ﴿ يَٰأَسَفَىٰ عَلَىٰ يُوسُفَ ﴾ [(٧)]، والتحذير أو الإغراء، نحو: رأسك رأسك، و: أخاك أخاك[(٨)].

وقد حدا هذا الموقف ببعض النحويين إلى إعادة النظر فى تحديد الجملة الفعلية والاسمية، فذهبوا إلى العبرة فى التصدر بكون الكلمة ركنا من أركان الجملة بالفعل أو أنها كانت فى الأصل ركنا من أركانها، وهكذا تكون الجملة الاسمية هى المكونة من مبتدأ وخبر، أو كان أصله المبتدأ الخبر، والفعلية هى المكونة من فعل وفاعل، أو مما كان أصله الفعل والفاعل[(٩)]. وواضح أن هذا التفسير يمكن أن يحل جانبيا من المشكلات التى

---

(١)من الآية (٨٧) من سورة القمر.

(٢)من الآية (٨٧) من سورة البقرة.

(٣)من الآية (٨١)من سورة غافر.

(٤)من الآية (٦) من سورة التوبة.

(٥) الآية (١) من سورة الليل.

(٦)من الآية (٥٤) من سورة البقرة.

(٧)من الآية. (٨٤) من سورة يوسف.

(٨)مطلع بيت لإبراهيم بن هرمة أو مسكين الداري- على خلاف- وتكملته:

أخاك أخاك فمن لا أخا لـه ... كساع إلى الهيجا بغير سلاح

انظر: الكتاب ١/ ١٢٩، ومعجم شواهد العربية ١/ ٨٨.

(٩) انظر: المقتضب ٤/ ١٢٨ وأسرار العربية ٩٧ ـ ٨٤ والمغنى ٢/ ١٤٤، ١٤٥.

أشرنا إليها منذ قليل، إذ يستبعد فى ضوئه ما تقدم من الحروف باعتبارها ليست أركانا عند النحويين، كما يهمل ما تقدم من الأسماء، فلا يراعيها فى التصنيف مادامت ليست ركنا من أركان الجملة، بيد أن ثمة مشكلات أخرى لا يستطيع هذا التفسير أن يقدم لها حلا، وأبرز هذه المشكلات:

أولا: أن ثمة عدداً من المواضع التى لا تصلح لتطبيق التعريفين السابقين ـلنوعى الجملةـ عليها، ومن ذلك المبتدأ والمرفوع الذى يسد مسد الخبر، نحو: هل حاضر الطالبان، وما مكرم المهملون، فإن الموجود فى المثالين ليس مبتدأ وخبراً، وأيضاً ليس فعلا وفاعلا، ولم يكن أصلهما المبتدأوالخبر أو الفعل والفاعل.

ثانيًا: أن ثمة عدداً من المواضع التى ينطبق عليها التعريفان معاً، ومن ذلك مثلا: ظن محمد الأمل دانياً، ففى الجملة كما ترى فعل وفاعل فهى ـإذنـ جملة فعلية، وكذلك فيها "ما كان أصله المبتدأوالخبر" ومن ثم تكون جملة اسمية وهكذا يكون لدينا جملة واحدة، فى موقف لغوى واحد، صالحة لتصنيفها على أنها جملة فعلية واسمية معاً.

ثالثاً: أنه وفقا لهذا التحديد يفقد مفهوم الجملة وحدة النسق فيه، ويتسم باضطراب نصنيف عناصره، حيث يوحد بين ما هو مختلف فى الوقت الذى يفرق فيه بين ما هو متفق، وحسبنا أن نشير هنا إلى مجموعتين من الأمثلة لتحليلها تأكيداً لهذه الحقيقة:

(١) المجموعة الأولى	(ب) المجموعة الثانية
ـ الحق ضائع	ـ ضاع الحق
ـ الحق ضاع	ـ يضيع الحق
ـ الحق يضيع	

فيضع النحويون جملة"الحق ضائع" فى قسم واحد مع جملة "الحق ضاع " أو"الحق يضيع" باعتبارهما جميعاً من قبيل الجملة الاسمية، ثم يفرقون كما هو واضح بين جملتى "الحق ضاع" و"وضاع الحق"، فيضعون الأولى فى نطاق الجملة الاسمية، والثانية فى نطاق الجملة الفعلية، وكذلك يفعلون مع "الحق يضيع" ويضيع الحق". فهل يستند هذا التصنيف أو التقسيم إلى سند موضوعي؟ يرى النحويون أن هذا السند قائم؛ إذ المتقدم فى

المجموعة الأولى اسم هو ركن فى الجملة، والمتقدم فى المجموعة الثانية فعل هو ـ بدوره ركن من أركانها.

لكن السؤال الذى يفرض نفسه في هذا المجال هو: هل هذا السند الذى ارتكز عليه هذا التصنيف صالح للأخذ به، ومن ثم لا مناص من قبول نتائجه ؟ أو أنه غير صالح لا مفر من إعادة النظر فيه ؟.

إن محور هذا التصنيف هو الربط بين نوع الجملة، والكلمة المتقدمة.

ومن ثم فإنه لا يلاحظ إلا جانباً واحداً من جوانب اللغة، وهو "شكل الجملة، وهو بالضرورة لايشير إلى ما وراء هذا الشكل من جوانب أخرى ذات تأثير فيه، فضلا عن أن هذا التصنيف لا يأخذ بهذا الربط بشكل مطلق، فإنه ـ كما رأينا ـ يغفل ما هو متقدم بالفعل تحت دعوى عدم اعتباره؛ لأنه ليس ركنا. وهكذا يكون هذا السند الذى اعتمد عليه النحويون ليس مسلماً، بل إن المتأمل له يأخذ عليه عدداً من المآخذ تحتم كلها إعادة النظر فيه.

أولها: أن أمثلة المجموعة الأولى لا تسير على نسق واحد فى أداء المعنى اللغوى للجمل، فإن معانى الجمل تختلف بالرغم من انضوائها تحت لواء "الجملة الاسمية" عند النحاة. ففى جملة"الحق ضائع" تجد حكما على الحق بالضياع، وهوـ كما ترى ـ حكم مطلق لا علاقة له بالزمان، بحيث يمكن أن يرقى إلى أن يكون أمرا له صفة الثبوت والدوام والاستمرار. أما فى الجملتين "الحق ضاع" أو"الحق يضيع" فإن كل ما يمكن أن يستفاد من لفظيهما هو الدلالة على ضياع الحق خلال فترة زمنية محدودة لاتتجاوزها الدلالة إلى غيرها، فها نحن أمام قسم واحد من الجمل عند النحاة، ولكنه قسم لاتشابه بين نماذجه من حيث المعنى، بل إننا ـ بيقين ـ أمام معان متعددة لا تتماثل فضلا عن أن تتطابق، الأمر الذى يجعل تصنيفها فى قسم واحد، ووضعها فى إطار واحد، واعتبارها نوعا واحداً عملا يخالف ما يقرره واقع اللغة.

وثانيها: أن النحاة يفرقون كما رأينا بين جملتى " الحق ضاع" أو "الحق يضيع" وجملتى " ضاع الحق" أو " يضيع الحق " حيث يقررون أن الأوليين من قبيل الاسمية، والثانيتين

من قبيل الفعلية، بيد أن ملاحظة المعنى لا تؤيد هذا التقسيم؛ إذ إن المعنى الذى تفيده جملة " الحق ضاع " هو المعنى نفسه الذى تفيده جملة" ضاع الحق "وهو "نسبة الضياع إلى الحق خلال فترة زمنية محددة" وكل ما هنالك من فارق بين الجملتين أن جملة "الحق ضاع" يتقدم فيها الاسم، فى حين أن جملة "ضاع الحق" قد تقدم فيها الفعل، وهذا التقدم للاسم أو الفعل مرتبط بأهمية المتقدم بالنسبة للعناصرأو الأطراف المشاركة فى الموقف اللغوى، فدلالة هذا التقدم إذن ترتد إلى محاولة المتكلم تلبية احتياجات الظروف المؤثرة فى الموقف اللغوي. ولا تأثير لها فى تحديد نوع الجملة. فحين أقول: "الحق ضاع" بتقديم " الحق" فلأن الموقف يهتم بقضية " الحق" بالدرجة الأولى، ثم يأتى الحكم عليه بالضياع فى مرتبة تالية. أما حين أقول"ضاع الحق" فلأن العوامل المؤثرة فى الموقف معنية بهذا الحدث من الأحداث أولا، وتأتى نسبة هذا الحدث إلى الحق فى مرتبة تالية، وهكذا يمكن أن تلمس بين التعبيرين خلافا فى الموقف اللغوى الخاص الذى يعبر عنه كل منهما، بيد أن الجملتين تؤديانـبعد هذا ـ معنى واحدا، وهو " الحكم بضياع الحق خلال فترة زمنية محدودة". وذلك مختلف بالقطع عن الحكم بضياعه مطلقا من قيد الزمن، وهو المعنى الذى تفيده جملة" الحق ضائع".

وشبيه بهذا أيضا ما بين جملتي " الحق يضيع" و" يضيع الحق" من صلة.

وإذا كان الأمر كذلك، فإن وضع جملتى "الحق يضيع" أو "الحق ضاع" فى مقابلة جملتى "ضاع الحق" أو"يضيع الحق" من شأنه إهمال مابينهما من صلات وتمزيق ما بينهما من علاقات.

ثالثها: يقتضى التصنيف النحوى التوحيد بين دلالة الجملة البسيطة ودلالة الجملة المركبة ـ مخالفا بذلك ما تقرر فى الأصول النحوية من أن كل زيادة فى اللفظ أوالمبنى تقتض زيادة فى المعنى[1]. وبيان ذلك أنه إذا اعتبرنا جملة" الحق ضاع" أو "الحق يضيع" جملة اسمية فإنها بالضرورة تصبح جملة مركبة؛ لأن الخبر حينئذ جملة " ضاع" أو " يضيع" وفاعله المستتر. فى حين تكون جملة "ضاع الحق" أو"يضيع الحق" جملة بسيطة، ومن الجلى أن جملة "ضاع الحق" أو يضيع الحق" تؤدى المعنى الذى تؤديه جملة " الحق ضاع" أو الحق

(١) الخصائص٢/ ٣، ١٥٢، ٢٦٤، وانظر: الظواهر اللغوية فى التراث النحوي١/ ١٢ وما بعدها.

يضيع"، ومعنى هذا أن الجملة البسيطة تؤدى المعنى نفسه الذى تؤديه الجملة المركبة، فى حين يجب أن تفيد المركبة معنى لا تفيده البسيطة، وإلا كان التركيب عبثا؛ للأنه آنئذ لا يتضمـن معـنى ولا يقتـضى دلالة.

رابعها: أن جمهور النحويين حين يلغى اعتبار ما تقدم من الحروف من ناحية، ويصنف جملة " الحق ضاع"أو " الحق يضيع" فى نطاق الجملة الاسمية من ناحية ثانية، يقع فى تناقض حين يقرر أن وقوع هذه الجملة بعد أداة الشرط يحولها إلى فعلية ولا تبقى على اسميتها، مع أن دخول أداة الشرط لايغير من"شكل " الجملة، وإنما كل ما ينتج عنه هو الربط بين دلالتها ودلالة الجواب على نحو يجعل الأولى مقدمة للثانية.

وتوضيح ذلك أن النحويين كما رأينا يلغون اعتبار ما تقدم من الحروف، ويعتبرون جملة"الحق ضاع" مثلا جملة اسمية، ولكنهم حين يحللون الجملة ذاتها حين تقع فى تركيب الشرط هو نحو: إن الحق ضاع فامتشق سلاحك، يزعمون أنها قد صارت جملة فعلية. وواضح أنه ليس وراء

هذا الزعم ما يؤيده من نصوص اللغة، بل ومن أقوال النحويين أنفسهم أيضا.

لا مفر إذن من إعادة النظر فى هذا التصنيف النحوى، فإن الأساس الذى انبنى عليه كما رأينا ـ وهو الربط بين نوع الجملة ونوع الكلمة المتصدرة ـ أساس واهٍ، ففضلا عن أنه لا يطرد، يتضمن مآخذ شتى تصل فى بعض الأحيان إلى التناقض مع واقع التناقض مع اللغة من ناحية، وإلى تضارب الآراء والاتجاهات النحوية من ناحية أخرى، وهو بالإضافة إلى هذا كله يهمل رعاية المعنى إهمالا كاملا، ويسلم بالضرورة إلى اختلاف الدلالات فى النوع الواحد، أى إلى توحيد ما هو مختلف فى المعنى، كما يؤدى أيضا إلى وحدة الدلالات أو تماثلها فى الأنواع المختلفة، أى إلى تمزيق ما هو متفق فى المعنى، ومن ثم فإنه لا مفر من البحث عن أساس آخر للتصنيف يحاول أن يبرأ من هذه الأخطاء، ويتسم بالصفات الضرورية اللازمة لسلامته، وهى: أولا: وحدة النسق فى التقسيم.

ثانياً: الاتساق بين عناصر كل قسم.

ثالثا: تقابل الأقسام وعدم تداخلها فيما بينها.

رابعا: التكامل بين الأقسام فى التعبير عن الواقع اللغوي.

وفى هذا المجال فإننا نرى أن الربط بين تصنيف الجملة، وتحديد نوع المسند فيها أكثر موضوعية لتوافر هذه الشروط فيه، من الرأى التقليدى الذى يجعل التصدر محور التصنيف، ومقتضى هذا الرأى الذى نحبذ الأخذ به. أن الجملة تكون فعلية إذا كان المسند فيهافعلا، سواء تقدم على المسند إليه أو تأخر، وأنها تكون اسمية إذا كان المسند فيها اسما، وتكون الجملة الفعلية بناء على هذا مرتبطة دائما بزمان محدد لا تتجاوزه، أما الجملة الاسمية فإن الأصل فيها عدم ارتباطها بفترة زمنية محددة، ومن ثم فإنها قد تفيد الدلالة على الثبوت والاستمرار.

وتطبيقا لذلك تكون جملتا "الحق ضاع" و"الحق يضيع" من قبيل الجمل الفعلية شأنهما فى ذلك شأن جملتي" ضاع الحق" و" يضيع الحق"، ولن يكون ثمة خلط بين الجملة الفعلية والاسمية؛ لأنه لم يعد التصدر هو الذى يحدد نوع الجملة، وإنما نوع المسند فيها هو الذى يحددها.

وجلي أنه بهذا الرأى يبرأ التصنيف النحوى من الأخطاء التى سبقت الإشارة إليها، فضلا عن تحقيقه للشروط الثلاثة الأولى الضروية لصحة التصنيف، من حيث تصوير بعض النماذج النمطية للجملة العربية تصويرا يعتمد على وحدة النسق، ويتسم بالاتساق من ناحية والتقابل من ناحية أخرى، أما التكامل بين الأقسام فى التعبير عن واقع اللغة فإنه يقتضى بالضرورة تحديدا لكل الأشكال النمطية للجملة العربية، ونرجو أن يكون ذلك موضوع بحث قريب إن شاء الله.

ونحن بهذا التصنيف نتفق مع النحويين فى موضوع ونختلف معهم فى آخر:

نتفق معهم فى الربط بين " الجملة الفعلية" وضرورة وجود "فعل" فى الجملة، ومن ثم نستبعد كما يستبعدون[1] الجمل التى لا تحتوى على فعل وإن ضمت فاعلا أو نائبا له، نحو: هل ناجح الوزيران بشخصيتيهما أو ببركة منصبيهما، وهل جميل مواكب النفاق التى تغمر الأسواق؟ ومامحترمة أقلام عباد السلطة، فإن هذه الجمل جميعا- ونحوها- ليست فعلية بالرغم من وجود فاعل أو نائبه فيها، فإن "الوزيران" فاعل لناجح، و"مواكب" فاعل لجميل، و"الأقلام" نائب فاعل لمحترمة. والجمل كلها اسمية وليست فعلية.

(١) انظر: تعريف الجملة الفعلية، وقارن بتعريف المبتدأ عند النحاة.

ونختلف معهم فى ضرورة تقدم الفعل على فاعله أو نائبه، ومن ثم نجعل من قبيل الفعلية ما يعده النحاة اسمية فى نحو:"الجوع شاع" و"الصغيرامتهن" وغيرهما مما يتقدم على الفعل فيها الفاعل أو النائب عنه، على نحو ما سنوضحه بعد قليل.

* * *

الأشكال النمطية للجملة الفعلية

الجملة الفعلية وفقا لما انتهينا إليه هى التى يكون المسند فيها فعلا، سواء تقدم هذا الفعل أو تأخر. والفعل كما هو ثابت فى نصوص اللغة وقواعدها قد ورد لازما كما ورد متعديا، وكذلك جاء على صورته الأصلية أى مبنيا للفاعل، كما جاء على غير هذه الصورة أى مبنيا لغيره، والفعل اللازم قد يحتاج إلى مكملات وقد يستغنى عنها، أما الفعل المتعدى فإنه يحتاج بالضرورة إلى مفاعيل فضلا عما قد يحتاج إليه بدوره من بقية المكملات أيضا.

وهكذا يكون لدينا ـ لغويا ـ الأشكال النمطية الآتية للجملة الفعلية غير وحيدة الركن.

المجموعة الأولى: صور تقدم الفعل على المر فوع

١ـ الفعل + الفاعل.

٢ـ الفعل + الفاعل + المكملات[١].

٣ـ الفعل + المكملات + الفاعل.

٤ـ المكملات + الفعل + الفاعل.

٥ـ الفعل + النائب.

---

(١) نقصد بالمكملات هنا كل الألفاظ أو التركيب الزائدة عن التركيب الأساسى للجملة العربية، ومن المفيد فى هذا المجال أن نؤكد حقيقتين:

الأولي- أنه ليس معنى أن المكملات زائدة أنها لا تفيد، بل إنها تفيد فى داخل المعنى المستفاد من التركيب الأساسى للجملة. فضلا عن فوائها اللفظية الأخري.

والثانية- أن المكملات قد تكون منصوبة أى فى حالة نصب، أو فى محله، كما قد تكون مجرورة، كالجار والمجرور.

٦ـ الفعل + النائب + المكملات.

٧ـ الفعل + المكملات + النائب.

٨ـ المكملات + الفعل + النائب.

ويمكن جمع هذه الصور الثمانى فى أربع فحسب، هى:

١ـ الفعل + المرفوع.

٢ـ الفعل + المرفوع + المكملات.

٣ـ الفعل + المكملات+ المرفوع.

٤ـ المكملات+ الفعل+ المرفوع.

المجموعة الثانية: صور تأخر الفعل عن المرفوع.

١ـ الفاعل + الفعل.

٢ـ الفاعل + الفعل + المكملات.

٣ـ الفاعل + المكملات + الفعل.

٤ـ المكملات + الفاعل+ الفعل.

٥ـ النائب + الفعل.

٦ـ النائب + الفعل + المكملات.

٧ـ النائب + المكملات + الفعل.

٨ـ المكملات + النائب + الفعل.

ويمكن جمع هذه الصور بدورها أيضا فى أربع هى:

١ـ المرفوع+ الفعل.

٢ـ المرفوع+ الفعل+المكملات.

٣ـ المرفوع + المكملات + الفعل.

٤ـ المكملات + المرفوع+ الفعل.

والعناصر المشتركة بين هذه الصور الست عشرة ثلاث: هى: "الفعل"، و"المرفوع"، و"المكمل" (وهو "كل ماعدا المرفوع مما يكمل معنى الجملة الفعلية"، سواء كان منصوبا أو غيره)، وسنخص كل عنصر من هذه العناصر الثلاثة بالبحث فى فصل خاص. مكتفين فى مجال" المكملات" بدراسة ما كان منها منصوباً أو فى محل نصب، تاركين غيرها لعدم ارتباطها عضويا بالجملة الفعلية وحدها دون غيرها.

الفصل الثاني

الفعل

تعريف الفعل:

يكاد يجمع النحويون على تعريف الفعل بأنه "كلمة تدل على معنى فى نفسها وهى مقترنة بأحد الأزمنة الثلاثة"[1] وبذلك يشترط النحاة فى الكلمة شرطين حتى تكون فعلا، أولهما: الدلالة على معنى فى نفسها، والثانى: الاقتران بأحد الأزمنة الثلاثة. وغاية الشرط الأول إخراج الكلمات التى لا تدل على معنى فى نفسها عندهم، وهي ـ فى تصورهم ـ الحروف[2]، وهدف الشرط الثانى إخراج الكلمات التى تدل على معنى فى نفسها ولكنها غير مقترنة بزمان عند النحاة، وهى ـ فى نظرهم ـ الأسماء[3].

والتحليل اللغوى لهذا الذى يوشك أن يكون من المسلمات النحوية لا يسلم إلى الشك فيها فحسب، بل ينتهى إلى تقرير مخالفتها للواقع اللغوى:ـ

فليس صحيحا ـ أولاـ أن الحروف لا تدل على معنى فى نفسها، ولو حللنا الحروف لانتهينا إلى أنها كالأسماء والأفعال تدل على معنى فى نفسها، ولنتأمل ـ مثلا ـ هذه الكلمات الثلاثةـ كلا منها على حدةـ: هل سافر الرجل؟ هل تفيد كل منها معنى أو لا تفيد ؟ وما نوع المعنى الذى تحمله إذا كانت تفيد معني؟ هل هو معنى تام يحسن السكوت عليه، أو ناقص فى حاجة لا ستكمال وإضاف؟إنك سوف تجد نفسك بالضرورة أمام احتمالات ثلاثة: أن كل كلمة منها لاتفيد معنى ألبتة، أو أنها تفيد معنى تاما، أو أنها تفيد معنى ناقصاً. ومن الجلى أن ما ينطبق على " الحرف" هنا ينطبق على غيره من "الأسماء"

(١) انظر مثلا: جمع الهوامع ١/ ٤، شرح المفصل ٧/ ٢.
(٢) انظر: شرح المفصل ١/ ٢٣.
(٣) المصدر السابق.

و"الأفعال" فى هذا المثال، وفى غير هذا المثال، فإن كلا منها جميعاً لم تخل من المعنى مطلقاً، وإلا لما عدت كلمة أصلا، وكل منها لا تفيد معنى تاماً يحسن السكوت عليه؛ لأن هذا المعنى لا يستفاد إلا من " الكلام" كما ذكرنا من قبل، ومن ثم فإن كل كلمة من الكلمات الثلاث تفيد معنى ناقصاً، يحتاج إلى إضافة غيره إليه حتى يحسن السكوت عليه.

وهكذا يؤكد التحليل اللغوى ذلك الرأى الذى انفرد به "بهاء الدين النحاس" فى "تعليقته" حين قال صراحة:"والحق أن الحرف له معنى فى نفسه: لأنا نقول: لا يخلو المخاطب بالحرف من أن يفهم موضوعه لغة أولا ؟ فإن لم يفهم موضوعه لغة فلا دليل فى عدم فهمه المعنى أنه لا معنى له؛ لأنه لو خوطب بالاسم والفعل وهو لا يفهم موضوعهما لغة كان كذلك، وإن خوطب به من يفهم موضوعه لغة فإنه يفهم منه معنى، عملا بفهمه موضوعه لغة، كما إذا خاطبنا إنسانا بـ(هل)، وهو يفهم أنها موضوعة للاستفهام، وكذا باقى الحروف، فإذن عرفنا أن له معنى فى نفسه"(١).

ـ وليس صحيحاًـ ثانياً ـ أن الأفعال هى التى تقترن وحدها بالزمان، فإن من الأسماء ما يقترن بالزمان كما أن منها ما ينصرف إليه دون غيره. وحسبك أن ترجع فى هذا الشأن إلى ما قرره النحويون أنفسهم فى " أسماء الأفعال" و "المشتقات الاسمية" لتدرك أنهم يتناقضون مع أنفسهم حين يقررون فى تعريف الفعل أنه المقترن بالزمان، ثم يعترفون فى هذه الأبواب باقترانها بالزمان بالرغم من عدم كونها أفعالا.

ومرد هذا الاضطراب النحوى إلى أن المنهج الذى اتبعه النحاة فى دراسة اللغة وتقنين قواعدها لم يبدأ من الواقع اللغوى ولم يلتزم به، بل فرض عليه ما ليس فيه، حين قرر منذ البداية أمرين ليس لهما فى هذا الواقع وجود: أولهما: أن الكلمات فى العربية ثلاث فحسب، والتزام النحاة بهذا العدد لم ينبع من التحليل الموضوعى لأنماط الكلمات العربية "وإنما استمد وجوده وانتهت بتقسيم الكلمات الدالة على هذا الوجود، بدأت بتقسيم الوجود إلى أقسام ثلاثة، هى الذوات، والأحداث، والعلاقات، أما الذوات فهى الأمور المادية أو المعنوية، مثل الزعيم والشعب والباب، والتسلط والصبر والثقافة. وأما الأحداث فهى الأمور التى تقع فى زمان خاص، نحو: الضرب والأكل... ومن الطبيعى أن تكون ثمة

---

(١) الأشباه والنظائر ٣/ ٣.

علاقات بين الذوات والأحداث، كالعلاقة بين الأكل والشخص الذى يأكل، والطعام الذى يؤكل، والضرب وذلك الذى وقع منه أو عليه. وهذا هو النوع الثالث من أنواع الوجود، وهو العلاقات القائمة بين الذوات والأحداث.

وانتهت تلك الفلسفة بتقسيم الكلمات إلى ثلاثة أقسام أيضاً، مراعاة لهذه الأنواع من الموجودات، فقسمت الكلمة إلى: اسم وهو مادل على الذات وفعل وهو ما يدل على الحدث، ونوع ثالث يدل على العلاقة بين الذات والحدث، أو بين الاسم والفعل، وقد أطلق عليه أفلاطون لفظ العلاقة.

ومن الواضح أن النحاة العرب قد اكتفوا فى تحديدهم لأنواع الكلمات العربية بمحاكاة هذا التقسيم فى اللغة الإغريقية بدلا من التحليل الموضوعى الذى يجب أن يبدأ دون التزام سابق بنتائج محددة"[1].

والثانى: أن الأفعال أحداث، وكل حدث لا بد له من زمان، ومن ثم يجب أن تقترن الأفعال بالزمان، وهاتان المقدمتان وماترتب عليهما لم تكن نتاج تحليل الواقع اللغوى للفعل بل ثمرة النظرة العقلية الفلسفيه إليه، فإن كثيراً من الأفعال لا تتضمن أحداثاً، ويطرد ذلك فى نحو: نعم، وبئس، وغيرهما من أفعال المدح والذم، وعسى، وحرى، واخلولق من أفعال الرجاء، وأنشأ وطفق، وأخذ، وجعل، وعلق من أفعال الشروع، وكاد وأوشك، وكان وأخواتها. ومن ثم يكون الربط بين الفعل باعتباره حدثاً والزمن باعتباره إطاراً ضرورياً له مفتقراً إلى سند يرتكز عليه من واقع اللغة.

* * *

وهكذا يصبح التعرف على الفعل من خلال التعريف الذى قدمه النحاة له أمراً مشكوكاً فيه، فلا مفر إذن من تحديده من خلال العلامات التى تميزه عن غيره. تلك العلامات التى أشار إلى بعضها ابن مالك فى بيته:

بـ(تا) فعلت وأتت و(يا) افعلى   و (نون) أقبلنَّ فعل ينجلي

وهى لواصق خلفية، تميز الكلمات التى تلحق آخرها وتقطع بفعليتها. ويمكن أن

---

(١) إعراب الأفعال ٤٩.

تضيف إليها أيضاً: قد، والسين، وسوف، ونواصب الأفعال، وكذلك جوازمها، وهى صيغ مستقلة تحدد فعلية الكلمات التى تتلوها.

* * *

وتنقسم الأفعال فى العربية ـ بعد استثناء الأفعال الناقصةـ إلى مجموعتين عند جمهور النحويين، فى المجموعة الأولى تكتفى الأفعال بمرفوعاتها فى إفادة معنى تام يحسن سكوت المتكلم عليه، لا يحتاج السامع بعده إلى إضافة، نحو: جلس محمد، وفرح خالد، وكرم محمود ـ وفى المجموعات الثانية لا تكتفى الأفعال بمرفوعاتها وانما تحتاج معها إلى منصوب حتى تفيد فائدة تامة يحسن السكوت عليها، نحو أكل الجائع الطعام، وفهم الطالب المسألة، وحفظت البنت القصيدة.

ويضع النحويون للمجموعة الأولى مصطلحات: "اللازم" أو " القاصر" أو "غير المتعدي"، وهو عندهم " ما لايفتقر وجوده إلى محل غير الفاعل نحو: قام، وذهب، ألاترى أن القيام لا يتجاوز الفاعل، وكذلك الذهاب"[(١)].

كذلك يضعون للمجموعات الثانية مصطلحى: "المتعدي" أو "المجاوز" ويعرفونه بأنه "مايفتقر وجوده إلى محل غير الفاعل"[(٢)]، أى الذى يحتاج لإفادة معنى تام إلى غير الفاعل، وهو المفعول به" فكل ما أنبأ لفظه عن حلوله فى حيز غير الفاعل فهو متعد، نحو: ضرب، وقتل، ألا ترى أن الضرب والقتل يقتضيان مضروبا ومقتولا"[(٣)].

ويميز الصرفيون بين هذين النوعين من الأفعال بعلامتين[(٤)]:

الأولى: أن الفعل المتعدى يجوز أن يصاغ منه اسم مفعول تام، دون حاجة إلى ظرف أو جار ومجرور، مثل: الباب مفتوح، والطعام مأكول. أما إذا كان فى حاجة إلى ظرف جار ومجرور نحو: النجاح مفروح به، ومحمد مجلوس عنده، فإنه لا يكون متعديا بل لازما والثانية: أن الفعل المتعدى يجوز أن تتصل به " هاء" تعود على غير المصدر، مثل الطعام

---

(١) انظر: شرح المفصل ٧/ ٦٢.
(٢) انظر: شرح المفصل ٧/ ٦٢.
(٣) المصدر السابق.
(٤) القواعد الصرفية٦٧.

أكله الولد، والقصدة حفظتها زينب، فإن الضمير فى: (أكله) يعود على (الطعام)، والضمير فى (حفظتها) يعود على القصيدة. أما إذا اتصل به ضمير المصدر وحده، فليس دليلا على تعدى الفعل، إذ يجوز كونه لازماً.

وقد جعل ابن هشام فى التوضيح هاتين العلامتين مقصورتين على تبيان الفعل المتعدى، وأضاف إليهما اثنتى عشرة علامة توضحان الفعل اللازم[١].

ومن النحويين من يضف إلى هذين النوعين من الأفعال نوعا ثالثاً، وهو "الفعل المتعدى اللازم" معاً، أى يجوز أن يستعمل متعديا حينا فيحتاج إلى معفول به، كما يجوز أن يستعمل لازماً فلا يحتاج إليه، مثل: شكر، ونصح، وكال، ووزن، وعد، إذ يجوز أن تقول: شكرته وشكرت له، ونصحته ونصحت له، وكلته وكلت له، ووزنته ووزنت له، وعددته وعددت له[٢]، وغيرها كثير[٣].

---

(١) وهذه العلامات هى:

١ - ألا يبنى منها اسم مفعول تام

٢ - ألا يتصل به هاء ضمير غير المصدر

٣ - أن يدل الفعل على سجية (وهى ما لايكون حركة جسم من وصف ملازم) نحو: جبن وشجع.

٤ - أن يـدل الفعـل عـلى عـرض(وهو ما لا يكون حركة جسم من وصف غير ثابت، نحو: مرض وكسل ونهم.

٥ - أن يدل على نظافة نحو: نظف وطهر ووضؤ.

٦ - أن يدل على دنس: نحو: نجس وقذر.

٧ - أن يدل على مطاوعة فاعله لفاعل فعل متعد لواحد نحو: كسرته فانكسرومددته فامتد.

٨ - أن يكون على وزن افعلل، نحو: اقشعر واشمأز.

٩ - أن يكون على وزن افعنلل، نحو: احرنجم.

١٠ - أن يكون على وزن ملحق بافعنلل نحو: اقعنسس.

١١ - أن يكون على وزن افعنلى: نحو: احرنى.

١٢ - أن يكون على فوعل: نحو، كوهد الفخ إذا ارتعد.

انظر: منار السالك ١/ ٢٥٨، ٢٥٩.

(٢) همع الهوامع ٢/ ٨٠.

(٣) نقـل السيوطى فى المزهر أمثلة عديدة لهذا النوع اقتباسا من "ديوان الأدب" و" الصحاح" و "أدب الكاتب" راجع ٢/ ٢٣٦ وانظر أيضا بعض أمثلة له فى المقتضب ٢/ ١٠٥.

بيد أن جمهور النحويين يرفض وجود هذا القسم الثالث، ويفسر أفعاله بأنها إما لازمة، الأصل فيها أن لا تتصل بالمفعول به بغير حرف الجر، ولكن الحرف حذف لكثرة الاستعمال، ومن بين القائلين بذلك ابن عصفور، أو أنها متعدية تتصل بالمفعول به بنفسها دون حرف جر، ولكن زيد الحرف تأكيداً للمعنى وتقوية، ثم شاعت هذه الزيادة حتى شاركت الأصل فى الاستعمل.

والفعل المتعدى أنواع ثلاثة:

١ـ ما يحتاج إلى مفعول به واحد، وهو كثير فى اللغة، نحو: نصر، وفتح، وردَّ، وقرأ، ووضع، وباع، ودعا، ومن هذا النوع أفعال الحواس كلها، فإنها تحتاج إلى مفعول واحد مما تقتضيه كل حاسة منها.

٢ـ مايحتاج إلى مفعولين وينقسم ـ بحسب مفعوليه ـ إلى ثلاثة أقسام:

(أ) ما كان المفعول الثانى منه مستعملا أصلا مع حرف الجر، ثم حذف الجار لكثرة الاستعمال، مثل[1]:

استغفر، نحو قول الشاعر:

أستغفر الله ذنباً لست محصيه　　　رب العباد إليه الوجه والعمل

أى: أستغفر الله من ذنب، فحذف حرف الجر وأوصل الفعل ألى المفعول به فنصب كما يقول سيبويه[2].

وأمر، نحو قول الشاعر[3]:

أمرتك الخيرَ فافعل ما أمِرْتَ بَه　　　فقد تركتك ذا مال وذا نشب

أى أمرتك بالخير، فلما حذفوا حرف الجر عمل الفعل كما يقول سيبويه[4].

---

(١) انظر كتاب سيبويه ١/ ١٦، شرح المفصل ٧/ ٦٣ وجمع الهوامع ٢/ ٨٢.

(٢) انظر: كتاب سيبويه١٦/ ١.

(٣) نسب هذا البيت للأعشى: ولعمرو بن معديكرب، وللعباس بن مرداس، ولزرعة بن السائب، ولخفاف بن ندبة: راجع الدرر اللوامع ٢/ ١٠٧.

(٤) كتاب سيبويه ١/ ١٧.

وصدق بتخفيف الدال ـ نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥٓ ﴾ [1]، وقوله سبحانه: ﴿ ثُمَّ صَدَقْنَٰهُمُ ٱلْوَعْدَ ﴾ [2].

وزوّج – بتشديد الواو- نحو قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَٰكَهَا ﴾ [3] وقوله سبحانه:

واختار، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا لِّمِيقَٰتِنَا ﴾ [4]، أى من قومه.

وسمى، نحو: سميت ولدى أمجد، إذ أصله: سميته بأمجد، ومنه قول الشاعر:

سميته يحيى ليحيا فلم يكن لأمر قضاه الله فى الناس من بُدّ

وكنى، نحو كنيت صديقى أبا دعاء، أى: بأبى دعاء. ومنه قول عبيد بن الأبرص:

هى الخمر لاشك تُكنى الطلا كما الذئب يكنى أباجعدة

ودعا، بمعنى سمى، نحو: دعوت الصديق أبا أسامة، أى بأبى أسامة، ومنه قول عبد الرحمن بن الحكم:

دعتنى أخاها أم عمرو ولم أكن أخاهـا ولم أرضع لها بلبـان

وسمع غيرها كثير، حتى إن بعض النحاة ذهب إلى جواز القياس على ماسمع منه[5].

(ب) ما كان متعديا إلى مفعولين الثانى منهما هو الأول فى المعنى، وهو ما يصطلح عليه النحويون بالمتعدى إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، وهو ظن وأخواتها من الأفعال الناسخة سواء كانت دالة على ظن أو يقين[6]. فإنها تدخل على الجملة الاسمية المكونة من

---

(١) من الآية(١٥٢) من سورة " آل عمران".
(٢) من الآية (٩) من سورة " الأنبياء".
(٣) من الآية (٣٧) من سورة " الأحزاب".
(٤) من الآية ١٥٥ من سورة الأعراف.
(٥) انظر همع الهوامع ٢/ ٨٢-٨٣ شرح المفصل ٧/ ٦٣.
(٦) تقسيم هذه الأفعال إلى هذين القسمين هو رأى جمهور النحويين وقد ذهب بعضهم إلى ضرورة القول بقسم ثالث هو الأفعال الدالة على المعنيين، أى الصالحة لاستخدامها مفيدة الظن أو اليقين وفق ما يستفاد من الموقف اللغوى انظر: همع الهوامع ١/ ١٤٨، ابن يعيش ٧/ ٦٤.

مبتدأ وخبر فتنصبها مفعولين لها ولا يجوز الاقتصار على أحد المفعولين بل لابد من وجودهما معا.

(ج) ما كان متعديا إلى مفعولين الثانى منهما مغاير للأول فى المعنى ويصطلح عليه النحويون بالمتعدى إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، نحو: أعطى عبد الله زيدا درهما، وكسوت بشرا الثياب الجياد. ويرى ابن يعيش أن المفعول الأول فى هذا النوع فاعل بالثانى[1]، ويعنى بذلك أن المفعول الأول فاعل بالمعنى اللغوي ـ وليس الاصطلاحي ـ فإن زيدا فى المثال الأول هو الآخذ للدرهم، وبشرا فى المثال الثانى هو اللابس للثياب.

وقد ذهب سيبويه إلى جواز الاقتصار على أحد المفعولين فحسب[2]، وتبعه المبرد[3].

٣ـ مايحتاج إلى ثلاثة مفاعيل، ولا يجوز فى هذه الأفعال الاقتصار على مفعول واحد منها دون الثلاثة، كما يقول سيبوبه[4]، والمجمع عليه منها فعلان هما: أعلم وأرى.

وهما منقولان من (علم) و (رأى) وهما من الأفعال المتعدية إلى مفعولين، ولايجوز الاقتصارعلى أحدهما، فلما نقل من (فعل) إلى (أفعل) صار الفاعل مفعولا فاحتاج الفعل إلى ثلاثة مفاعيل، وهذا النقل مقصور على هذين الفعلين فى المسموع من العرب.

ولكن من النحويين من لم يقف عند حدود المسموع، بل أجاز القياس على ما سمع، ومن هؤلاء أبو الحسن الأخفش الذى يسوغ قياس سائر أخوات (علم) عليها، سواء كانت دالة على يقين أو ظن[5].

وزاد سيبوبه (نبأ)، نحو: نبأت عمرا زيدا أبا فلان[6]، واستشهد له السيوطى[7] بقول الأعشى:

---

(١) انظر شرح المفصل ٧/ ٦٣، ٦٤.
(٢) كتاب سيبويه ١/ ١٦.
(٣) المقتضب ٣/ ٩٣.
(٤) كتاب سيبويه ١/ ١٦.
(٥) شرح المفصل ٧/ ٦٦.
(٦) كتاب سيبوبه ١/ ١٦.
(٧) همع الهوامع ١/ ١٥٩.

ونبئت قيســا ـ ولم أبلــهُ كما زعموا ـ خير أهل اليمن

"فالتاء نائب عن الفاعل، وهو المفعول الأول، وقيسا هو الثانى، خبرا هو الثالث"[١].

وزاد ابن هشام اللخمي(أنبأ) و (عرف) و(أشعر) و (أدري). وزاد الفراء (خبر)، نقول العوام بن عتبة بن كعب بن زهير[٢]:

وخبرت سوداء الغميم مريضة فأقبلت من أهلى بمصر أعودها

وقول آخر من بنى كلاب:

وما عليك إذا خبرتنى دنفا وغاب بعلك يومًا أن تعودينى.

وزاد الكوفيون (حدث)، وتبعهم الزمخشرى وابن مالك وكثير من النحويين[٣]، نحو: قول الحارث بن حلزة[٤]:

أو منعتم ما تسألون فمن حدثتموه له علينا العلاء

وزاد ابن مالك (أري) الحلمية، كقوله تعالى: ﴿ **إِذْ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلًا** ﴾[٥].

وزاد غيرهم أفعالا أخرى حتى بلغت عدة هذه الأفعال تسعة عشر فعلا. وقد رفض جمهور النحويين ذلك، وأُوِّلَ ما ورد من نصوص تشهد به[٦].

* * *

ويرى النحويون أن ثمة قدرا من المرونة فى تعدى الفعل ولزومه، وأن هذه المرونة تتجلى فى إمكان تحويل الفعل من نوع إلى آخر باستعمال وسيلة من الوسائل التى قررها اللغويون، وهكذا يمكن أن يتحول الفعل من لازم إلى متعد، كما يجوز أن يحول من متعد إلى لازم.

---

(١) الدرر اللوامع ١/ ١٤٠.
(٢) الهمع ١/ ١٥٩، الدرر ١/ ١٤١.
(٣) الهمع ١/ ١٥٩، ابن يعيش ٧/ ٦٦ - ٦٧.
(٤) فى البيت أكثر من رواية ولكنها لا تغير من قيمته باعتباره شاهدا.
(٥) من الآية (٤٣) من سورة الأنفال.
(٦) انظر: همع الهوامع ١/ ١٥٩.

ووسائل "تعدية " الفعل عديدة، وقد نظم المهلبى عددًا منها فى أبياته[1]:

خصال تعدى الفعل بعد لزومه ... إلى كل مفعول وعدتها عشر

"مفاعلة" و"السين والتاء" بعدها ... و "واولمع" و"الحرف"معموله الجر

و"تضعيف عين" ثم "لام"و"همزة" ... و"حمل على المعنى" و"إلا"لمن تعرو

و"توسعة فى الظرف" كاليوم سرته ... ففكر، فلم يجعل لما قلته ستر

كما تناول ابن هشام أهم هذه الوسائل بالدراسة والتمثيل والاستشهاد في كتابه: "مغنى اللبيب" فجعلها سبعا فحسب، ثم إضاف أليها ثامنا ذكره الكوفيون، وهى[2]:

١ـ زيادة همزة (أفعل)، نحو قوله تعالى: ﴿ أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ ﴾ [3]، وقوله سبحانه: ﴿ أَمَتَّنَا اثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا اثْنَتَيْنِ ﴾ [4]، وقولة: ﴿ وَاللَّهُ أَنبَتَكُم مِّنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا ۝ ثُمَّ يُعِيدُكُمْ فِيهَا وَيُخْرِجُكُمْ إِخْرَاجًا ﴾ [5].

وقد ينقل المتعدى لواحد بالهمزة إلى التعدى إلى اثنين، نحو:البست زيدا ثوبا، وأعطيته كتابا.

ولم ينقل متعد إلى اثنين بالهمزة إلى التعدى إلى ثلاثة إلا في(رأى)و(علم) باتفاق.

٢ـ زيادة (ألف المفاعلة)، نحو: جالست زيدا، وماشيته، وسايرته.

٣ـ صوغه على (فعلت) بالفتح(أفعل) بالضم لإفادة الغلبة، تقول: كرمت زيدا، فأنا أكرمه أى غلبته فى الكرم.

٤ـ صوغه على (استفعل) للطلب أو النسبة إلى الشيء، نحو: استخرجت المال، واستحسنت زيدا، واستقبحت الظلم.

---

(١) الأشباه والنظائر ٢/ ٧١.
(٢) انظر: مغنى اللبيب.
(٣) من الآية (٢٠) من سورة الأحقاف.
(٤) من الآية (١١) من سورة غافر.
(٥) الآيتان (١٧، ١٨) من سورة نوح.

٥ـ تضعيف العين، نحو قوله تعالى: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ﴾ [١] وقوله سبحانه: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى يُسَيِّرُكُمْ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ﴾ [٢].

٦ـ التضمين، نحو: رحبتكم القلوب، فعدى رحب لتضمنه معنى وسع.

٧ـ إسقاط الجار توسعا، نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَٰكِن لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا ﴾ [٣]، أى على سر، وقوله سبحانه: ﴿ أَعَجِلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ ﴾ [٤]، أى عن أمره.

والثامن الذى ذكره الكوفيون هو: تحويل حركة العين، نحو. كسيعلى وزن فرحقاصر، نحو قول أبى خالد الخارجى[٥]:

لقد زاد الحياة إلى حبًّا … بناتى إنهن من الضعاف
أحاذر أن يرين البؤس بعدى … وأن يشربن رنقاً بعد صاف
وأن يعرين إن كسى الجوارى … فتنبو العين عن كرم عجاف
ولولا هن قد سومت مهرى … وفى الرحمن للضعفاء كاف

فإذا فتحت السين صار الفعل بمعنى ستر وغطى وتعدى إلى واحد، ومنه قول امريء القيس[٦]:

وأركب فى الروع خيفانة … كما وجهها سعف منتشر

أو بمعنى أعطى كسوة ـ وهو الغالب ـ فيتعدى اثنين كما أشرنا من قبل.

وفى مقابل هذه الوسائل للتعدية، ثمة وسائل أخرى للإلزام، أى لتحويل الفعل من متعد إلى لازم، أهمها[٧]:

---

(١) من الآية (٩) من سورة الشمس.
(٢) من الآية (٢٢) من سورة يونس .
(٣) من الآية (٢٣٥) من سورة البقرة.
(٤) من الآية (١٥٠) من سورة الأعراف.
(٥) انظر: حاشية الدسوقى على المغنى ٢/ ٢١٥.
(٦) ديوانه:.
(٧) انظر: القواعد الصرفية ٦٨.

١ـ المطاوعة، نحو: كسرته فانكسر، وعلمته فتعلم.

٢ـ تقدم المعمول على عامله، نحو قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡمَلَأُ أَفۡتُونِي فِي رُءۡيَٰيَ إِن كُنتُمۡ لِلرُّءۡيَا تَعۡبُرُونَ ﴾ (١).

٣ـ تحويل الفعل إلى باب (شرف) للدلالة على ثبات معناه، وأنه صار كالغريزة فى صاحبه، مثل: ضرب، وأكل.

٤ـ تضمين الفعل معنى فعل لازم، نحو قوله تعالى: ﴿ فَلۡيَحۡذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنۡ أَمۡرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمۡ فِتۡنَةٌ ﴾ (٢). فقد ضمن يخالفون معنى يخرجون.

٥ـ الضرورة الشعرية(٣)، نحو قول الشاعر:

تبلست فؤادك فى المنام فريدة — تسقى الضجيع ببارِدٍ بسام

أى تسقيه باردا، وقد زيدت الباء للضرورة.

ويرى النحويون أن الفعل "المتعدى وغير المتعدى سيان فى نصب ماعدا المفعول به من المفاعيل الأربعة، وما ينصب بالفعل من الملحقات بهن"(٤). أما المفاعيل الأربعة التى يعنيها الزمخشرى هنا ـ فهى: "المصدر" أى المفعول المطلق، "ظرف الزمان"، "وظرف المكان"، "والحال"، "نحو قولك فى اللازم: قام زيد قياما يوم الجمعة عندك ضاحكا، وتقول فى المتعدى: أكرم زيد " عمرا اليوم خلفك مستبشرا وإنما اشتركا فى التعدى إلى هذه الأربعة؛ لأن المتعدى إذا انهى فى التعدى واستوفى ما يقتضيه من المفاعيل صار بمنزلة ما لا يتعدى، وكل ما لا يتعدى يعمل فى هذه الأشياء لدلالته عليها واقتضائه إياها"(٥).

وأما الملحق بهذه الأربعة فـ"المفعول له" و"المفعول معه"، وإنما كانت ملحقة بها

---

(١) الآية (٤٣) من سورة يوسف.

(٢) من الآية (٦٣) من سورة النور.

(٣) يستخدم النحاة لفظ "الضرورة" للدلالة على الاختلاف النوعى بين النصوص اللغوية بسبب الجنس الأدبى الذى يتنمى إليه النص، والحق أن التعبير بالضرورة عن الفوارق الموضوعية بين الشعر والنثر ليس دقيقا، إذ لا يلم بمضمون هذه الفوارق، كما لايشير إليها، بل على العكس من ذلك إذ قد يوحى بالتفسير الخاطئ لها، انظر: أصول التفكير النحوى ٢٧٦-٢٧٩، ومصادره.

(٤) المفصل للزمخشري.

(٥) شرح المفصل ٧/ ٦٨.

وليست منها عند محققى النحويين؛ "لأن الفعل قد يخلو من الدلالة على المفعول له والمفعول معه، بخلاف المصدر والزمان والمكان والحال: ألا ترى أن إنساناً قد يتكلم بكلام مفيد وربما فعل أفعالا منتظمة وهو نائم أو ساه فلم يكن له فيه غرض فلم يكن فى فعله دلالة على مفعول له، وكذلك قد يفعل فعلا لم يشاركه فيه غيره فلم يكن فيه مفعول معه"(١).

ومفهوم هذا الكلام أن الفعل سواء كان متعدياً أو لازما يدل على المصدر، وظرف الزمان، وظرف المكان، والحال، باعتبار أن الفعل يدل ـ بالضرورة ـ على حدث، وأن الحدث لابد فى وقوعه من زمان ومكان يقع فيهما، كما أنه محتاج إلى كيفية خاصة لوقوعه، وقد يقتضى إلى جوار ذلك مفعولا له أو مفعولا معه(٢). ومن ثم تكون التفرقة بين النوعين فى مدى حاجة الفعل إلى مفعول به فحسب، واحدا أو متعددا، أو عدم حاجته إليه. يقول سيبويه فى تقرير هذه الحقيقة بعد أن تناول الأفعال المتعدية: "واعلم أن هذه الأفعال إذا انتهت إلى ما ذكرت لك من المفعولين فلم يكن بعد ذلك متعد، تعدت إلى جميع ما تعدى إليه الفعل الذى لا يتعدى الفاعل"(٣). أى أن الأفعال المتعدية إذا استوفت حاجتها فى الجملة من المفاعيل، صارت والأفعال اللازمة التى لا تتجاوز المفاعيل سواء فى حاجتها إلى غير المفاعيل من المنصوبات.

وهكذا يمكن تقسيم المنصوبات فى الجملة الفعلية إلى قسمين:

القسم الأول: منصوب يحتاج إليه الفعل المتعدى فحسب، وهو "المفعول به" واحداً أو متعدداً.

القسم الثانى: منصوب يرد فى الجملة الفعلية، سواء كان الفعل متعدياً أو لازماً، وهو: "المفعول المطلق"، "والظرف"، "والحال"، "والمفعول له"، و "المفعول معه".

---

(١) السابق ٧/ ٦٩.

(٢) انظر: المقرب ١/ ١٤٤ ومابعدها، ١/ ١٥٨ ومابعدها.

(٣) كتاب سيبويه ١/ ١٩.

الفصل الثالث

المرفوع

للاسم المرفوع فى الجملة الفعلية حالتان-كما ذكرنا من قبل-فى الحالة الأولى يتقدم الفعل عليه، وفى الثانية يتأخر عنه. واعتبار الحالة الأولى من قبيل الجملة الفعلية محور اتفاق بين النحويين، أما تصنيف الحالة الثانية فقد خالفنا فيه جمهور النحاة الذين يجعلونها فى نطاق الجملة الاسمية مراعاة لتقدم الاسم فيها على الفعل، ولكنا آثرنا الأخذ بالأسباب الموضوعية التى تفرض وضعها فى إطار الجملة الفعلية. ووفقا لذلك فإنه لا مناص من القو ل بوجود قسمين فى الجملة الفعلية، حسب ترتيب الفعل مع المرفوع الاسمى تقديماً وتأخيراً. وسنخص كل قسم من هذين القسمين ببحث خاص، يتضمن ماله فى اللغة من صور وأشكال، وما قرره النحويون فيه من قواعد وأحكام، ثم تحليل المقولات النحوية فى ضوء القوالب اللغوية.

القسم الأول

تقدم الفعل وتأخر المرفوع

للاسم المرفوع المتأخر عن الفعل بإجمال صور أربع؛ لأن الجملة قد لا تحتاج ولا تحتوى على مكملات، وقد تحتاج إليها وتحتوى عليها. فإذا ضمت الجملة مكملات كان لها صور ثلاث، وفقاً لوضعها مع الفعل والمرفوع: فقد تتأخر عنهما، وقد تتقدم عليهما، وقد تتوسطهما. وهكذا تكون لدينا الصور الأربع الآتية:

١- الفعل + المرفوع.

٢- الفعل + المرفوع + المكملات.

٣- الفعل + المكملات + المرفوع.

٤- المكملات + الفعل + المرفوع.

ويفصل النحويون هذه الصور الأربع فيجعلونها ثماني صور؛ لأنهم يفرقون بين نوعين من الأسماء المرفوعة: أحدهما يطلقون عليه مصطلح: "الفاعل"، والآخر يضعون له مصطلح "النائب عنه"، وسر التفرقة بين الفاعل والنائب عنه عندهم يعود إلى أن "صورة الفعل" مع الفاعل تختلف عن صورة الفعل مع النائب عنه، فالفعل مع الفاعل "أصلى الصيغة" كما يقولون، أما مع النائب عنه فإنه "محول" عن صيغته الأصلية. وسنقف الآن على آراء النحويين فى الفاعل والنائب عنه تمهيدًا لمناقشتها.

الفاعل

تعريف الفاعل:

يكاد يستقر عند جمهور النحويين تعريف الفاعل بأنه "اسم صريح-ظاهر أو مضمر: بارز أو مستتر-أو مافى تأويله، أسند إليه فعل تام-متصرف أو جامد-أو ما فى تأويله، مقدم، أى الفعل أو ما فى تأويله-على المسند إليه، وهو-أى الفعل أو ما فى تأويله- أصلى المحل أو الصيغة"(١).

---

(١) شرح التصريح على التوضيح ١/ ٢٩٧-٢٩٨، ويمكن أن يعد هذا التعريف الذى ذكره الشيخ خالد الحلقة الأخيرة فى السلسلة الطويلة للتعريفات النحوية للفاعل، تلك التى بدأت بسيبويه، الذى اكتفى أمثلة له دون تحديد صورته الذهنية، ثم شارك فيها كثير ممن جاء بعده من النحاة. ومن بينهم: الزبيدى: أبو بكر محمد بن الحسن، المتوفى ٣٧٩هـ، الذى يقول فى تعريف الفاعل: "إذا أخبرت عن شىء أنه فعل فعلا ما، وقدمت قبله، فارغ ذلك الشىء؛ لأنه الفاعل الذى فعل". (الواضح فى علم العربية ص٨)، فيجعل محور التعريف تقدم الفعل وإسناده إليه.
وابن جنى: أبو الفتح عثمان، المتوفى ٣٩٢هـ الذى يقول "الفاعل عند أهل العربية كل اسم ذكرته بعد فعل، وأسندت، ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم" اللمع فى العربية، مخطوط بتحقيق د. حسين شرف ورقة ٢٦. وواضح أنه يتسق مع الزبيدى فى تعريفه.
وابن برهان: أبو القاسم عبد الواحد بن على، المتوفى ٤٥٦هـ الذى ينحو منحى مغايرا حين يقول فى تعريف الفاعل: "هو الاسم الذى يجب تقدم خبره عليه بمجرد كونه خبرا" اللمع لابن برهان، مخطوط، ورقة ١٨ ب، فيكتفى فى تحديد الفاعل بوجوب تقدم فعله عليه، وهي فكرة عرض لها ابن يعيش: موفق الدين يعيش بن على بن يعيش، المتوفى٦٤٣هـ، وانتهى من مناقشته لها إلى الرفض؛ "لأن خبر الفاعل- الذى هو الفعل - لم يتقدم لمجرد كونه خبرا، إذ لو كان الأمر كذلك لوجب تقديم كل خبر من نحو: زيد قائم، وعبد الله ذاهب" شرح ١/ ٧٤.
ويؤثر ابن يعيش تعريف الزمخشرى: أبى القاسم جار الله محمود بن عمر المتوفى٥٣٨هـ الذى يجعل محوره تقدم الفعل أو ما أشبهه عليه،وإسناده إليه، إذ يقول: الفاعل هو ما كان المسند إليه من فعل أو شبهه مقدما عليه أبداً، كقولك: ضرب زيد، وزيد ضارب غلامه، وحسن وجهه" المفصل.
ويتابع ابن عصفور: على بن مؤمن، المتوفى ٦٦٩هـ الزمخشرى، فيذكر في تعريف الفاعل أنه "اسم، أو ما فى تقريره، تقدم عليه ما أسند إليه لفظا أو نية،، على طريقة فعل، وفاعل". المقرب١/ ٥٣، وهكذا يصبح الطريق ممهدا أمام ابن مالك: جمال الدين محمد بن عبد الله، المتوفى ٦٧٢هـ الذى يقول فيه عن الفاعل: "هو المسند إليه فعل أو مضمن معناه، تام، مقدم، فارغ، غير مصوغ للمفعول". تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ٧٥. =

ومقتضى هذا التعريف أن الفاعل عند جمهور النحويين اسم له شروط معينة، وحالات محددة. وقد أسند له فعل أو ما يشبهه بشروط معينة وفى حالات محددة أيضاً.

أما شروط كون الاسم فاعلا فهى أن يتأخر عن رافعه، وأن يسند إليه.

وأما أحواله فإنه يكون صريحاً: اسماً ظاهراً، أو ضميراً بارزاً،أو ضميراً مستتراً، كما يكون غير صريح، وذلك إذا وقع بعد أداة من أدوات السبك الثلاثة: "أنْ"، أو "ما"، أو "أنَّ".

وأما شروط الفعل فهى أن يكون تاماً، وأن يكون أصلى المحل والصيغة. وأما أحواله فإنه يكون صيغة فعلية، أى فعلا صريحاً. كما يكون صيغة غير فعلية لكنها مؤولة بالفعل؛ لأن فيها ما يشبهه. ومن ذلك:"المصدر"، و"اسم المصدر" و"اسم الفاعل"، و "أمثلة المبالغة"، "اسم التفضيل"، و"اسم الفعل"، وكذلك "الظرف" و"الجار والمجرور"، و"المنسوب"أيضاً.

وجلى أن جمهور النحويين يحاول من خلال هذه الشروط والأحوال أن يميز الفاعل- باعتباه اسماً مرفوعًا – عن سائر الأسماء المرفوعة الأخري. ومن ثم عنيت التعريفات بتمييزه عن المبتدأ، أو ما كان أصله المبتدأ من أسماء الأفعال الناسخة: "كان"، و"كاد". وأخواتها، أو نائب الفاعل.

أما المبتدأ فإنه وإن شاركه فى حكمه. وهوالرفع- فإنه يختلف عنه الجمهور فى أن الفاعل يجب تقدم رافعه عليه ولا يصح تأخره عنه.

ويتصور هؤلاء النحويون أنهم بهذا الشرط يستبعدون المبتدأ من التعريف؛ لأن الفاعل لا يتقدم فى حين يكون المبتدأ متقدماً.

= وكذلك أمام سائر شراحه، وعلى رأسهم ابن هشام: جمال الدين أبى محمد عبد الله بن يوسف بن هشام، المتوفى سنة ٧٦١هـ، الذى يقول: الفاعل اسم – أو ما فى تأويله- أسند إليه فعل – أو ما فى تأويله- مقدم، أصلى المحل والصيغة" أوضح المسالك١/ ٢١٣.

وابن عقيل: بهاء الدين عبد الله بن عقيل، المتوفى سنة ٧٦٩هـ، الذى يقول: "الفاعل" هو الاسم: المسند إليه فعل على طريقة فعل أو شبهه".

وأما اسم "كان"و"كاد" وأخـواتهـا فإنـه وإن كـان بـدوره مرفوعـاً، وتقـدم عليـه فعـل رافع له. فإنه يخرج من نطاق كونه فاعلا بما ذكروه فى الفعل من اشتراك كونه تاماً. وهذه الأفعال عندهم ناقصة، ومن ثَمَّ لا ترفع فاعلا وإنما تدخل على الجملة الاسمية فتنسخها.

وأما نائب الفاعل فإنه أيضاً مستبعد من التعريف بالشرط الثانى الذى ذكروه فى رافع الفاعل. وهو كونه" أصلى الصيغة" ومفهوم ذلك أن الاسم المرفوع فى نحو:"أكرم خالد".و" هل مكرم المتفوقون؟" لا يصح أن يكون فاعلا؛ لأن صيغة الفعل (أكرَم) فى المثال الأول فرع عن صيغة (أكرَم) المبنية للفاعل. وصيغة اسم المفعول فى المثال الثانى فرع عن صيغة اسم الفاعل[1].

* * *

ويشمل التعريف- بالرغم من هذه الشروط - أنماطاً شتى من الجمل بفضل ما ذكره النحويون للاسم والفعل من أحوال. فى هذه الجمل جميعاً فاعـل قـد استوفـى الشـروط التى ذكرها النحويـون، بيـد أنهـا ليسـت جميعـاً داخلـة فـى إطـار الجـملة الفعليـة باعـتراف النحويين أنفسهم، فإن منها جملا فعلية، كما أن فيها جملا اسمية. ومن ثم لامفر من دراسة هذه الأشكال المختلفة للجمل التى تتضمن فاعلا. بغية تصنيفها وفقاً لنوع المسند فيها.

(ا) قال عدى بن زيد[2]:

ولقد ساءنى زيارة ذى قـر ... بى حبيبٍ لو دنـا مشتـاق
ساءه ما بنا تبين فـى الأيـ ... ـدى وإشناقها إلى الأعناق

وقال الشماخ بن ضرار[3]:

وسيطة قـوم صالحـين يكنهـا ... ـ من الحر فى دار النوى ـ ظل هودج

(١) انظر: شرح التصريح ١/ ٢٦٩، ومنار السالك١/ ٢١٤.
(٢) شعراء النصرانية ٢/ ٤٥٤.
(٣) ديوانه، بتحقيق الدكتور صلاح الدين الهادى٧٤.

وقال أوس بن حجر[1]:

ورثنا المجد عن آباء صدق　　أسأنا في ديارهم الصنيعا

إذا الحسب الرفيع تواكلته　　بناة السوء أوشك أن يضيعا

وقال عدى بن حاتم الطائى[2]:

سأتركُ ما أردت لما أردتم　　ورَدُّكَ مَن عَصَاكَ من العناء

وقال عنترة[3]:

سأضمر وجدى فى فؤادى وأكتم　　وأسهَرُ ليلى والعواذل نوم

وقال[4]:

حكِّمْ سيوفَك فى رقاب العـذَّلِ　　وإذا نزلت بدار ذل فارحل

واختَرْ لنفسك منزلا تعلو به　　أو مت كريما تحت ظل القسطل

وتحتوى هذه النصوص اللغوية جميعا على اسم صريح وقع فاعلا عند النحويين، بيد أنه فى النصين الأولين كان اسما ظاهراً، وفى بقية النصوص كان ضميراً بارزاً أو مستتراً.

(ب) قال الله تعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ﴾[5]، وقال سبحانه: ﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ ٱللَّهِ ﴾[6].

وقال الشاعر:

يسر المرء ما ذهب الليالى　　وكان ذهابهن له ذهاب

وفى هذه النصوص لم يكن الفاعل اسما صريحاً، وإنما كان مصدراً مؤولاً من (أنَّ)

---

(١) شعراء النصرانية ٢/ ٤٩٤.

(٢) ديوان الشعر العربي.

(٣) ديوانه ٢٠٨.

(٤) ديوانه ١٧.

(٥) من الآية (٥١) من سورة العنكبوت.

(٦) من الآية (١٦) من سورة الحديد.

أو(أنْ) أو (ما) المصدرية وما بعدها، ومن ثم كانت هذه المصادر المؤولة فى هذه المواضع فى محل رفع عند النحويين[1].

(ج) قال الشاعر[2]:

ألا إن ظـــلم نفســـه المرء بـــين   إذ لم يصنها عن هوى يغلب العقلا

---

(١)) ثمـة عدد من الخطوات يمكن اتباعها للانتقال من المصدر المؤول إلى المصدر الصريح. وأولى هذه الخطـوات حـذف الأداة المـصدرية، سـواء كانـت (أنَّ) أو (أنْ) أو(ما)، ثم تتبع بعد ذلك الخطوات الآتية:

أولا: بالنسبة للجملة الفعلية الواقعة بعد(أن) أو(ما):

(أ) الإتيان بمصدرالفعل الواقع بعد (أن)أو(ما).

(ب) نضع بعد المصدر الاسم الواقع فاعلا للفعل.

(ج) يضبط المصدر حسب حاجة الجملة، أما الاسم الواقع بعده فيكون مجروا دائما بالإضافة.

(د) إذا كانت الفاعل ضميرا لوحظ تحويله من ضمير رفع إلى ضمير غير الرفع.

هـذا إذا كانت " ما " ليست مصدرية ظرفية فإن كانت كذلك وجب أن يضاف إلى الخطوات السابقة وضـع كلمـة (مدة) قبل مصدر "دام"أى: مدة دوام. ثانياً: بالنسبة للجملة الاسمية الواقعة بعد (أن):

(أ) الاتيان بمصدر الخبر.

(ب) يوضع بعد المصدر اسم (أن).

(ج) يضبط المصدر على حسب حاجة الجملة، أما الاسم الواقع بعده فيكون مجرورا دائما بالاضافة.

(د) إذا كـان الخـبر ظرفًا أو جارا ومجروراً جيء بالمصدر من (كان) أو (استقر) أو (وجد). وأتبعت باقى الخطوات.

هـذا إذا كانـت الجملـة مثبتة، أما إذا كانت منفية فإنه يجب بعد حذف أدوات السبك المصدرية اتباع الخطوات الآتية:

(أ) الإتيان بكلمة دالة على النفى، مثل عدم أو نفى، أو امتناع، ونحوها.

(ب) يوضـع بعـد الكلمة السابقة مصدر الفعل الواقع بعد أداة السبك (أن) أو(ما) أو مصدر الخبر الواقع بعد (أن).

(ج) يوضع بعد المصدر الاسم الواقع فاعلا للفعل، أو الواقع خبرا.

(د) تضبط الكلمة الدالة على النفى حسب الجملة، ويجر المصدر والاسم الذى يتلوه على الإضافة.

(هـ) إذا كان الفاعل ضميرا وجب تحويله من ضميررفع إلى ضميرغير الرفع.

مثال: يرضينى أن لاتهمل الدرس: يرضينى عدم إهمالك الدرس

بلغنى أن محمدا لم يسافر: بلغنى عدم سفر محمد.

(٢) شرح التصريح ٢/ ٦٣.

وقال القطامى[1]:

أكفراً بعد رد الموت عنى وبعد عَطائك المائة الرتاعا

وقال الله سبحانه: ﴿تَخْرُجُ مِنْ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُۥ فِيهِ شِفَآءٌ لِّلنَّاسِ﴾[2].

وقال عز وجل: ﴿خُشَّعًا أَبْصَـٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ ٱلْأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُّنتَشِرٌ﴾[3]

وتقول: محمد كريم خلقه، وسلوكه.

وتقول: ماضروب هذان الفارسان.

وقال الشاعر[4]:

مارأيت امرأً أحبَّ إليه الـ ـبذلُ منه إليكَ يا بنَ سنان

وقال جرير[5]:

فهيهات هيهات العقيقُ ومن بِهِ وهيهـات خلٌّ بالعقيقِ نواصله

وقال الفرزدق[6]:

ولكـن دِيَافـيٌّ أبـوه وأمـه بحوران يعصرن السليط أقاربُهْ

وقال تعالى: ﴿قُلْ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًۢا بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَـٰبِ﴾[7].

وقال سبحانه: ﴿قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِى ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾[8].

يقرر النحويون أن فى هذه النصوص جميعاً يوجد فاعل مرفوع، وأن رافعه ليس صريحا وإنما كلمة تشبه الفعل الصريح فى كونـها ترفـع فاعـلا بعدهـا، وهـذه الكلمة واحدة من

---

(١) المصدر السابق ٢/ ٦٥.

(٢) من الآية (٦٩) من سورة النحل.

(٣) من الآية (٧) من سورة القمر.

(٤) الدرر اللوامع.

(٥) ديوانه ص ٥٠.

(٦) ديوانه ط الأهلية بيروت ص٧٣.

(٧) من الآية (٤٣) من سورة الرعد.

(٨) من الآية(١٠) من سورة إبراهيم.

أنواع تتجاوز العشرة عند النحاة، أهمها: المصدر، واسم المصدر غير العلم والميمى، واسم الفاعل، والصفة المشبهة، وصيغة المبالغة، وأفعل التفضيل، واسم الفعل، والاسم المنسوب، والظرف المعتمد، وكذلك الجار والمجرور[1].

* * *

يتضح من عرض هذه الأشكال المتعددة للفاعل عند النحويين أن ثمة بوناً بين تعريف الفاعل، ونوع الجملة، وأنه لا تطابق بينهما؛ فإن هذه الجمل جميعًا تتضمن فاعلا عند النحاة ولكنها ليست جميعاً محتوية على أفعال، ومن ثم فإن تعريف الجملة الفعلية لا يصدق إلا على مجموعتين منها فحسب، أما المجموعة الأخيرة فإنها مستبعدة من دائرة الجملة الفعلية باعتراف النحويين أنفسهم[2]، ونحسب أن هذا الموقف منهم يؤكد بصورة غيرمباشرة الأساس الذى اعتمدنا عليه فى تحديد نوع الجملة، وهو الربط بين نوع الجملة ونوع المسند فيها، فها هنا جمل تحتوى كل منها على فاعل، ولكنها ليست جملا فعلية؛ لأنها-تفتقر إلى وجود الفعل. ألا يتضمن ذلك الإقرار بأن الفعل هو محور الجملة الفعلية وجوداً وعدماً؟

وفى ختام عرضنا لتعريف الفاعل- باعتباره الركن الثانى من أركان الجملة الفعلية - لا نجد مفراً من الإشارة إلى ضرورة إعادة النظر فى بعض مقوماته لمخالفتها لما أخذنا به من تحديد لمفهوم الجملة الفعلية.

وأول ما ينبغى مناقشته فى التعريف شرط تقدم الفعل على فاعله، فمن الجلى أن هذا الشرط نتاج موقف جمهور النحويين فى الربط بين نوع الجملة وتصدر الاسم أو الفعل فيها. ونحسب أننا قد انتهينا من بيان اضطراب هذا الموقف. وحاجة التصنيف النحوى

---

(١) يرى النحويون أن كلا من "الظرف" و"الجار والمجرور" الذى حذف متعلقه يمكن أن يعمل عمل الفعل بشرطين:

الأول: أن يكون "الظرف" و"الجار- والمجرور" معتمدا، ويكون مايعتمد عليه واحدا من أمور أهمها: النفى، والاستفهام، والموصول، وصاحب الخبر، وصاحب الحال.

والثانى: التزام الترتيب بين كل من" الظرف" و"الجار والمجرور" ومعموله، ومن ثم لا يعمل أى منهما فيما تقدمه.

(٢) انظر: شرح التصريح ٢٧٠/ ١.

للجملة إلى أساس جديد لا يكون محوره النظر إلى المتقدم فى الجملة وإنما تحديد نوع المسند فيها. وفى ضوء ذلك يجوز أن يكون الفاعل متقدماً على فعله، كما يجوز أن يقع متأخراً عنه، دون خشية من لبس بين الجملتين: الاسمية والفعلية فى حالة تقدم الفاعل؛ لأن محور الجملة الفعلية- كما ذكرنا منذ قليل- هو وجود الفعل فيها.

الأمر الثانى الذى يجب رعايته أن الفاعل بهذا المفهوم الشائع عند جمهور النحويين لا يقتصر وجوده على الجملة الفعلية وحدها، بل قد يوجد فى الجمل الاسمية أيضاً. وحسبك أن ترجع إلى أمثلة المجموعة الثالثة لتتأكد من أن الفاعل فيها غير مصحوب بفعل. ودلالة ذلك أن الفاعل وإن كان يجب أن يوجد فى الجملة الفعلية، فإنه يمكن ان يوجد فى غيرها. ومن ثم فإننا حين نتناول " الفاعل" فى "الجملة الفعلية" فإنما نتناول "بعض أنواع الفاعل" في"الجملة العربية". ومقتضى ذلك أن ما يصدق من أحكام على الفاعل بشكل عام ليس بالضرورة مسلماً فى جميع أنماطه وكل حالاته. وإذاً يكون فاعل ما يشبه الفعل- وإن كان نمطا لغوياً مقبولا باعتباره شكلا من أشكال الجملة العربية - فإنه لايصح أن يدخل ضمن أشكال الجملة الفعلية. وهكذا إذا شئنا أن نحدد الفاعل بوصفه ركنا من أركان الجملة الفعلية فإنه يجب أن نستبعد من تعريفه جواز كون رافعه "مايشبه الفعل" بأنواعه العشرة التى سبق بيانها.

أحكام الفاعل:

للفاعل أحكام عديدة ذكرها النحويون، سنحاول استعراضها بقدر من التفصيل قليل، للوقوف على مدى ما تتسم به من دقة فى مراعاة الواقع اللغوى وتقنين ظواهره.

الحكم الأول: الرفع:

الحكم الأول من أحكام الفاعل وجوب رفعه، وقد بادر النحويون حين قرروا هذا الحكم إلى مناقشات مستفيضة فى نقطتين:

الأولى: علة رفع الفاعل.

والثانية: عامل الرفع فيه.

أما علة رفع الفاعل عندهم فمردهم إلى مجموعة من الأمور التى يرون كلا منها سبباً كافياً لرفعه[1]:

---

(١) انظر شرح المفصل ١/ ٧٥.

أحدها:"أن الفاعل رفع للفرق بينه وبين المفعول، الذى لولا الإعراب لجاز أن يتوهم أنه فاعل. وكان الغرض اختصاص كل منهما بعلامة تميزه عن صاحبه".

ثانيها"أن الفاعل إنما اختص بالرفع لقوته، والمفعول بالنصب لضعفه، والمعنى بقوة الفاعل تمكنه بلزومه الفعل وعدم استغناء الفعل عنه، وليس المفعول كذلك بل يجوز سقوطه وحذفه".

ثالثها: أن الفاعل أقل من المفعول، إذ الفعل لا يكون له إلا فاعل واحد وقد يكون له مفعولات كثيرة... والضمة أثقل من الفتحة، فأعطوا

الفاعل الذى هو القليل الرفع الذى هو ثقيل، وأعطوا المفعول الذى هو كثير النصب الذى هو خفيف على المتكلم من ناحية، وللموازنة بين حالتى الرفع والنصب من ناحية أخري.

وأما عامل الرفع فى الفاعل فللنحاة فيه أقوال عديدة، تمثل فى مجموعها اتجاهين[1]:

الاتجاه الأول: أن الفاعل يرتفع بالفعل أو ما أشبهه، ومن ثم يكون العامل فيه لفظياً وليس معنوياً، ويحظى هذا الاتجاه بموافقة جمهور النحويين، وعلى رأسهم سيبويه.

والاتجاه الثانى: يرفض أن يكون العامل لفظياً؛ لأن " العامل هو مابه يتقوم المعنى المقتضى للإعراب"[2]، وليس لفظ الفعل هو الذى يتقوم المعنى المقتضى للإعراب، ولذلك ذهب أصحاب هذا الاتجاه إلى أن العامل لابد أن يكون أمراً معنوياً ليس له وجود لفظى، ولكنهم اختلفوا فى تحديد هذا العامل المعنوى:

فمنهم من ذهب إلى أن هذا العامل هو" الإسناد" أى كون الفاعل مسنداً إليه فى الجملة، وهو مذهب هشام.

ومنهم من رأى أن العامل هو"الفاعلية" أى كون الفاعل فاعلا للفعل أو ما أشبه، وهو رأى خلف[3].

---

(١) انظر: همع الهوامع ١/ ١٥٩، شرح التصريح على التوضيح ١/ ٢٦٩.

(٢) انظر: حاشية الشيخ يس على شرح التصريح٣٦٩/ ١.

(٣) من الواضح أن الاختلاف بين هشام وخلف هنا سطحى، فإن ما ذهب إليه كلاهما واحد فى مضمونه، إذ الاسناد يعنى أن الفعل مسند إليه،أى إلى الفاعل، وكون الفعل مسندا إلى فاعل يتضمن بالضرورة معنى الفاعلية.

انظر: الحذف والتقدير فى النحو العربى ١٣٥ وما بعدها.

ومنهم من قال: إن العامل هو" مشابهته للمبتدأ" من حيث إنه يخبر عنه بفعله كما عن المبتدأ بخبره.

ومنهم من قرر أن العامل هو" إحداثه الفعل" وقد نقله ابن عمرون.

وقد رد أصحاب الاتجاه الأول ما ذهب إليه أصحاب الاتجاه الثانى بأن الأصل عدم اللجوء إلى القول بالعامل المعنوى إلا إذا تعذر وجود عامل لفظى صالح، أما وثمة عامل لفظى موجود - وهو الفعل أو ما أشبهه- فإن العدول عنه إلى غيره من العوامل المعنوية مخالفة للأصل بغير سند وعلى غير قياس.

وواضح أن هاتين القضيتين التين أسرف النحويون فى مناقشتهما ليس لهما قيمة فى البحث النحوى، الذى لا تعنيه "علل"الظواهروإنما يهدف مباشرة إلى تحليلها. ومن ثم فإن البحث عن العلة بحث خارج دائرة التحليل اللغوى التى هى غاية الباحث النحوي. وتحليل " الرفع"فى الفاعل يقتضى تحديد أبعاده من ناحية، وذكر علاماته من ناحية أخري.

ففيما يتصل بتحديد أبعاد هذا الحكم فإن النحويين قد قدروا أن من الممكن أن يقع الفاعل غير مرفوع، فقد ورد فى بعض الأحيان منصوبا، كما يجيء فى مواضع مجرورا.

نصب الفاعل:

ورد الفاعل منصوبا فى نماذج كثيرة يجمعها" أمن اللبس" أى وضوح المعنى المقصود من الجملة، ومن ذلك قراءة عبد الله بن كثير[1] قوله تعالى: ﴿ فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ ﴾ [2] بنصب (آدم) ورفع (كلمات). وقد سمع عن العرب قولهم: خرق الثوبُ المسمارَ، وقولهم كسر الزجاجُ الحجرَ، بنصب (المسمار) و(الحجر)، وقال الأخطل[3]:

مثل القنافذ هداجون قد بلغت ... نجران أو بلغت سوءاتِهم هجرُ

بنصب (سوءاتِهم).

(١) انظر شرح التصريح ١/ ٢٧٠.
(٢) من الآية (٣٧) من سورة البقرة.
(٣) ديوانه.

وقال عمر بن أبى ربيعة[1]:

ألم تسـأل الأطـلال والمتربعـا ... ببطـن حليـات دوارس أربعـا

إلى الشرى من ادى المغمس بدلت ... معالمه وبـلا ونكبـاء زعزعـا

بنصب (وبلا).

وقال الراجز[2]:

قد سالم الحيـات منـه القدمـا ... الأفعـوان والشجـاع الشجعـا

بنصب (القدم).

وقد اختلف النحويون فى مواقفهم من هذه النصوص التى ورد فيها الفاعل منصوباً، كما اختلفوا فى جواز القياس عليها:

ففيما يتصل بمواقفهم من هذه النصوص فإننا نجد من بينهم من يذهب إلى رفضها، انطلاقاً من حكمه عليها بالشذوذ[3]، كذلك نجد فيهم من يقبلها مبرراً ذلك بأن الذى نصب الفاعل فيها جميعاً إنما هو "فهم المعنى وعدم الإلباس"[4].

وفيما يتعلق بجواز القياس عليها، فإنه يوجد أيضاً اتجاهان بـين النحويـين: الأول: وأصحابه قلة من النحاة، من بينهم ابن الطراوة[5] - يرى أن نصب الفاعل قياسى وليس سماعياً، مادام المعنى مفهوماً لا لبس فيه ولا غموض. ومن ثم يجيز أصحاب هذا الاتجاه محاكاة تلك النصوص التى ورد فيها الفاعل منصوباً، أى - بتعبير أكثروضوحاً- يجوز عندهم نصب الفاعل مادام المعنى مفهوماً من الساق أو المقام.

والثانى: وأصحابه جمهور النحويين – يـرى أن نصيـب الفاعـل ظاهـرة محدودة،

---

(١) ديوانه.

(٢) البيت مـن أرجـوزة قـيل إنهـا لأبى حيان الفقسى، وقيل لمساور بن هند العبسى، وقيل للعجاج، وقـيل للتدمـرى، وقيل لعبد بنى الحسحاس. انظر: الدور اللوامع ١/ ١٤٤،وفى بعض نسخ سيبويه أنها لعبد بنى عبس، كتاب سيبويه ١/ ١٤٥.

(٣) انظر: شرح التصريح ١/ ٢٦٩.

(٤) انظر: همع الهوامع ١/ ١٦٥.

(٥) انظر: شرح التصريح ١/ ٢٧٠.

محصورة فى بعض النصوص المسموعة، ويجب أن تعالج فى إطار المسموعات اللغوية المروية، وإذن لاسبيل للقياس عليها، حصراً لدائرة الشذوذ والاضطراب فى اللغة. ونحسب أن هذا هو الموقف الذى ينبغى الأخذ به، إذ هو الذى يتفق مع أصول منهج التحليل اللغوي(١).

جر الفاعل:

ويطرد مجئ الفاعل مجروراً فى مواضع:

الأول: أن يقع مضافاً إليه والمصدر مضافاً نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ ﴾ (٢)، فلفظ الجلالة فاعل للمصدر، وهو مضاف إليه - من قبيل إضافة المصدر إلى فاعله - و(الناس) مفعول به.

الثانى: أن يقع مضافاً إليه واسم المصدر هو المضاف- على قول الكوفيين والبغداديين الذين يجيزون أن يعمل اسم المصدر غير العلم وغيرالميمى عمل الفعل-ومن ذلك قول عائشة رضى الله عنها: من قُبلةِ الرجل امرأته الوضوء، فـ (الوضوء) مبتدأ مؤخر، و(من قبلة) خبر مقدم، و(قبلة) اسم مصدر قَبَّل-بتضعيف العين- و(الرجل) فاعله وهو مجرور بإضافته إليه، و (امرأته) مفعول. ومنه أيضا، على قلة، المصدر الميمى، كما فى قول العرجى، وقيل: الحارث بن خالد المخزومى(٣):

أظلوم إن مصابكم رجلا   أهدى السلام تحية ظلم

والهمزة للنداء، و(ظلوم) اسم محبوبة الشاعر، و(مصابكم) مصدر ميمى بمعنى: إصابتكم، وقد أضيف إلى فاعله، و (رجلا) مفعوله.

الثالث: أن يسبق بمن الزائدة، نحو قوله تعالى: ﴿ مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ إِلَّا ٱسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ ﴾ (٤)، وقوله سبحانه:﴿ وَمَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّنَ

---

(١) لتحديد معالم هذا المنهج انظر بحثنا عن:" تقويم الفكر النحوى"١٤٩-١٥٦.

(٢) من الآية (٢٥١) من سورة البقرة.

(٣) انظر: الدرر اللوامع ٢/ ١٢٧، وأيضا: درة الغواص-٧٣.

(٤) من الآية (٢) من سورة الأنبياء.

ٱلرَّحۡمَٰنِ مُحۡدَثٍ إِلَّا كَانُواْ عَنۡهُ مُعۡرِضِينَ ﴾ [1]، وقوله: ﴿ وَمَا يَأۡتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُواْ بِهِۦ يَسۡتَهۡزِءُونَ ﴾ [2] وقوله: ﴿ يُبَيِّنُ لَكُمۡ عَلَىٰ فَتۡرَةٍ مِّنَ ٱلرُّسُلِ أَن تَقُولُواْ مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ فَقَدۡ جَآءَكُم بَشِيرٌ ﴾ [3]، ف(من) فى هذه الآيات جميعاً زائدة، والفاعل الاسم الواقع بعدها، وهو مجرور لفظاً بها.

ولاتزاد (من) إلا بتوافر شروط ثلاثة.

١- أن تكون مع النكرة.

٢- أن تكون عامة.

٣- أن تكون فى غير الموجب.

الرابع: أن يسبق الفاعل بالباء الزائدة، نحو قوله تعالى: ﴿ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ حَسِيبًا ﴾ [4]، و﴿ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَلِيًّا ﴾ [5]، و﴿ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ نَصِيرًا ﴾ [6]، ﴿ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ عَلِيمًا ﴾ [7]، و ﴿ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَكِيلاً ﴾ [8]، و﴿ ٱقۡرَأۡ كِتَٰبَكَ كَفَىٰ بِنَفۡسِكَ ٱلۡيَوۡمَ عَلَيۡكَ حَسِيبًا ﴾ [9]، ﴿ وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ بِذُنُوبِ عِبَادِهِۦ خَبِيرًۢا بَصِيرًا ﴾ [10]، و ﴿ وَكَفَىٰ بِنَا حَٰسِبِينَ ﴾ [11]، فقد وقع فاعل (كفي) فى الايات السابقة مجروراً بالباء الزائدة، ولو حذفت الباء لظهر رفع الفاعل[12].

وقد جعل ابن هشام زيادة الباء فى الفاعل على ثلاثة أقسام:

١- باء زائدة وجوبا، وذلك فى فاعل(أفعِل) فى التعجب، نحو: "أحسن بزيد" فإن

---

(١) من الآية (٥) من سورة الشعراء.
(٢) من الآية (١١) من سورة الحجر.
(٣) من الآية (١٩) من سورة المائدة.
(٤) من الآية (٦) من سورة النساء.
(٥) الآية (٤٥) من سورة النساء.
(٦) الآية (٤٥) من سورة النساء.
(٧) من الآية (٧٠) من سورة النساء.
(٨) من الآية (٧٩) من سورة النساء.
(٩) من الآية (٨١) من سورة النساء.
(١٠) من الآية (١٤) من سورة الإسراء.
(١١) من الآية (٤٧) من سورة الأنبياء.
(١٢) اعتبار أن المجرور بالباء بعد (كفي) هو الفاعل، احد وجهين نقلهما أبو البقاء والوجه الثانى أن فاعل كفى مضمر، والتقدير: كفى الاكتفاء بالله تعالى، فبالله - على هذا الوجه- فى موضع نصب على أنه مفعول به، والمنصوب بعد ذلك حال، أو تمييز. انظر: روح المعانى ٤/ ٢٠٨، ٢٠٩.

"الأصل: أحسن زيد، بمعنى: صار ذا حسن، ثم غيرت صيغة الخبرإلى الطلب، وزيدت الباء إصلاحا للفظ" [1]، وهكذا وجب جر الفاعل فى هذا الموضع، إذ لا يجوز حذف هذه الباء إلا من (أنَّ) و(أنْ) المصدريتين فحسب[2].

٢-باء زائدة غالبا، وذلك فى فاعل (كفى) التى بمعنى (اكتف) على نحو ما ذكرنا. ومن ثم يغلب كون فاعل(كفى) هذه مجرورا لفظا لدخول (الباء الزائدة) عليه. وإن كان قد ورد غير مجرور إذا لم تذكر الباء، ومن ذلك قول سحيم[3]:

عُميرة ودِّعْ إنْ تجهزت غاديا كفى الشيب والإسلامُ للمرء ناهيا

٣- باء زائدة لضرورة الشعر، ومن ذلك قول قيس بن زهير[4]:

ألم يأتيك والأنباء تنمى بما لاقت لبون بنى زياد

فـ (ما) الموصولة الواقعة فاعلا قد دخل عليها حرف الجر الزائد - الباء- فى هذا الموضع للضرورة.

الخامس:- من مواضع جر الفاعل- أن يسبق الفاعل باللام الزائدة، نحو قوله تعالى: (هيهات- هيهات-. لما توعدون)[5] أى: هيهات ما توعدون، فدخلت اللام الزائدة على الفاعل[6].

ويرى النحويون أن عدم رفع الفاعل فى هذه المواضع لا يعنى أنه لا يستحق الرفع بها، فإن وجوب رفعه أمر لا شك فيه عندهم، ومن ثم إذا لم يكن مرفوعا بسبب بعض العوامل التى حالت لفظا دون رفعه - كما فى المواضع السابقة- فإنه يجب أن يكون

---

(١) مغنى اللبيب١.

(٢) حاشية الدسوقى على المغني ١/ ١٥٤، وقد اطرد ورود ذلك فى اللغة، ففى القرآن: (أسمع بهم وأبصر): وفى الشعر:

أخلق بذى الصبر أن يحظى بحاجته ومدمن القرع للأبواب أن يلجا.

(٣) البيت لسحيم عبد بن الحساس، وهو مطلع قصيدة له، انظر: شرح شواهد المغني١١٣، ديوان سحيم١٦، الخزانة ١/ ١٨٢.

(٤) البيت مطلع قصيدة أيضا، انظر: شرح شواهد المغنى ١١٣.

(٥) من الآية (٣٦) من سورة (المؤمنون).

(٦) حاشية السجاعى على ابن عقيل ٩٤.

مرفوعاً محلا، ولذلك إذا أتبع الفاعل - أى جاء بعده تابع له - فى المواضع السابقة فإنه يجوز فى تابعه عند النحاة أمران: الأول: مراعاة اللفظ، والثانى مراعاة المحل، فمثلا إذا قلت: يرضينى قيام الإنسان نفسه بواجبه يجوز فى كلمة (نفسه) الجر على اللفظ، والرفع على المحل. وكذلك إذا قلت: كفى بالله القوى نصيرا، جاز جر (القوى) ورفعه، وهكذا إذا قيل: ما بقى للظالم من صديق أو مدافع، بجر مدافع ورفعه أيضا.

* * *

بعد هذا العرض للمواضع التى قرر النحاة أنه لا يرفع فيها الفاعل نحسب أن التحليل العلمى يفرض التفرقة بين حالتى النصب والجر، كما يوجب لحظ الفوارق التى تسم المواضع التى يجر فيها وحسبنا أن نسجل فى هذا المجال الملحوظات الآتية:

أولا: أن نصب الفاعل ليس له مواضع يطرد فيها ولكن جاء فى أمثلة مروية ذكرنا نماذج منها. فى حين يطرد جر الفاعل فى مواضع بعينها لا يتخلف فيها، ومن ثم يمكن اعتبار أن"نصب الفاعل" ليس ظاهرة لغوية، ولكنه محصور فى بعض المأثورات المروية. ومرد ما يمكن وصفه بأنه اضطراب موقف النحويين إزاء هذه المأثورات اللغوية إلى أنهم قد ربطوا ربطا تلقائيا بين المعنى اللغوى للفاعل، الذى يقتضى بالضرورة القيام بحدث ما، وبين المعنى الاصطلاحى له، الذى لا صلة فيه بين القيام بالحدث وبين المقومات النحوية للفاعل، إن الفاعل فى "خرق الثوب المسمار" مثلا هو الثوب، بعض النظر عن صحة المعنى؛ لأنه الذى توافرت فيه الشروط التى نص عليها النحويون، ومن ثم يكون الزعم بأن الفاعل هنا منصوب لفهم معناه بالضرورة نوعاً من إقحام الدلالة اللغوية على المقومات الاصطلاحية، وهذا ما سنحاول تفسيره فى الفقرة التالية.

وهكذا يكون نصب الفاعل مخالفا لجره؛ إذ إن " جر الفاعل"ظاهرة يمكن تقنيتها. وقد حاول النحاة بالفعل تحديد ضوابطها.

ثانيا: أن نصب الفاعل- فى الأمثلة التى ورد فيها- قد اقترن برفع المفعول، ويمكن تفسير ذلك بأنه كان نتاج محاولة من بعض الناطقين باللغة لرفض ما يمكن تسميته بالحتمية اللغوية، وذلك مظهر من مظاهر رفض الواقع، الذى يمكن اعتباره موقفا نفسيا

لبعض حالات الفنان الصادق التجربة، سواء كان ممن يستخدمون الكلمة أو يخدمونها، أو ممن يمارسون أساليب فنية غيرها. ولكن ذلك الرفض لا يتفلت بالضرورة من أسر الواقع، فإنه لا مفر من محاكاته بصورة أو بأخرى[١]، وهكذا إذا رفض الشاعر أو المتحدث رفع الفاعل ونصب المفعول، وحاول ابتكار نظام آخر، لم يجد بدا فى هذا النظام من التمييز بينهما. ومن ثم يعود - ثانية- إلى إعادة تركيب الواقع اللغوى بصورة مغايرة، هى - فى جوهرها- محاكاة معكوسة له - وهكذا يصبح الفاعل منصوباً والمفعول مرفوعاً. ولعل سيبويه كان يشير إلى هذه الحقيقة - التى يمكن أن تعد مظهرًا لظاهرة إنسانية- حين فطن إلى أن من كلام العرب"أن يجعلوا الشىء فى موضع على غير حاله فى سائر الكلام"[٢]، أى إنه قد سمع من العرب من يغير كلامه فى بعض المواقف بحيث لا تخضع للقواعد المطردة فى الكلام العربى، وأن ذلك مقصود من المتكلم فى محاولة للتخفف من صرامة القواعد النحوية، وأن ذلك قد يستحسن فى بعض المواضع، حين يصادف لحظة نفسية مواتية، حيث يقول:"قد يشذ الشىء فى كلامهم عن نظائره ويستخف الشىء فى موضع، ولا يستخفونه فى غيره" [٣].

وإذا كان نصب الفاعل يمكن أن يعد تعبيراً لغوياً عن ظاهرة الرفض الإنسانى لصرامة الواقع، وموقفاً من الناطق باللغة تجاه حتمية قواعدها، فإنه مظهر للخلط فى وضع القواعد فى التراث النحوى بين "التعريف اللغوي" و" التعريف الاصطلاحي"، فإن النحويين يرون أن بين التعريفين صلة، وأن التعريف الاصطلاحى ممتد عن التعريف اللغوى، وإذا كان "الفاعل" هو "الذي" " فعل الفعل"[٤]، فقد وجب أن تراعى هذه

---

(١) ليس من شك فى أن رفض الواقع جزء من التكوين النفسى للفنان، يقول نيتشه: "ليس ثمة فنان يستطيع أن يحتمل الواقع، لأن من طبيعة الفنان أن يضيق ذرعا بالعالم" ثم يضيف إلى ذلك قوله: "ليس ثمة فنان يستطيع ـ مع ذلكَ ـ أن يستغنى تماما عن الواقع" وهذا هو ما حدث من هؤلاء الناطقين باللغة، الذين أرادوا الهروب من حتمية القواعد اللغوية التى تفرض رفع الفاعل ونصب المفعول، فلم يجدوا أمامهم من سبيل إلا نصب الفاعل ورفع المفعول.

فحسب أن هذا التفسير قادر على توضيح الأمثلة التى ذكرناها لنصب الفاعل، فيما عدا بيت الرجز، الذى يمكن اعتباره من بين ظواهر الضرورة. انظر: فلسفة الفن فى الفكر المعاصر ٢٠٦.

(٢) كتاب سيبويه ١/ ٢٤.

(٣) كتاب سيبويه ١/ ١٠٧.

(٤) انظر: مادة (فعل) فى المعاجم العربية.

الحقيقة فى التعريف الاصطلاحى له، وهكذا يتصور هؤلاء النحويون أن الفاعل ينبغى أن يكون "قد فعل الفعل" أو "قد قام به"[(1)] وبما أن "الثوب" لا يمكن أن يمزق المسمار، و(الزجاج) يستحيل أن يكسر الحجر، فقد وجب أن يكون كل منها مفعولا، ووجب أن يكون (المسمار) و(الحجر) فاعلا، ووجب القول بأن ثمة فاعلا منصوباً.

ولو أن النحويين لم يعقدوا هذه الصلة بين التعريفين اللغوى والاصطلاحى ولم يخلطوا بين الفاعل بمعناه اللغوى والفاعل بمدلوله الاصطلاحى، لما كان لفكرة نصب الفاعل - نحوياً - وجود.

ثالثا: أن جر الفاعل بإضافة المصدر أو اسمه إليه - وهما الموضعان الأولان من مواضع جر الفاعل- لا علاقة له بالجملة الفعلية، إذ لا يوجد فعل فيهما، ومن ثم فإن فاعل الفعل لا يجر بالإضافة. وهكذا لا يبقى من المواضع التى لا يرفع الفاعل فيها إلا حالات جره بـ"الباء" أو"من"أو"اللام"الزائدة عند النحويين.

والحق أن فكرة زيادة هذه الحروف هنا فى حاجة إلى مناقشة، فإنها - أى الحروف - بدخولها الكلام تترك أثراً معنويًّا وآخر لفظيًّا، أما أثرها المعنوى فتأكيد المعنى العام المستفاد من الجملة، وأما أثرها اللفظى فجر الاسم الواقع بعدها،

ولذلك كان اعتبار هذه الحروف زائدة-بالرغم من اطراد وجودها وأداء وظائفها فى المواضع التى أشرنا إليها-نتاج الخلط بين دور الكلمة الدلالى ووظيفتها النحوية، والإضراب فى تحديد الظواهر اللغوية من خلال العلاقات السياقية مرتكزة على الافتراضات العقلية.

* * *

أما علامات رفع الفاعل الثلاثة عند النحاة - وهى الضمة، والألف، والواو- فنحسب أنها ليست فى حاجة إلى بيان، فإنها فى غنى عن التوضيح[(2)].

---

(١) انظر: حاشية السجاعى على بن عقيل٩٣، حاشية أبى النجار على شرح الأجرومية ٤٩، حاشية العطار على شرح الأزهرية ٦٤.

(٢) "الواو" علامة الرفع فى "الأسماء الستة"، "وجمع المذكر السالم"
- و "الألف" علامة الرفع فى "المثني".
- وأما "الضمة" فهى علامة الرفع فى غير ذلك من الأسماء المعربة.

الحكم الثانى: وجوده فى الجملة:

يرى جمهور النحويين أنه لا بد من وجود الفاعل فى الجملة، فمتى وجد الفعل مستوفياً شروطه-من التمام وأصالة الصيغة-وجب وجود الفاعل.

ويعلل هؤلاء النحويون ضرورة احتواء الجملة على فاعل بأمرين:

الأول: أن الفاعل كجزء من الفعل، ولايستغنى بالجزء عن الجزء[١].

الثانى: أن الفعل فى حاجة إليه، إذ إنه مسند، و "المسند محكوم به، ولا بد للمحكوم به من محكوم عليه"[٢].

---

(١) اعتبار الفاعل كجزء من الفعل يوشك أن يكون مسلما عند جمهور النحويين، وقد ذكر أبو البقاء فى (اللباب) نقلا عن ابن جنى فى (سر الصناعة) اثنى عشر وجها لتأكيد ذلك، نقلها السيوطى فى الأشباه والنظائر (٢/ ٦٣، ٦٤)، وهى:

١- أن آخر الفعل يسكن لضمير الفاعل، لئلا يتوالى أربع متحركات، كضربت وضربنا، ولم يسكنوه مع ضمير المفعول، كضربنا-بفتح الباء-، لأنه فى حكم المنفصل.

٢- أنهم جعلوا النون فى الأمثلة الخمسة علامة رفع الفعل مع حيلولة الفاعل بينهما، ولولا أنه كجزء من الفعل لم يكن كذلك.

٣- أنهم لم يعطفوا على الضمير المتصل المرفوع من غير توكيد لجريانه مجرى الجزء من الفعل، واختلاطه به.

٤- أنهم قد وصلوا تاء التأنيت بالفعل دلالة على تأنيت الفاعل، فكان كالجزء منه.

٥- أنهم قد قالوا: (ألقيا)، و: (قفا)، مكان: (ألق ألق)، ولولا أن ضمير الفاعل كجزء من الفعل لما أنيبت منابه.

٦- أنهم نسبوا إلى: (كنت)، فقالوا: (كنتي)، ولولا جعلت التاء كجزء من الفعل لم تبق مع النسب.

٧- أنهم ألغوا (ظننت) إذا توسطت أو تأخرت، ولا وجه إلى ذلك إلا جعل الفاعل كجزء من الفعل الذى لافاعل له. ومثل ذلك لايعمل.

٨- امتناعهم من تقديم الفاعل على الفعل كامتناعهم من تقدم بعض حروفه.

٩- أنهم جعلوا: (حبذا) بمنزلة جزء واحد لايفيد مع أنه فعل وفاعل.

١٠- أن من النحويين من جعل: (حبذا) فى موضع رفع بالابتداء، وأخبر عنه، والجملة لايصح فيها ذلك إلا إذا سمى بها.

١١- أنهم جعلوا: (ذا) فى (حبذا) بلفظ واحد فى التثنية والجمع والتأنيث، كما يفعل ذلك فى الحرف الواحد.

١٢- أنهم قالوا فى تصغير: (حبذا): ما أحيبذه، فصغروا الفعل وحذفوا منه إحدى الياءين، ومن الاسم الألف.

وانظر أيضا: ابن يعيش ١/ ١٤

(٢) حاشية الشيخ يس على التصريح ١/ ٢٧١.

وإذن لابد عند النحاة من وجود الفاعل فى الجملة لاستدعاء الفعل إياه، وحاجة الإسناد إليه، "فإن ظهر الفاعل فى اللفظ-بأن نطق به ظاهراً كان أو مضمراً، نحو: قام زيد، والزيدان قاما-فذلك واضح "[1]، وإن لم يظهر فى اللفظ فهو ضمير مستتر. ويكون الضمير المستتر راجعاً-عند النحاة-إما لمذكور سبق، أو لما دل عليه الفعل المسند المستتر فيه الضمير، أو لما دل عليه السياق، أو الحال المشاهدة.

- مثال الضمير العائد على مذكور عندهم: محمد نجح، ففى (نجح) "ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع إلى"[2] الاسم السابق.

- ومثال الضمير العائد لما دل عليه الفعل الحديث: "لايزنى الزانى - حين يزنى - وهو مؤمن، ولايشرب الخمر - حين يشربها - وهو مؤمن".

ففى (يشرب) ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية، راجع إلى الشارب الدال عليه يشرب بالتزام - أى بالضرورة - أى: ولا يشرب هو - أى الشارب - لأن يشرب يستلزم شارباً، وحسن ذلك تقدم نظيره وهو: "لايزنى الزاني" وليس براجع إلى "الزاني" لفساد المعني[3].

- ومثال الضمير العائد على مادل عليه سياق الكلام قوله تعالى: (كلا إذا بلغت التراقي)[4] " ففى (بلغت) ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية، راجع إلى "الروح" الدال عليها سياق الكلام، أى: إذا بلغت هى، أى الروح، التراقي"[5].

وجعل منه الأسفرايينى[6] قوله تعالى: ﴿ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنكُم مَّا كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾ [7] بنصب بينكم، وقول الشاعر:

لعمرك ما يغنى الثراء عن الفتى إذا حشرجت يوماً وضاق بها الصدر

---

(١) شرح التصريح ١/ ٢٧١.
(٢) السابق.
(٣) التصريح على التوضيح ١/ ٢٧١ - ٢٧٢.
(٤) يمن الآية (٢٦) من سورة القيامة.
(٥) التصريح ١/ ٢٧٢.
(٦) لباب الإعراب، مخطوط، ورقة ٤٤.
(٧) من الآية (٩٤) من سورة الأنعام.

أي تقطع هو، أي الأمر، وحشرجت هي: أي "النفس" أو "الروح".

وكذلك جعل منه السيوطي[1] قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُا۟ ٱلْـَٔايَـٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٍ ﴾ [2]، أي بدا لهم هو، أي الرأي.

-ومثال الضمير العائد لما دلت عليه الحال المشاهدة - أي الموقف اللغوي - ما نقل عن العرب من قولهم: إذا كان غداً فأتني، ومنه قول سوار بن المضر حين هرب من الحجاج:

فإن كان لايرضيك حتى تردني ... إلى قطري لا إخالك راضياً

فـ"كان" في الموضعين تامة، وهي تحتاج عند النحاة إلى فاعل، وفاعلها ضمير مستتر في الموضعين، والضمير في الموضع الأول - أي في المثال - يعود إلى "الحال"، أي إذا كان هو - أي "الحال التي نحن عليها والموقف الذي نحن فيه الآن" - فأتني، ويرجع الضمير في البيت إلى "الحال" أيضاً، أي إن كان هو - أي "ما تشاهده من خوفي وفزعي ورغبتي في الهروب" - لا يرضيك.

ونحسب أن المتأمل لهذه المواضع الأربعة التي قرر النحويون أن الفاعل مضمر فيها قد يجد أن الأقرب إلى الحق الاعتراف بأن موقف النحويين ليس نتاج تحليل لغوي لما في النصوص من ظواهر، بقدر ما يمتد عما استقر في التراث النحوي من قواعد وأصول.

وذلك أن اعتبار الفاعل مضمراً في الوضع الأول ليس له من سند إلا ما اشترطه جمهور النحويين من عدم جواز تقدم الفاعل على فعله، تمييزاً للجملة الفعلية من الاسمية، ولو جعلوا محور التمييز نوع المسند في الجملة، وليس نوع الكلمة المتصدرة فيها، لما اضطروا إلى القول بالإضمار في هذا الموضع.

وأما المواضع الثلاثة الأخرى، فإن من الجلي أن دعوى إضمار الفاعل فيها لا يعبر عما في الجملة من ظواهر، بل يرتكز إلى الأصل الذي يفترض ضرورة احتوائها على ركنين، ومن ثم ما دام الفعل مذكوراً - وهو ركن من أركانها - فقد وجب عندهم القول

---

(١) انظر: همع الهوامع ١/ ١٦٠.

(٢) من الآية (٣٥) من سورة يوسف.

بوجود فاعل فيها؛ لأن "الفعل عند النحويين بمنزلة العرض والفاعل بمنزلة الجوهر"[1] وبما أن العرض لا يقوم بنفسه بل يحتاج إلى فاعل. ومادام ليس له فى اللفظ وجود فلابد تقديره مضمراً. وهكذا أغفل النحويون خصائص الأسلوب فى هذه المواضع تحت إلحاح هذه الأفكار المنطقية التى لا علاقة لها باللغة.

ولو أن النحويين لم يفرضوا على الجملة ماليس فيها، لوجدوها فى تلك المواضع فى غنى عن القول بإضمار الفاعل؛ لأن المواقف التى تستخدم فيها كفيلة بتحديد دلالتها دون الحاجة إلى القول بوجود فاعل فيها.

* * *

ويستثنى النحويون من هذا الحكم العام بعض الحالات التى يقرون عدم وجود الفاعل فيها لفظا، وتنقسم هذه الحالات عندهم إلى قسمين: إذ الفاعل إما أن يكون "محذوفا" أو "مستغنى عنه"، والفرق بين "الحذف". و"والاستغناء" يعود إلى تقدير الفاعل وعدم تقديره، ففى المواضع التى يحذف فيه يتحتم تقديره، إذ الحذف - عندهم - فرع عن الوجود، أما فى المواضع التى يستغنى عنه فيها فإنه لا داعى لتقديره، وسر هذه التفرقة "أن الحذف إسقاط لصيغ داخل النص اللغوى فى بعض المواقف، وهذه الصيغ يفترض وجودها نحويا لسلامة التركيب، ثم هى موجودة، أو يمكن أن توجد، فى مواقف لغوية مختلفة، أما الاستغناء فإنه عدم وجود الصيغ أو الصيغة المستغنى عنها، أصلا"[2].

حذف الفاعل:

يقسم النحويون مواضع حذف الفاعل إلى مجموعتين: فى المجموعة الأولى يكون الحذف واجبا، أى لاسبيل إلى ذكر الفاعل فيها، وفى الثانية يكون جائزاً، أى يجوز ذكر الفاعل فيها وعدم ذكره.

---

(١) اللمع لابن برهان، ورقة ٢٠أ.

(٢) الحذف والتقدير فى النحو العربى ١٩٦ ـ ١٩٧.

أما حذف الفاعل وجوبا فله ثلاثة مواضع عند جمهور النحويين[1]:

١- إذا حول الفعل من مبنى للمعلوم إلى مبنى للمجهول، نحو: زيفت الحقائق، تنهب أموال الدولة، وتهدر حقوق الفقراء باسم الفقراء.

٢- فى المصدر إذا لم يذكر معه الفاعل مظهراً، فإنه يكون عند جمهور النحويين محذوفا ولا يكون مضمراً؛ لأن المصدر غير مشتق عند البصريين فلا يحتمل ضميراً، نحو: يرضينى سحق الأعداء، وإسقاط المنافقين ومنه قوله تعالى: ﴿ أَوْ إِطْعَٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ۝ يَتِيمًا ﴾[2].

٣- "إذا لاقى الفاعل ساكنا من كلمة أخرى، كقولك للجماعة: اضربوا القول، وللمخاطبة: اضربى القوم"، ومن ذلك إذا كان الفاعل واو الجماعة والفعل مؤكد بالنون نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَصُدُّنَّكَ عَنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ بَعْدَ إِذْ أُنزِلَتْ إِلَيْكَ ﴾[3] وكذلك إذا كان ياء المؤنثة المخاطبة والفعل مؤكد بالنون أيضا.

وأضاف الشيخ خالد إلى المواضع الثلاثة السابقة موضعين آخرين، هما[4]:

١- فى الاستثناء المفرغ، نحو: ما قام إلاهند[5].

٢- فى (أفعل) فى التعجب إذا دل عليه متقدم مثله، نحو قوله تعالى: ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُونَنَا ﴾[6].

وقد نظم الدنوشرى هذه المواضع الخمس فى بيتيه[7]:

---

(١) انظر: الأشباه والنظائر للسيوطى ٢/ ٦٥، همع الهوامع ١/ ١٦٠.

(٢) من الآية (١٤) من سورة البلد، ويجعل السيوطى فى الهمع هذا الموضع من مواضع الحذف الجوازى لا الوجوبي.
انظر: همع الهوامع ١/ ٦٠.

(٣) من الآية (٨٧) من سورة القصص.

(٤) شرح التصريح ١/ ٢٠٢.

(٥) وجهة نظره أن "هندا" لا يصح أن تعرب فاعلا لقام من حيث المعنى، إذ لو أعربت كذلك لكان معنى التركيب نفى القيام عنها فى حين كان المعنى المقصود حصر القيام فيها.

(٦) من الآية (٣٨) من سورة مريم.

(٧) حاشية الشيخ يس ١/ ٧٢.

تعجب، ومصدر، واستثنا — وباب نائب، بها يستغني

عن فاعل لفظا، كذا إذا سكن — وبعده مستتر بلا وهن

بيد أنه عبَّر عن الحذف بالاستغناء، مخالفا ما عليه غيره من النحويين.

كذلك يضيف الشيخ يس إلى هذه المواضع جميعا موضعين آخرين، هما(١):

١- إذا قام مقام الفاعل حالان، نحو فتلقفها رجلا رجلا، إذ الأصل عنده: فتلقفها الناس رجلا رجلا، فحذف الفاعل، وأقيم الحالان مقامه وصارا كالشيء الواحد.

٢- في نحو: ما قام وقعد إلا زيد؛ لأنه "من الحذف لا من التنازع؛ لأن الإضمار في أحدهما يفسد المعنى لاقتضائه ففي الفعل وإنما هو منفي عن غيره مثبت له".

ويحذف الفاعل جوازا في غير المواضع السابقة إذا كان ثمة سبب بلاغي للحذف، وله صورتان:

الأولى: أن يحذف مع رافعه، كقولك: المزيفين، في إجابة سؤال: من أحارب؟ إذ التقدير - عند النحويين - حارب المزيفين، فقد حذف الفعل مع فاعله عندهم في هذا الموضع، ومنه الآية: ﴿ وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ ۚ قَالُوا خَيْرًا ﴾ (٢) أي قالوا: أنزل ربنا خيراً(٣). فحذف الفعل وفاعله معا.

الثانية: أن يحذف وحده ويبقى رافعه، كقولك: نجح، في إجابة سؤال: ماذا فعل محمد؟ إذ التقدير: نجح محمد. وقد حذف الفاعل هنا وحده وبقي فعله.

* * *

ويرفض النحويون أن يحذف الفاعل في غير هذه المواضع، لايشذ منهم إلا الكسائي: أبوالحسن علي بن حمزة، الذي يرى أن من الممكن حذف الفاعل ما دام ثمة ما يشير إليه أو يدل عليه، ويتابعه اثنان، هما: السهيلي، وابن مضاء، وحجتهم القياس على الخبر، ويرفض

(١) حاشية الشيخ يس١/ ٧٢.

(٢) من الآية(٣٠) من سورة النحل انظر: تسهيل الفوائد ٧٦، همع الهوامع١/ ٦٠.

(٣) حاشية الدسوقي على المغنى ٣٤٤/ ٢.

الجمهور هذا القياس، بدعوى أنه قياس مع الفارق؛ فإن الفاعل "كالصلة فى عدم تأثيره بعامل متلوه، وكالمضاف إليه فإنه يعتمد البيان، وكعجز المركب فى الامتزاج بمتلوه ولزوم تأخيره، والخبر مباين للثلاثة"(١).

* * *

وتأمل هذه المواضع التى قرر النحويون أن الفاعل محذوف فيها، يسلم إلى أنها- بدورها - أقرب إلى "الافتراض" منها إلى "التحليل" من ناحية ومظهر من مظاهر الخلط بين مستويات البحث اللغوى من ناحية أخرى.

أما الخلط بين مستويات البحث اللغوى فواضح فى الموضع الثالث من مواضع الحذف عند الجمهور، وهو "إذا لاقى الفاعل ساكنا من كلمة أخرى، كقولك للجماعة: اضربوا القوم، وللمخاطبة: اضربى القوم" ومن ذلك إذا كان الفاعل واو الجماعة أو ياء المؤنثة المخاطبة والفعل مؤكد بالنون(٢)، فالفاعل فى هذه المواضع جميعا إنما حذف لسبب صوتى، وهو ما يعبر عنه النحويون بإرادة التخلص من التقاء الساكنين، ومن ثم فإن دعوى الحذف هنا لاسبيل إلى إقرارها على أنها تنتمى إلى مستوى الظاهرة التركيبية التى يتناولها البحث النحوى، بل تنحصر فى مستوى الدراسة الصوتية ونظمها.

أما فى بقية المواضع الأخرى فالافتراض واضح، فإن دعوى الحذف فيها مجرد أسلوب من أساليب تأويل النصوص التى لا تحتوى فى الحقيقة على فاعل، والغاية من اتباع هذا الأسلوب هى تأكيد صحة القواعد النحوية التى تفترض أن الأصل وجود الفاعل باعتبار أن الفعل فى هذه المواضع مجرد "عرض"

لايقوم بنفسه، بل فى حاجة إلى "الجواهر" الذى يقوم به وفيه، وهو الفاعل. أما النصوص فإنها ليست فى حاجة إليه.

وهكذا تكون دعوى الحذف هنا وسيلة نحوية، لتأكيد القاعدة التى لم تعتمد- أصلا - على استقراء الأساليب اللغوية.

---

(١) همع الهوامع ١/ ١٦٠.
(٢) المصدر السابق.

الاستغناء عن الفاعل:

أقر جمهور النحويين بأن الفعل يمكن أن يستغنى عن الفاعل فى حالات محددة، يكون عدم تقدير الفاعل فيها أصلا بمثابة استثناء من القواعد التى تقول بوجوده دائما، وهذه المواضع هى:

١- فى الفعل المؤكد لفعل آخر تأكيدا لفظيا؛ لأن القصد من التوكيد اللفظى هو توكيد اللفظ نفسه، ويكون ذلك بتكراره أو مرادفه، سواء كان مفردا أو مركبا أو جملة، اسما أو فعلا أو حرفا. وشاهد الاستغناء عن الفاعل قول الشاعر(١):

فأين إلى أين النجـــاة ببغلــتى ... أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس

فإن (أتاك) الثانية، و (احبس) مثيلتها توكيد لفظى لما قبلها، ومن ثم لم يكن كل منهما فى حاجة إلى فاعل فهو مستغن عنه فيهما.

٢- فى الفعل المقترن بـ(ما) الكافة، ولا يقترن بها إلا أفعال ثلاثة ذكرها ابن هشام(٢)، هى:(قل) و (كثر) و (طال)، فإذا دخلت

(ما) عليهن استغنت كل منهن عن الفاعل، ودخلت على الفعل(٣)، ومن ذلك قول الشاعر:

قلما يـبرح اللبيب إلى مـا ... يورث المجد داعيا أو مجيبا

ومنه قول المسرار(٤) الفقعسى:

صددت فأطولت الصدود وقلما ... وصال على طول الصدود يدوم

---

(١) شرح التصريح ٢/ ١٢٥، الدرر اللوامع ١/ ٤٥٩.

(٢) مغنى اللبيب.

(٣) كتاب سيبويه ١/ ٤٥٩.

(٤) نسبة هذا البيت إلى المرارالفقعسى هى رواية السيواطى فى شرح شواهد المغني ٢٤٤، والأستاذ هارون فى معجم شواهد العربية ٣٤٣، وقد ذكر سيبويه البيت فى موضعين، نسبه فى أحدهما ١/ ١٢ إلى عمر بن أبى ربيعة، ولم ينسبه فى الآخر ١/ ٤٥٩.

فإن "(قل) فعل ماض يقبل التاءين، و (ما) كافة له عن طلب الفاعل"[١]، بيد أن ثمة خلافاً بين النحويين في البيت، مرده إلى وقوع الاسم بعد(قلما)، فذهب سيبويه[٢] إلى أن ذلك جائز في الشعر، فكأنه يجعله من قبيل "الضرورة". وقد فسر النحويون موقف سيبويه تفسيرات مختلفة[٣].

واعتبار الفعل المتصل بـ(ما) هذه مكفوفاً عن طلب الفاعل مذهب جمهور النحويين، وعلى رأسهم سيبويه، ولكن من النحويين من يرى أن الفعل هنا غير مكفوف، وأنه يطلب فاعلا، وأن فاعله هو (ما) المصدرية المسبوكة مع ما بعدها بمصدر، وبذلك لا يعدون هذا الموضع من المواضع التي يستغني الفعل فيها عن الفاعل[٤].

٣- إذا كان الفعل (كان) الزائدة. وهي تزاد - عند جمهورالنحويين[٥]- بشرطين غالبا[٦]:

الأول: أن تكون بلفظ الماضي. ومن ثم يشذ زيادتها بلفظ المضارع كما وقع في بيت أم عقيل بن أبي طالب:

أنت -تكون- ماجد نبيل إذا تهب شمال بليل

الثاني: أن تقع بين شيئين متلازمين، كالمبتدأ وخبره، نحو: محمد - كان- مجتهد

---

(١) موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، الشيخ خالد، مخطوط غير مرقم.
(٢) كتابه ١/ ١٢، ١/ ٤٥٩.
(٣) ذهب الأعلم الشنتمري إلى أن وجه الضرورة أن فاعل (يدوم) قد تقدم على الفعل، وأن الأصل قلما يدوم وصال، فتقدم (وصال)وتأخر (يدوم) لإقامة الوزن، ويؤيد كلام سيبويه نفسه ١٢/ ١ حيث يقول: " اوإنما الكلام قل مايدوم وصال " ولكن ابن السيد رد ما ذهب إليه الأعلم بأن البصريين - متغافلاً نص سيبويه - لا يجوزون تقديم الفاعل مطلقاً. ومن ثم كان وجه الضرورة عنده أن حق(قلما) أن يليها فعل صريح، ولكن الشاعر قد أولاها فعلا مقدرا، إذ (وصال) فاعل (يدوم) محذوفة تفسرها المذكورة. وفي البيت تأويلات شتى انظر: المغني، حاشية الدسوقي عليه ١/ ٤١٦، وشرح شواهده ٢٤٤، وكتاب سيبويه.
(٤) مغني اللبيب، حاشية الدسوقي ١/ ٤١٦.
(٥) تتعرض فكرة زيادة (كان) لهجوم من الرضي انطلاقا من موقفه من فكرة الزيادة نفسها. كما تتعرض أيضا لمناقشة غيره من النحويين، كالليلي وأبي حيان وابن يعيش. انظر: شرح الرضي على الكافية، أصول التفكير النحوي ٣.٨ ومصادره.
(٦) شرح التصريح ١/ ١٩١.

والفعل ومرفوعه، نحو: لم يوجد - كان - أفضل من هذه الظروف للعمل الوطنى، والصلة والموصول، نحو: حضر الذى - كان - أكرمته والصفة والموصوف. نحو: أهدرت دماء - كانت - زكية. وقد يجعل منه قول الفرزدق[1].

فكيف إذا مررت بدار قوم وجيران لنا - كانوا - كرام

وقدوردت زائدة بين الجار والمجرور أيضا فى قول الشاعر:

سراة أبـــى بكـــر تسامـــى على- كان- المسومة العراب

وقد رفض ذلك الجمهور، بدعوى أنه لا يصح زيادة كان بينهما؛ "لأن الجار والمجرور كالشىء الواحد"[2].

وتنقاس زيادة (كان)فى التعجب، حيث تزاد بين (ما) والفعل، كما فى قول الشاعر:

لله در أبى شروان من رجــــل ما- كان - أعرفه بالدون والسفل

وكان الزائدة - فى جميع هذه المواضع - فى غنى عن الفاعل، فهى مخالفة لشريكتيها: التامة والناقصة. ومن ثم ذهب الجمهور إلى شذوذ زيارتها فى بيت الفرزدق السابق، لذكر الضمير معه. ورد كثير من النحاة القول بزيادتها فيه، وجعلها من قبيل الناقصة[3].

وقد أجاز ابن مالك زيادة كان آخرًا، أى فى آخر الكلام[4]، ولم يذكر له - فيما بين يدى من مؤلفاته- أمثلة، ونحسب أنه إنما ذكر ذلك على سبيل القياس؛ إذ ليس ثمة نصوص مأثورة تؤيده.

الحكم الثالث: إفراده وتوحده:

ويقصد النحويون بكون الفاعل مفردًا أن لا يكون جملة أو شبهها، فيتناول المثنى والجمع وما ألحق بهما أيضاً.

---

(١) شرح التصريح ١/ ١٩٢، وقد ورد لصدر البيت رواية أخرى فى الديوان ٢/ ٨٣٥ تقول: فكيف إذا رأيت ديار قومي.

(٢) شرح التصريح ١/ ١٩٢، الأشباه والنظائر.

(٣) المصدر السابق.

(٤) تسهيل الفوائد ٥٥.

ومثال المثنى لفظا قول عبد الله بن جعدة[1]:

واغرورقت عيناى لما أخبرت بالجعفرى وأسبلت إسبالا

ومثال المثنى بالعطف، أى المفرد المعطوف عليه، قول عمر بن أبى ربيعة[2]:

فقلت لها بل قادنى الشوق والهوى إليك وما عـين من النـاس تنظـر

ومثال جمع التكسير قول المهلهل[3]:

حلت ركاب البغى فى وائل فى رهط جساس ثقال الوثوق

وقول أم بسطام بن قيس[4]:

سيبكيك عانٍ لم يجد من يفكـه ويبكيك فرسان الوغى ورجالها

وتبكيك أسرع طالما قـد فككتهـم وأرملة ضاعـت وضـاع عيالها

ومنه قوله تعالى: ﴿ وَجَآءَ إِخْوَةُ يُوسُفَ فَدَخَلُواْ عَلَيْهِ فَعَرَفَهُمْ ﴾[5].

ومثال جمع المؤنث قوله تعالى: ﴿ إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ يُبَايِعْنَكَ عَلَىٰٓ أَن لَّا يُشْرِكْنَ بِٱللَّهِ شَيْـًٔا ﴾[6]. وقوله سبحانه: ﴿ إِذَا جَآءَكُمُ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ مُهَٰجِرَٰتٍ فَٱمْتَحِنُوهُنَّ ﴾[7].

- ومثال جمع المذكر قول المثقب العبدى[8].

هل عند غان لفـؤاد صـد من نهلة فى اليوم أو فى غـد

يجزى بها الجازون عنى، ولو يمنع شربى لسقتنى يـدى

وقول الخنساء[9]:

فما بلغت كـف امـرئ متنـاول من المجد إلا حيث ما نلت أطول

---

(١) العقد الفريد ٥/ ١٣٨.
(٢) السابق ٥/ ٤٠٢، وانظر ديوانه.
(٣) شعراء النصرانية ١/ ١٧٢.
(٤) شعراء مرثيات شواعر العرب، بآخر ديوان الخنساء ص ١٢٠.
(٥) من الآية (٥٨) من سورة يوسف.
(٦) من الآية (١٢) من سورة الممتحنة.
(٧) من الآية (١٠) من سورة الممتحنة.
(٨) شعراء النصرانية ١/ ٤٠٠.
(٩) ديوان الخنساء ٦٥.

ولا بلغ المهدون فى القول مدحة ولا صدقوا إلا الذى فيك أفضل

ومنه قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلْنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلْهُدَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِى ٱلْكِتَٰبِ ۙ أُو۟لَٰٓئِكَ يَلْعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ ﴾ [١]، وقوله سبحانه: ﴿ لِيُحِقَّ ٱلْحَقَّ وَيُبْطِلَ ٱلْبَٰطِلَ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُجْرِمُونَ ﴾ [٢].

واشتراط كون الفاعل مفردًا لا يتناقض عند النحويين مع جواز وقوعه مركباً من (أنَّ) أو (أنْ) أو (ما) المصدرية ومايتلوها؛ لأن هذه الأدوات تسبك مع ما بعدها بمصدر، وعلى ذلك ليس الفاعل فيها جملة وإنما مفرد، هو المصدر المؤول، الذى يمكن تحويله إلى مصدر صريح[٣].

ويعنى النحويون بتوحد الفاعل، كونه واحداً غير متعدد، فلا يوجد فى الجملة للفعل إلا فاعل واحد، وما قد يبدو أنه متعدد ليس فى الحقيقة كذلك، ففى نحو: فشل المهرجون والمنافقون، وقد ينجح إلى حين المدلسات والمدلسون، ونحوها مما يبدو فى الظاهر أن الفاعل قد تعدد فيها، فإنه لا تعدد فيه فى الحقيقة، إذ الفاعل هو الاسم التالى للفعل فى الامثلة التى ذكرناها، وما بعده تابع له. ومثله لو قلت: حضر محمد ومحمود وسعد، فإن الفاعل - نحوياً - هو الاسم الأول وما بعده معطوف عليه، ومن النحويين من يرى أن الفاعل هو المجموع الذى لا سبيل إلى إعرابه فى ذاته، ولذلك يظهر الإعراب فى أجزائه[٤].

* * *

الحكم الرابع: ذكر عامله.

الأصل ذكر الفعل أو ما يشبهه فى الجملة الفعلية، وهو ما يصطلح عليه جمهور النحويين " بالعامل" إشارة الى ما تقرر عند جمهورهم من أنه هو الذى يعمل الرفع فى الفاعل، ولكن وردت نصوص لغوية كثيرة لم يذكر فيها الفعل أو شبهه. ومن ثم ذهب

---

(١) من الآية (١٥٩) من سورة البقرة.
(٢) من الآية (٨) من سورة الأنفال.
(٣) سبق أن تناولنا هذا الموضوع، انظر الهامش(٥) ص (٧٣).
(٤) انظر: اللمع-لابن برهان. (مخطوط).

الجمهور إلى القول بإضمار الفعل فيها وحذفه منها، وجعلوا هذا الإضمار جائزا أحياناً، وواجباً حيناً.

- فيجوز إضمار "العامل" إذا دل عليه دليل، إما من الموقف أو من اللفظ، وذلك فى مواضع:

١- إذا كان جوابا لاستفهام محقق،:" وذلك أن الإنسان قد يرى مضروبا أو مقتولا ولا يعلم من أوقع به ذلك الفعل من الضرب أو القتل، وكل واحد منهما يقتضى فاعلا فى الجملة، فيسأل عن الفاعل فيقول: من ضربه؟أو من قتله؟ فيقول المسئول: زيد أو عمرو. يريد ضربه زيد أو قتله عمرو، فيرتفع الاسم بذلك الفعل المقدر وإن لم ينطق به؛ لأن السائل لم يشك فى الفعل وإنما يشك فى فاعله"[١]، ومنه قوله تعالى: (ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله)[٢] فلفظ الجلالة " فاعل بفعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام، والتقدير خلقنا الله"[٣] والإضمار أوالحذف مطرد فى هذا الموضع[٤].

٢- إذا وقع جوابًا لاستفهام مقدم، ومن ذلك قوله تعالى:(يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال)[٥] "بفتح الباء فى قراءة عاصم وابن عامر، وذلك أنه بناه لما لم يسم فاعله، فأقام الجار والمجرور بعده مقام الفاعل، ثم فسر من يسبح على تقدير سؤال سائل: من يسبحه؟ فقال رجال، أى يسبح له رجال، فرفع رجالا بهذا الفعل المضمر الذى يدل عليه يسبح؛ لأنه لما قال: يسبح له دل على أن ثم مسبحاً"[٦] ومن هذا الموضع قول الشاعر[٧]:

---

(١) شرح المفصل:١/ ٨٠.
(٢) من الآية (٨٧) من سورة الزخرف.
(٣) شرح التصريح ١/ ٢٧٣.
(٤) انظر: مغنى اللبيب، وحاشية الدسوقى ٢/ ٣٤٤ .
(٥) من الآية (٣٦) سورة النور.
(٦) ابن يعيش ١/ ٨٠.
(٧) هذه إحدى روايتين فى البيت، والرواية الأخرى ببناء الفعل (يبكي) للفاعل، فضارع على هذا فاعل له، والبيت منسوب لكثيرين، منهم: الحارث بن نهيك، ونهشل ابن حرى، ولبيد بن ربيعة، وأوس بن حجر، انظر: كتاب سيبويه ١/ ١٤٥، والخزانة ١/ ٢٠٨، وابن يعيش ١/ ٨٠، ومنار السالك ١/ ٢١٧، ومعجم شواهد العربية ١/ ٨٢.

لِيُبك يزيد: ضارع لخصومةٍ ومختبط مما تطيح الطوائح

ببناء (يبكي) للمفعول، فـ(ضارع) فاعل لفعل محذوف جوابا لاستفهام مقدر، كأنه قيل: من يبكيه؟ فأجيب:، ضارع، أى يبكيه ضارع".

والإضمار والحذف مطرد فى هذا الموضع أيضاً[1].

٣- إذا وقع جوابا لنفى، نحو قول الشاعر:

تجلـدت حـتى قيـل لم يعـر قلبـه

من الوجد شيء، قلت: بل أعظم الوجد

فقوله (بل أعظم الوجد) جواب للنفى السابق، (وأعظم) فاعل لفعل محذوف عند النحويين، تقديره: عراه.

٤- إذا استلزمه فعل قبله، كقول الفرزدق[2]:

غداة أحلت لابن أصرم طعنة حصين عبيطات السدائف والخمر

" فالخمر مرفوع بفعل محذوف يستلزمه أحلت، أى: وحلت له الخمر؛ لأن (أحلت) المزيد يستلزم (حلت) المجرد "[3].

- ويجب إضمار العامل- ولا يجوز ذكره مطلقاً - عند جمهور النحويين، فى موضع واحد، وذلك إذا فسر الفعل المحذوف فعل بعده، ويطرد ذلك فى الشواهد والامثلة التى يلى أداة الشرط فيها الأسماء؛ لأن الأصل أن تليها عندهم - الأفعال، فإذا وليتها الأسماء فإنها لا تعرف مبتدأ، بل فاعلا لفعل محذوف يفسره ما بعده، ولا يصح أن يكون الاسم فاعلا للفعل المذكور بعده لعدم جواز تقديم الفاعل على الفعل عند جمهور النحاة.

ومن ذلك قول الله تعالى﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ﴾ فـ (أحد)[4] عندهم فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور، والتقدير: وإن

---

(١) المغنى.

(٢) ديوانه ١/ ٣١٧.

(٣) شرح التصريح ١/ ٢٧٤.

(٤) من الآية (٦) من سورة التوبة.

استجارك أحد من المشركين استجارك، ولا يصح ذكر الفعل المحذوف فى هذا الموضع لئلا يجمع بين المفسر والمفسر. ومنه عندهم قوله سبحانه وتعالى ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ ﴾ (١) ونحوها من الآيات، فإن السماء فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور، أى: إذا انشقت السماء انشقت، ولا يصح ذكر الفعل المحذوف لأنه مفسر بالموجود، ولا يجمع بين الفعلين: المفسر والمفسر.

ومنه عند الكوفيين قول النمر بن تولب(٢):

لاتجزعى إن منفس أهلكته وإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي

فمنفس فاعل لفعل محذوف عند الكوفيين، تقديره: إن هلك منفس، وأما البصريون وفى مقدمتهم سيبويه فقد رووه: إن منفساً أهلكته على تقدير حذف الفعل وفاعله، وأن الأصل: إن أهلكت منفساً أهلكته(٣).

ووجوب إضمارالعامل فى هذا الموضع قول جمهور النحويين، ولكن من بينهم من يرى جواز إعراب الاسم الظاهر المتقدم فاعلا لذلك الفعل المتأخر، كما أن من بينهم من يرى إعراب الاسم المتقدم مبدأ خبره ما بعده، وعلى كلا الرأيين لا يكون ثمة حذف للعامل ولا إضمار.

* * *

ودعوى حذف" الفعل " فى هذه المواضع كلها لا تستند إلى أساس من واقع النصوص، وإنما تعتمد على ماتقرر فى النحو من قواعد:

- أما موضع الحذف الجوارى، فلأنها كانت نتاج أصلين من ألاصول النحوية، أولهما: البحث عن " العامل" الذى أحدث " الرفع فى الفاعل، وبما أنه -عند الجمهور- الفعل فقد وجب أن يوجد "الفعل" فى الجملة مادام الفاعل موجوداً، فإن لم يكن له وجود فيها قدر حذفه منها. والأصل الثانى ضرورة كون الجملة ثنائية الأركان؛ لأن الإسناد عندهم - باعتباره عملية عقلية- تقتضى طرفين: مسنداً إليه ومسندا.

---

(١) من الآية (١) من سورة الانشقاق.

(٢) خزانة الأدب ١/ ٢١٥.

(٣) شرح المفصل ١/ ٨٢، ورواية الديوان بالنصب، انظر: شعر النمر بن تولب ٧٢.

وإذا كان المسند إليه موجودا فقد وجب تقدير مسنده محذوفاً. وواضح أن هذين "الأصلين" من الأصول النحوية لا علاقة لهما بالواقع اللغوى، انما يرتكزان مباشرة على المنطق الشكلى أو الصورى، بمعطياته الفلسفية الميتافيز يقية.

- وأما الحذف والجوبى فإنه - بدوره - كان نتيجة ما تقرر- عند جمهور النحاة - من ضرورة كون جملة فعل الشرط فعلية من ناحية، " لأنها علة وسبب لوجود الثانى، والأسباب لاتكون بالجوامد، وإنما تكون بالأعراض، والأفعال أعراض".

وعدم جواز تقديم الفاعل على الفعل من ناحية أخرى، وكلا هذين "الأصلين" غير مسلم، فإن كثيراً من النصوص اللغوية التى تتضمن أدوات شرط قد ولى فيها هذه الأدوات الأسماء الظاهرة أو الضمائر، وليس ماذكرناه منذ قليل إلا أمثلة محدودة منها[1].

وهذه النصوص من الكثرة والشيوع بحيث يصبح القول بتأويلها بمثابة رفض لما هو موجود فى اللغة من ظواهر، بدلا من الالتزام الدقيق بخصائصها، كذلك فإن القول بأن هذه الأسماء لابد أن تكون فاعلة لفعل محذوف إنما ينبنى على موقف جمهور النحويين، ذلك الذى لا يجيز تقدم الفاعل على فعله، ولو أننا أخذنا بما ذهب إليه بعض النحاة من جواز تقديم الفاعل على فعله، وهو المذهب الذى ترتد أصوله التاريخية إلى الكسائى، وقد أخذنا به تطبيقا للأسس التى التزمنا بها فى تحديد مفهوم الجملة الفعلية، لو فعلنا ذلك لما كنا فى حاجة إلى هذا التقدير أصلا.

* * *

الحكم الخامس: الترتيب فى الجملة الفعلية:

يتناول الحديث عن الترتيب فى الجملة الفعلية جوانب ثلاثة عند النحاة:

الأول: الترتيب بين الفعل والفاعل.

الثانى: الترتيب بين الفاعل والمفعول.

الثالث: الترتيب بين الفعل والمفعول.

---

(١) انظر المزيد من هذه الأمثلة والشواهد فى: إعراب الأفعال ٢٠١ وما بعدها.

وسنخص كل جانب منها بعرض سريع لما قرره النحاة فيه من قواعد:

أولا: الترتيب بين الفعل والفاعل:

يوجب جمهور النحويين تأخر الفاعل عن فعله؛ لأن الفاعل جزء- أو كالجزء- من فعله من ناحية، ثم إن الفعل عامل فيه. ومعنى هذا أنه لا يصح أن يتقدم عليه، إذ لا يمكن أن يتقدم بعض الكلمة على بعض، كما ينبغى رعاية الترتيب بين العامل ومعموله(1). وهكذا إذا وجد فى اللفظ ما ظاهره أنه فاعل متقدم وجب عند الجمهور تقدير الفاعل ضميراً مستتراً فى الفعل أو ماأشبهه واعتبار الاسم المتقدم: إمامبتدأ، كما فى نحو: محمد نجح، وإما فاعلا محذوف الفعل، كما فى نحو:﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ ﴾ (2)، وإما جائز الوجهين كما فى نحو قوله تعالى: ﴿ أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا ﴾ (3) و﴿ ءَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلْخَٰلِقُونَ ﴾ (4).

ولكن من النحويين من يجيز تقدم الفاعل على فعله، وهؤلاء هم الكوفيون، الذين يستشدون بقول الزباء:

ما للجمال مشيها وئيدا أجندلاً يحملن أم حديدا

ووجه الاستشهاد بهذا البيت أن"(مشيها) روى مرفوعا، ولا جائز أن يكون مبتدأ، إذ لا خبر له فى اللفظ إلا(وئيدا)وهو منصوب على الحال. فتعين أن يكون فاعلا بـ"وئيدًا" مقدما عليه، فقد تقدم الفاعل على المسند"(5).

وهذا الموقف من الكوفيين يدعم ما انتهينا إليه من رأى فى تحديد الجملة الفعلية، وما يقتضيه ذلك التحديد من إباحة تقدم الفعل رعاية لما يقتضيه الموقف اللغوى من اعتبارات وتلبية لما يؤثر فيه من ظروف.

---

(١) انظر: الأشباه والنظائر ١/ ٢٥٥.
(٢) من الآية (٦) من سورة التوبة.
(٣) من الآية (٦) من سورة التغابن.
(٤) من الآية (٥٩) من سورة الواقعة.
(٥) شرح التصريح ١/ ٢٧١.

ثانيا: الترتيب بين الفاعل والمفعول:

الأصل أن يقع المفعول بعد الفاعل- وهذا هو الترتيب الطبعى في الجملة الفعلية- ولكن من الممكن فى بعض الأحيان أن يتقدم المفعول على الفاعل خطوة فيتوسط بين الفعل وفاعله، كما أن من الممكن أن يتقدم خطوتين، فيقع قبل الفعل. فهذه حالات ثلاثة للمفعول. وكل حالة من هذه الحالات الثلاثة يمكن أن يكون الترتيب فيها جائزا، كما أن من الممكن- مراعاة لبعض الاعتبارات -أن يكون الترتيب فيها واجبا. وسنحاول الإشارة هنا إلى المواضع التى يجب فيها تقديم الفاعل على المفعول، والمواضع التى يجب فيها تقديم المفعول على الفاعل، والمواضع التى يجوز فيها الأمران:

(أ) وجوب تقدم الفاعل على المفعول:

يجب تقديم الفاعل على المفعول فى الجملة الفعلية فى المواضع الآتية:

١- إذا حدث لبسٌ لم يتبين معه الفاعل من المفعول، نظرًا لعدم ظهور العلامة الإعرابية، وعدم وجود علاقة لفظية أو معنوية. وذلك نحو:

استقبل موسى عيسى، وكرم أخى صديقى، ودفع هذا ذاك، وحيَّت سلمى بشرى، فإنه يكون المقدم فاعلا؛ لأنه لا دليل على الفاعل حينئذ إلا تقدمه.

وهذا ما نص عليه "ابن السراج" و"الجزولي" و"ابن عصفور" و"ابن مالك"[(١)] وغيرهم وهو مذهب جمهور النحويين، وقد رفض ذلك "أبو العباس بن الحاج" فينقده على " المقرب" لابن عصفور"، مقرراً "أن فى العربية أحكاماً كثيرة إذا حدثت ظهر منها لبس ثم لا يقال بامتناعها، كتصغير (عمر)و(عمرو)، فإن اللفظ بهما واحد، ولم يمنع ذلك تصغيرهما أو تصغير أحدهما، مع أن من المقاصد المعروفة بين العقلاء إجمال ما يتخاطبون به، لما لهم فى ذلك من غرض، فلا يبعد لذلك جواز. ضرب موسى عيسى، لإفادة ضرب أحدهما الآخر من غير يقين"[(٢)]. وفند فند جمهور النحويين ما اتجه إليه " ابن الحاج" بأنه نتاج خلطه بين "الإجمال " و"اللبس" مع أن ثمة بوناً بعيداً بينهما؛ إذ الإجمال هو احتمال

---

(١) انظر: شرح الرضى على الكافية ١/ ٧٣ ومابعدها.

(٢) انظر: شرح التصريح ١/ ٢٨٢.

اللفظ لأكثر من معنى دون أن يتبادر معنى بعينه منها على ذهن السامع، فى حين أن اللبس- وإن تضمن أكثر من معنى- فإن فيه معنى يتبادر إلى الذهن أقرب من غيره، واللغة تمنع اللبس وإن قبلت الإجمال، ومن ثم يمتنع عند جمهور النحويين تقدم المفعول فى هذا الموضع، " ألا ترى أنك لو قلت: ضرب موسى عيسى، لاحتمل هذا الكلام أن يكون (موسي) مضروبا ولكن يسبق إلى ذهنك أنه ضارب، بحكم أن الأصل أن الفاعل هو الذى يلى الفعل وليس المفعول"[1].

فإذا كان ثمة قرينة لفظية أو معنوية جاز تقدم المفعول، كما فى نحو: أضنت سعدى الحمى، وكرمت عيسى سلوى، وأكل الكمثرى نجوى.

استقبل أخى الأصغر صديقى العزيز. وهكذا.

٢- أن يقع المفعول محصورا فيه.

بـ(إنما) باتفاق النحويين، لأنه لو قدم المفعول على الفاعل لا نقلب المعنى المراد، إذ معنى: انما تفسد السلطةُ الحُكَّامَ - مثلا - حصر إفساد السلطة فى الحكام وحدهم فهى لا تفسد غيرهم، فى حين يجوز أن تكون ثمة عوامل إفساد أخرى للحكام غير السلطة، فلو قدمنا المفعول وقلنا: إنما تفسد الحكام السلطة، لكان معنى هذا حصر إفساد الحكام فى السلطة وحدها، ومقتضى هذا أن الحكام لا يفسدهم شىء غير السلطة التى لا يقتصر فسادها عليهم وحدهم. وهكذا ينقلب المعنى المقصورد بالنسبة للفاعل والمفعول.

والحصر بالنفى والاستثناء، أى بـ(ما) و(إلا) شبيه بالحصر بـ(إنما) عند فريق من النحويين من بينهم " أبو موسى الجزولى " وجماعة من متأخرى النحاة[2]، الذين أوجبوا تأخير المفعول به المحصور مطلقا، سواء كانت أداة الحصر (إنما)، أو(ما) و(إلا). فى حين أجاز البصريون" والكسائي" و" الفراء " و"ابن الأنباري" من الكوفيين تقديم المفعول المقترن بـ(إلا) على فاعله، مستشهدين بقول دعبل بن على الخزاعى[3]:

ولما أبى - إلا جماحًا - فؤاده ... ولم يسل عن ليلى بمالٍ ولا أهلِ

---

(١) شرح التصريح ١/ ٢٨٢.

(٢) السابق، وانظر:شرح الرضي ١/ ٧٢.

(٣)الأمالي ١/ ٢١٣ .

تَسَلّى بأخرى غيرها فإذا التي   تَسَلّى بها تُغْرِى بليلى ولا تُسْلى

فقدم المفعول المحصور بإلا، وهو (جماحا) على الفاعل وهو (فؤاده)، ومنه بيت قيس بن ذريح[1]:

تزودت من ليلى بتكليم ساعة   فما زاد – إلا ضعْفَ مابى – كلامُها

فقدم المفعول المحصور بـ (إلا)، وهو (ضعف) على الفاعل وهو (كلامها).

٣- إذا كان كل من الفاعل والمفعول ضميرًا متصلاً، نحو: أكرمتك، استقبلته، أهملتموه، وذلك لأن تأخير الفاعل يؤدي إلى انفصال الضمير مع إمكان اتصاله، وذلك غير جائز عند النحاة.

٤- إذا كان الفاعل ضميرًا متصلاً والمفعول اسمًا ظاهرًا، نحو قول جميل بن معمر[2]:

تنادى آل بثينة بالــرواح   وقد تركوا فؤادَكَ غير صاح

فالفعل (ترك) قد اتصل بفاعله، وهو الضمير، وتأخر المفعول وهو (فؤاد). ومنه قول إبراهيم بن عبدالله الوراق[3]:

نَزَفْتِ دمعى وأزْمَعْتِ الفراقَ غدا   فكيف أبكى ودمع العين منزوف

فالفعل (نزف) اتصل بفاعله، وهو تاء المخاطبة، وتأخر مفعوله، وهو (دمع) وتقدم الفعل واجب في هذا الموضع.

(ب) وجوب تقدم المفعول على الفاعل:

ويجب تقديم المفعول على الفاعل وحده، في المواضع الآتية:

١- إذا كان المفعول ضميرًا متصلاً والفاعل اسمًا ظاهرًا، ومــن ذلك قــول الله تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ﴾[4]، وقول حاتم الطائي[5]:

---

(١) شرح ابن عقيل، وانظر أيضًا: شواهد شروح الألفية.
(٢) الأمالي، لأبي على القالى ١/ ٢١٦.
(٣) المصدر السابق ١/ ٢١٧.
(٤) من الآية (١٨٦) من سورة البقرة.
(٥) شعراء النصرانية ١/ ١٢٢.

وما تشتكيني جارتي غير أنها ... إذا غاب بعلها لا أزورها

وما رواه أبو علي القالي[1]:

بيضاء باكرها النعيم فصاغها ... بلباقـــه فَأَرَقَّهـا وأجَلَّــهَا

وقول توبة بن الحُمَيِّر[2]:

راعك البينُ والمشوق يراع ... حين قالوا: تشتت والصداع

وقوله[3]:

كذبتكَ نفسُكَ لستَ من أهل الهوى ... تشكو الفراقَ وأنت عينُ الظَّالم

وقول سعد بن مطرف المجاشعي[4]:

بأبي من إذا دنـوت إليــه ... زادني القـــرب منه نأيًا وبُعْدا

وقول أبي الشيص[5]:

أجد الملامة في هواك لذيـذةً ... حبًّا لذكرك فليلمني اللوَّمُ

وقول علي بن يحيى المنجم[6]:

زارني طيف الحبيب فما زاد أن أغرى بي الأرقا

فقد تقدم المفعول على الفاعل في جميع هذه النصوص؛ لأنه ضمير متصل في حين كان الفاعل اسما ظاهرًا.

٢- أن يتصل بالفاعل ضميرٌ يعود على المفعول، نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَـٰتٍ فَأَتَمَّهُنَّ ﴾ [7]، وقوله: ﴿ يَوْمَ لَا يَنفَعُ ٱلظَّـٰلِمِينَ مَعْذِرَتُهُمْ ۖ وَلَهُمُ ٱللَّعْنَةُ ﴾ [8]

---

(١) السابق ١/ ١٥٦.

(٢) السابق ١/ ١٦٦.

(٣) المصدر نفسه ١/ ١٦٧.

(٤) نفسه ١/ ٢١٥.

(٥) نفسه ١/ ٢١٨.

(٦) نفسه ١/ ٢٢٩.

(٧) من الآية (١٢٤) من سورة البقرة.

(٨) من الآية (٥٢) من سورة غافر.

وقوله سبحانه: ﴿ هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾[(١)] وإنما وجب تقديم المفعول في هذا الموضع لأنه لو تقدم الفاعل وأخر المفعول لعاد الضمير على متأخر لفظًا ورتبة. وذلك غير جائز في هذا الموضع عند جمهور النحويين.

- ولكن من النحويين من أجاز تقديم الفاعل في هذا الموضع شعرًا فحسب فمرد هذا الجواز إذن إلى "الضرورة" مستندًا إلى ما ورد من نصوص شعرية تقدم فيها الفاعل المتصل بضمير المفعول عليه، ومن ذلك قول الشاعر:[(٢)]

جـــزى رَبُّه عنى عَـدِيَّ بن حاتـــم   جزاء الكلاب العاويات وقد فعل

و (رَبّ) فاعل، وهو متصل بضمير يعود إلى (عدى) وهو مفعول، وقد تقدم الفاعل المتصل بضمير المفعول عليه في البيت، وقول الآخر[(٣)]:

لما رأى طالبوهُ مصْعبا ذُعِرُوا   وكاد – لو ساعد المقدور – ينتصر

فقد قدم الفاعل، وهو (طالبوه) المتصل بضمير يعود على المفعول (مصعبا) وقوله:

كسا حِلْمُهُ ذا الحلم أثواب سؤدد   ورقى نداه ذا الندى فى ذرى المجد

فالفاعل (حلمه) و(نداه) متصل كل منهما بضمير يعود إلى المفعول.

وقول الآخر[(٤)]:

لما عصَى أصحابُه مُصْعبًا   أدى إليه الكيلَ صاعًا بصاع

فقد قدم الفاعل، وهو (أصحابه) على المفعول (مصعبًا) مع اشتمال الفاعل على ضمير يعود على المفعول. ومنه قوله[(٥)]:

---

(١) من الآية (١١٩) من سورة المائدة.

(٢) اختلف فى نسبة البيت إلى النابغة، وأبى الأسود، وعبد الرحمن بن همارق، انظر: الخزانة ١/ ١٩٠، شرح التصريح ١/ ٢٨٣.

(٣) شرح ابن عقيل ١/ ٤١٨.

(٤) البيت لرجل من قريع من قصيدة يرثى بها يحيى بن ميسرة صاحب مصعب بن الزبير، أو للسفاح بن بكير بن معدان اليربوعي يرثى بها شداد بن ثعلبة.
انظر: الخزانة ١/ ١٩٩، المفضليات.

(٥) الخزانة ١/ ١٩١.

ألا ليت شعرى هل يلومنَّ قوْمُه زُهَيْرًا على ماجر من كل جانب

فالفاعل (قومه) قد اشتمل على ضمير يعود إلى المفعول (زهيرا) ومع ذلك تقدم عليه.

وقوله[1]:

وما نفعت أعمالُهُ المرءَ راجيـــا جزاءً عليها منْ سوى منْ له الأمر

فقد قدم الفاعل (أعمالُهُ) مع اتصاله بضمير يعود إلى المفعول، على المفعول (المرء).

وقوله سليط بن سعد[2]:

جزى بنوه أبا الغيلان عن كبر وحسن فعل كما يجزى سنِمَّارُ

فقد أخر المفعول (أبا الغيلان) عن فاعله المتصل بضمير يعود عليه، وهو (بنوه).

وقول حسان[3]:

ولو أن مجدًا أخلد الدهر واحدا من الناس أبقى مجدُهُ الدَّهْر مُطْعِما

فأخر المفعول (مطعما) عن الفاعل المتصل بضمير يعود إليه، وهو (مجده).

والحق أن كثرة الشواهد المروية، وتضافرها، يوشك أن يخرج هذه الظاهرة من مجال الضرائر إلى المجال الذى يجب أن تدرس في إطاره، وهو ما تتميز به "لغة الشعر" من قواعد مغيرة لما يحكم النثر، وهي بحكم كونها قواعد لا تصدر عن الضرورة، وإنما تتصف بالاطراد.

وثمة فريق ثالث من النحويين أجاز تقدم الفاعل مع اتصاله بضمير المفعول مطلقًا، سواء في شعر أو نثر، وعلى رأس هذا الفريق "الأخفش" "وابن جنى" من البصريين، "وأبو عبدالله الطوال" من الكوفيين، "وابن مالك" من الأندلسيين. وخلاصة ما يستدلون به أن "المفعول قد شاع واطرد كثرة تقدمه على الفاعل، حتى دعا ذلك "أبا على" إلى أن قال: إن تقديم المفعول على الفاعل قسم برأسه، كما أن تقديم الفاعل قسم أيضًا

(١) شرح ابن عقيل، وشواهد روح الألفية.

(٢) شرح ابن عقيل ١/ ٤٢٢، الخزانة ١/ ١٩١.

(٣) ديوانه.

قائم برأسه، وإن كان تقديم الفاعل أكثر... فلما كثر شاع تقديم المفعول على الفاعل كان الموضع له، حتى إنه إذا أخر فموضعه التقديم!! "ولا تستنكر هذا الذي صورته لك، ولا تَجْفُ عليك؛ فإنه مما تقبله هذه اللغة ولا تعافه، ولا تتبشعه"[1] ومعنى هذا أن الفعل يقتضي المفعول كما يقتضي الفاعل، وأن المفعول حين يتأخر فكأنه يتأخر من تقديم مفترض، وهكذا إذا اتصل الفاعل المتقدم بضمير يعود على المفعول المتأخر، لا يكون الضمير – عند هؤلاء النحويين – عائدًا على متأخر لفظًا ورتبة؛ إذ أن رتبة المفعول – بناء على ما قرروه – التقديم.

وجلي أن هذا النمط من التدليل إسراف في التأويل يتسم بالتناقض؛ إذ مما لا شك فيه عنهم أن رتبة الفاعل التقديم، ومهما قيل فى جواز تقديم المفعول فإنه لا يصل إلى مرتبة الفاعل، وهكذا يصبح تقديم الفاعل على المفعول حقًا ثابتًا من حيث الرتبة، ومن ثم لا مفر من الاعتراف بعودة الضمير الذي يتصل بالفعل في موضعنا هذا على متأخر لفظًا ورتبة معًا. ولعل الأجدى – بعد ذلك كله- ضرورة دراسة هذا الموضع ضمن المواضع التي يجوز فيها عودة الضمير على متأخر لفظًا ورتبة معًا.

٣- الموضع الثالث من المواضع التي يجب تقديم المفعول فيها على الفاعل، إذا كان الفاعل محصورًا فيه.

بـ(إنَّما) – باتفاق النحويين – نحو قوله تعالى:﴿ إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟ ﴾[2]؛ إذ لو قدم الفاعل لانعكس المعنى.

وبـ (ما) و(إلا) عند جمهور النحويين، نحو: ما استقبل محمدًا إلا خالد، فلا يجوز عند الجمهور تقديم الفاعل حتى لا يتحول المعنى إلى النقيض، وقد أجاز بعض النحويين – ومن بينهم "الكسائي" تقدم الفاعل على المفعول في هذا الموضع[3]، مستدلاً بورود ذلك في عدد من النصوص، منها قول الشاعر:

ما عابه إلا لئيمٌ فعلَ ذى كرم ولا جفا قَطُّ إلا جُبَّأ بطلا

---

(١) الخصائص ١/ ٢٩٥-٢٩٧.

(٢) من الآية (٢٨) من سورة فاطر.

(٣) شرح التصريح ١/ ٢٨٢.

فقدم الفاعل المحصور بـ (إلا) في الموضعين، والأصل: ما عاب فعلَ ذي كرم إلا لئيمٌ، ولا جفا بطلاً إلا جُبَّأٌ.

وقول الآخر:

نبئتهم عذبوا بالنار جارهم وهل يعذب إلا الله بالنار

فقدم الفاعل المحصور بـ (إلا) على المجرور بالباء، والأصل: وهل يعذب بالنار إلا الله.

وقول ذي الرمة:

فلم يدر إلا اللهُ ما هيجتْ لنا عشية إناء الديار وشامها

فقدم الفاعل المحصور بـ (إلا) على المفعول وهو ما هيجت، والأصل فلم يدر ما هيجت لنا إلا الله، وقد رفض جمهور لانحويين هذا الاتجاه، وأوَّل هذه الأبيات ونحوها بتقدير عامل محذوف لغير الفاعل فيها.

(جـ) جواز الترتيب بين الفاعل والمفعول:

ويجوز الأمران – تقدم الفاعل على المفعول، وتأخره عنه – في غير الحالات السابقة التي يجب فيها واحد منهما، ومن ذلك قولك: ركب الموجةَ الانتهازيون، فإن بوسعك أن تقول: ركب الانتهازيون الموجة. ولقد وردت نصوص لغوية كثيرة تقدم فيها المفعول على الفاعل مع جواز تأخره عنه، كما وردت نصوص تقدم فيها الفاعل على المفعول مع جواز تأخره أيضًا، ومن النوع الأول قوله تعالى: (ولقد جاء آلَ فرعون النُّذر) فآل فرعون مفعول به مقدم على فاعله، ومنه قول جرير يمدح عمر بن عبدالعزيز:

جاء الخلافةَ أو كانت له قدرا كما أتى ربَّهُ موسى على قدر

فـ (رب) مفعول به مقدم على فاعله.

ومن النوع الثاني قوله تعالى: (وورث سليمانُ داود)، فقد تقدم الفاعل في هذا الموضع مع جواز تأخيره.

وترتيب الجملة في هذه الحالة يتسم بالمرونة كما هو واضح؛ فإن من الممكن أن يتوسط

المفعول بين الفعل والفاعل، كما أن من الممكن أيضًا تأخر المفعول عن الفعل والفاعل، ولكن هذه المرونة يجب أن ترتبط بملاحظة حقيقة مقررة عند النحويين، وهي أن الترتيب الأصلي للجملة الفعلية يقتضى كون الفاعل متقدمًا على المفعول، ومقتضى هذه الحقيقة أنه لا ينبغى العدول عن هذا الأصل إلا لغرض من الأغراض البلاغية. ومعنى هذا أن تقدم المفعول على الفاعل في الجملة الفعلية – وإن كان جائزًا نحويًا في غير المواضع المبينة من قبل – فإنه يجب أن يكون ثمة غرض بلاغى يهدف هذا التقدم إلى تحقيقه، وقد نص على هذا صراحة أبو على الفارسى وابن جنى(١).

ثالثًا: الترتيب بين الفعل والمفعول:

نعترف منذ البداية بأن مسألة الترتيب بين الفعل والمفعول موضعها بالدرجة الأولى في أحد مكانين: الفعل، أو المفعول، ولكننا آثرنا اتباع موقف النحويين في دراسة هذه الجزئية في نطاق الأحكام النحوية للفاعل، باعتبارها جزءًا من ظاهرة الترتيب في الجملة الفعلية، إيثارًا لجمع الأحكام المتصلة بهذه الظاهرة في موضع واحد.

ويقرر النحويون بادئ بدء أن الأصل أن يلي المفعول به الفاعل الذى يلي بدوره فعله، ولكنه في مواضع بعينها قد يتقدم المفعول به خطوة واحدة فيقع بين الفعل وفاعله. وهذا الترتيب مخالف للأصل، وثمة صورة ثانية لمخالفة الأصل عند النحويين وهي أن يتقدم المفعول به خطوتين، حيث يقع قبل الفعل أيضًا، ولهذه الصورة حالات ثلاث:

أ – وجوب تقدم المفعول به على الفعل.

ب – امتناع تقدم المفعول به على الفعل.

جـ- جواز التقدم والتأخر.

أ – وجوب تقدم المفعول به على الفعل:

يجب تقديم المفعول به على الفعل في المواضع الآتية:

١ – أن يكون المفعول مستحق الصدارة بنفسه، نحو قوله تعالى: ﴿ فَأَيَّ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ ﴾(٢) فـ(أي) مفعول (تنكرون) مقدم عليه، وقوله سبحانه: (أيا ما تدعوا فله

---

(١) انظر: الخصائص.

(٢) من الآية (٨١) من سورة غافر.

الأسماء الحسنى) فـ (أيًا) مفعول (تدعو) مقدم عليه وجوبًا، ونحو قولك: كم كتاب ملكت؟ و: أي رجل استقبلت؟ و: أيا تكرم أكرم؟ و: من زرت هذا المساء؟

٢- أن يكون المفعول مستحق الصدارة بإضافته إلى مستحق له، نحو قولك: صاحبَ من تكرم أكرم؟، وصديق من قابلت؟

٣- أن يكون المفعول ضميرًا منفصلاً لو تأخر لوجب اتصاله، نحو قوله تعالى: ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ [١] ومنه: إياك أعنى واسمعى يا جارة. فإنه لو تأخر المفعول فى هذا الموضع لوجب جعله ضميرًا متصلاً، وتقدمه يهدف إلى إفادة الحصر، ومن ثم فإن تأخره يلغى هذا المعنى.

٤- أن يقع الفعل بعد الفاء المقصود بها الجزاء الواقعة في جواب (أما) ظاهرة أو مقدرة، ولم يفصل بين أما والفاء بفاصل، ومثال الواقعة بعد (أما) المقدرة قوله تعالى: ﴿ وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ۝ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ۝ وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ ﴾ [٢]، ومثال الواقعة بعد (أما) الظاهرة قوله سبحانه: ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۝ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ ﴾ [٣]؛ وإنما يجب تقديم المفعول في هذا الموضع حتى لا تقع الفاء بعد (أما) الملفوظة أو المقدرة مباشرة دون فصل، وذلك لا يجوز، ولذلك تقدم المفعول ليفصل بينها.

ومن ثم إذا وجد منصوب آخر غير المفعول بين (أما) و(الفاء) فإنه لا يجب تقديم المفعول، كما فى نحو قولك: أما اليوم فناضل عدوك.

ب – امتناع تقدم المفعول على الفعل:

يمتنع تقدم المفعول على الفعل – بالإضافة إلى ما سبق ذكره من مواضع يجب فيها أن يتأخر عن الفاعل – في مواضع أخرى، أهمها ما يأتى:

١- إذا كان الفعل للتعجب، نحو: ما أحسن صدق النضال، وما أكرم كفاح الأبطال، فكل من (صدق) و(كفاح) منصوب بالفعل السابق عليه، ولا يصح أن يتقدمه عند جمهور النحويين؛ لأنه لا يتقدم على (ما) التعجبية ما في حيزها.

---

(١) الآية (٥) من فاتحة الكتاب.

(٢) الآيات من (٣-٥) من سورة المدثر.

(٣) الآيتان (٩، ١٠) من سورة الضحى.

٢- إذا كان الفعل منصوبًا بحرف مصدري، نحو: يرضنى أن تؤدى واجبك، فـ(واجبك) مفعول للفعل (تؤدى) المنصوب بـ(أن) المصدرية، ولا يصح أن يتقدم المفعول على الفعل حتى لا يفصل بين (أن) المصدرية والفعل المنصوب بعدها عند جمهور النحويين، كما لا يصح أن يتقدم المفعول على (أن) والفعل معًا، حتى لا يتقدم على (أن) ما فى حيزها عندهم.

ومثله قولك: فلنناضل معًا لكى نسحق الفساد والانحراف.

٣- إذا كان الفعل مجزومًا بغير أداة الشرط، فإنه لا يصح أن يتقدم المفعول على الفعل وحده - وإن أجاز النحاة تقدمه على الفعل والجازم معًا - وذلك حتى لا يفصل بين أداة الجزم والفعل عند جمهور النحويين. ومن ذلك قول الله تعالى: ﴿ ثُمَّ لْيَقْضُواْ تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُواْ نُذُورَهُمْ ﴾ (١)، وقول الأعشى(٢):

لا أعرفنْ ربربًا حورًا مدامعُها

مُرَدَّفاتٍ على أعْقـابِ أكْـوَار

فـ (لا) الطلبية وقع بعدها الفعل (أعرف) في محل جزم، و(ربربا) مفعول به متأخر لا يجوز تقدمه على الفعل، فلا يصح أن يقال: لا ربربًا أعرفن.

٤- إذا كان مفعولا لفعل الشرط. نحو قوله تعالى﴿ مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ ﴾ (٣)، فإنه لا يصح تقديم (سوءًا) الذى وقع مفعولاً على فعل الشرط وأداته، حتى لا يتقدم على أداة الشرط ما فى حيزها، وقوله سبحانه: ﴿ وَإِن تُبْدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ ﴾ (٤) فـ (ما) مفعول به لفعل الشرط (تبدوا) ولذلك وجب تأخره. ومنه قول ابن همام السلولى(٥):

أين تصْرفْ بها العداة تجدْنا ... نصرف العيس نحوها للتلاقى

---

(١) من الآية (٢٩) من سورة الحج.
(٢) ديوانه.
(٣) من الآية (١٢٣) من سورة النساء.
(٤) من الآية (٢٨٤) من سورة البقرة.
(٥) شرح التصريح.

فـ (العداة) مفعول به لفعل الشرط (تصرف) ولذلك وجب تأخره عنه وعدم جواز تقدمه عليه.

٥- إذا كان المفعول به مصدرًا مؤولاً من (أنَّ) المؤكدة ومعمولها ولم يتقدم عليها (أما). سواء كانت (أنَّ) مخففة نحو قوله تعالى﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ ﴾[١]، وقوله سبحانه: ﴿ عَلِمَ أَن لَّن تُحْصُوهُ فَتَابَ عَلَيْكُمْ ﴾[٢]. أو مشددة نحو قوله تعالى: ﴿ فَرَدَدْنَاهُ إِلَىٰ أُمِّهِ كَيْ تَقَرَّ عَيْنُهَا وَلَا تَحْزَنَ وَلِتَعْلَمَ أَنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ ﴾[٣]، وقوله: ﴿ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾[٤]، و﴿ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾[٥].

فإذا تقدمت (أما) لم يمتنع تقدم المفعول، بل جاز، نحو قولك: أما أن الأمر يزداد سوءًا فقد أدركت. وأما أنه لا سبيل إلا النضال فقد أيقنت.

جواز الترتيب بين الفعل والمفعول به:

يجوز تقدم المفعول به على الفعل، كما يجوز تأخره عنه، في غير الحالات التي يجب فيها واحد منهما، نحو قوله تعالى: ﴿ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ ﴾[٦]، وقوله سبحانه: ﴿ كُلَّمَا جَاءَهُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَىٰ أَنفُسُهُمْ فَرِيقًا كَذَّبُوا وَفَرِيقًا يَقْتُلُونَ ﴾[٧]، وقوله: ﴿ فَرِيقًا هَدَىٰ ﴾[٨]، وقوله: ﴿ وَقَذَفَ فِي قُلُوبِهِمُ الرُّعْبَ فَرِيقًا تَقْتُلُونَ وَتَأْسِرُونَ فَرِيقًا ﴾[٩].

وإذا كان تقدم المفعول فى هذا الموضع جائزًا نحويًا، فإنه ينبغي أن يراعى أنه خلاف الأصل، الذي يقع فيه بعد الفاعل، ومن ثم إذا تقدم وجب أن يكون هنالك غرض بلاغي يهدف التقديم إلى تحقيقه، حتى لا يكون ترتيب الجملة نتاج عبث لا تفكير فيه، ولا هدف يبتغيه.

---

(١) من الآية (٢٠) من سورة المزمل.
(٢) من الآية (٢٠) من سورة المزمل.
(٣) من الآية (١٣) من سورة القصص.
(٤) من الآية (١٠٦) من سورة البقرة.
(٥) من الآية (١٠٧) من سورة البقرة.
(٦) من الآية (٨٧) من سورة البقرة.
(٧) من الآية (٧٠) من سورة المائدة.
(٨) من الآية (٣٠) من سورة الأعراف.
(٩) من الآية (٢٦) من سورة الأحزاب.

الحكم السادس: التطابق في الجملة الفعلية:

لعل أهم صور التطابق بين أجزاء الجملة صورتان هما: التطابق العددى، أى فى الإفراد والتعدد، والتطابق النوعى، أى في التذكير والتأنيث[1]، ودراسة التطابق فى هذين المجالين مسألة بالغة الأهمية؛ لأنها توضح لنا إلى أي حد يراعى فى تكوين الجملة لحظُ الخصائص الجوهرية للعناصر الداخلة فى تركيبها؛ إذ ثمة فارق بين الواحد وما فوقه من أعداد، كما أن ثمة فارقا بين المذكر والمؤنث. ولذلك فإن دراسة مدى ما تتسم به أطراف الجملة وعناصرها من توافق فى هذه الأمور أو اختلاف يقدم لنا صورة من تفكير النحاة في تقنين هذه الظاهرة فى مجاليها: العددى والنوعي معًا.

أولاً: التطابق النوعي:

ثمة تفرقة في الطبيعة بين الذكر والأنثى، حيث يتميز كل منهما بخصائص تمتد في جوهرها عن الذكورة والأنوثة، أي ترتد إلى تلك العناصر الموزعة بينهما، المتكاملة فيهما، التي بفضلها يستمر النوع وتبقى الحياة. ومن ثم كان أهم ما تتميز به الأنثى في الطبيعة تلك القدرة الإبداعية على نسج الحياة، إذ تجدد بالولادة عناصرها، ومن ثم كانت القدرة على "الولادة" -بالفعل أو بالقوة- أبرز سمات الأنثى، وأعمق مكوناتها، وأهم خصائصها.

بيد أن في الطبيعة -إلى جوار الذكر والأنثى- نوعًا ثالثًا ليس بذكر ولا أنثى، يمتد وجوده من بعض الكائنات الحية إلى العديد من الظواهر: مادية وغير مادية، ونحسب أن لفظ "المحايد" جدير بأن يكون مصطلحًا معبرًا عنه وإن لم يكن بالضرورة محتويا جميع عناصره.

وهكذا يمكن أن تقسم الكائنات والموجودات في الطبيعة أقسامًا ثلاثة: المذكر، والمؤنث، ثم المحايد الذى قد تعامله اللغة أحيانًا معاملة المؤنث، ومن ثم كان من الضروري التفرقة في المؤنث بين نوعيه: الحقيقي، والمجازى.

---

(١) انظر: الظاهر اللغوية في التراث النحوي ١/ ١٩٣-١٩٥.

وتفرق اللغة بدورها بين المذكر والمؤنث[1]، ولكن هذه التفرقة لا تصدر عن الجنس في الحقيقة ولا تصور المؤنث في الطبيعة، وإنما تعكس فكرة النحاة عن المؤنث اللغوي، وهو ما كان ينتهي من الكلمات بعلامة لفظية من علامات التأنيث، أو يخلو من علاماته ولكنه يعامل لغويًا معاملة المؤنث. وهكذا ينقسم المؤنث لغويًا عند النحاة -بحسب لفظه- إلى قسمين أيضًا: أولهما المؤنث اللفظي، وثانيهما المؤنث المعنوي.

نخلص من هذا العرض السريع إلى تحديد المصطلحات التي يستعملها النحويون فى هذا المجال على النحو الآتي:

المؤنث الحقيقي: هو ما يلد من الحيوان بالفعل أو بالقوة، ويلحق به ما يبيض من الطيور، مثل: فوزية، سلوى، لمياء، عبير، رباب.

المؤنث المجازى: هو ما يدل على ما لا يلد أو يبيض، ولكن تعامله اللغة معاملة المؤنث، مثل: عين، يد، شمس، سيارة، صحراء.

المؤنث اللفظى: هو ما كان مختومًا بعلامة تأنيث لفظية، كالتاء فى: فتحية، وشرفة،

---

(١) في نشأة التأنيث اللغوي خلاف كبير بين الدارسين قدامى ومحدثين، ولكن على الرغم من ذلك فإن من الممكن أن نلمس اتجاهًا يوشك أن يكون عامًا بينهم، فالمبرد يرى في كتاب: "المذكر والمؤنث" أن "من التأنيث والتذكير ما لا يعرف مصدره، كما أن مما ذكر من الأسماء ما لا يعرف لأي مسمى هو"، وهو بذلك يقطع بوجود فوارق حاسمة بين التذكير والتأنيث اللغوي، وبين ما هو موجود في الطبيعة، وقد يؤيد ذلك ما ترويه كتب اللغة من وجود أسماء مؤقتة لا علامة فيها على التأنيث: وأخرى مذكرة تحتوي على بعض علاماته، ونوعًا آخر يستوي فيه المذكر والمؤنث.: ولعل هذا هو الذي حَدَا بـ(فينسك) إلى أن يقرر في بحثه "بعض ظواهر الجنس في اللغات السامية" أن "ما يسمى بعلامة التأنيث كالتاء، والألف المقصورة، والألف الممدودة، ليست في الحقيقة إلا علامات للمبالغة تفيد الكثرة، فهي ترتبط بفكرة الجمعية أكثر من ارتباطها بفكرة التأنيث"، وأن فكرة التأنيث قد دخلت اللغة تحت تأثير بعض المعتقدات الدينية من ناحية، وبعض التقاليد الموروثة من ناحية أخرى، تلك التقاليد التي كانت ترى في المرأة سحرًا وغموضًا، ومن ثم أتت الكلمات الدالة عليها، وكذلك المعبرة عن كافة الظواهر الغامضة التي لا يمكن تفسيرها. وهذا الرأى قريب مما ذهب إليه (رايت) وكثير من المستشرقين الذين ذهبوا على أن الخيال السامي قد أخضع جميع الكلمات لتقسيم ثنائي بحسب التذكير والتأنيث، حيث شخص الأشياء ثم تصور في بعضها تذكيرًا وفي بعضها تأنيثًا.
انظر: من أسرار اللغة ١٤٢-١٤٩، دراسات في فقه اللغة ٧٢-٨٩، المزهر ٢/ ١١٨، ٢٢١-٢٢٤، تثقيف اللسان ١٧٤-١٨٢، المقتضب: ٣/ ٣٣٨، شرح المفصل ٥/ ٨٨ وما بعدها.

ووردة، والألف المقصورة فى: بشرى، ودعوى، وذكرى، والألف الممدودة فى: عذراء، وحسناء، وصحراء.

المؤنث المعنوي: هو ما ليس فيه علامة تأنيث لفظية ولكنه يعامل معاملة المؤنث، سواء كان مؤنثًا حقيقيًا، نحو: زينب، وأمل أو مجازيا، نحو: عين، وأذن، ودار.

ويوجب النحويون المطابقة النوعية بين الفعل – وما ألحق به عندهم– وفاعله المذكر مطلقًا[1]، حيث لا يجيزون أن تتصل بالفعل علامة تأنيث إلا جمع المؤنث وحده في مواضع بعينها لا يتجاوزها. ومن ثم فإن المطابقة النوعية بين الفعل أو ما ألحق به وفاعله المؤنث ليست لازمة ودائمة في جميع المواضع، وإنما تكون واجبة في عدد منها، وجائزة في غيرها.

أ – وجوب التطابق بين الفعل والفاعل المؤنث:

يوجب النحويون إلحاق الفعل –وما ألحق به– علامة تدل على تأنيث الفاعل –إذا كان مؤنثًا– فى موضعين:

الأول: إذا كان الفاعل اسمًا ظاهرًا حقيقي التأنيث متصلاً بالفعل، وليس جمعًا، ولا مقصودًا منه الجنس، نحو: تفوقت عبير، ونجحت أمل، وسعدت لمياء، وتجلس سلوى، وتهمس بشرى، ومنه قوله تعالى ﴿قَالَتِ ٱمۡرَأَتُ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡـَٔـٰنَ حَصۡحَصَ ٱلۡحَقُّ﴾ [2] وقوله سبحانه: ﴿قَالَتۡ نَمۡلَةٞ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّمۡلُ ٱدۡخُلُواْ مَسَٰكِنَكُمۡ﴾ [3]؛ فإن الفعل يجب أن تتصل به علامة تشير إلى تأنيث الفاعل؛ لأنه اسم ظاهر استوفى الشروط التي ذكرناها، ولذلك لا يصح –عند جمهور النحويين– أن يتجرد الفعل من هذه العلامة.

ولكن فريقًا من النحويين ذهب إلى جواز عدم اتصال الفعل بهذه العلامة الدالة على تأنيث الفاعل في هذا الموضع، مستندًا إلى ما روى من أن سيبويه قد حكى حذف التاء في بعض لغات العرب[4]، وقد ذهب إلى ذلك ابن مالك حين ذكر في ألفيته أن "الحذف قد يأتى بلا فصل"، وجلى أن هذا الموقف أحد مظاهر الخلط بين مستوى اللغة الفصحى،

---

(١) تتجلى المطابقة هنا في أن الفعل لا تلحقه علامة تأنيث، كما أن الفاعل المذكر لا تلحقه علامة تأنيث أيضًا، إذ علامة التذكير "صفرية"، أى عدمية، فى كل من الفعل والفاعل على السواء.

(٢) من الآية (٥١) من سورة يوسف.

(٣) من الآية (١٨) من سورة النمل.

(٤) شرح التصريح ١/ ٢٧٩ نقلاً عن كتاب سيبويه ١/ ٢٣٥ – ٢٣٦، ٣٠١.

ومستوى اللهجات في مجال التقعيد النحوي.

والثاني: **إذا كان الفاعل ضميرًا مؤنثًا متصلاً بالفعل.**

سواء كان عائدًا على مؤنث حقيقي، نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ يَـٰمَرْيَمُ أَنَّىٰ لَكِ هَـٰذَا قَالَتْ هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾[1].

وقول أسود بن زمعة[2]:

أتبكي أن يضل لها بعير ... ويمنعها من النوم السهود

فلا تبكي على بكرٍ ولكن ... على بدر تقاصرت الحدود

وقد اجتمع الموضعان اللذان يجب فيهما إلحاق الفعل علامة التأنيث في قوله تعالى: ﴿وَرَٰوَدَتْهُ ٱلَّتِى هُوَ فِى بَيْتِهَا عَن نَّفْسِهِۦ وَغَلَّقَتِ ٱلْأَبْوَٰبَ وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ﴾[3].

أو كان الضمير المتصل بالفعل عائدًا على مؤنث مجازي، نحو قول المُرَقَّش يصف دارًا[4]:

أمست خلاء بعد سكانها ... مقفرة ما إن بها من إرم

ومن النحويين من أجاز –في ضرورة الشعر– حذف العلامة الدالة على تأنيث الفاعل إذا كان الضمير عائدًا على مؤنث مجازي، وجعل من ذلك قول عامر بن جُوَيْن الطائي[5]:

فلا مُزْنةٌ ودقتْ ودْقَها ... ولا أرْضَ أبْقل إبْقالها

فقد حذف تاء التأنيث من (أبقل) مع كون الفاعل ضميرًا عائدًا إلى مؤنث مجازي، هو (الأرض)، وقول الأعشى[6]:

فإما تَرَيْني ولي لِمَّةٌ ... فإن الحوادث أودى بها

---

(١) من الآية (٣٧) من سورة آل عمران.

(٢) شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٣/ ٨٧٣.

(٣) من الآية (٢٣) من سورة يوسف.

(٤) شعراء النصرانية ١/ ٢٩١.

(٥) شرح المفصل ٥/ ٩٤.

(٦) ديوانه ٢٦، شرح المفصل ٥/ ٩٥.

فلم يقل (أودت)، بل حذف تاء التأنيث مع عود الضمير على مؤنث مجازى، هو (الحوادث).

ويرفض ذلك جمهور النحويين، ويجعلونه من قبيل "التقليل القبيح"[1].

ب – جواز التطابق بين الفعل والفاعل المؤنث:

يجيز النحويون أن تتصل بالفعل علامة تدل على كون الفاعل مؤنثًا –ومن ثم يتحقق التطابق اللفظي من حيث النوع في هذه الحالة– كما يجيزون عدم اتصال الفعل بهذه العلامة، ومن ثم فقدان التطابق في هذه الحالة، في عدد من المواضع، أهمها:

أولاً: إذا كان الفاعل اسمًا ظاهرًا مجازى التأنيث، نحو قوله تعالى: ﴿ فَمَن جَآءَهُۥ مَوۡعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ فَٱنتَهَىٰ فَلَهُۥ مَا سَلَفَ﴾[2]، وقول أبي صفوان الأسدي[3]:

نَأَتْ دارُ ليلى وشط المزار ... فعيناك ما تطعمان الكرى

وقول ابن الرومي[4]:

تَنْفُذُ العينُ فيه حتى تراها ... أخطأته من رقة المستشف

ثانيًا: إذا كان الفاعل اسمًا ظاهرًا مؤنثًا منفصلاً من الفعل بفاصل غير (إلا).

سواء كان مؤنثًا مجازيًا، نحو قوله تعالى: ﴿ وَأَخَذَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ٱلصَّيۡحَةُ ﴾[5] وقول أبي الشعب العبسي[6]:

وتأخذه عند المكارم هِـزَّةٌ ... كما اهتز تحت البارح الغصن الرطب

---

(١) شرح المفصل ٥/ ٩٤.

(٢) من الآية (٢٧٥) من سورة البقرة.

(٣) أمالي القالي ٢/ ٢٣٧.

(٤) ديوانه، اختيار كامل كيلاني ١/ ٣٣.

(٥) من الآية (٦٧) من سورة هود.

(٦) حماسة المرزوقي ١/ ٢٧٢.

وقول جزء بن ضرار[1]:

إذا رَنَّقَتْ أخلاقَ قوم مصيبةٌ ... تصفى بها أخلاقهم وتطيب

- أو حقيقيًّا نحو قول جميل[2]:

لقد فرح الواشون أن صَرَمَتْ حبلي ... بثينة أو أبـدت لنا جانـب البخـل

أما إذا كان الفاصل بين الفعل والفاعل هو (إلا)، فإن جمهور النحويين يرون عدم جواز التأنيث، فيجب تجرد الفعل من علامته عندهم، فيقال: ما نجح إلا الطالبةُ المجدّة، وما غاب إلا العدالة، ولكن من النحويين من رأى جواز تأنيث الفعل فى هذه الحالة، أخذا بقول ذى الرمة[3]:

طوى النحر والأحراز ما في غروضها ... وما بقيـــت إلا الضـــلوعُ الجراشع

وقول الآخر[4]:

ما برئت من ريبة وذم ... فى حربنا إلا بناتُ العم

ومن هؤلاء "ابن مالك" الذي قال في ألفيته:

والحذف مع فصل بإلا فُضّلاَ ... كـ: مازكا إلا فتاة ابن العلا

فلم يجعل حذف علامة التأنيث فى هذا الموضع واجبًا، بل جائزًا فحسب، وإن جعل الحذف أفضل من الإثبات.

ثالثًا: إذا كان الفاعل أو ما يشبهه جمع تكسير.

سواء كان لمذكر، نحو قولــه تعـالى: ﴿أَتَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَـٰتِ﴾[5]، وقوله سبحانه: ﴿قُلْ قَدْ جَآءَكُمْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِى بِٱلْبَيِّنَـٰتِ﴾[6]، ومنه قول أبي الشغب العبسى[7]:

---

(١) السابق ١/ ٣٤٦.
(٢) الأمالي ٢/ ٧٤.
(٣) ديوانه.
(٤) شرح التصريح ١/ ٢٢٣.
(٥) من الآية (٧٠) من سورة التوبة.
(٦) من الآية (١٨٣) آل عمران.
(٧) الحماسة ١/ ٣٧١.

إذا كان أولاء الرجال حزازة ... فأنت الحلال الحلو والبارد العذب

وقول عبيد بن حصين[١]:

وقد قادنى الجيرانُ حينا وقدتهم ... وفارقــت حــتى ما تحن جماليا

وقول ابن دارة[٢]:

إنى امرؤ تجد الرجالُ عداوتى ... وجد الركاب من الذباب الأزرق

أو جمع التكسير لمؤنث مجازى، نحو قول حيان بن ربيعة[٣]:

لقد علم القبائل أن قوى ... ذوو جد إذا لبس الحديد

وقول الآخر[٤]:

وفتيان بنيت لهم ردائـى ... على أسيافنا وعلى القسى

فظلوا لائذين به وظلَّتْ ... مطاياهم ضوارب باللحى

أو جمع تكسير لمؤنث حقيقي، نحو قول جميل[٥]:

جزتك الجوازى يا بثين ملامة ... إذا ما خليلٌ راح وهو حميد

رابعًا: إذا كان الفاعل جمع مؤنث سالمًا.

سواء كان مفرده مؤنثًا حقيقيًا، نحو قوله تعالى: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ يُبَايِعْنَكَ﴾ .. الآية)[٦]، وقول أبي عطاء السندي[٧]:

عشية قام النائحات وشققت ... جيوب بأيدي مأتم وخدود

---

(١) السابق ١/ ٢٧٥.

(٢) الحماسة ١/ ٣٨٥.

(٣) المصدر نفسه ١/ ٢٨٨.

(٤) شرح الحماسة للمرزوقى ٤/ ١٨٦٦.

(٥) الأمالى للقالى ١/ ٢٧٢.

(٦) الآية (١٢) من سورة الممتحنة.

(٧) حماسة المرزوقى ٢/ ٢٩٩.

- أو مجازيًا، نحو قوله تعالى: ﴿فَإِن زَلَلْتُم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْكُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ فَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾[1] وقوله: ﴿وَشَهِدُوٓا۟ أَنَّ ٱلرَّسُولَ حَقٌّ وَجَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ﴾[2].

وقد ذهب بعض النحويين إلى ضرورة التفرقة بين هذين النوعين، رعايةً للتناسق بين المفرد والجمع فيهما. فجعلوا التأنيث واجبًا فيما كان مفرده مؤنثًا حقيقيًا ولفظيًّا متصلا، وجائزًا فيما كان مفرده مؤنثًا مجازيًا، أو معنويًا، أو مُذكرًا.

خامسًا: إذا كان الفاعل اسم جمع، نحو قوله تعالى: ﴿وَكَذَّبَ بِهِۦ قَوْمُكَ وَهُوَ ٱلْحَقُّ﴾[3]، وقوله: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِى ٱلْمَدِينَةِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ تُرَٰوِدُ فَتَىٰهَا عَن نَّفْسِهِۦ﴾[4]، ومنه قول المقنع الكندي[5]:

يعاتبني في الدَّينْ قومي وإنما ... ديوني في أشياء تكسبهم حمدا

ألم ير قومي كيف أوسِرُ مرةً ... وأُعْسِرُ حتى تبلغ العسرة الجهدا

وقوله سبحانه: ﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ﴾[6]، وقوله: ﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ لُوطٍۭ﴾[7].

سادسًا: إذا كان الفاعل اسم جنس جمعي أو ضميرًا يعود إليه، نحو قوله تعالى﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا﴾[8]، وقوله: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ وَٱلنَّصَٰرَىٰ نَحْنُ أَبْنَٰٓؤُا۟ ٱللَّهِ وَأَحِبَّٰٓؤُهُۥ﴾[9]، وقوله: ﴿وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ ٱلْيَهُودُ وَلَا ٱلنَّصَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ﴾[10]. وقوله سبحانه:

---

(١) من الآية (٢٠٩) من سورة البقرة.
(٢) من الآية (٨٦) من سورة آل عمران.
(٣) من الآية (٦٦) من سورة الأنعام.
(٤) من الآية (٣٠) من سورة يوسف.
(٥) الأمالي ١/ ٢٨٠.
(٦) من الآية (٤٢) من سورة الحج.
(٧) من الآية (٣٣) من سورة القمر.
(٨) من الآية (١٤) من سورة الحجرات.
(٩) من الآية (١٨) من سورة المائدة.
(١٠) من الآية (١٢٠) من سورة البقرة.

﴿ ٱلْأَعْرَابِ مَن يَتَّخِذُ مَا يُنفِقُ مَغْرَمًا وَيَتَرَبَّصُ بِكُمُ ٱلدَّوَآئِرَ ﴾ [1]، وقوله ﴿ وَمِنَ ٱلْأَعْرَابِ مَن يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ ﴾ [2].

ومنه قول رجل من بني نهشل[3]:

أيبكي حمامُ الأيك من فقد إلفه وأصـــبر عنها، إننـى لصـــبور

سابعًا: إذا كان الفعل (نعم) أو (بئس) والفاعل مؤنث حقيقي، نحو: نعم الأختُ سعادُ، بئس المرأة المفرطة، ومنه قول الشاعر:

نعم الفتاةُ فتاةٌ هندُ لو بذلت رد التحيـــة نطقًـــا أو بإيـــماء

ويمكن أن تلحق التاء بها فتقول: نعمت، وبئست، "وإنما جاز ذلك لأن فاعلها مقصود به استغراق الجنس، فعومل معاملة جمع التكسير في جواز إثبات الياء وحذفها"[4]. وإلى هذا ذهب "ابن مالك" فى قوله في ألفيته:

والحذف فى: (نعم الفتاة) استحسنوا لأن قصـــد الجنس فيـــه بَـيِّنُ

أما إذا كان الفاعل مؤنثًا مجازيًا فإنه لا تلحق الفعل علامة تأنيث، وبه ورد قوله تعالى: ﴿ وَلَدَارُ ٱلْآخِرَةِ خَيْرٌ ۚ وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ ﴾ [5]، وقوله سبحانه: ﴿ سَلَٰمٌ عَلَيْكُم بِمَا صَبَرْتُمْ ۚ فَنِعْمَ عُقْبَى ٱلدَّارِ ﴾ [6].

ثانيًا – التطابق العددي:

تفرق اللغة –بشكل عام– في الأسماء بين المفرد والمثنى والجمع، أما الفعل فإنه – عند النحويين– لا تعدد فيه، ومن ثم لا يقبل تثنية ولا جمعًا، "وسبب ذلك أن الفعل مدلوله جنس، والجنس يقع على القليل والكثير، ألا ترى أنك تقول: ضرب زيد عمرًا، ويمكن

---

(١) من الآية (٩٨) من سورة التوبة.

(٢) من الآية (٩٩) من سورة التوبة.

(٣) الأمالى للقالى ١/ ١٣١.

(٤) شرح ابن عقيل ١/ ٤١٠.

(٥) من الآية (٣٠) من سورة النحل.

(٦) من الآية (٢٤) من سورة الرعد.

أن يكون الضرب قد حدث لمرة واحدة، كما يمكن أن يكون لمرات متعددة، فالفعل إذًا دليل على القليل والكثير"[١]، ثم إن الفعل -لكونه دالاً على الجنس- لا يختلف معناه، "والتثنية والجمع إنما هي لمختلف، ولذلك وجب ألا يثنى الفعل ولا يجمع؛ لأنها - أي التثنية والجمع - من شرط المختلف لا من شرط المؤتلف"[٢].

ومعنى هذا أن الفعل صيغة دالة على الحدث، الذي يصدق على الكثير كما يصدق على القليل، ولذلك لم يقبل التثنية والجمع.

لا يتحقق التطابق العددى إذًا بين الفعل وفاعله بتثنية الفعل أو جمعه، وإنما بما قد يلحق الفعل من علامات دالة على كون الفاعل مفردًا أو مثنى أو جمعًا. وبما أن صيغة الفعل دالة بشكلها على الإفراد، فإن من الطبعى أن يطرد هذا التطابق العددى في حالة الإفراد وحدها، أما فى حالتي التثنية والجمع فإن جمهور النحويين – مراعاة للشائع في النصوص اللغوية المروية- يوجبون عدم إلحاق الفعل علامة دالة على كون الفاعل مثنى أو جمعًا.

ولكن ثمة لهجة لإحدى قبائل طيء -وهي قبيلة أزد شنوءة- قد التزمت بتحقيق المطابقة بين الفعل وفاعله فى الأحوال الثلاثة: إفرادًا وتثنية وجمعًا، حيث "يأتون بالألف مع المثنى، وبالواو مع جمع المذكر، وبالنون مع جمع المؤنث -فيقولون: قاما أخواك، وقاموا أخوتُك،وقمن إخوتُك"[٣]، وقد وردت في النصوص المأثورة بعض نماذج لهذا الالتزام.

ومن ذلك قول عُروة بن الورد[٤]:

ذريني للغنى أسعى فإنـى   رأيت الناس شرهم الفقر

وأحقرهم وأهونهم عليهم   وإن كانا له نسبٌ وخـــير

فقد اتصل بالفعل (كان) علامة التثنية، مع وجود المرفوع بعدها مثنى، وهو (نسب) والمعطوف عليه.

---

(١) انظر: الأشباه والنظائر ١/ ٢٦٨-٢٦٩.

(٢) انظر: المقتضب ٤/ ٥٤.

(٣) الدرر اللوامع ١/ ١٤١، ووانظر أيضا: الواضح للزبيدى ١٨٠-١٨١.

(٤) شرح التصريح ١/ ٢٧٧.

وقول عبيد الله بن قيس الرقيات[1]:

تولى قتال المارقين بنفسه وقد أسلماه مبعدٌ وحميمٌ

فقد اتصل بالفعل (أسلم) ألف التثنية مع النطق بالفاعل مثنى، وهو (مبعد) وما عطف عليه.

وفي هذين البيتين تحققت المطابقة في حالة التثنية.

وقول أمية، ولعله ابن أبي الصلت[2]:

يلومونني في اشتراء النخيـ ـل أهلي فكلهم يعذل

فقد لحق الفعل (يلوم) واو الجماعة، مع وجود الفاعل (أهلي).

وقول أبي فراس الحمداني[3]:

نُتج الربيعُ محاسنا ألقحنها غُـرُّ السحائب

رقت وراق نسيمها فحكت لنا صور الحبائب

فقد ألحق الفعل (ألحق) نون النسوة، مع النطق بالفاعل (غر السحائب) أي: السحاب الغر. وقول تميم[4]:

إلى أن رأيت النجم وهو مغرب وأقبلن رايات الصباح من الشرق

فقد اتصل بالفعل (أقبل) نون النسوة، مع ذكر الفاعل جمع مؤنث، وهو (رايات).

وقول أبي عبدالرحمن العتبي:

رأين الغواني الشيب لاح بعارضي فأعرضن عنى بالخدود النواضر

فاتصل بالفعل (رأى) نون النسوة مع ذكر الفاعل وهو (الغواني).

---

(١) ديوانه ١٩٦، وانظر الصبان على الأشمون ٢/ ٤٧-٤٨.

(٢) الدرر اللوامع ١/ ١٤٢.

(٣) يتيمة الدهر ١/ ٥٠

(٤) ديوانه، والصبان على الأشموني.

وهكذا تحقق التطابق العددى في هذه النصوص جمعًا.

وقد رفض جمهور النحويين الأخذ بهذه النصوص، وأوجب ضرورة تأويلها، والسبيل إلى ذلك عندهم هو اعتبار ما اتصل بها من علامات ضمائر وقعت كل منها فاعلاً للفعل قبلها، ثم اعتبار الاسم الظاهر بعد ذلك بدلاً من الضمير المتصل بالفعل ، أو مبتدأ مؤخرًا خبره ما تقدمه من فعل وفاعل هو الضمير المتصل.

ونحسب أن النحاة ما كانوا فى حاجة إلى هذا التأويل، لو أنهم لم يلتزموا بكل النصوص المنسوبة إلى عصر الاستشهاد، بل بما تجرد من الخصائص اللهجية منها، ومن ثم فإن تأويل هذه النصوص – كقبولها- ليس سوى مظهر من مظاهر الخلط فى مستويات الأداء اللغوى بين الفصحى واللهجات القبلية[1]؛ إذ إن تأويل هذه النصوص يعنى شكلاً من أشكال الأخذ بها ومراعاة ظواهرها. فضلا عن أن هذا التأويل يتناقض مع الواقع اللغوى الذى يريد جمهور النحويين تقريره والتقنين له؛ إذ لو صح الإبدال من هذه الضمائر، أو اعتبار الأسماء الظاهرة بعد ذلك مبتدآت متأخرة، لجاز –بشكل عام- أن تتصل بالأفعال هذه العلامات –وإن اختلف التصنيف النحوى- ولكان مقتضى هذا الاعترافُ – في مستوى اللغة- بهذا الأسلوب الذى تتصل فيه بالأفعال ضمائر التثنية والجمع مع وجود أسماء ظاهرة بعدها مثناة أو جمعًا تصلح لاعتبارها فاعلا لها، مع أنه – باعتراف النحاة أنفسهم- ليس سوى أسلوب لهجى محصور فى دائرة "أزد شنوءة" وحدها. وهكذا نصل إلى أن موقف النحويين –سواء منهم من التزام بظاهر هذه النصوص أو قال بتأويلها- يتسم بالخطأ المنهجي؛ إذ يفترض فى اللغة ما ليس فيها ويقنن لظواهر لا تنتمى نصوصها إليها، بحيث تسلم قواعده بالضرورة إلى مخالفتها.

---

(١) انظر: تقويم الفكر النحوي ١٤٧ وما بعدها، وبخاصة ١٨٥، ١٨٦.

نائب الفاعل

أسباب العدول عن ذكر الفاعل:

يرى جمهور النحويين أنه قد توجد أسباب تدعو إلى عدم ذكر الفاعل فى الجملة الفعلية. وأن من بين هذه الأسباب ما هو لفظى، ومنها ما هو معنوى:

- فمن الأسباب اللفظية قصد الإيجاز، نحو قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِۦ ثُمَّ بُغِيَ عَلَيْهِ لَيَنصُرَنَّهُ ٱللَّهُ ﴾[١].

أو إرادة السجع، نحو قول العرب: من طابت سريرته حُمدت سيرته.

أو إقامة الوزن، نحو قول الأعشى ميمون بن قيس[٢]:

عُلِّقْتُها عَرَضًا، وعُلقت رجلا غيري، وعُلق أخرى ذلك الرجل

وقول عنترة[٣]:

وإذا شربت فإننى مستهلك مالى وعرضى وافر لم يُكلَم

ومن الأسباب المعنوية العلم بالفاعل، نحو قوله تعالى: ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ ﴾[٤].

أو الجهل به، نحو: سرق المنزل.

أو التشكك فيه، نحو: أرهق الاقتصاد المصرى.

ومنها أيضًا: تعظيم الفاعل عن ذكره، نحو قوله تعالى: ﴿ قُتِلَ ٱلْخَرَّٰصُونَ ﴾[٥]، ومنه قولك: من أصيب بهذه القاذورات؛ فإن الفاعل لم يذكر في الموضعين تعظيما له.

---

(١) من الآية (٢١٦)من سورة البقرة.

(٢) في العقد الفريد.

(٣) البيت في ديوانه.

(٤) من الآية (٢١٦) من سورة البقرة.

(٥) من الآية (١٠) من سورة الذاريات.

وكذلك تحقير الفاعل عن ذكره، نحو: أغرقت طرق القاهرة، وأكلت الطفلةُ، بدلا من: أغرقت المجارى، وأكل الكلب: فلم يذكر الفاعل احتقارًا لشأنه.

ومنها: الخوف من الفاعل، نحو: ضُرب الاقتصاد، ولم يُضرب بعد السماسرةُ والمستغلون.

أو الخوف عليه، نحو: أرشد عن الجناة، الذين لا زالوا في طغيانهم يعمهون.

ومنها: قصد العموم؛ نحو قوله تعالى: ﴿ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ (١)، وقوله سبحانه: ﴿ وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا ﴾ (٢)، وقوله: ﴿ إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ فَافْسَحُوا ﴾ (٣).

* * *

ويرى النحويون أنه إذا "حذف الفاعل" لسبب من هذه الأسباب، أو نحوها مما يشبهها، فإنه لابد من أن يقام مقامه اسم مسند إليه فى الجملة، بعد تغيير صيغة الفعل فيها، ويصطلح فريق من النحاة على هذا الاسم بأنه "نائب الفاعل"، ويضع له آخرون مصطلح "المفعول الذى لم يسم فاعله"، ونحسب أن استخدام مصطلح "نائب الفاعل" أفضل من غيره؛ لأمرين: أولهما: أنه أكثر اختصارًا، وثانيهما: أنه أكثر دقة؛ فإن النائب عن الفاعل قد يكون مفعولاً في التركيب الذي يتكون من فعل وفاعل -وهو التركيب الأصلى عند النحويين- كما قد يكون شيئًا آخر غير المفعول، كالمصدر، والظرف، والجار والمجرور، على نحو ما سنذكر بعد حين.

ويأخذ نائب الفاعل، عند جمهور النحويين، أحكام الفاعل التي سبق بيانها، من وجوب رفعه لفظًا أو تقديرًا، وكونه عمدة، وإفراده، وتوحده، وضرورة ذكر عامله، وتأخره عن عامله، وتأنيث عامله إذا كان مؤنثًا -على نحو ما سبق تفصيله- وتجريد عامله من علامات التثنية والجمع إذا كان مثنى أو جمعًا.

---

(١) من الآية (١٩٦) من سورة البقرة.

(٢) من الآية (٨٦) من سورة النساء.

(٣) من الآية (١١) من سورة المجادلة.

وإذا تكونت الجملة الفعلية من فعل ونائب فاعل، حدثت تغيرات متعددة عن الشكل الذي تأخذه الجملة المكونة من فعل وفاعل، وسنحاول الإلمام بما ذكره النحويون فى هذا المجال من خلال عرض أحكامهم في قضيتين كليتين متكاملتين:

الأولى: طريقة صياغة الفعل مع نائب الفاعل، والثانية: التغيرات التى تلزم فى الجملة لإقامة نائب عن الفاعل فيها.

أولاً: طريقة صياغة الفعل:

لا يصاغ الفعل لغير الفاعل، إلا بتوافر شرطين فيه:

١ - ألا يكون الفعل جامدًا، بل يجب أن يكون متصرفًا.

٢ - ألا يكون أمرًا، بل يجب أن يكون ماضيًا أو مضارعًا.

والقاعدة العامة أنه إذا أريد بناء الفعل الماضى لغير الفاعل وجب ضم أوله وكسر ما قبل آخره، نحو قوله تعالى: ﴿ أَمْ تُرِيدُونَ أَن تَسْـَٔلُواْ رَسُولَكُمْ كَمَا سُئِلَ مُوسَىٰ مِن قَبْلُ ﴾ [١]، وقوله سبحانه: ﴿ وَإِذَا ٱلْمَوْءُۥدَةُ سُئِلَتْ ۝ بِأَىِّ ذَنۢبٍ قُتِلَتْ ﴾ [٢].

وإذا أريد بناء المضارع لغير الفاعل وجب ضم أوله وفتح ما قبل آخره، نحو قوله تعالى: ﴿ إِرَمَ ذَاتِ ٱلْعِمَادِ ۝ ٱلَّتِى لَمْ يُخْلَقْ مِثْلُهَا فِى ٱلْبِلَـٰدِ ﴾ [٣]، وقوله: ﴿ أَيَطْمَعُ كُلُّ ٱمْرِىٍٕ مِّنْهُمْ أَن يُدْخَلَ جَنَّةَ نَعِيمٍ ﴾ [٤]، وقوله: ﴿ ثُمَّ لَا يُؤْذَنُ لِلَّذِينَ كَفَرُواْ وَلَا هُمْ يُسْتَعْتَبُونَ ﴾ [٥].

وبالإضافة إلى هذه القاعدة العامة ينبغي ملاحظة[٦] ما يأتي:

١ - إذا كان الفعل الماضي الذي يراد بناؤه لغير الفاعل مبدوءًا بتاء المطاوعة ضم أوله وثانيه معًا، نحو: تُدُحرج، تُكُسر، تُعُلم، تُوُضِئ.

---

(١) من الآية (١٠٨) من سورة البقرة.

(٢) من الآية (٨) من سورة التكوير.

(٣) من الآية (٨) من سورة الفجر.

(٤) من الآية (٣٨) من سورة المعارج.

(٥) من الآية (٨٤) من سورة النحل.

(٦) انظر: القواعد الصرفية ١/ ٧١ – ٧٤.

٢- إذا كان الماضي الذى يراد بناؤه لغير الفاعل مبدوءًا بهمزة وصل. ضم أوله وثالثه، نحو: أُستُجلى، أُقتُدر، أُنطُلق.

٣- إذا كان فى الماضي ألف المفاعلة قلبت واوًا لضم ما قبلها، مثل: شُورك فى شارك، وجُوهد فى جاهد، وتُووضع فى تواضع، وتُعوون فى تعاون، وتُجوهل فى تجاهل.

٤- إذا كان الماضي أجوف ثلاثيًا جازت فيه الوجوه الثلاثة الآتية:

(أ) كسر فائه وقلب الألف ياء لوقوعها بعد الكسرة، مثل قيل و: بيع، فى: قال، و: باع، ومنه قول الراجز[1].

حِيكت على نيرين إذ تُحاكُ　　　تختبط الشوك ولا تُشاكُ

وبه ورد قوله تعالى: ﴿ وَسِيقَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ رَبَّهُمۡ إِلَى ٱلۡجَنَّةِ زُمَرًا ﴾ [2]، وقوله ﴿ وَسِيقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًا ﴾ [3]، وهذه هي اللغة المشهورة.

(ب) ضم فائه وقلب الألف واوًا لوقوعها بعد الضمة، مثل: قول، و: بوع، فى: قال، و: باع، ومنه قول رؤية[4]:

ليت، وهل ينفع شيئًا ليتُ　　　ليت شبابًا بُوع فاشتريت

وهذه لغة فصحاء "بنى أسد"، وهم "بنو دبير"، و"بنو فقعس"[5].

(جـ) إشمام الفاء، وهو الإتيان بحركة بين الضمة والكسرة، وذلك لا يظهر إلا في النطق فحسب. وهى لهجة لبعض العرب قرئ عليها قول الله تعالى: ﴿ وَقِيلَ يَٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ أَقۡلِعِي وَغِيضَ ٱلۡمَآءُ ﴾ [6] بالإشمام في: (قيل) و(غيض) وهي قراءة الكسائي[7].

---

(١) القواعد الصرفية ١/ ٧١.
(٢) من الآية (٧٣) من سورة الزمر.
(٣) من الآية (٧١) من سورة الزمر.
(٤) أنظر: ابن يعيش ٧/ ٧٠.
(٥) شرح التصريح ١/ ٢٩٥.
(٦) من الآية (٤٤) من سورة هود.
(٧) شرح المفصل ٧/ ٧٠.

والحق أن هذا الوجه من الوجوه الثلاثة لا يمكن أن يعد وجهًا مستقلاً؛ إذ هو مجرد نطق لهجى للوجهين السابقين أو لواحد منهما.

٥ - إذا كان الماضي أجوف غير ثلاثي لوحظ فيه ما يلي:

(أ) إذا كان على زن (انفعل) مثل: انقاد وانزاح وانجاب، أو على وزن (افتعل) مثل: اختار وارتاب وارتاح. جازت فى فائه الوجوه الثلاثة الجائزة في فاء الأجوف الثلاثى، وهي:

كسر الفاء وقلب الألف ياء، فيقال: انقيد وانزيح وانجيب واختير وارتيب وارتيح.

وضم الفاء وقلب الألف واوًا، فيقال: انقود وانزوح وانجوب واختور وارتوب وارتوح.

والإشمام.

ويلحظ في كافة الوجوه تحريك همزة الوصل بحركة مماثلة لحركة الفاء.

(ب) إذا كان الفعل على وزن (أفعل) مثل: أقام وأماط وأثار وأعار، ضم أوله، وكسرت فاؤه، وقلبت الألف ياء لكسر ما قبلها، فيقال: أقيم وأميط وأثير وأعير.

(جـ) إذا كان الفعل على وزن (استفعل) مثل: استقام واستراح واستعاد واستفاد. ضم أوله وثالثه (طبقًا لقاعدة المبدوء بهزة الوصل) وكسر رابعه، وقلبت الألف ياء لوقوعها بعد كسر.

فيقال: استقيم واستريح واستعيد واستفيد.

٦ - إذا كان الفعل الماضي مضعفًا ثلاثيًا، مثل عَدّ، وَمدَّ، ورَدَّ، وقَدَّ، وجَدَّ.

جازت في فائه الأوجه الثلاثة الجائزة في فاء الأجوف الثلاثى، وهي:

الكسر فيقال: عِدَّ، ومِدَّ، ورِدَّ، وقِدَّ، ومنه قراءة الآيتين الكريمتين: ﴿ هَـٰذِهِۦ بِضَـٰعَتُنَا رُدَّتۡ إِلَيۡنَا ﴾[١] و﴿ وَلَوۡ رُدُّواْ لَعَادُواْ لِمَا نُهُواْ عَنۡهُ ﴾[٢].

(١) من الآية (٦٥) من سورة يوسف.

(٢) من الآية (٢٨) من سورة الأنعام.

والضم فيقال: عُدَّ، ومُدَّ، ورُدَّ، وقُدَّ. ولم يجز البصريون غيره.

ثم الإشمام أيضًا.

٧- إذا كان الفعل الماضي مضعفًا غير ثلاثي لوحظ ما يأتي:

(أ) إذا كان الفعل على وزن (افتعل) مثل: امتد، وارتد، واعتد، وشاتد، واشتق، ضم أوله وثالثه (طبقًا لقاعدة المبدوء بهمزة الوصل) دون أي تغير آخر، فيقال: امتُدَّ وارتُدَّ واعُدَّ واشتُدَّ واشتُقَّ.

(ب) إذا كان الفعل على وزن (تَفَعَّلَ) مثل: تَمَدَّدَ وتَعَدَّدَ وتَوَلَّدَ وتَقَدَّدَ، ضم أوله وثانيه (طبقًا لقاعدة المبدوء بتاء المطاوعة) وكسر ما قبل آخره أيضًا. فيقال: تُمُدِّدَ وتُعُدِّدَ وتُوُلِّدَ وتُقُدِّدَ.

(جـ) إذا كان الفعل على وزن (استفعل) مثل: استَمَدَّ واستَعَدَّ واستَقَرَّ واستَدَق واستَبَدَّ.

ضم أوله وثالثه (طبقًا لقاعدة المبدوء بهمزة الوصل) وكسر رابعه، فيقال: استمد واستعد واستقر واستدق واستبد، ويغتفر هنا الانتقال من ضم إلى كسر.

وقد ذهب بعض النحاة إلى جواز ضم رابع الكلمة أيضًا، تيسيرًا على الناطق حتى لا ينتقل من الضمة إلى نقيضها. ولكنه وجه ضعيف لاعتماده على بعض المأثورات اللهجية التي لا ترقى إلى مستوى اللغة الفصحى.

٨- فى كل فعل من الأفعال التي يجوز في فائها أكثر من وجه، كالضم والكسر والإشمام. فإنه يشترط لجواز الأوجه الثلاثة أمن اللبس فى كل منهما. فإن حدث لبس فى حالة من الحالات منعت وأجيز ما سواها. وعلى ذلك إن أوقع الضم فى لبس عدل عنه إلى الكسر والإشمام، وكذلك إن أوقع الكسر فى لبس ترك وأجيز الوجهان الآخران: الضم والإشمام.

٩- إذا كان الفعل الذى يراد بناؤه للمجهول مضارعًا فيلاحظ بالإضافة إلى القاعدة الكلية السابقة (القائلة بضم حرف المضارعة وفتح ما قبل الآخر) ما يلي:

(أ) إذا كان الفعل أجوف، مثل: يقول ويعود ويثور ويفور ويسوق، ويبيع ويعيد ويجيب ويريد، ويستجيب ويستريح ويستفيد ويستعيد، وينقاد وينجاب ويغتال ويرتاح وينزاح ويختار. فإنه يضم أوله ويفتح ما قبل حرف العلة[1].

ثم إذا كان حرف العلة ألفا بقى على حاله، فيقال: يُنْقاد ويُرْتاح ويُختار.

أما إذا لم يكن ألفا فإنه يقلب ألفا، فيقال: يُقالُ، ويُعَادُ، ويُثَارُ، ويُسَاق، ويُبَاعُ ويُشَاع ويُذَاعُ، ويُسْتَجَابُ ويُسْتَرَاحُ ويُسْتَفَادُ ويُستَعَادُ.

ب- إذا كان الفعل مضعفًا، مثل: يَمْتَدّ ويَشْتَّد ويَرْتَدّ ويَعْتَدّ، ويستمد ويسترد ويستعد ويستقل، فإنه يضم أوله – طبقًا للقاعدة العامة – ويفتح ما قبل حرف التضعيف[2]، فيقال: يُمْتدّ ويُشتدّ ويُرتْد ويُعتدّ، ويستمدّ ويُسترد ويُستقل.

ثانيًا: إقامة نائب عن الفاعل.

الخطوة الثانية الأساسية في بناء الجملة الفعلية لغير الفاعل، هي إقامة مسند إليه غير الفاعل فيها، وهو ما يصطلح عليه الجمهور –كما أشرنا من قبل– النائب عن الفاعل.

وينوب عن الفاعل –كما يقرر جمهور النحاة– واحدة من أربعة:

الأول: المفعول به.

لأنه كالفاعل فى كون الفعل حديثًا عنه، وفى جواز إضافة المصدر إليه ، نحو قولك: أخْليت الطرق ساعة حظر التجول، ومنه قوله تعالى: ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ ۚ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا ﴾ [3]، وقوله: ﴿ وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَآ ءَامُرُهُۥ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ ﴾ [4].

الثاني: المصدر، نحو: ضُربَ ضَربٌ شديدٌ، وقُمع قمعٌ جَلِيٌّ، ومنه قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِى ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ ﴾ [5].

---

(١) آثرنا لحظ الجانب العملى فى ذكر هذه القاعدة، مغفلين رعاية الوزن، حيث إن الوزن لا تلحقه هذه التغيرات التى تحدث في الكلمة الموزونة بسبب ما فيها من حروف علة أو تضعيف.

(٢) شرح التصريح ١/ ٢٨٧.

(٣) من الآية (٢٨) من سورة النساء.

(٤) من الآية (٣٢) من سورة يوسف.

(٥) من الآية (١٣) من سورة الحاقة.

الثالث: الظرف، نحو: صيم رمضان، وجلس عند محمد ساعة المظاهرات.

الرابع: الجار والمجرور، نحو: سير بسعد فى تلك الليلة. ومنه قوله تعالى: ﴿ وَلَمَّا سُقِطَ فِىٓ أَيۡدِيهِمۡ وَرَأَوۡاْ أَنَّهُمۡ قَدۡ ضَلُّواْ قَالُواْ لَئِن لَّمۡ يَرۡحَمۡنَا رَبُّنَا وَيَغۡفِرۡ لَنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلۡخَٰسِرِينَ ﴾[1].

* * *

وإذا وقع أى من هذه الأنواع الأربعة فى الجملة وحده، دون غيره من بقية الأنواع، أقيم مقام الفاعل باتفاق. كما لو قيل:

أُكِلَ الطعام . قد جُلِسَ عند خالد . وجُلِسَ جلوسٌ حسنٌ.

وقد غُفر للمذنب.

وإذا اجتمع من هذه الأنواع ما سوى المفعول به، من ظرف، ومصدر، وجار ومجرور، جاز إقامة أي منها تقدم أو تأخر فيصح أن تقول:

جُلِسَ جلوسٌ حسنٌ الليلةَ	،	بإقامة المصدر المتقدم.
و: جُلِسَ الليلةَ جلوسٌ حسنٌ	،	بإقامة المصدر المتأخر.
و: جُلِسَ الليلةُ جلوسًا حسنًا	،	بإقامة الظرف المتقدم.
و: جُلِسَ جلوسًا حسنًا الليلةُ	،	بإقامة الظرف المتأخر.

كما أن لك أن تقول أيضًا:

سير فى المساء سيرًا حسنًا	،	بإقامة الجار والمجرور المتقدم.
و: سير سيرًا حسنًا فى المساء	،	بإقامة الجار والمجرور مع تأخره.
و: سير سيرٌ حسنٌ ى المساء	،	بإقامة المصدر المتقدم.
و: سير في المساء سيرُ حسنُ	،	بإقامة المصدر مع تأخره.

وهكذا جاز لك أن تقيم أيًا من الثلاثة: "الظرف" و"المصدر" و"الجار والمجرور" مقام الفاعل بغض النظر عن تقدمه أو تأخره. هذا هو رأى جمهور النحويين، بيد أن فى المأثورات النحوية اتجاهات ثلاثة أخرى، هى:

---

(١) من الآية (١٤٩) من سورة الأعراف.

أولاً – اتجاه "ابن عصفور" ومعه فريق من النحاة، الذين يرون أن الأرجح إقامة المصدر اتباعًا للآية الكريمة: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفۡخَةٞ وَٰحِدَةٞ﴾[1].

ثالثًا – اتجاه "أبى حيان" الأندلسي الذى يرجح إقامة ظرف المكان قبل غيره من المصدر والجار والمجرور وظرف الزمان، وحجته فى ذلك أن فى إقامة ظرف المكان فائدة ليست فى غيره من المصادر والجار والمجرور وظروف الزمان؛ إذ إن الفعل يدل بصيغته على الحدث والزمان دلالة تَضَمُّنٍ، أما دلالته على المكان فدلالتة لزوم كدلالته على المفعول به، فلذلك كان أولى بالإقامة[2].

– أما إذا اجتمع مع هذه الثلاثة، أو مع بعضها، المفعول به، فإن النحاة يفصلون:

فقد اتفقوا على إقامة المفعول به مقام الفاعل فى الجملة، تقدم أو تأخر.

لكن هل يصح إقامة غير المفعول به، من "ظرف" أو "مصدر" أو "جار ومجرور" مقام الفاعل مع وجود المفعول به فى الجملة؟

ثمة اتجاهات ثلاثة في التراث النحوى:

الاتجاه الأول –وأصحابه هم جمهور النحويين– وهم يرون أنه لا يصح إقامة غير المفعول به مقام الفاعل مادام المفعول به موجودًا فى الجملة، "إذ الفعل المتعدى إنما جيء به للحديث عن الفاعل والمفعول، فهو حديث عن الفاعل بأن الفعل صدر منه، وعن المفعول بأن الفعل وقع به... فإذا أريد الاقتصار على الفاعل منه حذف المفعول لأنه فضلة، فلم يحتج إلى إقامة شيء مُقامَه، ومتى أريد الاقتصار على المفعول منه حذف الفاعل وبقى الفعل حديثًا عن المفعول به لا غير، فوجب تغييره وإقامته مقام الفاعل، لئلا يخلو الفعل من لفظ فاعل... فلكون الفعل حديثًا عن المفعول به فى الأصل، متى ظُفِرَ به وكان موجودًا فى الكلام، لم يُقَمْ مُقام الفاعل سواه، مما يجوز أن يقوم مقام الفاعل عند عدمه"[3].

---

(١) من الآية (١٣) من سورة الحاقة.

(٢) انظر: همع الهوامع ١/ ١٦٣.

(٣) شرح المفصل ٧/ ٧٤.

والاتجاه الثانى – وأصحابه جمهور الكوفيين – وهم يجيزون إنابة غير المفعول به عن الفاعل مطلقًا، أى سواء كان فى الجملة مفعول به أم لا، فيقال على هذا الرأى: كُرّمَ تكريمٌ جميلٌ الطلابَ المتفوِقون، وكُرّمَ الطلابُ المتفوقون تكريمًا جميلاً. كما يقال: كُرّمَ يومَ الخميس الطلابُ المتفوقون. وكُرّمُ يومَ الخميس الطلاب المتفوقين أو: كُرّمَ فى نادى الجامعة الطلاب المتفوقين، وكُرّمَ الطلابُ المتفوقون فى نادى الجامعة.

وقد استدل أصحاب هذا الاتجاه على صحة ما ذهبوا إليه بالسماع حيث قرئ قول الله تعالى: ﴿ لِيَجْزِىَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ ﴾ [1] بإقامة الجار والمجرور مقام الفاعل مع وجود المفعول به، وهى قراءة أبى جعفر. ومن ذلك قول رؤبة[2]:

لم يُعْـنَ بالعليـاء إلا سـيدًا ... ولا شَفَى ذا الغَىّ إلا ذو هدى

فقد أقيم الجار والمجرور وهو "بالعلياء" مقام الفاعل؛ مع وجود المفعول به فى البيت وهو قوله: "إلا سيدًا".

وقول جرير[3]:

ولو ولدت قفيرة جرو كلب ... لسُبَّ بذلك الجرو الكلابا

فقد ناب الجار والمجرور (بذلك) عن الفاعل، مع وجود المفعول به (الكلاب) في البيت.

وقال غيره:

وإنما يرضى المنيب ربه ... ما دام مَعْنِيًا بذكر قلبه

حيث أنيب عن الفاعل الجار والمجرور، وهو قوله: (بذكرٍ) مع وجود المفعول به وهو لفظ (قلبه).

وأما الاتجاه الثالث: – وصاحبه هو الأخفش– فإنه يتوسط بين الطرفين السابقين،

---

(١) من الآية (١٤) سورة الجاثية.

(٢) الدرر اللوامع ١/ ١٤٤.

(٣) انظر: همع الهوامع ١/ ١٦٢، الدرر اللوامع ١/ ١٤٤، لباب الإعراب من النسخة ب ورقة ٤٩.

فيجيز أن ينوب غير المفعول به مع وجود المفعول به فى حالة ما إذا كان غير المفعول به مقدمًا على المفعول به. أما إذا تقدم المفعول به على غيره فلا يجوز إقامة غير المفعول به نائبًا عن الفاعل ويتحتم إقامة المفعول به وحده.

ووفقًا لهذا الاتجاه يجوز أن يقال:

أُحْضِرَ إلى المؤتمر محمدٌ، و: أُحْضِرَ إلى المؤتمر محمدًا.

ويجب أن يقال: أُحْضِرَ محمدٌ إلى المؤتمر.

ولا يجوز أن يقال: أُحْضِرَ محمدًا إلى المؤتمر.

ويرفض الجمهور هذين الاتجاهين[1]، ويوجب إقامة المفعول به مقام الفاعل مادام موجودًا فى الجملة، ويحظر إقامة الظرف، أو المصدر، أو الجار والمجرور، مقام الفاعل إلا فى حالة عدم وجود المفعول به. ويلجأ الجمهور –فى سبيل ذلك- إلى تأويل النصوص التي يستشهد بها الكوفيون، أو يجعلها من قبيل الضرورات الشعرية.

إقامة المفعول به مقام الفاعل:

الفعل الذى يصاغ لغير الفاعل إمّا أن يكون متعديًا أو لازمًا، والفعل اللازم ليس له مفعول به حتى يقام مقام الفاعل، ومن ثم يقام غير المفعول به، من "ظرف"، نحو: جُلِسَ عند خالد، أو "مصدر" نحو: أحْضَر وكَرَّم، وفَتَح وأكَل، واستخرج وشارك، أو متعديًا إلى مفعولين الأول بنفسه والثانى أحيانًا بحرف الجر، نحو: اختار، أو متعديًا إلى مفعولين بنفسه وأصلهما المبتدأ والخبر، نحو: ظن وأخواتها، أو متعديًا إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، نحو: أعطى وكسا، أو متعديا إلى ثلاثة مفاعيل، نحو: أعلم وأرى.

أ – فإذا كان الفعل متعديًا إلى مفعول به واحد، فإن المفعول به يقام مقام الفاعل فى الجملة، كما فى: أُحْضِرَ الكتابُ، وأُكِلَ الطعامُ.

ب– وإذا كان الفعل متعديًا إلى مفعولين، الأول بنفسه دائمًا، والثاني بجار أحيانًا، كما فى اختار، فثمة بعض التفصيل:

---

(١) انظر: لباب الإعراب، للاسفراييني، مخطوط، نسخة ب ورقة ٤٨-٤٩.

- فإن جمهور النحويين يمنع إقامة المفعول به الثانى مقام الفاعل، ويوجب إقامة الأول وحده دون سِواه، ومن بين هؤلاء "أبو حيان".

- ولكن من النحويين من أجاز أن يقام المفعول به الثانى، مستشهدًا بعدد من النصوص التي من بينها قول الفرزدق[1]:

ومنا الذي اختير الرجالُ سماحةً وجودًا إذا هَبَّ الريـــاحُ الزعــازعُ

فإن الأصل: اختير زيد من الرجال، فأقيم الثاني.

جـ - وإذا كان الفعل متعديًا على مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، نحو: ظَنَّ الناسُ الربحَ رخاء، وحسب الوالد سعدًا ناجحًا. فلا خلاف فى إقامة المفعول به الأول، وفي إقامة المفعول به الثانى خلاف بين النحاة[2]:

- فذهب فريق إلى منع إقامة المفعول به الثاني مقام الفاعل مطلقًا، محتجًا بأن المفعول به الأول مبتدأ في الأصل، وأنه يشبه الفاعل، ومن ثم كان بالنيابة عنه أولى من غيره[3].وممن قال بذلك "الجزولى" "والخضراوى".

- ورأى فريق آخر جواز إقامة المفعول به الثانى مطلقًا، ومن ثم لك الخيار فى إقامة أى المفعولين شئت. وممن ذهب إلى هذا الرأى "الكوفيون" وشاركهم "الفارسى" "وابن النحاس".

- وفريق ثالث حاول التوسط، فأجاز إقامة المفعول به الثانى مقام الفاعل بشروط، وهؤلاء قد اختلفوا بدورهم.

- فمنهم من قال بجواز إقامة المفعول به الثاني بشرطين:

١ - أمن اللبس.

٢ - أن لا يكون المفعول به الثانى جملة ولا ظرفًا. وعلى هذا لا يمتنع مثلا - أن يقال: ظن صديقك زيدًا، و: ظن ناجح صعدًا، و: ظُنَّ سعدًا ناجحٌ. يمتنع ظُنَّ زيدا أبوه قائم.

---

(١) ديوانه.

(٢) انظر: همع الهوامع ١/ ١٦٢، الدرر اللوامع ١/ ١٤٢.

(٣) همع الهوامع ١/ ١٦٢.

وممن ذهب إلى ذلك "طلحة" و"ابن عصفور" و"ابن مالك".

- ومنهم من رأى ضرورة إضافة شرط ثالث، وهو ألا يكون المفعول به الثانى نكرة، وممن قال بذلك "أبو حيان".

د - وإذا كان الفعل متعديًا إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر نحو: أعطى الأستاذ الطالب كتابًا، و: كسا الوالد الأخ ثبوًا. فإن مذهب جمهور النحاة أنه إذا لم يحدث لبس -كهذين المثالين- فإنه يجوز إقامة كل واحد من المفعولين مقام الفاعل. فيصح أن يقال: أعطى الطالبُ كتابًا، و: أعطى كتابٌ الطالبَ. و"أعطى الطالبَ كتابٌ. وكذلك يجوز: كسى الأختُ ثوبا؛ و: كسى الأخَ ثوبٌ، وكسى ثوبٌ الأخَ. فإن حدث لبس كما فى نحو: أعطيتُ خالدًا سعدًا، تعين إقامة المفعول به الأول فيقال: أعطى خالدٌ سعدًا، ولا يصح إقامة المفعول به الثانى فلا يجوز أن يقال: أعطى خالدًا سعدٌ، ولا: أعطى سعدٌ خالدا.

وقد ذهب بعض النحويين إلى أن المفعول الثانى لا يجوز أن يقام مقام الفاعل إلا بشرطين:

الأول: عدم اللبس.

والثانى: ألا يكون المفعول الثانى نكرة والمفعول الأول معرفة.

وعلى ذلك فإن فى مثلك أعطيتُ محمدًا مالاً، لا يصح أن يقال: أعْطِيَ محمدٌ مالاً، بإقامة المفعول به الأول.

هـ - إذا كان الفعل متعديًا إلى ثلاثة مفاعيل، مثل. أعْلَمَ محمدٌ سيدًا سعدًا ناجحًا.\فمذهب جمهور النحاة أنه يجب إقامة المفعول به الأول، ولا يجوز إقامة أى من المفعولين الثانى والثالث. فيقال: أُعِلَم سيدٌ سعدًا ناجحًا.

وقد أجاز بعض النحاة إنابة أى من المفعولين الثاني أو الثالث بشرط عدم اللبس، وعلى ذلك يصح عندهم أن يقال: أُعِلمٌ سعدٌ المالَ مصونًا، و: أعْلَمَ سعدًا المالُ مصونًا، أعْلِمُ سعدًا المالَ مصونٌ، ولا يصح أن يقال فى: أنبأ محمدٌ محمودًا خالدًا فائزًا: أنبئ محمودًا خالدٌ فائزًا، ولا: أنْبِئَ محمودًا خالدًا فائزٌ.

من هذا العرض يتضح ما يلي:

١ - أن الأصل والكثير أن يقام مقام الفاعل المفعول به الواحد ، إذا كان الفعل متعديًا لمفعول به واحد موجود فى الجملة.

وأن الأصل والكثير أيضًا أن يقام مقام الفاعل المفعول به الأول إذا كان الفعل متعديًا لأكثر من مفعول به.

٢- أنه يمتنع إقامة غير المفعول به الأول إذا حدث لبس أو إبهام، ويتحتم فى هذه الحالة إقامة المفعول الأول مقام الفاعل.

٣- أنه إذا لم يحدث لبس فى إقامة غير المفعول به الأول مقام الفاعل جاز عند الجمهور إقامة غير المفعول الأول، مع مراعاة أن الأصل هو إقامة المفعول الأول، فلا يعدل عن هذا الأصل إلا لمبرر بلاغى.

٤ - أنه إذا أقيم أحد المفاعيل مقام الفاعل أعطى النائب حكم الفاعل فى الرفع وغيره من أحكام الفاعل، ووجب نصب الباقى.

إقامة المصدر أو اسمه نائبًا عن الفاعل:

يشترط لإقامة المصدر أو اسمه مقام الفاعل أن يكون مفيدًا، وتكون فائدة المصدر أو اسمه بتحقق أمرين فيه، هما: التصرف، والاختصاص.

ومعنى "التصرف" صلاحية المصدر للتنقل بين الحالات الإعرابية المختلفة على حسب وضعه فى الجملة، وعدم التزامه النصب على المصدرية. مثل كلمة "السير" فى نحو: السيرُ في الأصيل لطيف، و" إن السيرَ فى القيظ مرهق، و: في السيرِ مع من نحب متعة الحس والنفس. فالمصدر فى المثال الأول مرفوع لأنه مبتدأ، وفى المثال الثانى منصوب لأنه اسم إن، وفى الثالث مجرور بـ(فى). ومثل كلمة "الوضوء" أيضًا فى نحو: الوضوءُ طهارٌ متجددة، و: إن الوضوءَ نظافةٌ دائمة، وفى الوضوءِ انتعاش الجسم والروح. فإن اسم المصدر "وهو هنا كلمة: الوضوء" مرفوع فى المثال الأول، ومنصوب فى الثانى، ومجرور فى الثالث.

فإذا كان المصدر أو اسمه غير متصرف، بأن كان يلزم النصب على المصدرية، لم يصح

نيابته عن الفاعل، نحو: "معاذَ" فى: معاذ الله أن أهمل فى واجبى. ونحو: "سبحان" في: سبحان الله، فإن المصدر في المثال الثانى يلزم كل منهما النصب على المصدرية، ومن ثم لا تجوز نيابته عن الفاعل.

ومعنى "الاختصاص" إضافة فائدة أخرى فوق معنى المصدرية المجرد، ولذلك لا يصح أن يقال: جلِسَ جلُوسٌ، ولا: أُخْرِجَ خَرَاجٌ، بالبناء للمجهول وإقامة المصدر أو اسمه مقام الفاعل فيهما.

وتأتى الفائدة الإضافية من أحد أمور ثلاثة:

أولها: الوصف، نحو: جلِس جلوسٌ مريحٌ، واستخرِجَ استخراجٌ فيه مشقة. وأُخْرِجَ خَرَاجٌ كبيرٌ. ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفۡخَةٞ وَٰحِدَةٞ﴾ [1].

ثانيها: الإضافة، نحو: جلِسَ جلوسُ الأمراء، واستخرجَ استخراج الفقهاء، وأخرج خَرَاجُ الأرضِ.

ثالثها: العدد، نحو: جلِسَ مرتان، واستخرج ثلاثُ استخراجات، وأخرج ربعُ الخراج. وذوكر نصفُ مذاكرة.

إقامة الظرف مقام الفاعل.

يشترط لإقامة الظرف مقام الفاعل أن يكون مفيدًا، وتكون فائدته أيضًا بتوافر أمرين فيه، هذان الأمران هما: التصرف والاختصاص.

- ومعنى كون الظرف (متصرفًا" أن يصلح للتنقل بين الحالات الإعرابية وفقًا لحاجة الجملة، وعدم لزومه حالة إعرابية واحدة، أو محددة. مثل كلمة "يوم" فى نحو: اليومُ يومٌ جميل، و: إن يومًا مشهودًا يومنا هذا، و: فى يومٍ قريب سترتفع خَفَّاقةَ أعلامنا. فإن الحركات الإعرابية قد تغيرت فى الكلمة من الرفع إلى النصب إلى الجر رعاية لوضع الكلمة في الجملة، حيث انتقلت بين حالات مختلفة المقتضى.

وعلى ذلك فإنه إذا كان الظرف غير متصرف لم تصح نيابته عن الفاعل. ويكون الظرف غير متصرف فى حالتين:

---

(١) من الآية (١٣) من سورة الحاقة.

الأولى: إذا لزم النصب على الظرفية، مثل: قَطُّ وعَوْضُ وإذا وسَحرَ.

والثانية: إذا كان يلزم النصب على الظرفية أو الجر بمن، مثل: عند وثَمَّ. وكون الظرف غير المتصرف لا ينوب عن الفاعل رأى جمهور النحاة، ولكن بعض النحويين أجازوا أن ينوب الظرف غير المتصرف عن الفاعل. وهو رأى ضعيف لا يعتد به؛ إذ ليس في الأصول النحوية المقررة ما يدعم هذا الرأي.

- ومعنى كون الظرف "مختصًا" إفادته فائدة أخرى غير معنى الظرفية وحده؛ ومن ثم فإن الظرف إذا لم يفد هذه الفائدة لم يكن مختصًا، ولم تصح نيابته عن الفاعل، فلا يجوز أن يقال: سير وقتٌ، ولا: صِيمَ يومٌ، لعدم الاختصاص.

ويكون اختصاص الظرف بأحد أمور ثلاثة:

الأول: الوصف؛ مثل: سيرَ وقتٌ طويلٌ، وصِيمَ يومٌ قائظٌ.

الثاني: الإضافة، مثل: سِيرَ وقتُ الأصيل، وصِيمَ يومُ الجمعةِ.

الثالث: التعريف، إما بالعَلَمِيّة، مثل: صِيمَ رمضانُ، أو بـ "أل" مثل: صيم اليومُ.

إقامة الجار والمجرور مقام الفاعل.

حرف الجر إما أن يكون أصليًا أو زائدًا.

فإذا كان حرف الجر زائدًا، فلا خلاف ذا قيمة بين النحاة في أن النائب عن الفاعل هو المجرور وحده، الذي يكون حكمه حينئذ أنه مجرور لفظًا مرفوع محلاً، ولذلك يجوز في تابعه الجر اتباعًا للفظ والرفع اتباعًا على المحل. مثل: ما طُرِدَ من أحدٍ صامتٍ من المحاضرة، بجر كلمة "صامت" لتبعيتها للفظ "أحد"،و: ما طُرِدَ من أحِد صامتٌ من المحاضرة، برفع كلمة "صامت" لتبعيتها لمحل "أحد".

وإذا كان حرف الجر أصليًا فما الذي ينوب عن الفاعل؟ ثمة اتجاهات بين النحاة:

الاتجاه الأول: وهو الغالب، يرى أصحابه أن الذي ينوب عن الفاعل هو المجرور وحده وأن حكمه لذلك أنه مجرور لفظًا مرفوع محلاً. ومن ثم لا يفرق أصحاب هذا الاتجاه بين المجرور بحرف جر زائد، والمجرور بحرف جر أصلي.

والاتجاه الثاني: وهو رأى للفراء، أن النائب عن الفاعل هو الجار وحده، وأنه لذلك في موضع رفع؛ لأنه قد قصد لفظه، وقد رد هذا الاتجاه بأن الأصل أن الحروف لا محل لها من الإعراب، فقد خالف الأصل. ولكن يمكن أن يُحْتَجَّ له ببعض الأدلة العقلية التي لا تستند لغير الاعتبارات المذهبية.

والاتجاه الثالث: أن النائب عن الفاعل ضمير مستتر فى الفعل، واختلف فى عائده:

- فقيل إنه يعود على المصدر المفهوم من الفعل.
- وقيل: بل هو ضمير مبهم يعود على ما يدل عليه الفعل من مصدر أو ظرف مكان أو زمان، وقد احتج أصحاب هذا الاتجاه - وهم: "ابن درستويه" و"السهيلي" و"الرندي" - بعدد من الأدلة، منها:

١- أنه لا يتبع على محل نائب الفاعل في الاتجاهين السابقين. ولو كان نائب الفاعل هو المجرور وحده، أو الجار وحده، لأجيز الاتباع على اللفظ وعلى المحل جميعًا.

٢- أن الفعل لا يؤنث لتأنيثه، فلا يقال: سيرت بهند، ولا: جلست فى الدار.

٣- أن الجار والمجرور يقدم ولا يكون مبتدأ، نحو. ﴿كَانَ عَنْهُ مَسْئُولاً﴾[(١)]، ولو كان نائب فاعل للزم إعرابه مبتدأ إذا تقدم.

وقد رد جمهور النحاة هذه الأدلة، وخلاصة ما ذكروه:

١- أن العرب تصرح مع الجار والمجرور بالمصدر المنصوب، نحو: سير بزيدٍ سيرًا. فدل على ذلك أن النائب عن الفاعل هو الجار والمجرور، إذ لو كان الذى ينوب عن الفاعل هو الضمير الذى يعود على المصدر لتحتم رفع المصدر بعد ظهوره فى الجملة.

٢- وأما ترك التأنيث فقد حَكَمَ هذه المسألة السماع، الذى أوجب ترك التأنيث مع الفاعل أيضًا فى نحو: كفى بهند فاضلة، أى مع كون حرف الجر زائدًا.

٣- وأما عدم إعراب الجار والمجرور إذا تقدم مبتدأ فلوجود العامل اللفظي الذي لا يصح العدول عنه إلى العامل المعنوي، لقوة العوامل اللفظية على المعنوية.

وجلى أن النحاة قد أسرفوا فى الخلاف فى هذا الموضع، كما أسرفوا فى اللجوء إلى الأدلة العقلية البعيدة عن مراعاة الأسس اللغوية. أبسط هذه الأسس أن وجود كل من الجار

---

(١) من الآية (٣٦) من سورة الإسراء.

والمجرور معًا فى هذا الموضع ضرورة، وأنه لا سبيل إلى افتراض استقلال أحدهما عن الآخر، ومن المؤكد أن المعنى المستفاد من الجار والمجرور معًا لا يمكن تحققه بدون وجودهما معًا في التركيب، ولو سرنا مع الرأى القائل بأن المجرور وحده هو النائب عن الفاعل لتناقضنا مع المعنى، وكذلك لو اتبعنا الرأى الذي يذهب على أن الجار وحده هو النائب باعتبار كونه مقصودًا لفظه، وهكذا يصبح اللجوء إلى أحد هذين الرأيين منافيًا لما يقرره الواقع اللغوى من حقائق.

وشبيه بهذا موقف الفريق الثالث الذاهب إلى أن النائب ليس الجار والمجرور وإنما ضمير يعود إلى الفعل، إذ فضلاً عما في هذا الرأى من ارتكاز على "افتراض" لا سند له من اللغة، فإن النصوص تنفى القول بهذا الضمير، وحسبك أن تعود إلى تلك الأمثلة والشواهد التى ذكرناها لإقامة الجار والمجرور مقام الفاعل، وإلى غيرها، لتدرك أن المعنى فى تلك الأمثلة والشواهد لا يحتاج على افتراض ما ليس له في اللفظ وجود.

- ويشترط لإقامة الجار والمجرور مقام الفاعل شرطان، هما:

التصرف والاختصاص.

والمقصود من "الصرف" صلاحية حرف الجر للدخول على الأسماء المختلفة وعدم لزومه نوعًا واحدًا منها لا يخرج عنه، وعلى ذلك لا يصح أن ينوب عن الفاعل الجار والمجرور إذا كان حرف الجر غير متصرف، مثل: "مُذ" و"مُنْذُ"؛ لأنهما لا يدخلان إلا على بعض الأسماء الظاهرة، ومثل: "رُبَّ"؛ لأنها لا تدخل إلا على النكرات.

والمقصود من "الاختصاص" أن يفيد حرف الجر مع مجروره فائدة إضافية غير مجرد الجر، فلا يصح أن يقال: سرِقَ من رجلٍ، لعدم الاختصاص.

وتأتي هذه الفائدة الإضافية من واحد من أمور:

١ - الوصف، سواء أكان الموصوف مذكورًا مثل: سُرِقَ من رَجلٍ سَاذجٍ، ورُوِيَ عن الإنسان العالم بالأمور، أم محذوفًا وأقيمت الصفة مقامه مثل: نُقِلَ عن الثقة.

٢ - الإضافة، مثل: المؤتمر عُقِدَ فى كلية الهندسة. وُصرِّحَ بإعلان الحرب.

٣- التعريف، إما بالعلمية، أى كون المجرور علمًا، مثل: نُقِلَ عن سيبويه، وأُثِر عن إخوان الصفا. أو بالتعريف بـ (أل) مثل. أُثِرَ عن العرب، حُكِيَ عن النبي.

القسم الثاني

المرفوع المتقدم

نعنى بالمرفوع المتقدم -كما سبق أن ذكرنا من قبل[1]- تلك الحالات اللغوية التي تتكون فيها الجملة من فعل ومرفوع بيد أن المرفوع يتقدم فيها على الفعل، سواء كان ثمة مكملات غير المرفوع أو ليست ثمة مكملات. وبهذا التحديد يتناول هذا القسم نماذج لغوية أربعة تتقدم المرفوع على الفعل، يحتوى كل نموذج منها على صورتين مختلفتين طبقًا لاختلاف شكل الفعل في الجملة – بين مبنى للفاعل ومبنى لغيره فيها – وهكذا يكون لدينا للمرفوع المتقدم هذه النماذج النمطية:

١- المرفوع + الفعل.

٢- المرفوع + الفعل + المكمل.

٣- المرفوع + المكمل + الفعل.

٤- المكمل + المرفوع + الفعل.

ولما كان المرفوع فى هذه النماذج يمكن أن يكون فاعلاً، كما يمكن أن يكون نائب فاعل، كان مقتضى هذا أن هذه النماذج النمطية تصبح بالضرورة ثمانية، وفقًا لنوع المرفوع فيها: فاعلاً، أو نائبًا عنه.

وقد سبق أن ذكرنا فى غير موضع من هذه الدراسة، أن هذا القسم الذي يتقدم فيه المرفوع على الفعل مناط اختلاف بين النحويين، وأن مرد هذا الاختلاف ليس إلى وجوده فى اللغة، وإنما يرتد إلى تصنيفه في قواعدها. ذلك أن جمهور النحويين يضعون هذا القسم

---

(١) انظر ص ٤٦، ٤٧ من هذه الدراسة.

بأسره فى نطاق الجملة الإسمية، انطلاقًا من رعاية (شكل) الجملة فحسب، ذلك الذى يفرض الربط بين نوع الجملة، ونوع الكلمة المتصدرة فيها، وبما أن الكلمة المتصدرة فى هذا القسم (اسم) فقد وجب عند جمهور النحويين أن تكون الجملة اسمية، إذ ليس من سبيل عند هؤلاء النحويين لتحديد نوع الجملة إلا من خلال مراعاة المتقدم من أركانها، ومن ثم منعوا أن يتقدم مرفوع الجملة الفعلية لما يترتب عليه عندهم حينئذ من خلط بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية ذات المرفوع المتقدم. وهكذا حصروا -عمليًا- الجملة الفعلية فى القسم الأول وحده، الذى يتقدم فيه الفعل على المرفوع. ونقلوا هذا القسم كله - الذى يتقدم فيه المرفوع على الفعل- إلى مجال الجملة الاسمية وحدها.

كذلك سبق أن أشرنا على أن هذا المذهب (الشكلي) في تصنيف الجملة العربية ليس محور اتفاق بين النحويين؛ فإن من النحاة من رفض - عمليًا- الأخذ به، كما أن بينهم من أجاز -نظريًا- "تقدم الفاعل أو ما يشبهه على الفعل أو ما يشبهه"، وترجمة ذلك إباحة أن يتقدم المرفوع فى الجملة الفعلية على فعله مع بقاء الجملة -من حيث التصنيف- فعلية لا اسمية، وعلى رأس هؤلاء النحاة الكوفيون وبعض البصريين أيضًا[1].

وقد رأينا أن التحليل اللغوى يفرض علينا رفض ما قاله جمهور النحويين، والأخذ بما ذهب إليه الكوفيون، ذلك أن "الربط بين نوع الجملة ونوع الكلمة المتصدرة فيها" - وهو محور التصنيف الشكلى عند الجمهور- أساس واه لا ينهض مقياسًا صحيحًا لتصنيف الجملة العربية، حيث يتسم بسمات ثلاث تحد من صلاحيته، وتجعل الأخذ به ضربًا من الاختيار العشوائي.

أولى هذه السمات: قصوره وعدم اطراده من ناحية، وتناقضه مع الواقع اللغوى من ناحية أخرى؛ فإن النحويين بلجوئهم إلى التأويل - المستند إلى القول بالحذف والتقدير، والتقديم، والتأخير - لم يعودوا ملزمين بمراعاة ما هو موجود فى الواقع اللغوى، بل ما يفترضون وجوده فيه، وهكذا صار من الممكن أيضًا - فكرًا ونظرًا - إلغاء اعتبار المتقدم - فعلاً وواقعًا - تحت دعوى افتراض تأخره، وصار من الممكن أيضًا رعاية المتأخر دون

---

(١) انظر: همع الهوامع ١/ ١٥٦، ١/ ٢٦٩، حاشية الصبان على الأشموني ٢/ ٤٦، حاشية الخضري على ابن عقيل ١/ ١٥٩.

المتقدم بافتراض تقدم المتأخر على المتقدم، وأصبح من المستطاع إلغاء اعتبار كل ما هو موجود بافتراض ما ليس له فى الواقع وجود[1].

والسمة الثانية: تضارب الآراء النحوية المستندة إليه، واضطراب النتائج المبنية عليه. وحسبك أن تعود إلى ما ذكرناه قبل من مآخذ لتجد أن ثمة عددًا من المواضع التي لا يصدق عليها تعريف الجملة الاسمية أو الفعلية معًا، وكذلك ثمة العديد من المواضع التي يصدق عليها التعريفان معًا[2].

أما السمة الثالثة: فهي افتقاره إلى رعاية عنصر لا سبيل إلى إهماله، ولا مجال لإغفاله، وهو الربط بين شكل الجملة ومعناها، ذلك أن بناء الجملة ليس غاية في ذاته، وإنما وسيلة لتأدية معنى محدد فى داخل الموقف اللغوى، ومن ثم كانت العلاقة بين "مبنى الجملة" و"معناها" عنصرًا لابد من رعايته في التصنيف النحوى، ولقد أغفل الأساس النحوى هذا العنصر إغفالاً يكاد يكون تامًا، مما أسلم إلى نتيجتين واضحتين في مجال تصنيف الجملة العربية عند جمهور النحويين، هما: "التوحيد بين ما هو مختلف" ثم "تمزيق ما هو مؤتلف"[3].

لهذه الأسباب كلها رأينا العدول عن موقف جمهور النحويين، والأخذ -في هذا الموضع- بما رآه الكوفيون، إذ هو الذى يتفق مع مقتضيات البحث اللغوي من ضرورة اتصاف التصنيف النحوى بالصفات الضرورية لسلامته، اللازمة لصحته، وعلى رأسها صفات ثلاث[4]:

الأولى: وحدة النسق في التقسيم.

والثانية: تحقيق الاتساق في كل قسم.

والثالثة: ضرورة تقابل الأقسام.

ويقتضى هذا كله العدول عن "الربط بين نوع الجملة ونوع الكلمة المتصدرة" إلى

---

(١) انظر: تقويم الفكر النحوى، وأصول التفكير النحوى، والحذف والتقدير فى النحو العربي.

(٢) انظر: ص ٣٧ من هذه الدراسة.

(٣) انظر: ص ٣٨-٤٠ من هذه الدراسة.

(٤) انظر: ص ٤٢ من هذه الدراسة.

"الربط بين نوع الجملة ونوع المسند فيها". ومن ثم يصبح من المستطاع القول بكون الجملة فعلية سواء كان المتقدم فيها فعلاً أو اسمًا مادام المسند فيها فعلاً، دون خشية من خلط أو خوف من لبس؛ لأن تحديد الجملة لا يرتبط بنوع المتقدم فيها، وإنما بنوع المسند بها؛ ومادام المسند فعلا فالجملة فعلية بغض النظر عن تقدم المرفوع فيها أو تأخره.

وفي ضوء هذه الاعتبارات يمكن أن ننزع هذا القسم الثانى – الذي تقدم في المرفوع على الفعل – من مكانه الذى استقر وضعه فيه في التصنيف النحوى عند الجمهور ضمن الجملة الاسمية، إلى حيث يوجب التحليل اللغوي وضعه فيه في نطاق الجملة الفعلية. كما في نحو:

(أ) الإهمال يسود، والجريمة تنتشر، والتسيب يعم كل مجال.

الكاتب يحاكم،والرأى يكبت، والحق يشترى بالخداع.

(ب) المجرمان أفلتا من العقاب، والجريمتان تتجددان يومًا بعد يوم.

المعتقلان لم يضربا ولم يحاكما، والنشرتان وزعتا أمس.

(جـ) المهرجون يتسلقون، والانتهازيون يتألقون.

اللصوص الصغار يطاردون، والكبار يحترمون.

ففى كافة هذه الأمثلة اسم مرفوع تبعه فعل، وقد اسند هذا الفعل المتأخر – من حيث المعنى – إلى ذلك الاسم المرفوع المتقدم، أى أن هذا الاسم المرفوع المتقدم هو الذي يتصف بالفعل ويقوم به، وهو ما يحملنا على القول بأن الاسم المرفوع المتقدم فاعل للفعل المتأخر. أما جمهور النحويين فإنهم لا يجعلون الاسم المتقدم فاعلاً للفعل المتأخر من حيث اللفظ، وإن وافقوا على اتصاله به من حيث المعنى. بل يجعلون الفعل المتأخر مسندًا إلى ضمير يعود إلى الاسم المتقدم، ويكون هذا الضمير مستترًا إذا كان الاسم المتقدم مفردًا – كما فى أمثلة المجموعتين الأخريين – ويدرك هؤلاء النحويون أن هذا الموقف يتسم بالتعسف؛ لأنه لا يعتمد على مقومات لغوية بل يستند على مقولات ذهنية عقلية، فيحاولون تعليل ذلك بالإسراف فى الاعتماد على المقولات العقلية، وهكذا نجد من بينهم من يقرر صراحة أن "القياس في الفعل من حيث هو حركة الفاعل في الأصل أن يكون

بعد الفاعل؛ لأن وجوده قبل وجود فعله، لكنه عرض للفعل أنه كان عاملاً في الفاعل والمفعول لتعلقهما به واقتضائه إياهما، وكانت مرتبة العامل قبل المعمول، فقدم الفعل عليهما لذلك، وكان العلم باستحقاق تقدم الفاعل على فعله من حيث هو موجده ثانيًا، فأغنى أمن اللبس فيه عن وضع اللفظ عليه، فلذلك قدم الفعل، وكان الفاعل لازمًا له يتنزل منزلة الجزء منه، بدليل أنه لا يستغنى عنه... وإذا كان الفاعل كالجزء من الفعل وجب أن يترتب بعده، ولهذا المعنى لا يجوز أن يتقدم عليه، كما لا يجوز تقديم حرف من حروف الكلمة على أولها.. فإذًا رتبة الفعل يجب أن يكون أولاً، ورتبه الفاعل يجب أن يكون بعده"(1).

فبالرغم من أن ثمة صلة من حيث المعنى لا يمكن إنكارها بين الاسم المتقدم والفعل المتأخر، وبالرغم من أن (القياس) كان يفرض تقدم المرفوع على الفعل، إلا أنه لا يصح إعراب الاسم المرفوع المتقدم فاعلاً أو نائبًا عنه للفعل المتأخر. إذ قد جد عنصر لابد من رعايته عند هؤلاء النحاة، وهو أن الفعل (عامل) في الفاعل، ومقتضى كونه عاملاً أن يكون متقدمًا!! إذ الفاعل لازم له، ومن ثم كان كالجزء منه، ولهذا المعنى لا يجوز أن يتقدم عليه!! وهكذا لم تعد هذه القضية المرتبطة بالتصنيف النحوي للجمل محصورة في نقاش الواقع اللغوي ومحاولة تقنين ضوابطه، بل تكاد تكون نتاج الاعتبارات الذهنية ومقولاتها.

ولا تحسبن أن هذا موقف ابن يعيش وحده، فإن من قبله ابن بَرْهَان يقرر ذلك ويؤكده إذ يقول: "لا يصح تقديم الفاعل على الفعل؛ لأن المعمول إذا تقدم على عامله ضعفت عُلْقَتُه، بدلالة امتناع: ضربت لزيد، وصحة: لزيد ضربت. ألا ترى أن المعمول لما تقدم على العامل ضعفت علقته؛ فساغ لذلك أن يقوى الفعل بحرف الجر، كما يقوى به مالا يتعدى من الأفعال، مثل: مررت بزيد. ولا يجوز: مررت زيدًا، فلما تقدم الفعل كان واقعًا فى أقوى مراتبه؛ فغنى بذلك عن تقويته بحرف الجر، فلما كان الفعل لا يصح وجوده إلا بالفاعل لم يضعف العلقة بينهما؛ فإذا قلت: قام زيد، فزيد فاعل، وإذا قلت: زيد قام، فزيد مبتدأ وقام خبره، وفي (قام) ضمير زيد وهو الفاعل، ولا لفظ له اعتمادًا من اللغة على

---

(1) ابن يعيش: شرح المفصل ١/ ٧٥-٧٦.

العلم بأن الفعل لابد له من فاعل. فإن كان الضمير المفرد مؤنثًا لم يظهر أيضًا ذلك الضمير، ولكنك تلحق الفعل علامة تفصل بين تأنيث الفاعل وتذكيره لا غير، فتقول: هند قامت، كما مبنى: قامت هند، وقام زيد"(١). فَرَفْضُ أن يكون المتقدم المرفوع فاعلاً للفعل المتأخر مبنى عنده على مقتضيات مقولات نظرية العامل التي تقرر فيها تقرر أن العامل إذا تأخر عن معموله ضعف تأثيره فيه، وأن المعمول إذا تقدم على عامله ضعفت علقته به، وهكذا إذا تقدم المرفوع على الفعل ضعف تأثير الفعل المتأخر فى المرفوع المتقدم، وهكذا وجب – عندهم – أن يكون ثمة عامل آخر غير الفعل يعمل في المتقدم المرفوع!!

ومن قبل ابن يعيش وابن برهان تناول المبرد: أبو العباس محمد بن يزيد، هذه القضية بالتفصيل والتعليل، موضحًا الأسس التي يرفض بها الجمهور اعتبار الاسم المرفوع المتقدم فاعلاً أو نائبًا عنه للفعل المتأخر، فقال: "إذا قلت: عبدالله قام، فعبد الله رفع بالابتداء، وقام في موضع الخبر، وضميره الذى في قام فاعل.

فإن زعم زاعم أنه إنما يرفع (عبدالله) بفعله فقد أحال من جهات:

– منها. أن (قام) فعل، ولا يرفع الفعل فاعلين إلا على جهة الإشراك، نحو: قام عبدالله وزيد، فكيف يرفع عبدالله وضميره؟ وأنت إذا أظهرت هذا الضمير بأن تجعل في موضعه غيره بأن لك، وذلك قولك: عبدالله قام أخوه. فإنما ضميره في موضع أخيه.

– ومن فساد قولهم أنك تقول: رأيت عبدالله قام. فيدخل على الابتداء ما يزيله، ويبقى الضمير على حاله.

– ومن ذلك أنك تقول: عبدالله هل قام؟ فيقع الفعل بعد حرف الاستفهام، ومحال أن يعمل ما بعد حرف الاستفهام فيما قبله.

– ومن ذلك أنك تقول: ذهب أخواك، ثم تقول: أخواك ذهبا، فلو كان الفعل عاملاً كعمله مقدمًا لكان موحدًا؛ وإنما الفعل في موضع خبر الابتداء رفعًا للضمير كان، أو خافضًا، أو ناصبًا، فقولك: عبدالله قائم، بمنزلة قولك عبدالله ضربته، وزيد مررت به".

(١) ابن برهان، شرح اللمع (مخطوط) ورقة ١٦ أ – ب.

وهكذا يلخص المبرد أسانيد البصريين في رفض وجهة نظر الكوفيين القائلة بجواز تقدم الفاعل أو نائبه على فعله، بحيث يمكن أن يعد هذا النص أكثر النصوص المعبرة عن وجهة النظر البصرية أهمية ودقة، ويتضح من خلاله أن البصريين يرفضون القول بجواز تقدم الفاعل أو نائبه على فعله مستندين في هذا الرفض إلى دعائم أربع:

الدعامة الأولى: أن الفعل إذا تأخر عن مرفوعه – مع القول بجواز تقدم المرفوع – يقتضى أن يكون رافعًا لفاعلين معًا: أولهما المرفوع المتقدم، والثاني الضمير العائد إليه. والنحويون يمنعون أن يرفع الفعل فاعلين معًا.

والدعامة الثانية: أن القول بجواز تقدم الفاعل أو نائبه على فعله مع بقاء الجملة فعلية يتناقض مع ما تقرره اللغة والنحو معًا من جواز دخول النواسخ – التي لا تدخل إلا على الجملة الاسمية- على الاسم المرفوع المتقدم، ومن ثم كان دخول النواسخ على المرفوع المتقدم دليلاً يؤكد اسمية الجملة وينفي فعليتها. وهكذا يتحتم القول بأن أصول التركيب اللغوي المبتدأ والخبر، وليس الفعل والفاعل.

والدعامة الثالثة: أن المرفوع قد يسبق الفعل المقترن بحرف الاستفهام، ولا يصح أن يعمل ما بعد حرف الاستفهام فيما قبله.

أما الدعامة الأخيرة: فخلاصتها أن الفعل يجرد من علامات التثنية والجمع مع المرفوع المتأخر، فإذا تقدم المرفوع وجب أن تلحق الفعلَ علامات التثنية والجمع، ولو كان الفعل هو العامل في الاسم المتقدم لما الحقت بالفعل هذه العلامات.

ويجدر بنا – بعد هذا العرض الذي نرجو أن يكون دقيقًا لوجهة النظر البصرية – أن نناقش هذه الأسانيد، لنتبين منها إلى أي مدى يمكن أن تدعم موقفهم من مشكلة تصنيف هذا النوع من الجمل. ولعل من الممكن أن نسجل في هذا المجال الملحوظات الآتية:

الملحوظة الأولى: أن القول بأن تقدم المرفوع على فعله يقتضى أن يكون الفعل رافعًا لفاعلين معا، أولهما: الاسم المتقدم والثاني الضمير العائد، مبني على أمرين هما:

١ – أن لدينا في التركيب اللغوي طرفين مختلفين، هما: الاسم المرفوع، والضمير العائد إليه. وكل منهما في محل رفع، ومن ثم كان إسناد الفعل إليهما معًا يقتضى الاشتراك.

٢- أن علامات التثنية والجمع التي تلحق الفعل المتأخر لتحقق التطابق العددي بينه وبين المرفوع المتقدم ضمائر في محل رفع بالفاعلية.

وكلا هذين الأمرين غير مسلَّم؛ فأولاً ليس في التركيب طرفان مختلفان بحيث يكون في إسناد الفعل إليهما اشتراك مرفوض؛ فالاسم المرفوع المتقدم وما يتصل بالفعل من علامات التثنية والجمع شيء واحد في الحقيقة. ثم إن هذه العلامات – ثانيًا – يمكن أن تصنف على أنها حروف، وليست ضمائر، وبالتالي تصبح لا محل لها من الناحية الإعرابية، وتكون في هذه الحالة شبيهة بحالتها مع المرفوع المتأخر، في لغة "أزد شنوءة" و"طيء"، وقد رأى محققو النحويين –وعلى رأسهم سيبويه- أنها في تلك الحالة حروف علامات للدلالة على العددية، وأن الفعل –على هذه اللغة- ليس مسند لهذه الأحرف بل هو للظاهر بعد مسند، وهذه أحرف دالة على تثنية الفاعل وجمعه، كما دلت التاء في قامت هند، على تأنيث الفاعل"[1].

---

(١) انظر: حاشية الصبان على الأشموني ٢/٤٧-٤٨. وقد تواترت النصوص النحوية التي نرى أنها تدعم هذا التصنيف للواحق الفعل المسند إلى اسم ظاهر تقدم أو تأخر:

ويقول سيبويه: "ولم يكونوا ليحذفوا الألف لأنها علامة الإضمار والتثنية في قول من قال: أكلوني البراغيث، وبمنزلة التاء في: قلت، :قالت".

ويفسر أبو على الفارسي هذا الشبه الذي عقده سيبويه بين الألف التي تلحق الفعل علامة على التثنية وبين التاء في: قلت، و:قالت، فيقول: "إنما شبه الألف فى: (ضربا الزيدان) بالتاء في: (قلت) لأنها تكون ضميرًا للفاعلين، دليلاً للتثنية غير ضمير كما أن التاء في: (قلت) قد تكون ضميرًا للفاعل وخطابًا... وتكون للتثنية مجردة من معنى الضمير نحو: (ضربا الزيدان) كونها لذلك كالتاء في: (قالت) في أنها حرف، وكالتي في: (أنت)، فهذه الألف توافق التاء في كونها للتثنية مجردة من الضمير، كما تكون التاء في الخطاب في: (أنت) مجردة من معنى الاسمية، واجتماعهما في الموضع إنما هو من حيث كانا حرفين لمعنى غير اسمين، وتوافقهما التاء في: (قالت)؛ لأنها لمعنى التأنيث لا معنى اسم فيه".

وبهذا المفهوم جاز لمتأخرى النحاة أن يقرروا – دون تحفظ – أن "الصحيح عند سيبويه ومتابعيه أن الألف والواو والنون في ذلك المسموع أحرف، وأن طيئا وأزد شنوءة دلوابها على التثنية والجمع تذكيرا وتأنيثًا كما دل الجميع من العرب بالتاء في (قامت) على التأنيث بجامع الفرعية عن الغير، فالمثنى والجمع فرع الإفراد، كما أن المؤنث فرع المذكر، قال سيبويه: واعلم أن من العرب من يقول: ضربوني قومك، فشبهوا هذا بالتاء التي يظهرونها فى قالت فلانة، فكأنهم أرادور أن يجمعوا للجمع علامة، كما جعلوا للمؤنث علامة، ثم قال: "وهي لغة قليلة".

انظر: كتاب سيبويه ١/ ٥، والمسائل المشكلة والبغداديات، المسألة التاسعة، وشرح التصريح ١/ ٢٧٦.

الملحوظة الثانية: أن دخول النواسخ على الاسم المرفوع المتقدم، وما يترتب على ذلك من دعوى كون الجملة قبل النسخ اسمية لا فعلية، مبنيان على افتراض "ثبات التركيب الأساسي للجملة العربية" وعدم قابليته للتغير، وذلك مجرد فرض لا سبيل إلى القطع به ـ بله الأخذ بنتائجه ـ قبل بحث كافة الأشكال الأساسية للجملة العربية وتحليل النظم التي تخضع لها، وحسبنا أن نكتفي ـ في هذا الموضع ـ بتسجيل ما نلحظه من أن التركيب الأساسي للجملة يمكن أن يمتد فتتحول الجملة من صغرى إلى كبرى، كما يمكن أن يتنوع فتتحول من فعلية إلى اسمية.

الملحوظة الثالثة: أن رفض عمل ما بعد أداة الاستفهام فيما قبلها مبني على فكرة أن أداة الاستفهام يجب أن يكون لها الصدارة دائمًا، وأن جعل ما بعدها عاملاً فيما قبلها يعني بالضرورة إلغاء ما يجب لها من تصدر لوقوعها آنئذ حشوًا في الجملة، وهذه الفكرة – في جملتها – في حاجة إلى مناقشة:

فمفهوم الصدارة – أولاً – غير منضبط عند النحويين، فهل المقصود بالتصدر أن يقع لفظ الكلمية الواجبة الصدارة في بداية الجملة، بصرف النظر عن حالتها الإعرابية؟ كما في قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْمَوْتَ وَٱلْحَيَوٰةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ﴾ [(١)]، وقوله سبحانه: ﴿ أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَٰنَ عَلَىَّ ﴾ [(٢)]، وقوله: ﴿ وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ ۗ أَلَآ إِنَّ نَصْرَ ٱللَّهِ ﴾ [(٣)]، وقوله: ﴿ يَقُولُ ٱلْإِنسَٰنُ يَوْمَئِذٍ أَيْنَ ٱلْمَفَرُّ ﴾ [(٤)]، وقوله﴿ أَمْوَٰتٌ غَيْرُ أَحْيَآءٍ ۖ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ ﴾ [(٥)]، فإن أدوات الاستفهام في هذه الآيات قد تصدرت جملها. بيد أن التصدر – بهذا الفهم – لا يطرد، ومن بين أدوات الاستفهام المتصدرة في الآيات السابقة ما يرتبط من حيث المعنى واللفظ معًا بما يسبقها من كلمات، باعتبار أن الجملة بأسرها – التي تقع أدوات الاستفهام في صدرها – مفعولاً لما قبلها فهي – إذًا – متصلة نوعًا ما من الاتصال بما قبلها. ونحوها في

(١) من الآية (٢) من سورة الملك.
(٢) من الآية (٢٩) من سورة القصص.
(٣) من الآية (٢١٤) من سورة البقرة.
(٤) من الآية (١٠) من سورة القيامة.
(٥) من الاية (٢١) من سورة النحل.

ذلك قول الله تعالى: ﴿ ٱلۡقَارِعَةُ ۝ مَا ٱلۡقَارِعَةُ ﴾ (1)، وقوله: ﴿ ٱلۡحَآقَّةُ ۝ مَا ٱلۡحَآقَّةُ ﴾ (2)، فإن أداة الاستفهام في الموضعين قد وقعت في ثنايا الجملة الكبرى. أم أن المقصود بالتصدر أن لا يعمل في أداة الاستفهام ما قبلها، أي أن لا تكون أداة الاستفهام معمولة لعامل سابق، وإذا كان هذا التحديد لمفهوم التصدر يطرد في النماذج السابقة فإن ثمة نماذج كثيرة تنقضه، ومن ذلك قوله سبحانه: ﴿ فَسَتُبۡصِرُ وَيُبۡصِرُونَ ۝ بِأَييِّكُمُ ٱلۡمَفۡتُونُ ﴾ (3)، وقوله: ﴿ فَبِأَيِّ حَدِيثِۭ بَعۡدَهُۥ يُؤۡمِنُونَ ﴾ (4)، وقوله: ﴿ فَبِأَيِّ حَدِيثِۭ بَعۡدَ ٱللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ يُؤۡمِنُونَ ﴾ (5). وقوله: ﴿ وَإِذَا ٱلرُّسُلُ أُقِّتَتۡ ۝ لِأَيِّ يَوۡمٍ أُجِّلَتۡ ﴾ (6)، فإن أدوات الاستفهام في هذه الآيات مجرورة بجار سابق عليها ملفوظ به، ولا يقتصر العمل على الجر وحده، فإن هذه الأدوات تقع منصوبة أيضًا أو في محل نصب، ومن المعلوم أن دخول حرف النداء على بعض أدوات الاستفهام مطرد، وقد ورد له في النص القرآني أكثر من مائة وخمسين موضعًا(7).

وإذا كان مفهوم الصدارة – كما رأينا – غير منضبط، فإن تطبيق النحويين لهذا المصطلح – بدوره أيضًا – مثلوم، إذ لا يلحظ إلا جانبًا على حساب آخر، وحسبك أن تعرب جملة مثل: (عبدالله هل قام) لتدرك أن النحويين لا يلبثون حتى يقعوا فيما أرادوا الهروب منه؛ فإنك لو أخذت بوجهة نظرهم القائلة بأن (عبدالله) في هذا الموضع مبتدأ، فقد وجب عليك أن تجعل خبره (هل قام)، وهكذا سواء قبلت إسناد الفعل إلى الاسم المرفوع المتقدم أو رفضت ذلك؛ فإن من المحتم لحظ الصلة اللفظية والمعنوية معًا التي تربط الاسم المرفوع المتقدم السابق بالفعل المتأخر التالي للأداة.

الملحوظة الرابعة: أن إلحاق الفعل بعلامات التثنية الجمع مراعاة للمرفوع المتقدم لا ينبغي أن يكون سببًا في تغيير إعراب الاسم المتقدم ومن ثم تغيير تصنيف الجملة، بل على

---

(1) من الآية (1-2) من سورة القارعة.
(2) من الآية (1) من سورة الحاقة.
(3) من الآية (6) من سورة القلم.
(4) من الآية (185) من سورة الأعراف.
(5) من الآية (6) من سورة الجاثية.
(6) من الآية (12) من سورة المرسلات.
(7) انظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم 109-112.

العكس إن هذا الإلحاق يجب أن يرتبط بوصف عناصر الجملة في الحالتين: حالة تقدم المرفوع على الفعل، وحالة تأخره عنه، وإدراك الفوارق الموضوعية بين النوعين بالإضافة إلى لحظ الصفات المشتركة بينهما، ولم يقل أحد إن الاتفاق في بعض المجالات يقتضي التطابق الكامل في كافة الحالات، بل إن تحديد شَبَهٍ ما بين طرفين أو أطراف يتضمن بالضرورة الإقرار بوجود اختلاف؛ ذلك أن التشابه بطبيعته محدود، أما التطابق فهو الذي ليست له حدود، وهكذا يجب أن يكون هدف البحث النحوي في هذه القضية إدراك ملامح الاختلاف بين الجملة الفعلية ذات المرفوع المتقدم وتلك التي تأخر مرفوعها. وذلك بعد أن وحدنا بينهما في التصنيف ومن ثم كان هذا الوحيد بمثابة تحديد لنقاط الاتفاق بينهما.

الخلاف بين المرفوع المتقدم والمتأخر في الجملة الفعلية:

لعل من الحق أن نقرر أن "الخلاف بين المرفوع المتقدم والمتأخر في الجملة الفعلية"- وهو العنوان الجزئي لهذا الموضوع- فيه قدر من التجوز نرجو أن لا يكون كبيرًا، ذلك أنه ليس ثمة اختلاف بين المرفوع نفسه تقدم أو تأخر، وإنما الاختلاف في المسلك اللغوي للفعل معه، ولعل أبرز معالم الاختلاف بين الفعل ومرفوعه المتقدم وبينه إذا تأخر مرفوعه تتركز أولاً في مجال التطابق بين الفعل والمرفوع – متقدمًا أو متأخرًا – سواء كان هذا التطابق عدديًا: إفرادًا وتثنية وجمعًا، أو نوعيًا: تذكيرًا أو تأنيثًا. وثانيًا فيما اصطلح عليه النحويون بالإفراد والتوحد.

أولاً: في التطابق النوعي والعددي:

– لقد سبق أن رأينا أن الفعل قد يطابق – وقد لا يطابق- مرفوعه المتأخر؛ لأنه يلزم حالة واحدة هي حالة الإفراد، ولا يصح أن تلحقه علامات تثنية ولا جمع فى اللغة الفصحى، وإن اتصلت به في بعض اللهجات[1].

---

(١) ذكر الصبان في حاشيته على الأشمونى جـ٢/ ٤٧-٤٨ أنه "قد يقال – على لغة قليلة- : سعدا الزيدان، ويسعدان الزيدان، وسعدوا العمرون، ويسعدون العمرون، وسعدن الهندات، ويسعدن الهندات... ويعبر عن هذه اللغة بلغة (أكلوني البراغيث)" وقد اختلف موقف النحويين تجاه هذه الظاهرة، فمنهم من حصرها في نطاق لهجة بعينها، هي لهجة طيء أو أزد شنوءة، ومنهم من ذهب إلى تأويل ما ورد لها من نصوص: إما على أن الاسم المتأخر مبتدأ مؤخر وما قبله من فعل وضمير متصل به خبر مقدم، وإما على اعتبار أن الاسم المتأخر بدل من الضمير، وقد عقب الصبان على اتجاه

– ومن ثم إذا كان المرفوع مفردًا فإنه يطابق فعله، أو بتعبير أكثر دقة: يطابقه فعله، وإن كان مثنى أو جمعًا فإنه لا مجال للتطابق بينهما، لأن الفعل لا تلحقه علامة تثنية ولا جمع، فيظل كحالته عند إسناده إلى المفرد.

كذلك سبق أن رأينا أن الفعل يفرق في المرفوع المتأخر بين المؤنث الحقيقي والمؤنث المجازي. وأنه يفرق أيضًا بين المتصل بالفعل دون فصل وذلك الذي يفصل بينه وبينه فاصل.

ونلحظ هنا أنه إذا تقدم المرفوع على الفعل وجب التطابق الكامل بين الفعل ومرفوعه المتقدم عدديًا: إفرادًا وتثنية وجمعًا، ونوعيًا: تذكيرًا وتأنيثًا، ولقد أدرك سيبويه هذا الفارق بين المسلك اللغوي للفعل مع المرفوع المتقدم والمتأخر فقال: "وإنما قالت العرب: قال قومُك، وقال أبواك؛ لأنهم اكتفوا بما أظهروا عن أن يقولوا: قالا أبوك وقالوا قومُك، فحذفوا ذلك اكتفاء بما أظهروا... فإذا بدأت بالاسم قلت: قومُك قالوا ذاك، وأبوك قد ذهبا؛ لأنه قد وقع هنا إضمار في الفعل، وهو أسماؤهم، فلابد للمضمر أن يجيء بمنزلة المظهر، وحين قلت: ذهب قومُك، لم يكن في ذهب إضمار، وكذلك: قالت جاريتاك، وقالت نساؤك، إلا أنهم أدخلوا التاء ليفصلوا بين التأنيث والتذكير، وحذفوا الألف

هؤلاء النحويين القائلين بالتأويل بقوله: "وكلا الحملين غير ممتنع فيما سمع من غير أصحاب هذه اللغة، ولا يجوز حمل جميع ما جاء من ذلك على الإبدال أو التقديم والتأخير؛ لأن الأئمة المأخوذ عنهم في هذا الشأن اتفقوا على أن قومًا من العرب يجعلون هذه الأحرف علامات للتثنية والجمع، وذلك بناء منهم على أن من العرب من يلتزم مع تأخير الاسم الظاهر (الألف) في فعل الاثنين، و(الواو) في جمع المذكر، و(النون) في فعل جمع المؤنث، فوجب أن تكون عند هؤلاء حروفًا،وقد لزمت للدلالة على التثنية والجمع، كما لزمت التاء للدالة على التأنيث؛ لأنها لو كانت أسماء للزم إما وجوب الإبدال، أو التقديم والتأخير، وإما إسناد الفعل مرتين. واللازم باطل" وهذا الموقف صحيح، إذ حصر الظاهرة في إطار لهجة من اللهجات يقتضي أمرين: الأول اطرادها في هذه اللهجة، والثاني ضرورة تصنيفها بصورة لا تتناقض فيها مع طبيعتها، وهي كونها ظاهرة لهجية وليست لغوية. وهذا هو ما ذهب إليه سيبويه حين قرر بوضوح أنهم "لم يكونوا ليحذفوا الألف لأنها علامة الإضمار، والتثنية في قوله من قال: (أكلوني البراغيث)، وبمنزلة التاء في (قلت) و(قالت)" كتاب سيبويه ١/ ٥. وقد غلب هذا الاتجاه على اتجاه التأويل، حتى قطع الشيخ خالد بأن الصحيح أن الألف والواو والنون في ذلك المسموع أحرف، وأن طيئًا وازد شنوءة دلوا بها على التثنية والجمع تذكيرًا وتأنيثا، كما دل الجميع من العرب بالتاء في (قامت) على التأنيث، بجامع الفرعية عن الغير، فالمثنى والجمع فرع الإفراد، كما أن المؤنث فرع المذكر"، شرح التصريح ١/ ٢٧٦.

والنون لما بدءوا بالفعل في تثنية المؤنث وجمعه كما حذفوا ذلك في التذكير، فإن بدأ بالاسم قلت: نساؤُك قلن ذاك، وكما قلت: قومُك قالوا ذلك، وتقول: جاريتاك قالتا، كما تقول: أبواك قالا؛ لأن في (قلن) و(قالتا) إضمارًا، كما كان في قالا وقالوا. وإذا قلت: ذهبت جاريتاك، أو جاءت نساؤُك، فليس في الفعل إضمار، ففصلوا بينهما في التذكير والتأنيث، ولم يفصلوا بينهما في التثنية والجمع"[1].

وبالرغم مما يشوب هذا النص من محاولة التعليل فإن من الجليّ أن فيه جانبًا وصفيًا، فسيبويه يدرك أن التطابق العددي واجب بين الفعل والمرفوع المتقدم، وأنه ليس كذلك مع المرفوع المتأخر، كما يدرك أن التطابق النوعى بدوره واجب أيضًا بين الفعل ومرفوعه المتقدم عليه. وهذا كله صحيح ومسلم به؛ لأنه يتفق مع المسلك اللغوي للفعل، ولكن الذى لا سبيل إلى التسليم به تصنيف هذه العلامات التي تلحق الفعل للتطابق مع المرفوع المتقدم. فإن سيبويه – ومعه جمهور النحاة – يجعلونها ضمائر، ويسندون الفعل إليها ويعربون الاسم المتقدم مبتدأً، ومن ثم يصنفون الجملة على أنها اسمية. ونحسب أنه ينبغي أن نتوقف في هذا الموقف؛ إذ طالما رفضنا كون الجملة اسمية، فقد وجب أن لا يكون الاسم المتقدم مبتدأ وإنما فاعل، وهو في تحليلنا مرفوع للفعل المتأخر، ومن ثم لا يكون الفعل المتأخر مسندًا إلى هذه العلامات وإنما للاسم المتقدم، وما هذه العلامات الدالة على التثنية والجمع فإنها تظل مجرد أحرف تصور التطابق بين الفعل المتأخر والاسم المتقدم، فهي إذًا لا محل لها من الإعراب. شأنها في ذلك شأن تاء التأنيث التي تتصل بالفعل للدلالة على تأنيث الفاعل المتقدم أيضًا، وبعبارة أخرى: إن هذه العلامات – من ألف وواو ونون – شأنها مع المرفوع المتقدم شأنها هي نفسها مع المرفوع المتأخر عند طيء وأزد شنودءة، وفي أنها أحرف دالة على التثنية والجمع وأن الفعل ليس مسندًا إليها.

ثانيًا – الإفراد والتوحد:

سبق أن ذكرنا أن النحويين يجعلون من أحكام المرفوع المتأخر – فاعلاً أو نائبًا عنه – عدم جواز تعدده فضلاً عن وجوب تجريد فعله من علامات التثنية والجمع في اللغة الفصحى، ومن ثم يتصف المرفوع المتأخر عندهم بكونه واحدًا لا سبيل إلى تعدده ولا

(١) كتاب سيبويه ١/ ٢٣٤، ٢٣٥.

مجال لتكراره، وأما المرفوع المتقدم فإن الأمر يختلف معه، ذلك أنه بالرغم من بعض المأثورات اللغوية التي استند إليها الكوفيون في تجريد الفعل المتأخر عن مرفوعه من علامات التثنية والجمع، حتى لا يكون هنالك تكرار للإسناد أو تعدد للمرفوع[1]. إلا أن المطرد في المرويات اللغوية يشهد - كما ذكرنا منذ حين - بحدوث التطابق الكامل بين الفعل ومرفوعه المتقدم إفرادًا وتثنية وجمعًا. فهل يستنتج من ذلك أنه قد حدث تكرار للإسناد، ويكون هذا التكرار سببًا في اختلال الحكم الذي أطلقه النحويون - وهو إفراد الفاعل وتوحده -؟ إن النحاة العرب حاولوا - في الإجابة على هذا السؤال - اتخاذ أحد سبيلين متناقضين:

أولهما: الطريق الذي سلكه الكوفيون، ودعامته رفض التطابق العددي بين الفعل ومرفوعه المتقدم، فهم إذن يرفضون ما يطرد في نصوص اللغة من ظواهر ويوجبون تجريد الفعل المتأخر عن مرفوعه من علامات التثنية والجمع حتى لا يكون ثمة تعدد أو تكرار.

وثانيهما: النهج الذي اتخذه البصريون، ومحوره أنهم مع اعترافهم بما يطرد في النصوص اللغوية في هذه القضية من ضرورة التطابق العددي بين الفعل والمرفوع المتقدم يوجبون تصنيف العلاقات داخل الجملة تصنيفًا معينًا حتى يسلم لهم ما أرادوه من نفي تعدد المرفوع وتكراره. وهكذا رأوا عدم إسناد الفعل إلى المرفوع المتقدم وإسناده إلى الضمائر المتصلة به المتأخرة عنه. ولقد كان هذا الموقف بين الأسباب التي حملتهم على تبني التصنيف الشكلي للجملة العربية، برغم كل ما في هذا التصنيف من مآخذ.

ونحسب أن التفسير الموضوعي لهذه الظاهرة لا يقتضي الإسراف في التصنيف اللغوي كما فعل كل من الاتجاهين السابقين. فإن من الجلي أن العلاقة بين الفعل ومرفوعه المتقدم لا تقتضي رفض إلحاق الفعل بعلامات التثنية والجمع كما لا يستلزم اعتبار هذه العلامات ضمائر. ذلك أن ما يتصل بالفعل من علامات دالة على التطابق مع المرفوع المتقدم وذلك المرفوع المتقدم نفسه أمر واحد من حيث المعنى، وإن اختلفا من حيث اللفظ، فإن مدلول العلامة العددية والاسم الظاهر شيء واحد لا تعدد فيه، ومن ثم لا مجال لافتراض تعدد المرفوع أو عدم توحده.

---

(١) انظر: الصبان على الأشموني ٢/ ٤٦.

خلاصة

نخلص من هذا العرض للقواعد المنظمة لعلاقة الفعل بالمرفوع في الجملة الفعلية إلى أن ثمة عددًا من الأحكام العامة التي تصدق على نوعي المرفوع فيها: المتأخر والمتقدم على السواء، كما أن ثمة بعض الأحكام الخاصة بكل نوع منهما.

فنوعا المرفوع يتفقان في أن كلا منهما اسم مرفوع قد أسند الفعل إليه، ومقتضى ذلك بالضرورة أن الأصل وجوده في الجملة، كما أن الأصل وجود فعله فيها، واتصاله بفعله دون فصل بمكمل. وهكذا يصح أن تعود إلى الأحكام التي سبق تفصيلها في المرفوع المتأخر لتجعلها أحكامًا عامة للمرفوع بأسره، متقدمًا ومتأخرًا، وذلك أن تستقرئ في هذا المجال أحكام: الرفع، والوجود في الجملة، وذكر الفعل فيها، والترتيب بين المرفوع فيها والمنصوب.

ويختلف نوعا المرفوع في مجالين أساسيين كما سبق أن فصلنا:

أولهما: في مواضع بعينها من التطابق، فإن الفعل يطابق المرفوع المتقدم مطلقًا: نوعيًا وعدديًا، وهكذا يجب أن يوافقه: إفرادًا وتثنية وجمعًا، تذكيرًا وتأنيثًا. في حين لا يتسم التطابق بين الفعل ومرفوعه المتأخر بهذا الشيوع والإطلاق؛ فإن الفعل يميز حينئذ في مجال التطابق النوعي بين المؤنث الحقيقي والمجازي، كما يفرق بين المرفوع المتصل بالفعل والمنفصل عنه. وأما في مجال التطابق العددي فإنه يخالف بين المفرد وغيره: حيث يطابق الفعل ومرفوعه المفرد، ولا يطابق المثنى والجمع، على نحو ما ذكرنا منذ قليل.

وثانيهما: فيما يصطلح عليه النحويون "بالإفراد والتوحد" الذي يعنون به أن الفاعل أو نائبه يجب أن يكون واحدًا لا متعددًا، مفردًا لا متكررًا، وقد ترتب على ذلك أن الفعل في اللغة الفصحى يجب أن يجرد من علامات التثنية والجمع مع المرفوع المتأخر، حتى لا يسند الفعل إلى الضمير المتصل به والاسم الظاهر بعده ومن ثم يتكرر المرفوع ويتعدد. ولكن يختلف الحكم مع المرفوع المتقدم؛ إذ يجب أن يطابق الفعل المرفوع، وهكذا يبدو في

اللفظ أن الفاعل قد تكرر وتعدد. ولقد رأينا أن من الممكن أن يحل إعادة التصنيف النحوي للعلامات المتصلة بالفعل لمطابقة المرفوع المتقدم ما يبدو من تعارض بين المرفوعين: المتقدم والمتأخر، في هذا الحكم. بحيث تعد هذه العلامات مجرد أحرف دالة على التثنية والجمع وبالتالي لا يكون ثمة تكرار للإسناد ولا تعدد.

الفصل الرابع

المكملات

القسم الأول

"المكملات الخاصة بالأفعال المتعدية"

المفعول به

سبق أن ذكرنا أن الفعل المتعدى لا يكتفي بمرفوعه بل يحتاج إلى مفعول به، وأن المفعول به عند جمهور النحويين قد يكون واحدًا في الجملة، وقد يكون متعددًا وفقًا لنوع الفعل فيها؛ إذ يمكن أن يكون الفعل مما يقتصر على واحد، أو يكون مما يستلزم اثنين، وقد يكون مما يتطلب ثلاثة، ومن ثم يُصَرّفُ النحويون المفعولَ به بأنه "الذي يقع عليه فعل الفاعل، في مثل قولك: ضَرَبَ زيدٌ عمرًا، وَبَلَغْتُ البلد، وهو الفارق بين المتعدى من الأفعال وغير المتعدي، ويكون واحدًا فصاعدا إلى الثلاثة"[(١)].

وحكم المفعول به – سواء كان واحدًا أو متعددًا – النصب، وقد اختلف النحويون في العامل الذي حدث النصب فيه، بحيث يمكن أن نجد بينهم – في هذا المجال – اتجاهين:

الأول: يرى أن العامل فيه معنوي، وهو "معنى المفعولية"، ذلك أن "المفعولية صفة قائمة بذات المفعول، ولفظ الفعل غير قائم به، وإسناد الحكم إلى العلة القائمة بذات الشيء أول من غيرها"[(٢)] وإلى هذا الرأى ذهب "خَلَف".

وثاني اتجاهين: يرى أن العامل لفظي، وقد تعددت آراء النحويين القائلين بكون العامل فيه لفظيًا:

- فذهب جماعة من الكوفيين إلى أن العامل في المفعول النصب "الفعل والفاعل" جميعًا؛ لأنه:

---

(١) الفصل ١/ ١٢٤.

(٢) انظر: الأشباه والنظائر ١/ ٢٦٦، شرح التصريح ١/ ٣٠٩.

(أ) لا يكون مفعول إلا بعد فعل وفاعل لفظًا أو تقديرًا، ولما كان الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد، وكان المفعول لا يقع إلا بعدهما، فقد دل على أنه منصوبٌ بهما[1].

(ب) أنه لو كان الفعل وحده هو العامل في المفعول لكان يجب أن يليه ولا يفصل بينه وبينه، فلما جاز الفصل بينهما دل ذلك على أنه ليس العامل فيه وحده، وإنما العامل فيه الفعل والفاعل معًا[2].

- ورأى هشام بن معاوية صاحب الكسائي أن العامل هو "الفاعل" وحده، وأنك لو قلت: ظننت زيدًا قائمًا تنصب "زيدًا" بالتاء، وقائمًا بظننت، وإنما عمل الفاعل في المفعول لأنه الذي يوقع به الفعل[3].

- واتجه البصريون إلى أن العامل في المفعول هو "الفعل" وحده.

وردوا ما ذهب إليه هشام بأن "الإجماع قد انعقد على أن الفعل له تأثير في العمل، وأما الفاعل فلا تأثير له في العمل؛ لأنه اسم، والأصل في الأسماء أن لا تعمل، وهو باقٍ على أصله في الاسمية فوجب أن لا يكون له تأثير في العمل، وإضافة ما لا تأثير له في العمل إلى ما له تأثير ينبغي أن يكون لا تأثير له"[4].

كذلك ردوا دليلي الكوفيين:

فبالنسبة للدليل الأول قالوا: إن وقوع المفعول بعد الفعل والفاعل لا يدل على أنهما العاملان فيه؛ "لما سبق من أن الفاعل اسم والأصل في الأسماء أن لا تعمل".

وبالنسبة للدليل الثاني فإنه – عندهم – باطل؛ "لأن ثمة إجماعًا على أنه يجوز أن يقال: إن في الدار لزيدًا وإنّ عندك لَعَمْرًا، قال سبحانه: ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً ﴾[5]، وقال ﴿ إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالاً ﴾[6]، فقد نصب الاسم بـ (إنّ) وإن لم تله، فكذلك ههنا". ثم أضافوا إلى

---

(١) السابق.
(٢) الإنصاف ٥٦، ٥٨.
(٣) السابق.
(٤) السابق ٥٨.
(٥) من الآية (٢٤٨) من سورة البقرة.
(٦) من الآية (١٣) من سورة المزمل.

ذلك أنه "إذا لم يلزم ذلك – أي اتصال العامل بمعموله – في الحرف – وهو أضعف من الفعل؛ لأنه فرع عليه في العمل – فلأن لا يلزم ذلك في الفعل وهو أقوى – أولى"[1].

كذلك ردوا ما اتجه إليه خلف من القول بالعامل المعنوي بأن العامل اللفظي مُجْمَعٌ عليه، والمعنوي مُخْتَلَفٌ فيه، والمصير إلى المجمع عليه أولى من المصير إلى المختلف فيه[2].

والحق أن هذه الخلافات بأسرها يجب أن توضع خارج دائرة البحث النحوي، الذي ينبغي أن يقتصر على تحليل النصوص بُغْيَة استخلاص ما فيها من ظواهر، ولا ينساق إلى تناول ما وراء هذه الظواهر من علل، سواء كانت سببية أو غائية.

وثمة مسألة ثانية تتصل بهذه المسألة وتمتد منها، وهي التي يعني فيها النحاة بتبيان المواضع التي يحذف فيها عامل النصب في المفعول – وهو عند جمهورهم كما رأينا: الفعل – وتحديد المواضع التي يحذف فيها المعمول، أي المفعول نفسه. وسنلقي نظرة عجلى على هذه المواضع كما ذكرها جمهور النحاة.

أولاً – حذف العامل:

يرى النحويون أن القصد من الجملة الفعلية هو توصيل المعنى من المتكلم إلى السامع، وأنه إذا ظهر المعنى الذي يقصده المتكلم – بقرينة حالية أو غيرها – لم يحتج إلى بعض ألفاظ الجملة لوجود ما يدل عليه، وهكذا يمكن أن يحذف بعض ألفاظها للاستغناء عنه. وإذن يمكن أن يحذف المفعول به، كما يمكن أن يحذف ناصبه.

ولحذف ناصب المفعول به – وهو الفعل عند جمهور النحويين – ثلاثة أحوال:

الحالة الأولى: امتناع الحذف ووجوب الذكر.

والثانية: جواز الحذف والذكر.

والثالثة: وجوب الحذف وامتناع الذكر.

أولاً – امتناع الحذف:

يرى النحويون أنه يمتنع حذف ناصب المفعول ويجب ذكره في حالة عدم وجود قرينة تدل على المحذوف، نحو: زيدًا، مثلاً، والمراد: استقبل، وليس ثمة قرينة تدل عليه،

---

(١) الإنصاف ٥٨-٥٩.

(٢) السابق، وانظر: الأشباه والنظائر ١/ ٢٦٦.

لاحتمال أن يتصور إنسان أن المقصود شيء آخر غيره، كـ: أَكْرِمْ، أو :أَجِبْ، أو: أَهِنْ... إلخ، وهذا نوع من اللبس لا تسمح به اللغة(١).

ثانيًا – جواز الحذف والذكر:

يرى النحويون أنه يجوز حذف الفعل وذكره إذا كان ثمة قرينة تدل عليه، نحو: زيدًا، مثلاً والمقصود: استقبل، إذا كان ثمة قرينة، فإن حذف الفعل (استقبل) فلدلالة القرينة عليه، وإن ذكر فلتأكيد بيانه في الجملة.

وقد روى سيبويه – فيما ينقله الأخفش – نماذج من أقوال العرب في هذه الحالة، منها: اللهم ضبعًا وذئبًا، على تقدير: اللهم اجمع فيها ضبعًا وذئبًا، كما نسب ابن يعيش إليه أنه روى أنه قيل لبعض العرب: أما بمكان كذا وَجْذٌ – وهو نقرة في الجبل تمسك الماء – فقال: بلى وجاذًا، أي أعرف به وجاذًا، فأضمر العامل، ومن ذلك ما سمعه أبو الخطاب الأخفش – أحد شيوخ سيبويه – من بعض العرب وقد قيل له: لم أَفْسَدْتُمْ مكانَكُمْ؟ فقال: الصبيانَ، بالنصب، على تقدير: لُمِ الصبيان(٢). ويمكن أن يوضع في هذا الموضع "التحذير والإغراء" في غير حالتي العطف والتكرار، و"الاشتغال" إذا وقع الاسم المشغول عنه بعد أداة كثير دخولها على الأفعال.

ثالثًا: وجوب الحذف.

يجب عند جمهور النحويين حذف عامل النصب في المفعول به ومن ثم امتناع ذكره في مواضع من بابين، هما:

١- التحذير والإغراء.

٢- الاشتغال.

وقد أضاف الزمخشري إلى هذين البابين ثالثًا، هو "النداء" وتوابعه من "الاختصاص" و"الندبة" و"الاستغاثة"، أخذًا بوجهة نظر سيبويه التي تقول بأن العامل في المنادى هو الفعل المحذوف، وأن تقديره أنادي، أو: أدعو، ولكننا نؤثر رأى غيرهما من النحويين

---

(١) انظر: شرح المفصل ١/ ١٢٥.

(٢) انظر شرح المفصل ١/ ١٢٦.

القائلين بأن العامل هو حرف النداء نفسه[1]، ومن ثم سنقتصر على دراسة حذف الفعل في البابين السابقين.

١- التحذير والإغراء[2].

يرى النحاة أن الناصب فيهما فعل محذوف وجوبًا في حالتي "العطف"، أو "التكرار"، ومثال التحذير: الأسدّ الأسد، و"الجدارَ الجدارَ، والصبيَّ الصبيَّ؛ "إذا كنت تحذره من الأسد أن يصادفه، ومن الجدار المتداعي أن يَقْرُبَ منه، ومن الصبي أن يطأه إذا كان فى طريقه وهو غافل عنه... وانتصاب هذه الأسماء بفعل مضمر تقديره: اتق الأسدَ أن يصادفك، واتق الجدارَ أن ينالك، وجانب الصبيَّ أن تطأه... ثم حذفت هذه الأفعال لكثرتها فى كلامهم ودلالة الحال وما جرى من الذكر عليها؛ فإذا كرروا هذه الأسماء لم يجز ظهور هذه الأفعال العوامل فيها؛ لأن المفعول الأول ما كرر شبه بالفعل فأغنى عنه"[3]. وهكذا أصبح ظهور الفعل في هذا الموضع من الأصول المرفوضة.

ونحوه في الإغراء قول مسكين الدارمي[4]:

أخاك أخاك إن من لا أخا له كساع إلى الهيجا بغير سلاح

فـ: (أخاك)، عند النحويين مفعول به لفعل محذوف وجوبًا تقديره: إلزم أخاك.

٢- الاشتغال:

يرى النحويون أن الاسم المشغول عنه المنصوبِ في نحو: حيثما مخلصًا تجده فاحرص

---

(١) المصدر نفسه ١/ ١٢٧.

(٢) الموقف الواقعي في التحذير يتطلب صياغة خاصة، أي صياغة لنمط من الجمل تتلاءم مع موقف شديد الخطر عظيم السرعة، حتى لا يقع الخطر المخوف منه. لذلك في التحذير نلجأ إلى بيان المخوف منه مباشرة، كما فى: الأسد، السيارة، الحجر. أو المخوف عليه مباشرة، نحو: الطفل، الكتاب.

والموقف النفسي في الإغراء مختلف؛ فإن الإغراء محاولة لجذب اهتمام المتلقى حتى يمكن أن يغرس في وجدانه أمر معين، ولا يتم ذلك بغير تركيز الاهتمام كله على الشيء الذي يراد الإغراء به. فالموقف في الإغراء هو الموقف نفسه في السياسة، والفن، والدعاية... ألخ، حين يراد الإشعار بأهمية شيء ما بتركيز الأضواء كلها عليه: في السياسة يراد تضخيم قائد ما بإهمال كل من عداه وفي الفن كذلك، وهكذا. والنتيجة أنه في الإغراء يكتفي بذكر الأمر المغرى به.

(٣) ابن يعيش ٢/ ٢٩.

(٤) الدرر اللوامع ١/ ١٤٦.

عليه، هَلاّ حلمًا تصطنعه، ألاّ زيادةً واجبةً تؤديها، متى عملاَ نافعًا تباشره؟!، أين الكتابَ وضعته؟، مفعول به لفعل محذوف وجوبًا؛ لأن هذا الاسم المنصوب قد وقع بعد ما يختص بالأفعال عند جمهور النحويين، وهي أدوات: "الشرط" و"التحضيض" و"العرض" و"الاستفهام المكاني" و"الاستفهام الزماني غير الهمزة". وسبب حذف الفعل في هذا الموضع يعود إلى أن الاسم معمول ولابد له من عامل يعمل فيه، وليس لدينا في الأمثلة السابقة ما يصلح للعمل إلا الفعل التالي للاسم في كل منها، بيد أن هذا الفعل المتأخر لا يجوز أن يكون عند جمهور النحويين عامل النصب فى الاسم المتقدم الواقع بعد تلك الأدوات؛ من حيث إن الفعل قد اشتغل عن العمل فى الاسم بالعمل في ضميره، فاستوى ما يقتضيه من التعدي[1]، فلم يجز أن يتعدى إلى الاسم السابق عليه،ولما لم يجز أن يعمل فيه لم يكن بد من تقدير أن العامل فعل من جنسه، وأن هذا الفعل الظاهر تفسير لذلك الفعل المقدر، ومن ثم وجب أن يكون الفعل العامل محذوفًا لا سبيل إلى ذكره؛ إذ فسره الموجود، ولا يجوز أن يجمع بينهما حتى لا يجمع بين المفسر والمفسر[2].

* * *

وواضح أن القول بحذف العامل في المواضع السابقة كلها – سواء كان حكمه الجواز أو الوجوب – ليس نتيجة تحليل النص اللغوي وإنما مرده إلى محاولة تطبيق القواعد النحوية ذاتها، تلك التي تقرر وجوب وجود أركان نظرية "العمل" النحوي الثلاثة: – "العامل"، و"المعمول"، و"الأثر الإعرابى" الظاهر المقدر الذى يرمز لتأثير العامل فى المعمول- ولما لم يجد النحويون فى هذه المواضع عاملاً اضطروا إلى القول بحذفه جوازًا حينًا، ووجوبًا أحيانًا،ولو أن النحاة العرب لم يفسروا "العمل" النحوى – تحت تأثير الأفكار الميتافيزيقية والمنطقية – بأنه نوع من التأثير الفعلي الإيجادي، الذي يتلازم فيه المتأثر بالضرورة مع المؤثر والأثر إيجابًا وسلبًا، وفهموه كما ينبغي على أنه مجرد التماس للعلاقات الشكلية والوظيفية بين الصيغ في حال تركيبها تعبيرًا عن المواقف اللغوية التي

---

(١) قضية استيفاء المعمول هنا موقف شكلى بحت. وينبغي أن يلاحظ أن الاسم الظاهر المتقدم والضمير شيء واحد، وبالتالي: ألا يصح كون الفعل عاملاً فى كليهما معًا باعتبارهما أمرًا واحدا.

(٢) شرح المفصل ٢/ ٣١.

تستخدم فيها، لما اضطروا إلى افتراض ما ليس له – في النصوص السابقة – وجود، ولما انزلقوا إلى خطأ التناقض مع ما هو موجود، عكسًا لما يجب أن يسم موقفهم منه، من ضرورة الالتزام به، ورعاية ما فيه من خصائص وظواهر.

حذف المفعول:

يرى النحويون أن حذف المفعول به يكون ممتنعًا حينًا، وواجبًا حينًا، وجائزًا أحيانًا.

يمتنع حذف المفعول به، أى يجب ذكره، فى مواضع[1]:

١ – إذا ناب عن الفاعل؛ لأنه صار عمدة كالفاعل.

٢ – إذا وقع متعجبًا منه نحو: ما أحسن زيدا.

٣ – إذا وقع جواباً، نحو: المسيرةَ، في إجابة سؤال: ماذا رأيت؟

٤ – إذا وقع محصورًا فيه، نحو: ما أخذت إلا الكتابَ.

٥ – إذا حذف عامله، نحو: خيرًا لنا وشرًا لعدونا.

٦ – إذا كان المبتدأ غير (كل) والعائد المفعول، نحو: محمدٌا أكرمته؛ إذ لو حذف المفعول لوجب عند الجمهور نصب (محمد).

ثانيًا: حذف المفعول.

ويجوز حذف المفعول لغرض لفظي أو معنوى:

كالإيجاز في قوله تعالى: ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ ﴾[2].

أو احتقاره كما فى قوله سبحانه: ﴿ كَتَبَ ٱللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا۠ وَرُسُلِىٓ ﴾[3]، أى لأغلبن الكافرين.

أو استهجانه كما فى قول عائشة رضى الله عنها: ما رأى منى ولا رأيت منه[4].

وقد تناول النحويون بالتفصيل مواضع حذف المفعول فى الجملة الفعلية التي يتعدى فعلها إلى مفعول به واحد، أو إلى مفعولين، أو إلى ثلاثة، على النحو التالى:

---

(١) همع الهوامع ١/ ١٦٧.

(٢) من الآية (٢٤) من سورة البقرة.

(٣) من الآية (٢١) من سورة المجادلة.

(٤) انظر: منار السالك ١/ ٢٦٢– ٢٦٣، شرح التصريح ١/ ٣١٤– ٣١٥.

حذف المفعول فى الفعل المتعدى إلى واحد:

يرى النحاة أن المفعول فى الفعل المتعدى إلى واحد يحذف فى مواضع كثيرة، منها مواضع اطرد حذفه فيها، وهى[(١)]:

١- بعد فعل المشيئة الواقع شرطًا:

نحو قوله تعالى: (ولو شاء لهداكم)[(٢)]، أي: ولو شاء هدايتكم، وأيضًا بعد: لو أردت، و: لو اخترت، ونحو ذلك؛ "فإن فعل الجواب يدل على المفعول المحذوف ويُبَيِّنُهُ، نحو المثال السابق؛ فإنه متى قيل: فلو شاء، علم السامع أن هناك شيئًا تعلقت به المشيئة لكنه مُبْهَمٌ عنده، فإذا جيء بجواب الشرط صار مُبَيَّنًا"[(٣)].

ومن ثم يمنع النحاة حذف المفعول إذا كان تعلق الفعل به غريبًا، بل يوجبون ذكره، كما فى ونحو:

ولو شئت أن أبكى دمًا لبكيته عليه ولكن ساحة الصبر أوسع

٢- بعد نفى العلم ونحوه:

نحو قوله تعالى: ﴿ أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ وَلَٰكِن لَّا يَعْلَمُونَ ﴾[(٤)]، أى: لا يعلمون أنهم سفهاء.

ويرى الدماميني أن الأبلغ في الذم أن يجعل الفعل من قبيل المنزل منزلة اللازم، وحينئذ لا يكون ثمة حذف.

٣- أن يكون عائدًا:

على الموصول، كما فى قوله تعالى: ﴿ أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا ﴾[(٥)]، أي بعثه. ولحذف المفعول فى هذا الموضع شروط[(٦)] متى استوفاها شاع حذفه.

---

(١) انظر: المغني، حاشية الدسوقي عليه ٢/ ٣٤٤-٣٤٥.

(٢) من الآية (٩) من سورة النحل.

(٣) حاشية الدسوقي ٢/ ٣٤٤.

(٤) من الآية (١٣) من سورة البقرة.

(٥) من الآية (٤١) من سورة الفرقان.

(٦) هذه الشروط هي:

أ- أن يكون المفعول العائد ضميرًا متصلا، فلا يحذف نحو: نجح الذي إياه أكرمت؛ لأن المفعول ضمير

- أو على الموصوف، نحو قول جرير[1]:

أبحتَ حمى تهامةَ بعد نجد   وما شيء حميتَ بمستباح

أي: حميته. وحذف العائد هنا أقل من حذفه فى الموضع السابق.

- أو على المخبر عنه، نحو قول أبى النجم العجلى[2]:

قد أصبحت أمُّ الخيار تَدَّعِي   عَلَيَّ ذَنْبًا كُلُّه لم أصنع

أي: لم أصنعه.

وقول امرئ القيس[3]:

فأقبلت زحفًا على الركبتين   فثوبٌ لَبِسْتُ وثوبٌ أجُرّ

أى: لبسته وأجره.

وحذف المفعول العائد فى هذا الموضع أقل من حذفه فى سابقيه.

٤- أن يقع في الفواصل:

نحو قوله تعالى: ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ﴾ [4]، أى: ما قلاك، ونحو قوله سبحانه: ﴿ فَٱضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِى ٱلْبَحْرِ يَبَسًا لَّا تَخَٰفُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ ﴾ [5].

منفصل وحذفه يوقع في إلباسه بالمتصل، ويفوت الغرض المقصود به من التخصيص وإفادة القصر.

ب- أن يكون الناصب فعلاً تامًا أو وصفًا غير صلة (أل)، نحو: (يعلم ما يسرون وما يعلنون) ولذلك لا يحذف نحو: سافر الذي كأنه زيد.

جـ - أن يكون متعينا للربط بين الصلة والموصول كالأمثلة السابقة، فلا يجوز حذفه إن كان غير متعين للربط بينهما، نحو: جاء الذي أكرمته في داره؛ فإن العائد أحدهما ومن ثم لم يتعين كونه الضمير المفعول.

د - أن لا يكون مؤكدًا، وهو اتجاه الفارسي وابن جنى.

انظر الحذف والتقدير في النحو العربي ٢٨٦ ومصادره.

(١) ديوانه.

(٢) انظر: همع الهوامع ١/ ١٤٥ الدرر اللوامع ١/ ٣٣-٧٤، الخزانة ١/ ٢٤٥.

(٣) ديوانه. وانظر أيضًا: المصادر السابقة، وهو في الخزانة ١/ ٢٥٣.

(٤) من الآية (٣) من سورة الضحى.

(٥) من الاية (٧٧) من سورة طه.

وأما حذف أحد المفعولين في الفعل المتعدى إلى اثنين، ففيه تفصيل عند النحاة[1]:

فإنه إذا لم يكن ثمة دليل يدل على المحذوف يمتنع الحذف عندهم.

وإذا كان ثمة دليل يدل عليه، اختلف فيه:

(أ) فمذهب الجمهور جواز حذفه، مستدلين بالسماع كما في نحو:

قول عنترة[2]:

ولقد نزلت فلا تظنى غيره　　　منى بمنزلة المُحَبّ المُكْرَمِ

أي: لا تظنى غيره واقعًا منى.

(ب) وذهب كثير من النحاة إلى امتناع حذف المفعول فى هذا الموضع وإن دل عليه دليل، ومن بينهم (ابن الحاجب) و(ابن عصفور) و(أبو إسحاق بن ملكون)؛ وعللوا ذلك بأن المفعولين متلازمان لافتقار كل منهما إلى صاحبه؛ إذ هما مبتدأ وخبر فى الأصل فلم يجز حذف أحدهما دون الآخر، وفُرّقَ بينهما وبين المبتدأ والخبر حيث يجوز حذف أحدهما بأن الحذف هنالك لا يؤدى إلى لبس وأما هنا فإنه يسلم إليه؛ إذ قد يوهم على التباس ما يتعدى إلى اثنين من الأفعال بما يتعدى إلى واحد فحسب.

حذف المفعولين:

يرى النحويون أن حذف المفعولين في الأفعال المتعدية إلى اثنين "اختصارًا" جائز[3]، ومعنى حذفهما اختصارًا أن يكون على المحذوف دليل، نحو قول الكُمَيت بن زيد[4]:

بأى كتاب أو بأيـــة سنـــة　　　ترى حبهم عارًا علىَّ وتحسب

أي: وتحسب حبهم عارا.

وفي حذفهما "اقتصارًا" –أي بغير دليل- أقوال[5]:

---

(١) همع الهوامع ١/ ١٥٢، وانظر: الدرر اللوامع ١/ ١٣٥-١٤٣.

(٢) ديوانه، والبيت من معلقته.

(٣) الهمع ١/ ١٥٢.

(٤) ديوانه.

(٥) همع الهوامع ١/ ١٥٢.

(أ) المنع مطلقًا، وهو قول "الأخفش" و"الجرمى"، ونسبه ابن مالك لـ "سيبويه" وللمحققين كـ "ابن طاهر" و"ابن خروف" و"الشلوبين"، معللين ذلك بعدم الفائدة؛ إذ ليس ثمة معنى لقولك: علمت، أو ظننت؛ لأنه لا يخلو إنسان من ظَنّ ما أو عِلْمٍ ما. ومن ثم لا يصح حذف المفعولين بغير دليل مطلقًا.

(ب) الجواز مطلقًا، قال السيوطي: "وعليه أكثر النحويين منهم "ابن السراج" و"السيرافى"، وصححه "ابن عصفور"، وقد استدلوا على ذلك بأمرين:

١- السماع، نحو قوله تعالى: ﴿أَعِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْغَيْبِ فَهُوَ يَرَىٰٓ﴾[١] أي: يعلم، قوله سبحانه: ﴿وَظَنَنتُمْ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ﴾[٢].

٢- بأن ما ذكره المانعون من عدم الفائدة مردود؛ إذ الفائدة حاصلة بالإسناد إلى الفاعل.

(جـ) الجواز فى (ظن) وما فى معناها، دون (علم) وما فى معناها.

وذهب إلى هذا الرأى "الأعلم"، واستدل بحصول الفائدة في الأفعال التي تفيد الشك بأن الإنسان قد يخلو من الظن فيفيد قوله: ظننت، أنه قد وقع منه ظن، أما فى العلم فإنه لا يخلو الإنسان بالضرورة من يقين ما، كعلمه أن الاثنين – مثلاً – أكبر من الواحد، وهكذا إذا قال: علمت، لم يفد شيئًا.

(د) المنع قياسًا والجواز سماعًا.

وإلى هذا الرأى ذهب "أبو العلاء إدريس"، ومن ثم يجيز حذف المفعولين فى: (ظننت) و(خلت) و(حسبت) لوروده فى هذه الأفعال، دون غيرها لعدم وروده فيها.

حذف المفاعيل الثلاثة:

يرى النحويون أن حذف المفاعيل الثلاثة "اختصارًا" أى مع وجود دليل يدل عليها جائز، كقولك لمن يسأل: هل أعلمت محمدًا خالدًا ناجحًا؟: أعملت.

---

(١) من الآية (٣٥) من سورة النجم.
(٢) من الآية (١٢) من سورة الفتح.

وأما حذف المفاعيل "اقتصارًا" أي بغير دليل يدل عليها ففيه أقوال[1]:

(أ) عدم جواز حذف المفاعيل الثلاثة معًا، بل لابد من ذكر المفعولين: الثاني والثالث إذا حذف المفعول الأول، أو ذكر المفعول الأول إذا حذف المفعولان الثاني والثالث.

وإلى ذلك ذهب "المبرد" و"ابن كيسان" و"ابن مالك".

(ب) عدم جواز الحذف مطلقًا، سواء في المفعول الأول أو المفعولين الثاني والثالث، بل لابد من ذكر الثلاثة معًا؛ "لأن الأول كالفاعل فلا يحذف، والآخران كهما في باب ظن ولا يصح حذفهما – عند هذا الفريق من النحويين – اقتصارًا". وهو رأي "سيبويه" و"ابن الباذش" و"ابن طاهر" و"ابن خروف" و"ابن عصفور".

(جـ) جواز حذف المفعول الأول فقط وامتناع حذف المفعولين الثاني والثالث، أو أحدهما، أو الأول فقط، أو مع أحدهما أو الثلاثة.

وهو رأي "الشلوبين"

(د) جواز حذف المفعولين: الثانى والثالث فقط دون الأول، "لأنهما فى حكم مفعولى ظن، أما الأول فإنه فى حكم الفاعل".

وهو رأى "الجرمى" و"ابن القواس".

***

وجلى أن القول بحذف المفعول فى المواضع السابقة ينطبق عليه ما ينطبق على القول بحذف الفعل من ملاحظات، تدور فى جوهرها حول كون النحاة لم يبدءوا من الواقع اللغوى وإنما من الصورة الذهنية لما ينبغي أن يكون عليه هذا الواقع، ومن ثم دفعهم ذلك إلى افتراض ما لا وجود له فيه، وهكذا كان تقدير المفعول في هذه المواضع كلها نتاج تصور حتمية وجوده مع الفعل المتعدى، بحيث إذا وجد متعدٍ ولم يوجد المفعول وجب تقديره محذوفًا، وتناسى النحويون ما تتميز به اللغة من مرونة فى التعبير عن المواقف اللغوية المختلفة بحيث يمكن أن يستخدم الفعل متعديًا فى مواقف ويمكن أن يستعمل

---

(١) همع الهوامع (١/ ١٥٨).

لازمًا فى مواقف أخرى؛ رعاية لاعتبارات بعينها تحكم هذه المواقف، ومن ثم تؤثر في الصياغة اللغوية للجمل المستعملة تعبيرًا عنها. وهكذا تستطيع أن تعود إلى المواضع السابقة لتتأملها من جديد فإنك واجد أن إرادة قصر الأفعال التي يدعي النحويون حذف مفعولاتها أقرب إلى رعاية المواقف اللغوية فيها من افتراض حذف مفعولاتها بعد وجودها.

الترتيب بين المفاعيل:

سبق أن تناولنا مسألة الترتيب بين المفعول به والفاعل، وبينه والفعل، وسنتناول هنا الترتيب بين المفاعيل في الجمل التي تحتوي على أكثر من مفعول به واحد.

- والفعل فى هذه الجمل قد يحتاج – عند جمهور النحاة – إلى مفعولين أو ثلاثة:

- والذي يحتاج إلى مفعولين قد يتعدى إليهما بنفسه، أو إلى الآخر بحرف الجر في الأصل، ثم أسقط توسعًا.

- ثم إن المتعدى إلى مفعولين بنفسه قد يكون أصل المفعولين فيه المبتدأ والخبر، أى يمكن تكوين جملة تامة منهما، وقد لا يكون أصلهما المبتدأ والخبر، أى لا يمكن تكوين جملة تامة منها.

وهكذا نجد لدينا الأنواع الأربعة الآتية:

(أ) جملة يتعدى فعلها إلى مفعولين الأول بنفسه والثاني بحرف الجر المحذوف، نحو: اخترت محمدًا الأصدقاء، أي من الأصدقاء.

(ب) جملة يتعدى فعلها إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، نحو: ظننت الناس واعين.

(جـ) جملة يتعدى فعلها إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، نحو: أعطيت الناس أملا.

(د) جملة يتعدى فعلها إلى ثلاثة مفاعيل، نحو: أعلمت السلطة الناس التظاهر ممنوعًا.

ويرى النحاة أن لبعض هذه المفاعيل الأصالة في التقدم على بعضها الآخر. ومرد هذه الأصالة إلى كون المفعول "مبتدأ فى الأصل والآخر خبر" كما فى باب (ظن)، أو بكونه "فاعلاً في المعنى والآخر مفعول معنى" وذلك فى باب (أعطى)، أو بكونه "مُسَرَّحًا، أي

مطلقًا لم يتقيد بجار لفظًا أو تقديرًا والآخر مقيد بحرف جر لفظًا أو تقديرًا" كما في باب (اختار)، فيتقدم كل من المبتدأ في الأصل، والفاعل معنى، والمُسَرَّحُ على غيره"[١].

ثم إن هذا الذي تقرر من أصالة تقديم بعض المفعولات على بعض قد يكون واجبًا، بحيث يلزم تقديم هذه المفعولات ولا يجوز تأخيرها، وقد يكون ممتنعًا، بحيث يجب تقديم غيرها عليها.

- ويجب تقديم هذه المفعولات في مواضع[٢]:

١- إذا خيف اللبس؛ نحو: ظننت محمدًا صديقي، وأعطيت خالدًا بكرا، واخترت الشجعان الجند، إذ لو أجيز تقديم المفعول الثاني في هذا الموضع لالتبس بالأول.

٢- إذا كان المفعول الثاني محصورًا سواء كان الحصر بإلا أو بإنما، وتأخير المفعول الثاني المحصور فيه بإنما لا خلاف فيه، وثمة خلاف بين النحويين في جواز تقديم المفعول الثاني إذا كانت أداة الحصر إلا. ونحسب أن مرد ذلك إلى بعض الأقيسة التي لا تستند على عدد كافٍ من النصوص اللغوية، ومن ثم نؤثر عدم التفرقة بين النوعين في وجوب تقديم المفعول غير المحصور فيه، نحو: ما ظننت الموقفَ إلا قلقًا، وما أعطينا الناسَ إلاَ أملاً، وما اخترت الصديقَ إلا القومَ. ومثله: إنما ظننت الموقفَ قلقًا،وإنما أعطيتم الناسَ أملاً، وإنما اخترت الصديقَ القومَ.

٣- إذا كان المفعول الثاني اسمًا ظاهرًا والأول ضميرًا متصلاً، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ﴾[٣] ومنه قولك: الإنسان ظننته مجهدًا، والأصدقاء اخترتهم المخلصين.

- ويمتنع تقديم هذه المفعولات، بمعنى أنه يجب تقديم غيرها عليها في مواضع[٤]:

١- إذا اتصل المفعول الأول بضمير يعود على المفعول الثاني، نحو: ظننت محمدًا صديقَه، وأعطيت المالَ مالكَه، واخترت أصدقاءه عمرًا. وذلك حتى لا يعود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة.

---

(١) انظر: منار السالك ١/ ٢٦٢، شرح التصريح ١/ ٣١٣.
(٢) المصدران السابقان، وانظر: همع الهوامع ١/ ١٦٧، ١٦٨.
(٣) الآية (١) من سورة الكوثر.
(٤) انظر: شرح التصريح ١/ ٣١٤، همع الهوامع ١/ ١٦٨.

٢- إذا كان المفعول الأول محصورًا فيه، نحو: ما ظننت صديقًا إلا محمدًا، وما أعطيت الكتابَ إلا خالدًا، وما اخترت الأصدقاء إلا سعيدًا. ومثله: إنما ظننت صديقًا محمدًا، وإنما أعطيت الكتابَ خالدًا، وإنما اخترت الأصدقاء سعيدًا؛ وذلك لأن المحصور فيه واجب التأخير، حتى لا ينعكس المعنى المقصود.

٣- إذا كان المفعول الثانى ضميرًا متصلاً والمفعول الأول اسمًا ظاهرًا، نحو: الكريمُ ظننته خالدًا،والكتابُ أعطيته محمودا، الأصدقاءُ اخترتهم عمرًا؛ وذلك لأنه لو تقدم المفعول الأول لوجب انفصال الضمير مع جواز اتصاله، وذلك لا يجوز في هذا الموضع.

وفي غير هذه المواضع التي يجب فيها تقديم المفعول الأول على غيره من المفعولات أو يمتنع، يجوز تقديمه وتأخيره، بيد أنه ينبغى أن يراعى أن الأصل هو التزام الترتيب، أى تقديم المفعول الأول على غيره، ومن ثم لا ينبغي العدول عن هذا الأصل إلا لسبب بلاغي، مراعاة لاعتبارات يجدها المتكلم ذات تأثير في الموقف اللغوي.

القسم الثاني

المكملات المشتركة بين الأفعال المتعدية واللازمة

١ـ المفعول المطلق

يرى النحويون أن ثمة أنواعًا من الأسماء المنصوبة غير المفعول به فى الجملة الفعلية، وأن هذه الأسماء يمكن أن توجد فى الجملة بِغَضّ النظر عن نوع الفعل فيها، وكونه متعديًا أو لازمًا، إذ هما سواء في الحاجة إلى المنصوب من هذه الأسماء.

ومن بين هذه الأسماء عندهم ما يصطلح عليه – عند الجمهور- "بالمفعول المطلق"، ويطلق عليه بعضهم لفظ "المفعول" فحسب، ويرى أنه أولى باستخدام هذا المصطلح معه وأحق به؛ لأنه الوحيد من بين المنصوبات الاسمية الذي يصدق عليه كونه "مفعولاً" دون حاجة إلى جار بعده، مثل: معه، أو به، أو له، أو فيه؛ ذلك أنه – عند هذا الفريق من النحويين – "المفعول الحقيقي؛ لأن الفاعل يحدثه ويخرجه من العدم إلى الوجود، وصيغة الفعل تدل عليه، والأفعال كلها متعدية إليه، سواء كان – أي الفعل – يتعدى الفاعل أو لم يتعده، نحو: ضربت زيدًا ضربًا، وقام زيد قيامًا، وليس كذلك غيره بين المفعولين"(١). بيد أن الاستعمال الشائع لمصطلح المفعول إنما يطلق على المفعول به، ومن ثم لا مفر من استعمال مصطلح "المفعول المطلق" حتى يكون قيد الإطلاق مخرجًا للمفعول به، مراعاة لهذا الشيوع واحترازًا من خلط الدلالات واضطراب المفاهيم.

ويُصَرّف النحويون المفعول المطلق بأنه "اسم منصوب مكمل للجملة بتأكيد عامله، أو بيان نوعه، أو تحديد عدده، وليس خبرًا فيها ولا حالاً لها(٢)"، نحو: أكرمت الصديق

---

(١) شرح المفصل ١/ ١١٠.

(٢) انظر: شرح التصريح ١/ ٣٢٢-٣٢٤، همع الهوامع ١/ ١٨٦، منار السالك ١/ ٢٧٥، شرح المفصل ١/ ١١٠، حاشية الخضري على ابن عقيل ١/ ١٨٤، حاشية السجاعى على القطر ٨٢.

إكرامًا، واستقبلته استقبالاً حسنا، ثم ودعته بعد ذلك توديعين، فإن كلا من: (إكرام)، و(استقبال)، و(توديعين)، اسم منصوب مكمل للجملة وليس خبرًا ولا حالاً، و(إكرام) مؤكد للعامل أكرم، و(استقبال) مبين للنوع، و(توديعين) مبين للعدد. فقد صدق عليها إذًا تعريف المفعول المطلق.

وجلى من هذا التعريف والتمثيل أن للمفعول المطلق أنواعًا ثلاثة كل نوع منها يحقق وظيفة في تكملة الجملة:

أولها – تأكيد العامل.

وثانيهما – بيان النوع.

وثالثها – بيان العدد.

والنوع الأول لابد من إفراد صيغته، فلا يصح تثنيته ولا جمعه باتفاق بين النحويين؛ "لأنه بمنزلة تكرير الفعل فعومل معاملته في عدم التثنية والجمع"[١].

أما النوع الثالث فإن من الممكن تثنيته وجمعه وفقًا للعدد الذي يدل عليه باتفاق أيضًا، والخلاف يدور في النوع الثاني: هل يصح تثنيته وجمعه أو لا يصح ذلك، أجاز ذلك بعض النحويين استنادًا إلى ما ورد من النصوص، كما في قوله تعالى: ﴿ وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠ ﴾[٢]، ورفض ذلك آخرون، وهو ظاهر مذهب سيبويه، الذي لا يجيز القياس على ما ورد له من نصوص[٣].

* * *

والمفعول المطلق واحد من الأسماء الآتية:

١- المصدر، وهو الأصل في الاستعمال، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴾[٤]، وقوله: ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ ﴿١٣﴾ وَحُمِلَتِ ٱلْأَرْضُ وَٱلْجِبَالُ فَدُكَّتَا دَكَّةً وَٰحِدَةً ﴿١٤﴾ فَيَوْمَئِذٍ وَقَعَتِ ٱلْوَاقِعَةُ ﴾[٥].

(١) همع الهوامع ١/ ١٨٦.
(٢) من الآية (١٠) من سورة الأحزاب.
(٣) شرح التصريح ١/ ٢٣٩.
(٤) من الآية (١٦٤) من سورة النساء.
(٥) الآيات (١٣-١٥) من سورة الحاقة.

٢- اسم المصدر، وهو دون المصدر استعمالاً، نحو: اغتسل غسلاً تامًا، وتوضأ وضوء المتقين، وأعطى عطاء المحسنين.

٣- ما ناب عن المصدر من مصدر فعل آخر مشارك له في مادته، نحو قوله تعالى: ﴿ وَٱذْكُرِ ٱسْمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً ﴾ (١)، إذ التبتيل مصدر (بَتَّل)، وأما (تبتل) فمصدر (التَّبَتُّل)، وقد ناب: تبتيلا) عن: تَبَتُّلاً، ومنه عند الزمخشري وابن يعيش قوله تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا ﴾ (٢)؛ لأن "(نبات) في الحقيقة مصدر (نبت) وقد جرى على (أنبت)" (٣)، يريد أن يقول إن مصدر (أنبت) (الإنبات)، وأن الآية قد استخدمت كلمة (نبات) وهي مصدر (نبت) عوضًا عن المصدر الآخر المشارك له في المادة، وهو (الإنبات).

٤- ما ناب عن المصدر من مصدر فعل آخر مرادف له، أي مخالف له لفظًا وموافق معنى، نحو: قعدت جلوسًا، وحبست منعًا؛ وأبغضته كرهًا، وهمت به حبًا، وفرحت جذلاً.

٥- وصف المصدر المضاف إليه، نحو: قمت بواجبي أحسن قِيام. وأديت ما عَلَيَّ أفضل تأدية، وهتف الناس أسوأ هتاف، وتظاهروا أكبر تظاهر.

٦- ضمير يعود إلى المصدر، نحو قوله تعالى: ﴿ لَّآ أُعَذِّبُهُۥٓ أَحَدًا مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ (٤)، أي لا أعذب هذا التعذيب أحدًا.

٧- الإشارة إلى المصدر، نحو: أحسنت إليه ذلك الإحسان، وأساء إِلَيَّ تلك الإساءة.

٨- الاسم الدال على النوع، نحو: قعد القرفصاء، ورجع القهقرى.

٩- الاسم الدال على العدد، نحو قوله تعالى: ﴿ فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً ﴾ (٥).

١٠- الاسم الدال على الآلة، نحو: ضربت المهمل سوطًا.

---

(١) من الآية (٨) من سورة المزمل.

(٢) من الآية (١٧) من سورة نوح.

(٣) شرح المفصل ١/ ١١١.

(٤) من الآية (١١٥) من سورة المائدة.

(٥) من الآية (٤) من صورة النور.

١١- كلمة (كل) أو ما كان بمعناها مضافة إلى المصدر، نحو قوله تعالى: (فلا تميلوا كلَّ الميل)[1] ومنه قول قيس بن الملوح:

وقد يجمع الله الشتيتين بعدما   يظنان كلَّ الظن أن تلاقيا

١٢- كلمة (بعض) مضافة إلى المصدر، نحو: ضربته بعض الضرب.

* * *

وحكم المفعول المطلق النصب كما ذكرنا، وناصبه عند جمهور النحويين واحد من أمور[2]:

١- المصدر، نحو قولك: يئست من فهم الموقف فهما سليمًا،وفزعت من إدراك الحقائق إدراكًا مفصلاً، ومنه قوله تعالى: ﴿ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَآؤُكُمْ جَزَآءً مَّوْفُورًا ﴾[3].

٢- الفعل، نحو قولك: قدمت ما عندى تقديم المقصر، وإنى لأحترمك احترام العارف بفضلك، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَمَا بَدَّلُوا۟ تَبْدِيلًا ﴾[4]، وقوله ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴾[5].

ويشترط فى هذا الفعل أن يكون تاما، غير تعجبى وغير ملغى، على نحو ما ذكرنا من أمثلة، ومن ثم لا يصح أن يقال: كان محمد مجتهدًا كونا؛ لأن الفعل ناقص، ولا أن يقال: ما أحسن زيد حُسناً؛ لأنه تعجبى؛ ولا: الموقف سيء ظننت ظنًا؛ لأنه ملغى.

٣- اسم الفاعل، نحو قوله تعالى: ﴿ وَٱلذَّٰرِيَٰتِ ذَرْوًا ﴾[6]، وقوله: ﴿ وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفًّا ۝١ فَٱلزَّٰجِرَٰتِ زَجْرًا ﴾[7] وقوله: ﴿ فَٱلْعَٰصِفَٰتِ عَصْفًا ﴾[8]، و﴿ وَٱلنَّٰشِطَٰتِ نَشْطًا ۝٢ وَٱلسَّٰبِحَٰتِ سَبْحًا ۝٣ فَٱلسَّٰبِقَٰتِ سَبْقًا ﴾[9].

---

(١) من الآية (١٢٠) من سورة النساء.
(٢) انظر: منار السالك ١/ ٢٧٦، شرح التصريح ١/ ٣٢٥، همع الهوامع ١/ ١٨٦-١٨٧.
(٣) من الآية (٦٣) من سورة الإسراء.
(٤) من الآية (٢٣) من سورة الأحزاب.
(٥) من الآية (١٦٤) من سورة النساء.
(٦) من الآية (١) من سورة الذاريات.
(٧) الآيتان (١-٢) من سورة الصافات.
(٨) من الآية (٢) من سورة المراسلات.
(٩) الآيات (٢-٤) من سورة النازعات.

٤ - اسم المفعول نحو: موقفك مفهوم فهما جيدًا، وأنت مطلوب طلبًا مؤكدًا.

٥ - أمثلة المبالغة، نحو: إنَّه لأكَّال أكْلاً عجيبا، وجَهُولٌ جهلاً مريبا، والحمار نَهِمٌ نهما فظيعا، ومتلاف تلفا مريعا، والقطيع حَمَّالٌ حملا شنيعا.

* * *

والأصل عند النحويين ذكر هذا العامل، ولكنهم أباحوا حذفه جوازًا حينًا، ووجوبًا أحيانًا.

جواز الحذف: أما جواز الحذف ففي عامل النصب في المفعول المطلق غير المؤكد لعامله[1] إذا كان ثمة قرينة لفظية، أو معنوية، فاللفظية نحو:

سيرًا حثيثًا؛ فى إجابة سؤال: كيف سرتَ؟، والمعنوية نحو: حجا مبرورًا، لمن قدم من حج، وسعيًا مشكورا، لمن سعى في مثوبة. المفعول المطلق آنئذ نوعان[2]:

الأول: المفعول المطلق الواقع دعاء، نحو: قدومًا مباركًا، أو: خيرَ مقدم، للقادم من سفر.

الثاني: المفعول المطلق غير الواقع دعاء، نحو: مواعيدَ عُرْقُوبٍ، لمن يعد ولا يفي،ومنه قول الشماخ بن ضرار الأسدى[3]:

وواعدتنى ما لا أحاول نفعه   مواعيد عرقوب أخاه بيثرب

---

(١) أما إذا كان المفعول المطلق لتأكيد عامله فإن ثمة خلافًا فى حذف عامله: فجمهور النحويين لا يجيز حذف العامل فيه، لأنه - أى المفعول المطلق - إنما جيئ به لتقوية عامله وتقرير معناه، والحذف مناف لهما فلم يجز حذفه، بخلاف المبين للعدد أو النوع فإنه يدل على معنى زائد على معنى الفعل فأشبه المفعول به، فجاز حذف عامله، قياسًا على حذف عامل المفعول به.

وأجاز حذفه آخرون، بدعوى أن المصدر المؤكد قد يقصد به التقوية والتقرير، فيكون حذف عامله ممتنعا، وقد يقصد به مجرد التقرير ومن ثم لا يكون حذف عامله منافيا له "لأنه إذا جاز أن يقرر معنى العامل المذكور بتوكيده بالمصدر فلأن يجوز أن يقرر معنى العامل المحذوف لدلالة قرينة عليه أولى".

(٢) انظر: الحذف والتقدير في النحو العربي ٢٢٩ وما بعده، ومصادره.

(٣) ديوانه.

وقول الأشجعي[1]:

وعدت وكان الخلف منك سجية　　　مواعيد عرقوب أخـاه بيثـرب

وأما وجوب الحذف ففي مواضع[2]:

الأول: إذا استعمل المفعول المطلق للدلالة على التوبيخ، سواء كان معه استفهام، نحو قول الشاعر:

أذُلاًّ إذا شبَّ العدا نارَ حربهم　　　وَزْهوًا إذا ما يجنحون إلى السلم

أو لم يقترن باستفهام، نحو قول الآخر:

خُمُولاً وإهمالاً وغيرُك مولَعٌ　　　بتثبيت أسباب السيادة والمجد

الثاني: إذا وقع المفعول المطلق تفصيلاً لعاقبة ما قبله، سواء كان ما قبله طلبًا، نحو قوله تعالى: ﴿فَشُدُّوا۟ ٱلْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّۢا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾[3].

أو كان خبرًا كما في قول الشاعر[4]:

لأَجْهَدَنَّ فإما درءَ واقعـة　　　تخشى وإمّا بلوغَ السُّؤْلِ والأمل

الثالث: إذا وقع المفعول المطلق نائبًا عن خبر اسم عين وهو مكرر أو محصور، فمثال المكرر قولك: الولد سيرًا سيرًا، أي يسير سيرًا، ومنه قول الشاعر[5]:

أنا جدًا جدًا ولهوك يزدا　　　د إذًا ما إلى اتفاق سبيل

ومثال المحصور قولك: إنما الولد سيرًا، وما الولد إلا سيرًا، ومنه قول الشاعر[6]:

ألا إنما المستوجبون تفضـلا　　　بِدَارًا إلى نيل التقدم في الفضل

---

(١) شرح المفصل ١/ ١١٣.

(٢) انظر: شرح المفصل ١/ ١١٤ وما بعدها، همع الهوامع ١/ ١٨٨ وما بعدها، شرح التصريح ١/ ٣٢٩ وما بعدها.

(٣) من الآية (٤) من سورة محمد.

(٤) الدرر اللوامع ١/ ١٦٥.

(٥) السابق.

(٦) المصدر نفسه.

الرابع: إذا وقع المفعول المطلق مؤكدًا لمضمون الجملة. وهو نوعان[1]:

١- جملة لا يتطرق إليها احتمال يزول بالمصدر الواقع مفعولاً مطلقًا، أى أن المفعول المطلق يفيد نفس معنى الجملة، ويسمى المفعول المطلق حينئذ: المؤكد لنفسه؛ لأنه بمنزلة تكرير الجملة، فكأنه نفس الجملة، نحو: لك عندى كتابٌ اعترافًا.

٢- جملة يتطرق إليها احتمال يزيله المصدر الواقع مفعولاً مطلقًا، ويصطلح على المفعول المطلق آنئذ، بالمؤكد لغيره، لأنه ليس بمنزلة تكرار الجملة، إذ هو غيرها لفظًا، نحو: أنت ابنى حقًا؛ إذ تحتمل الجملة الحقيقية والمجاز، فلما ذكر المصدر نفى المجاز وبقيت الحقيقة.

وللمفعول المطلق المؤكد لمضمون الجملة حالات ثلاث، إذ قد يأتى نكرة، كما قد يأتى معرفًا بالأداة، أو بالإضافة.

- مثال النكرة ما سبق أن ذكرناه، ومنها أيضًا ما يشيع من نحو: هذا تصرف صحيح قطعًا ويقينًا، وحقًّا، وإن العمل رائع جدًا.

- ومثال المعرف بالأداة قولك: هذا عبدالله الحقَّ لا الباطلَ، واليقين لا الشكَّ،وقد التزمت التعريف بالأداة كلمة (بتة)، بمعنى: (قطعا)، إذ يقال فيها: لا أقابل المهمل الْبَتَّةَ، ولا اقبل اعتذاره ألبتة، ونحوها.

- ومثال المعرف بالإضافة ونحو: كتابَ الله و: يمينَ الله، ومنه قوله تعالى: ﴿ صِبْغَةَ ٱللَّهِ ۖ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ صِبْغَةً ۖ وَنَحْنُ لَهُۥ عَـٰبِدُونَ ﴾[2]، وقوله: ﴿ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا ۖ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقًّا ﴾[3].

الخامس: إذا كان المفعول المطلق دَالاً على تشبيه، وهو مصدر لفعل علاجى -أى يعالج أمرًا خارجيًا لا حالة نفسية أو معنوية- وقد وقع بعد جملة مشتملة عليه أو على اسم بمعناه وهى غير صالحة للعمل فيه، نحو:

---

(١) انظر: منار السالك ١/ ٢٨٣، شرح التصريح ١/ ٣٣٣، همع الهوامع: ١/ ١٩٢، شرح المفصل ١/ ١١٦.

(٢) من الآية (١٣٨) من سورة البقرة.

(٣) من الآية (٤) من سورة يونس.

مررت بمن له صوتٌ صوتَ الكروان، واجتزت الصديقة فإذا لها بكاءٌ: بكاءَ الثكلى.
ومنه قول النابغة الذبياني[١]:

مَقْذُوفَةٌ بدخيسِ النحْضِ بَازِهُا   له صَريفٌ صريفَ القِعْوِ بالمَسَدِ

السادس: إذا وقع المفعول المطلق بدلاً من اللفظ بفعله، وهو نوعان[٢]:

١- نوع له فعل، ولكن لا يجوز إظهاره عند النحاة.

٢- نوع ليس له فعل ألبتة.

- فالنوع الأول - الذي لا يجوز إظهار فعله - ونحو قولهم فى الدعاء للإنسان: سَقْيًا ورَعْيًا، أى سقاك الله سقيا ورعاك رعيا، فانتصب المفعول المطلق بالفعل المضمر عند النحويين، وقد جعل المصدر بدلا من اللفظ بذلك الفعل. ونحو قولهم فى الدعاء على الإنسان: خيبة، و: جدعا، و: بؤسا، و: بعدا، و: سحقا، فإن: خيبة، بدل من: خيبك الله خيبة، وكذلك جدعا معناه: جدعك الله جدعا، ومثله: بؤسا، وبعدا، وسحقا. "وهذه المصادر - دعاء للإنسان أو عليه - منصوبة عند النحويين بفعل مضمر متروك إظهاره؛ لأنها صارت بدلاً من الفعل، فلو أظهر الفعل صار كتكراره دون فائدة"[٣].

- ومن هذا النوع من المفعول المطلق ما ورد فى صورة المثنى، نحو: حنَانَيْكَ، ولَبَّيْكَ، وسَعْدَيْكَ، ودَوَالَيْكَ، وهَذَا ذَيْكَ، وحَذَارَيْكَ وَحوَالَيْكَ[٤].

---

(١) ديوانه، وشعراء النصرانية ٢/ ٦٥٩، وانظر: الدرر اللوامع: ١/ ١٦٦. والشاعر يصف ناقة، ومعنى: مقذوفة: ممتلئة، والدخيس: الكثير، والنحض: اللحم، والبازل صفة للناب إذا بزل، أي وصلت إلى سن معينة، والتصريف: الصوت، والقعو: ما تدور فيه البكرة إذا كان من خشب، أما إذا كان من حديد فهو خطاف، والمسد: الحبل.

(٢) انظر الحذف والتقدير فى النحو العربي ٢٣٠-٢٣٢ ومصادره.

(٣) انظر: المصدر السابق ٣٣١، وقد أجاز بعض النحويين ظهور الفعل فى هذا الموضع، ولكنه رأى ضعيف.

(٤) الغرض من التثنية فى هذه الأمثلة - ونحوها مما ورد - التكثير، وليس المراد الدلالة على الاثنين، كما يقال: ادخلوا الأول فالأول، والغرض أن يدخل الجميع وجئ بالأول فالأول حتى يعلم أنه شيء بعد شيء بعد شيء.

وانتصاب الأمثلة المذكورة على أنها نائبة عن الفعل، والتقدير: تحنن علينا تحننا،وثنى مبالغة وتكثيرًا، أى

- ومن هذا النوع ما يستعمل في غير الدعاء، نحو قولك: حمدًا وشكرا، لا كفرًا وعجبًا، و: سمعا وطاعة، و: أفعل ما تريد وحبًا وكرامة، و: لا أفعل ذلك ولا كيدًا ولا

تحننا بعد تحنن، فحنانيك - إذن - منصوبة بعفل مضمر تقديره عند النحاة: تحنن علينا تحننًا بعد تحنن، وحذفوا الفعل لأن المصدر صار بدلاً منه.

وأما: لبيك، وسعديك فمثنيان لايفرد منهما شيء، ولا يستعملان إلا مضافين، فلما تضمن لفظ التثنية ما ليس له في الأصل من معنى التكثير لزم طريقة واحدة لينبئ عن ذلك المعنى، فلبيك مأخوذ من قولهم، ألب بالمكان، إذا أقام به، وألب على كذا، إذا أقام به، وألب على كذا، إذا أقام عليه ولم يفارقه. وسعديك مأخوذ من المساعدة والمتابعة، وإذا قال الإنسان: لبيك: فكأنه قال: دوامًا على طاعتك وإقامة عليها مرة بعد مرة، وكذلك سعديك، أي، مساعدة بعد مساعدة ومتابعة بعد متابعة، فهما اسمان مثنيان منصوبان على المصدر بفعل مضمر تقديره من غير لفظه، بل من معناه، كأنه قيل في: لبيك: داومت وأقمت،وفي: سعديك: تابعت وطاولت.

وقد ذهب يونس إلى أن: لبيك، اسم مفرد غير مثنى، وأن الياء فيه كالياء فى: عليك، ولديك، وأصله: لبب، على وزن: فعلل، فقلبت الباء التي هي لام: لبب، ياء هربًا من التضعيف، فصارت: لبى، ثم أبدلت الياء ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت: لبا، ثم لما أضيفت على الكاف فى: لبيك قلبت الألف ياء كما قلبت الألف فى: (إلى)، و(لدى)، و(على) ياء عند اتصالها بالضمير فهو نحو: إليك ولديك وعليك.

وقد رفض سيبويه هذا الرأى، قائلا: إنه لو كانت الياء في (لبيك) بمنزلة ياء لديك لوجب أنك متى أضفتها إلى ظاهر أقررت ألفها بحالها، كما أنك إذا أضفت لدى إلى ظاهر أقررت ألفها، ولكان يجب أن تقول: لبا زيد ولبا جعفر مثلاً، وذلك غير صحيح، بدليل قولك الشاعر:

دعوت لما نابنى مسورا فلبى فلبى يدى مسور

فقد جعل : لبى بالياء مع إضافتها إلى اسم ظاهر، وذلك دليل على كونه مثنى وليس مفردًا.

ودواليك مأخوذ من: المداولة، وهى المناوبة، فهى تثنية: دوال، ودوال وقع موقع مداولة، والمراد الكثرة لا مجرد التثنية، قال سحيم عبد بنى الحسحاس:

إذا شق برد شق بالبرد مثله دواليك حتى ليس للبرد لابس

وهذا اذريك مأخوذ من: هذ يهذ، إذا أسرع في القراءة والضرب، قال العجاج:

ضربا هذا ذيك وطعنا وخضا

كأنه يقول: هذا بعد هذا من كل جهة، فـ (ضربا) منصوب على المصدر، أي: يضرب ضربا، (وهذا اذيك) نصب على المصدر، وهو بدل من الأول، وثنى للتكثير، كأنه يقطع الأعناق بضربه ويبلغ الأجواف بطعنه، والوخض الطعن الجائف.

وحذاريك مأخوذ من حذار، وهو التحذر، فهو مثنى أريد به التكثير: أي ليكن منك حذر بعد حذر.

وحواليك مأخوذ من: حول، بمعنى: إحاطة، فهو مثنى أريد به التكثير أيضًا، أي ليكن إحاطة بعد إحاطة وإطافة بعد إطافة.

هما، والتقدير عند النحويين: أحمد الله حمدًا، وأشكره شكرا، وأعجب عجبا، ولا أكفر كفرا، وأسمع سمعا، وأطيع طاعة، وأحبك حبا، وأكرمك كرامة، ولا أكاد كيدا[١]، ولا أهم هما[٢]. وقد ناب المصدر عن النطق بالفعل فى كل هذه الأمثلة.

- والنوع الثانى – الذي ليس له فعل أصلا- نحو قول العرب: ذفرًا، و: بهرًا، و: أفة، و: تفة، و: ويحك، و: ويسك، و: ويلك، و: لا تستطيع فهما بَلْهَ مناقشة. فهذه كلها عند جمهور النحويين من قبيل المصادر غير المنصرفة، أى التي لا تستعمل إلا منصوبة على المصدرية، وليس لها أفعال من لفظها، ومن ثم فإن ناصبها عندهم أفعال مقدرة من معناها[٣].

وقد اتفق النحويون على أن هذا النوع من المفعول المطلق، الواقع بدلاً من اللفظ بفعلة، لا يجوز القياس عليه،وإنما يجب الوقوف عندما سمع منه، بيد أنهم اختلفوا فى القياس على النوع الأول منه، وهو الذى له فعل لكن لا يجوز إظهاره، ويمكن أن نميز بينهم في هذا المجال اتجاهين:

الأول: يوجب الوقوف عند المسموع من هذه المصادر، ويمنع القياس عليها، وعلى رأس هذا الاتجاه سيبويه.

---

(١)اختلف في معنى (كاد) هنا، فقال الأعلم: إنها الناقصة التي مضارعها يكاد، ومعناها (قلوب)، ومن ثم ليست من الكيد بمعنى المكر والخديعة. وقال ابن طاهر: إنها التامة، وذهب ابن خروف إلى أنها تحتمل الوجهين. انظر: شرح التصريح ١/ ٣٣٢.

(٢)(هم) هنا مشتقة من الهمة، وليس من الهم بمعنى الحزن، أى لا أفعل ذلك ولا أهم بفعله، فهو تأكيد للنفى. انظر: شرح المفصل ١/ ١١٤.

(٣) اتفق النحويون على أنه ليس من _دفرا) و(أفة) و(_تفة) أفعال من لفظها، والدفر: النتن، والأفة: ريح الأذن، والتفة: وسخ الأظفار. واختلفوا في (بهرا) فجمهورهم يرى أنه ليس لها فعل من لفظها، شأنها شأن أخواتها السابقات.ورأى بعضهم أنه قد ورد منها فعل فى قوله ذى الرمة:

حتى بهرت فما تخفى على أحد ... إلا على أحد لا يعرف القمرا

ومعنى (بهر) في البيت غطى، ولكن (بهرا) تستعمل للدعاء بالسوء، فهى تؤدى معنى (تعسا له وخيبة). و(ويحك) و(ويسك) و(ويلك) و(ويبك) جميعًا من المصادر التي لا أفعال لها. وقد اختلف في أصلها، فذهب جمهور النحويين وعلى رأسهم سيبويه إلى أن المصادر فيها هي ما قبل كاف الخطاب،ورأى الفراء أن أصلها (وى) ثم حدثت فيها تغيرات أخرى لا داعى لتقصيها هنا.
انظر: شرح المفصل ١/ ١٢١.

والثانى: يجيز القياس على ما ورد من أمثلة، وصاحب هذا الاتجاه هو الأخفش.

ومن المسلم به أن القول بالحذف في جميع المواضع السابقة إنما يرتد إلى محاولة النحاة العثور على عامل يعمل النصب في المفعول المطلق في هذه المواضع، تطبيقًا لما تفرضه نظرية العامل من تلازم وجود أطرافها الثلاثة: العامل، والمعمول، والأثر الإعرابي الظاهر أو المقدر الذى يصور تأثير العامل فى المعمول. بحيث إذا وجد بعض هذه الأطراف دون بعض وجب تقدير مالا وجود له منها بوساطة افتراض وجوده ثم حذفه. وحين وجد النحويون المفعول المطلق في هذه المواضع مصدرًا منصوبًا أدركوا أن ثمة طرفًا لا مفر من استكماله وهو العامل الذي أحدث النصب فيه، ومادام ليس له -عندهم- فى اللفظ وجود، لم يكن مفر من ادعاء حذفه بعد وجوده.

وهكذا تجاوز النحويون بنظريتهم حدود تفسير الواقع اللغوى - الذى بدأت منه نظرياتهم نفسها[1] -إلى افتراض واقع آخر ليس له في الحقيقة وجود، متأثرين في موقفهم بالنظرة الفلسفية الميتافيزيقية التي ترى "العمل" نوعًا من التأثير الفعلى الخارجي، وفي هذا التأثير الفعلى يكون ثمة تلازم بين عناصره الثلاثة: المؤثر والمتأثر والأثر، وقد نقل النحويون هذا التصور إلى البحث النحوي بما يقتضيه هذا التصور من قيام "الفرض" العقلي بتكملة العناصر التي لا وجود لها في الواقع اللغوى.

ولقد أسلم هذا الموقف من النحاة إلى مصادمة الواقع اللغوي، وحسبنا أن نشير في هذا المجال إلى ملحوظات ثلاث:

الأولى: أن تقسيم الحذف عند النحاة إلى واجب وجائز، لا يمتد عن ما فى اللغة من ظواهر بقدر ما يرتد على التأثير المنطقى والكلامى في البحث النحوى؛ ذلك أن المنطق الشكلي يقسم الأشياء والعلاقات إلى موجودة ومعدومة؛ ثم يقسم مرة أخرى كُلاً منهما إلى واجب وجائز. وهكذا تكون لدينا أقسام ثلاثة: واجب الوجود أو لازم الوجود لا يجوز عليه العدم، وواجب العدم أو لازم العدم لا يصح له وجود، وجائز الوجود جائز العدم؛ إذ يصح وجوده كما يصح عدمه. وقد أخذ المتكلمون هذا التقسيم فقصروا واجب

---

(١) انظر: الظواهر اللغوية في التراث النحوى ٨٦-١١٥.

الوجود على الله وحده، وإذًا فإن كُلَّ ما عداه يعود على القسمين الآخرين، فإما أن يكون جائز الوجود جائز العدم، وإما أن يكون واجب العدم مستحيل الوجود. وهو المعنى الذي يفهمه النحاة من فكرة التقسيم الثنائي للمحذوف إلى واجب وجائز(١).

وجلي أن هذا التقسيم لا يصور اللغة ولا يلتزم بخصائصها؛ لأن وظيفة النحو أساسًا تحليل التراكيب وبيان المواقع المختلفة للكلمات فيها، وتسجيل العلاقات الداخلية بينها، ومن ثم يتحتم أن يكون المنهج الذى يجب الالتزام به فى النحو منهجًا متسقًا مع حقائق اللغة نفسها، والإطار الذى يجب أن يحدد غاية الباحث النحوى هو ملاحظة الحقائق اللغوية الخاصة بالجملة وتسجيلها، دون تأويل، ومن غير تقدير.

والثانية: أنه في حالات "وجوب" الحذف، كما يقرر النحويون، لا معنى لتقدير المحذوف؛ إذ إنه ما دام لم يرد ولا يجوز أن يرد فإن تقديره عبث باللغة، وليس له من غاية إلا تحقيق متطلبات القواعد النحوية، ومن ثم فإن هذا التقدير يؤكد قصور هذه القواعد عن استيعاب الواقع اللغوى.

والمفروض منهجيًا أن يحدث نقيض ذلك تطبيقًا لأصول التحليل اللغوى، وهو تعديل القواعد بحيث تُوَضّحُ قوانينُها ما فى الواقع من ظواهر وتسجيل ما فيه من خصائص.

والثالثة: أن النحاة قد اضطروا في سبيل القول بوجود "ناصب" محذوف للمفعول المطلق إلى اعتبار بعض الأسماء الجامدة التي لم يرد لها صور مشتقة قط مصادر لأفعال ليس لها وجود، حتى إنهم جعلوا هذه الكلمات قسمًا قائمًا برأسه، سواء اعتبرنا المصدر أصل المشتقات أخذا بوجهة نظر جمهور النحويين، أو صورة من صورها كما ذهب إليه بعضهم(٢) فإن من المسلم به أن افتراض وجود مصدر من غير وجود باقي أسرته من المشتقات الفعلية والاسمية يعد نمطًا من "الشذوذ" الذي لم يحمل على القول به إلا المقولات النحوية وحدها وليس الظواهر اللغوية نفسها.

---

(١) انظر: الحذف والتقدير في النحو العربي ٢٤٣-٢٤٤.

(٢) انظر: الإنصاف فى مسائل الخلاف ١٤٤-١٥١.

٢ـ المفعول فيه

يرى النحويون أن الأحداث تقع بالضرورة في حيز من الزمان والمكان، وأنه لثبوت هذه الحقيقة وتقررها صح أن يُسأل عن كل فعل بـ: (متى) و(أين)؟[1]. أما (متى) فللسؤال عن الزمان،وأما (أين) فللسؤال عن المكان. فإذا سمعت مثلاً من يقول: دارت رحى الحرب، كان من حقك أن تسال: متى كان ذلك، وأين؟.

والأصل في الإجابة عن هذين السؤالين أن تستعمل كلمة (فى) لتحديد الزمان والمكان، فيقال مثلاً: في رمضان، فى سيناء والجولان. بيد أنه قد شاع فى الاستعمالات اللغوية تحديد الزمان والمكان دون استعمال كلمة (فى)؛ إذ من الممكن أن يقال •مثلاً- فى الإجابة عن السؤالين السابقين: شهر رمضان فوقَ أرض سيناء والجولان. فيقع تحديد زمان الحدث ومكانه باسم منصوب لا يقترن بلفظ (فى) وإن كان يتضمن معناه. وقد اصطلح جمهور النحويين على تسمية هذا الاسم بـ (الظرف)[2]؛ لأن الظرف الوعاء، وقد سميت الأواني ظروفًا لأنها أوعية لما يُجْعَلُ فيها، ومن ثم قيل (للأزمنة والأمكنة ظروف لأن الأفعال توجد فيها، فصارت كالأوعية لها"[3].

❊ ❊ ❊

ويعرف النحويون الظرف بأنه "اسم زمان أو مكان مضَمَّن معنى فى "باطراد"[4] وهم

---

(١) انظر: اللمع، لابن برهان، ورقة ٤٦ أ، والأصول فى النحو لابن السراج ١/ ٢٢٩، ٢٤٦.

(٢) تسمية المفعول فيه (ظرفًا) اصطلاح جمهور البصريين، ولكن الكوفيين يرفضون هذه التسمية؛ إذ الظرف بالضرورة متناهي الأقطار والأبعاد، ومن ظرف المكان ما ليس كذلك، ومن ثم يطلقون عليه (الصفة)، وذهب الفراء إلى تسميته: (المحل).

(٣) انظر: شرح المفصل ٢/ ٤١.

(٤) انظر في تعريف المفعول فيه: شرح الرضى على الكافية ١/ ١٨٣، والأصول فى النحو لابن السراج ١/ ٢٣٨،همع الهوامع للسيوطي ١/ ١٩٥، ومنار السالك ١م٢٨٩، وشرح التصريح ١/ ٣٣٧، وشرح التسهيل ٩١، وشرح ابن عقيل ١/ ٤٩٠، وحاشية السجاعى على ابن عقيل ١١٦، حاشية أبى النجا على شرح الشيخ خالد للآجرومية ٧٩، حاشية العطار على شرح الأزهرية ٩٥.

يخرجون بقيد (الاسم) بقية أنواع الكلمة العربية، وبكونه (زمانا) أو (مكانا) غير الزمان والمكان من الأسماء، كالحال، وبكونه (مضمنًا معنى فى) ما لا يتضمن معناه من أسماء الزمان والمكان، نحو قوله تعالى: ﴿يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ ٱلْقُلُوبُ وَٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [1]، وقوله سبحانه: ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [2]، فإنهما ليسا على معنى (فى) وإنما انتصابهما على المفعول به، ويخرج بشرط (الاطراد) المنصوب على التوسع، كما فى نحو قولك: دخلت الدار، وسكنت البيت؛ إذا الأصل: دخلت في الدار وسكنت في البيت، فلما حذف الجار نصب ما بعده على المفعول به توسعًا، ومن النحويين من يرى أنه لا ضرورة لاشتراط (الاطراد)، لأن المنصوب على التوسع يخرج من دائرة الظرف باشتراط تضمن معنى فى، إذ أن هذا المنصوب على التوسع إنما نصب لوقوع الفعل عليه، أى كونه مفعولاً به، وليس لوقوع الفعل فيه، ومن ثم لم يكن ظرفًا[3].

وهذا الاسم المنصوب المضمن معنى فى، الواقع ظرفاً- عند جمهور النحويين- أنواع ثلاثة:

أولاً: الاسم الدال على الزمان أو المكان دلالة أصلية.

مثل: وقت، ويوم، وشهر، وأمام، وخلف، وعند.

سيأتي تفصيل هذا القسم.

وثانيها: الاسم الدال على الزمان أو المكان دلالة عارضة. وصوره أربع[4]:

١- "العدد" المميّز بالزمان أو المكان، نحو: حاربنا عشرين يومًا، واكتسحنا العدو خمسة عشر ميلا، فـ(عشرين) مفعول فيه منصوب؛ لأنه لما ميّز بـ(يوما) وهو ظرف زمان عرضت له – بدوره – الدلالة على الزمان، و(خمسة عشر) مفعول فيه في محل نصب؛ لأنه لما ميز بـ(ميلا) وهو ظرف مكان، دل بدوره على المكان دلالة عارضة غير أصلية.

---

(١) من الآية (٣٧) من سورة النور.

(٢) من الآية (١٢٤) من سورة الأنعام، ويرى النحويون أن ناصب (حيث) هنا فعل محذوف دل عليه قوله سبحانه: (أعلم)، ولست (علم)، ناصبة بنفسها، لأنه أفعل التفضيل لا يعمل باتفاق.

(٣) انظر: شرح ابن عقيل ١/ ٤٩١، حاشية السجاعى عليه ١١٧.

(٤) انظر: منار السالك ١/ ٢٨٩ – ٢٩٠، شرح التصريح ١/ ٣٣٨.

٢- اللفظ الدال على "كلية" الزمان أو المكان، أو على "جزئية" أحدهما، نحو: سرت كل الوقت جميع الأميال، فـ(كل) مفعول فيه، وكذلك (جميع)؛ لدلالتهما على كلية الزمان والمكان، ونحو: سرت نصف الوقت ربع الميل، فكل من (نصف) و(ربع) مفعول فيه؛ للدلالة على جزئية الزمان والمكان.

٣- ما كان "وصفًا" للزمان أو المكان، نحو: طويل، و: قليل، و: حديث، و:قديم، و: كثير، و: شرقي، وغربيّ، كما لو قلت: عشت طويلاً من الوقت شرقّي الدار، فـ (طويلاً) و(شرقيا) مفعول فيهما، وهما منصوبان نصب ظرف الزمان والمكان؛ لأنهما لما وصفا بهما الزمان والمكان عرضت لهما اسمية الزمان والمكان، ومن ثم كانت (طويلاً) صفة للزمان، و(من الوقت) مبين له، و(شرقى) صفة للمكان، وذكر (الدار) معين له، والأصل زمنًا طويلاً ومكانًا شرقيا[1].

ومن ذلك قول الشاعر[2]:

ألا قالت الخنساء يوم لقيتها ... أراك حديثا ناعم البال أفرعا

فقلت لها لا تنكريني فقلما ... يسود الفتى حتى يشيب ويصلعا

فـ (حديثًا) صفة لزمان لا وجود له فى اللفظ، والأصل. أراك زمانًا حديثًا ناعم البال، وقد نصب على أنه مفعول فيه، وهكذا تكون دلالته على الزمان عارضة وليست أصلية.

٤- المصدر النائب عن الزمان أو المكان[3].

والغالب في المصدر النائب عن الزمان أن يكون مبينًا لوقت، أو لمقدار.

- أما المبين لوقت فنحو: زرتك صلاة العصر قدوم الحاج، فكل من (صلاة) و(قدوم)

---

(١) شرح التصريح ١/ ٣٣٨.

(٢) خزانة الأدب ٢/ ٢٧٦.

(٣) وردت بعض النماذج اللغوية التي ناب فيها عن الزمان اسم عين، كما فى نحو: لا أكلمه القارظين، و(القارظين) بزنة (فاعلين) مثنى (قارظ)، وهوجاني القرظ (بفتح القاف والراء)، وهو النبات الذي يستخدم في الدبغ والصبغ، والقارظان اللذان يشار إليهما في هذا التعبير شخصان من (عنزة) خرجا للبحث عن القرظ ولم يعودا، ومعنى التعبير. لا أكلمه مدة غيبة القارظين، أى إلى الأبد،وهكذا ناب لفظ (القارظين) عن الزمان، فانتصب على الظرفية

مصدر نائب عن الزمان، والأصل: وقت صلاة العصر، وزمن قدوم الحاج، ومن ثم عرضت لها الدلالة على الزمان، ونصب كل منهما على أنه مفعول فيه.

- وأما المبين لمقدار فنحو: انتظرتك حضور محاضرة، أي: قدر حضور محاضرة، فـ (حضور) مصدر ناب عن الزمان، ومن ثم كانت دلالته عليه دلالة عارضة، وهو منصوب على أنه مفعول فيه.

- ومثال المصدر النائب عن المكان، نحو: جلست قرب المدرج، أي: مكانًا قريبًا منه، فـ (قرب) مصدر ناب عن المكان، فنصب على أنه مفعول فيه.

وثالثها - الاسم الجاري مجرى اسم الزمان، وهي مجموعة من الألفاظ المسموعة التي وردت منصوبة لتضمنها معنى (فى) عند النحويين، ومن هذه الألفاظ:

- (أحقًا) في نحو: أحقًا أننا سنفترق؟. فقد تضمن (حقًا) هنا معنى (فى)، حيث يصح المعنى لو قيل: أفى حق، ومن ثم انتصبت (حقًا) على الظرفية[1]، ومن ذلك قول ابن الدمينة[2]:

أحقًا عباد الله أنْ لست صادرًا ... ولا واردًا إلا عَــلَيَّ رقيــب

وقول النابغة الجعدى[3]:

ألا أبلغ بني خلف رسولا ... أحقًّا أنَّ أخطلكــم هجانــي

والدليل عند النحويين على تضمن (حقًا) فى هذا الموضع معنى (فى) النطق بـ(فى) معها في قول فائد بن المنذر القشيري[4]:

---

(١) في إعراب هذا المثال، ونحوه، وجهان:
الأول: أن يكون لفظ (حقا) ظرفا هو خبر مقدم، أو متعلق بمحذوف هو الخبر - على حسب رأي الجمهور - و(أن) وما دخلت عليه في تأويل مصدر مبتدأ مؤخر. وهذا هو رأي سيبويه وجمهور النحويين.
والثاني: اعتبار (حقا) مصدرا بدلا من اللفظ بفعله، و(أن) وما دخلت عليه في تأويل مصدر فاعل للمصدر (حقا)، وهذا هو رأى المبرد وابن مالك.
(٢) ديوانه الدمينة.
(٣) انظر: شرح ابن يعيش، الهمع.
(٤) انظر: شرح التصريح ١/ ٣٣٩.

أفي الحق أني مغرم بك هائم   وأنك لا خَلٌّ هواك ولا خمر

وقول الآخر[1]:

أفي حق مواساتي أخاكم

- (غيرَ شك)، في نحو: غير شك أنك وفقت في بحثك، فقد تضمن تعبير (غير شك) هنا معنى (في) ومن ثم وجب نصب (غير) على الظرفية.

- (جهد رأيي)، في نحو: جهد رأيي أن النضال واجب، فقد تضمن (جهد) معنى (في)، ومن ثم وجب نصبها على الظرفية.

- (ظنًا مني)، في نحو: ظنًا مني أنك نائم، فقد تضمنت (ظنًا) معنى (في)، ومن ثم وجب نصبها على الظرفية[2]. وقصر هذه الألفاظ على السماع يعني بالضرورة عدم جواز القياس عليها، وبالرغم من ذلك فإن في لغتنا المعاصرة ما يشبه هذه الألفاظ. كما في نحو: مبلغ علمي، وأغلبَ ظني، وحدود طاقتي، ونحوهما.

وحكم المفعول فيه النصب، وناصبه عند جمهور النحويين اللفظ الدال على المعنى الواقع فيه، ويكون واحدًا من أمور:

أولها: الفعل، ويشترط فيه عند جمهور النحويين شرطان:

١ - أن يكون تامًا، فلا ينصب الفعلُ الناقص المفعولَ فيه. وقد أخذ بهذا الرأي المبرد والفارسي وابن جني والجرجاني وابن برهان والشلوبين ورفضه بعض النحويين، وممن رفضه ابن هشام الذي ذهب إلى جواز كون الفعل ناقصا[3].

٢- أن يكون متصرفًا، فلا ينصب الفعل الجامد المفعول فيه، وهذا هو مذهب الجمهور[4].

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) لا يجيز النحويون في إعراب ما سوى (حقا) من هذه التراكيب - وهي: غير شك، وجهد رأيي، وظنًا مني - إلا وجهًا واحدًا، هو أن تكون منصوبة على الظرفية، لتضمنها معنى (في)، وهي أو متعلقها - خبر مقدم، و(أن) وما دخلت عليه مبتدأ مؤخر. انظر مثلاً: الأصول في النحو لابن السراج ١/ ٢٣١ وما بعدها.

(٣) انظر: المغنى لابن هشام، وحاشية الدسوقي عليه ٢/ ١١٧.

(٤) المصدر السابق ٢/ ١١٨.

وثانيها: ما يشبه الفعل، وهو أمور[1]:

(أ) اسم الفعل.

(ب) المصدر.

(جـ) الاسم المشتق العامل عمل الفعل.

وثالثها: المؤول بالفعل، وهو الاسم الجامد المؤول بالمشتق[2]، نحو: محمد أسد عند الملمات، وهو قيس أمام ليلاه.

ورابعها: ما يشير إلى معنى الفعل، ويعبر عنه النحويون بقولهم: "ما فيه رائحة الفعل"[3] وذلك إذا كان علمًا قد اشتهر مسماه بوصف، ومنه قول فدكى بن أعبد المنقرى، أو عبيد الله بن ماوية الطائي[4]:

أنا من ماوية إذا جد النقر   وجاءت الخيل أثافى زمر

وقول الآخر: أنا أبو المنهال بعض الأحيان.

فقد وقعت (إذ) وهي ظرفية في محل نصب بـ (ماوية) وهو اسم علم غير مؤول بالفعل، وكذلك وقعت (بعض) الظرفية منصوبة بـ (أبو المنهال) وهو علم غير مؤول بالفعل أيضًا، وذلك لما يتضمنه لك من العلمين من معنى له صلة بالفعل، كأنه يجعل (ماوية) يتضمن الشجاعة، و(أبو المنهال) يشير إلى الجود.

ويرى جمهور النحويين أنه إذا لم يكن شيء من هذه الأنواع الأربعة موجودًا في الجملة وجب تقديره[5]؛ إذ هو حينئذ محذوف، ثم يقسمون هذا المحذوف إلى قسمين؛ لأن الحذف قد يكون واجبًا، وقد يكون جائزًا:

---

(١) شرح التصريح ١/ ٣١٤٠.

(٢) حاشية الدسوقى على مغنى اللبيب ٢/ ١١٣.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) انظر: الحذف والتقدير في النحو العربي ٢٤٠.

(٥) المصدر السابق ٢٤٠-٢٤١، وانظر أيضًا: مغني اللبيب، وحاشية الدسوقي عليه ٢/ ١١٣، ١٢٦ وما بعدها، ووجوب التقدير على اعتبار أن ثمة عاملاً محذوفًا هو قول جمهور النحويين، ولكن من بينهم من رأى أنه لا حذف في هذه المواضع، وهم الكوفيون، وابن طاهر، وابن خروف، ويتفق هذا الرأي مع ما يأخذ به منهج التحليل اللغوي.

- أما الحذف الواجب - عند الجمهور - فيكون في مواضع ثمانية[1]:

١- إذا وقع الظرف صفة، نحو: رأيت طالبًا أما الكلية.

٢- إذا وقع الظرف حالاً، نحو: لقيت الزميل عند السيارة.

٣- إذا وقع الظرف صلة، نحو: أخذت الرسالة التي فوق المكتب.

٤- إذا وقع الظرف خبرًا، نحو: الكتاب عند البواب.

٥- إذا رفع الظرف اسمًا بعده، نحو: أعندك أمل[2] بعد كل ما جرى.

٦- إذا وقع الظرف فى مثل أو ما يشبهه، نحو: حينئذ الآن[3].

٧- إذا وقع الظرف مشغولاً عنه في باب الاشتغال، نحو: أيوم الحزن صمت فيه؟

٨- إذا وقع الظرف في القسم بغير الباء، نحو ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ﴾[4].

- وأما الحذف الجائز فله عند جمهور النحويين موضع واحد، هو أن يكون في الموقف اللغوي ما يشير إليه أو يدل عليه، سواء كان ذلك مستفادًا من دليل لفظي أو مقالى، كما لو قلت في إجابة سؤال: متى سافرت؟: يوم الجمعة، فإن (يوم) منصوب بفعل محذوف يدل عليه السؤال، تقديره: سافرت. وهذا الحذف جائز لا واجب؛ إذ يصح أن تقول: سافرت يوم الجمعة، أو كان مأخوذًا من دليل حالي، كما لو أعطاك شخص شيئًا لتحفظه له، ثم بدا من حاله أنه يسأل عنه، فقلت: فوق المكتب، أي حفظته لك فوقه.

والعامل المحذوف في هذه المواضع يجب عند النحاة تقديره، ويجوز أن يقدر فعلا كما يجوز أن يقدر وصفا مشتقا عاملا عمل الفعل، ولا يتحتم عند النحاة تقديره فعلاً إلى فى موضعين باتفاق، ثلاثة على خلاف.

---

(١) انظر: الحذف والتقدير في النحو العربي ٢٤٠، حاشية الدسوقي على المغنى ١/ ٢٢٦ وما بعدها.

(٢) في إعراب هذا المثال ونحوه مما وقع فيه الظرف بعد نفي أو استفهام ووقع بعده اسم مرفوع أقوال ثلاثة:

(أ) اعتبار الظرف - أو متعلقه المحذوف - خبرًا مقدمًا، والاسم المرفوع بعده مبتدأ مؤخر.

(ب) اعتبار الظرف نائبًا عن الفعل، والاسم المرفوع بعده فاعل له.

(جـ) اعتبار الظرف متعلقًا بمحذوف، والاسم الواقع بعده فاعل للفعل المحذوف.

(٣) يضرب هذا التعبير مثلا لما يتقادم عهده من الأمور، أى: كان ذلك حينئذ واسمع الآن ما يجد.

(٤) الآية (١) من سورة الليل.

أما الموضعان اللذان يجب تقديره فعلا فيهما باتفاق النحويين فهما:

١ - في القسم، أي إذا وقع الظرف في القسم، فإنه يجب عند النحويين أن يكون ناصبه فعلا تقديره: أقسم، ولا يصح أن يقدر وصفًا مشتقًا.

٢- في الصلة، أي إذا وقع الظرف فى الصلة، فإنه يجب عند النحويين أن يكون ناصبه فعلا يقدر كونا عاما؛ أي: كان التامة، أو ما فى معناها، كـ: استقر، أو: وجد، ولا يصح تقديره وصفًا مشتقًا.

- وأما المواضع الثلاثة التي اختلف النحاة فى تقدير العامل فيها، وهل يكون فعلاً أو يجوز أن يكون وصفًا مشتقًا، فهي:

١ - فى الخبر، أى إذا وقع متعلق الظرف خبرًا عند من لا يجعله الظرف نفسه خبرًا، وإنما يجعل الخبر متعلق بالظرف المحذوف.

٢- في الصفة، أى إذا وقع الظرف متعلقًا بمحذوف صفة، ولا يكون الموصوف إلا نكرة.

٣- في الحال، أي إذا وقع الظرف متعلقًا بمحذوف حالاً، ولا يكون صاحب الحال إلا معرفة.

وجمهور النحويين يقدر متعلق الظرف في هذه المواضع الثلاثة فعلاً، مأخوذًا من كون عام، أي لفظ (كان) التامة، أو ما كان بمعناها مثل: استقر، أو: وُجِد، وذلك لأن الفعل هو الأصل فى العمل عند الجمهور.

ومن النحويين من يجيز تقدير المتعلق فى هذه المواضع الثلاثة وصفًا مشتقًا، أي: مستقر، أو موجود، أو كائن، أو نحوها؛ رعاية لأن الأصل في الخبر والصفة والحال الإفراد[1].

وجلى أن مَرَدَّ القول بالحذف فى هذه المواضع كلها ما سبق أن ذكرناه فى أكثر من موضع من هذه الدراسة، وهو محاولة البحث عن عامل يعمل النصب فى الظرف،

---

(١) انظر: مغني اللبيب، وحاشية الدسوقي عليه ١٢٥٦/٢ وما بعدها، والحذف والتقدير في النحو العربى ٢٤٠ وما بعدها.

استكمالاً لما تفرضه نظرية العامل من ضرورة وجود عناصرها الثلاثة: العامل، والمعمول، والأثر الإعرابي الظاهر أو المقدر، بحيث إذا وجدنا اسمًا منصوبًا كالظرف في هذه المواضع وجب عند النحويين البحث عن عالم النص فيه، ومن ثم كان من المؤكد أن القول بالحذف فى هذه المواضع – سواء كان جائزًا أو واجبًا – لا يمتد عن الواقع اللغوى، ولا يعتمد على مقولات أو مقومات لغوية، وإنما يستند إلى أسس نحوية، تعتمد بدورها على مقولات ذهنية، ولو التزمنا بما هو موجود فى الواقع اللغوي نفسه ما احتجنا إلى القول بحذف أو بتقدير.

أقسام الظرف

يقسم النحويون الظرف – بصورة عامة – إلى قسمين رئيسين، هما: ظرف الزمان، وظرف المكان، بيد أنه ينبغي أن يلحظ منذ البداية أن ثمة نوعًا من الكلمات يمكن إضافته إلى هذين القسمين، بحيث يصح اعتباره قسمًا ثالثًا، ويمكن أن يشار إليه – دون تجوز كبير – بأنه يصلح لكليهما معًا، أي يمكن التعبير به عن الزمان كما يصح التعبير به من المكان، نحو، قبل، وبعد، وعند، ونحوها.

ولكل من ظرف الزمان وظرف المكان تقسيمات شتى باعتبارات مختلفة. وسنحاول فى هذه الصفحات أن نلم – إلمامًا سريعًا – بها.

أولاً: تقسيمات ظرف الزمان

(التقسيم الأول بحسب الدلالة):

يقسم جمهور النحويين ظرف الزمان، بحسب دلالته، إلى قسمين: مختص، وغير مختص، ويطلقون عليه مصطلح: المبهم.

- أما المختص فهو ما دل على زمان معين مخصوص؛ نحو: اليوم؛ و: الليلة، و:الصيف، و: الشتاء، و: يوم الجمعة، و: شهر رمضان... إلخ.

وينقسم ظرف الزمان المختص عند الجمهور إلى قسمين:

(أ) الظرف المعدود، وهو ما يصلح للوقوع في جواب (كم)؟ -ولا يسأل بها إلا عن النكرة[1]- كما لو سئلت: كم اعتقلت؟ فنقول: يومين، و: شهورًا، سنوات.

---

(١) انظر: معنى اللبيب وحاشية الدسوقي عليه ١/ ٢٦٧ وما بعدها، همع الهوامع ١/ ١٩٧ وما بعدها.

ولا يصح أن يعمل فى هذا القسم إلا ما يتكرر من الأفعال أو يتطاول، ومن ثم لا يجوز أن يقال: مات يومين، ونحو ذلك.

(ب) ظرف غير معدود؛ وهو ما يصح وقوعه جوابًا لـ (متى)؟ دون كم -ولا يسأل بـ(متى) إلا عن معرفة أو ما قارب المعرفة من نكرة مخصوصة- ويتضمن هذا القسم:

- أسماء الأيام، نحو: السبت، و: الأحد... إلخ.

- ما اختص بالإضافة من ظرف الزمان، نحو: يوم الجمل، يوم صفين، يوم الغفران.

- ما اختص بـ(ال) من ظرف الزمان، نحو: اليوم، و: الليلة.

- ما اختص بالوصف من ظرف الزمان، نحو: زرتك يومًا زارك فيه خالد.

- وأما غير المختص، ويصطلح عليه عند الجمهور بالمبهم -كما أسلفنا- فهو ما دل على قدر من الزمان دون تعيين أو تحديد، نحو: حين، و: وقت، و: زمان.

ومن النحويين من يرى أن الظرف غير المختص لا يضيف إلى معنى الفعل جديدًا، إذ للفعل دلالته الزمنية، فيكون الظرف بمثابة التأكيد له.

ومن النحويين من يرفض هذا التقسيم الثنائي لظرف الزمان بحسب دلالته، ويجعله ثلاثيًا[1]، هو:

(أ) الظرف المعدود، وهو ما يقع جوابًا لـ (كم)؟.

(ب) الظرف المختص، وهو ما يقع جوابًا لـ (متى)؟.

(جـ) الظرف المبهم، وهو ما لا يصلح في جواب أي منهما.

التقسيم الثاني لظرف الزمان: بحسب الاستعمال:

يقم النحويون ظرف الزمان – بحسب استعمالاته فى اللغة – إلى ثلاثة أقسام، هي: الظرف المتصرف، والظرف غير المتصرف، والظرف المبنى.

- ويعنون بالظرف المتصرف: الظرف الذى يمكن أن يفارق الظرفية إلى حالة لا

---

(١) المصدر السابق، وانظر: منار السالك ١/ ٢٩٣، وشرح التصريح ١/ ، المقرب ١/ ١٤٦ وما بعدها.

تشبهها، ومن ثم يصح وقوعه ظرفًا حينا؛ وغير ظرف حينا آخر[1]. فيصح وقوعه – مثلا – فاعلا، أو مبتدأ، أو خبرا، أو مفعولا به، أو مجرورًا بمن، أو مجرورًا بغير (من) من حروف الجر، أو مضافًا إليه. مثل كلمة (اليوم)؛ إذ يصح وقوعها ظرفًا حين تقول: ذاكرت اليوم، ومن ذلك قول الله تعالى: ﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى ﴾[2]، كما يصح وقوعها غير ظرف كما فى نحو: سَرَّنى يومُ الخميس، يومُ الجمعة يومٌ مبارك، واليومُ يومُ عملٍ، وأحببت يومَ لقائِك، وقوله تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴾[3].

وينقسم الظرف المتصرف إلى قسمين[4]:

الأول: الظرف المتصرف، نحو: حين، و: وقت، و: ساعة، و: يـوم، و: شهـر، و: عام.

والثاني: الظرف غير المنصرف، نحو: غُدْوَة، و: بُكْرَة "عَلَمَيْن"، نحو قولك: غدوةُ – أو بكرةُ – وقتُ نشاط، أو: لأسهرن الليلة إلى غُدْوَةَ –أو بُكْرَةَ – فإذا لم يكونا علمين – بأن كانتا نكرتين صرفتا، ومن ذلك قول الله تعالى: ﴿ وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا ﴾[5].

– وأما غير المنصرف من ظرف الزمان فهو ما لا يجوز استعماله فى اللغة إلا ظرفًا، ومن ثم لم يرد إلا منصوبًا أو مجرورًا بـ "من" خاصة[6] أو مبنيًا في محل نصب على الظرفية.

ويقسم النحويون هذا النوع – بدوره – أقسامًا ثلاثة[7]:

الأول: الظرف المنصرف، نحو: بُعَيْدَاتِ بين، بمعنى: أوقات غير متصلة، أي مرارًا متفرقة قريبًا بعضها من بعض[8]. ومن هذا القسم ما كان معينًا من: بكرة، وسحير،

---

(١) همع الهوامع ١/ ١٩٦، شرح التصريح ١/ ٣٤٢.

(٢) من الآية (٣) من سورة المائدة.

(٣) الآية (٨) من سورة البقرة.

(٤) انظر شرح التصريح ١/ ٣٤٢.

(٥) من الآية (٦٢) من سورة: مريم.

(٦) شرح التصريح ١/ ٣٤٢.

(٧) همع الهوامع ١/ ١٩٥ وما بعدها.

(٨) ينسب صاحب اللسان إلى أبى عبد أنه يقال: لقيته بعيدات بين، إذا لقى الرجل صاحبه بعد حين، وقد قيل ايضًا: بعيدات بين، إذا كان الرجل يمسك من إتيان صاحبه الزمان ثم يأتيه، ثم يمسك عنه نحو ذلك أيضًا ثم يأتيه.

وضحى، وضحوة، وصباح، ومساء، وليل، ونهار، وعتمة، وعشاء، وعشية. "فهذه النكرات أريد بها أزمان معينة فوضعت موضع المعارف وإن كانت نكرة، ولذلك لا تتصرف، وتوصف بالنكرة"[1]. نحو: حضر الصديق يوم الجمعة ضحى مرتفعة. أو رأيته عتمة متأخرة.

والثاني: الظرف غير المنصرف، وهو أنواع[2]:

١- ما ركب من الظروف، نحو: صباح مساء، و: ليل نهار، و: يوم يوم[3].

٢- كلمة (ذا) أو (ذات) مضافة إلـى الزمـان، نحو: ذا صباح، و: ذا مسـاء، و: ذات ليلة، و: ذات مرة، ومن ذلك قول أبي قيس بن الأصلت فى مدح سعيد بن العاصي[4]:

---

(١) همع الهوامع ١/ ١٩٦.

(٢) السابق.

(٣) وردت صور لغوية متعددة لتركيب نحو (صباح مساء)، أهمها:

أ- بناء الجزأين على الفتح، فيقال: صباح مساء، بفتح الجزأين معًا.

ب- إضافة الأول إلى الثاني، فيقال: صباح مساء، - بضم الحاء وكسر الهمزة - أي في الصباح والمساء، ومن ثم يكون متصرفا يقع ظرفا وغير ظرف، ومن ذلك قول الشاعر:

ولولا يوم يـوم ما أردنـا جزاءك والفروض لها جزاء

وقول جرير:

ما بال جهلك بعد الحلم والدين وقد علاك مشيب حين لاحين

وثمة مسألة تثار هنا، وهي: هل هناك فارق في المعنى بين التركيبين:

- من اللغويين من يرى أن ثمة فارقا، فإن البناء يقتضى - عندهم - وقوع الحدث فى الزمانين المركبين معًا، أي أنك إذا قلت: حضرت عندكم صباح مساء، - بفتح الجزأين بناء - كان معناه أنك قد حضرت في الصباح والمساء.

وأما لإضافة فإن الحدث مقصور فيها على الأول فحسب، أي أنك حين تقول: حضرت صباح مساء كان معناه الحضور في الصباح فقط. يقول الحريري في درة الغواص تعبيرا عن هذا الاتجاه: "المراد به مع الإضافة أنه يأتى في الصباح وحده؛ إذ تقدير الكلام يأتينا في صباح مساء، والمراد به عند تركيب الاسمين وبنيتها على الفتح أنه يأتي في الصباح والمساء وكان الأصل هو يأتينا صباحًا ومساء، فحذفت الواو العاطفة وركب الاسمان وبنيا على الفتح؛ لأنه أخف الحركات، كما فعل في العدد المركب من أحد عشر إلى تسعة عشر". الدرة من ١٩٣.

- ومن النحويين من يرفض هذه التفرقة، ويذهب إلى أن المعنى المستفاد من التعبير واحد في الموضعين، ويبالغ السيوطي في رفض الاتجاه الأول القائل بالتفرقة حين ينسب إلى ابن برى قوله بأن ما أشار إليه الحريرى لم يقله أحد، وأن لسيرافى قد صرح بعكسه. انظر همع الهوامع ١/ ١٩٧.

(٤) الدرر اللوامع ١/ ١٦٨.

إذا شـد العصابـة ذات يـوم وقام إلى المجلس والخصـوم
فقد حرمت على من كان يمشي بمكة غير مُدّخـلٍ سَقِيـمِ

ومن القبائل العربية من يجعل هذا النوع من قبيل الظرف المنصرف، وقد أجازه بعض النحويين، وقد نسب سيبويه هذه اللهجة إلى خثعم[1] مستشهدًا بقول بعضهم – وهو أنس بن مدرك الخثعمي[2]:

عزمت على إقامة ذي صباح بشيء ما يُسَوَّدَ مَنْ يَسُودُ

فقد وقع (ذو صباح) مجرورًا بالإضافة، فلم يلزم النصب على الظرفية، ومن ثم يكون متصرفًا. وبناء على هذه اللهجة يجوز أن يقع (ذو) ونحوه مرفوعًا.

٣- كلمة (سحر) إذا أريد بها سحر يوم بعينه، أو كانت معرفة بأداة التعريف (أل)، أو بالإضافة، نحو: سافر محمد يوم الجمعة سحر، أو: السحر، أو: سحره، أو: من سحره.

وثالث الأقسام: الظرف المبني، نحو: (إذ) و(إذا) وسنخص هذا النوع من الظروف بدراسة موسعة في ختام هذا الفصل.

ثانيًا: تقسيمات ظرف المكان

يقسم النحويون ظرف المكان تقسيمات مشابهة لتقسيمات ظرف الزمان، وفقًا للاعتبارات ذاتها، وسنعرض هذه التقسيمات بإيجاز نرجو أن يكون غير مخل فى الصفحات الآتية:

(التقسيم الأول لظرف المكان بحسب الدلالة):

يقسم النحويون الاسم الدال على المكان – بحسب دلالته – إلى قسمين، هما: ظرف المكان المختص. وظرف المكان غير المختص[3].

– أما ظرف المكان المختص – فهو الذي له اسم يدل عليه، ويحيط بأبعاده. مثل: الدار،

---

(١) كتاب سيبويه ١/ ١١٥.
(٢) انظر: الخزانة ٢/ ٢٦٨-٢٧٠.
(٣) انظر: همع الهوامع ١/ ١٩٥ وما بعدها.

المسجد، والحانوت، والطريق. وقد عرفه بعض النحويين بأنه "ما كان لفظه مختصًا ببعض الأماكن دون بعض"[(١)]، وعرفه آخرون بأنه "ما كان له أقطار تحصره نهايات تحيط به"[(٢)]، وعرفه فريق ثالث بأنه "ما كانت له أقطار وحدود ونهايات"[(٣)]، كما عرفه فريق رابع بأنه: "ما له صورة وحدود محصورة"[(٤)]. وهكذا تلتقي هذه التعريفات في أن ظرف المكان المختص كلمة ذات دلالة محددة على مكان بعينه محدود بحدود تميزه عن سواه.

ويرى فريق من النحويين أن هذا النوع من أسماء المكان المختصة ليس بظرف. ومن هؤلاء ابن السراج الذي يقرر صراحة أن نحو "مكة والمدينة والمسجد والدار والبيت لا يجوز أن يكون ظروفًا؛ لأن لها أقطارًا محدودة معلومة. تقول: قمت أمامك . وصليت وراءك. ولا يجوز أن تقول: قمت المسجد، ولا قعدت المدينة. ولا ما أشبه ذلك"[(٥)].

بيد أن جمهور النحويين يرى أن من الممكن في أسماء المكان المختصة أن تكون ظروفًا.وأنها إذا أريد بها معنى الظرفية وجب اتصالها بـ (فى). نحو: جلست في الدار. وسمعت في الطريق. ومقتضى هذا الرأى أنه لا يصح نصب اسم المكان على الظرفية. ولا يستثنى من هذا الحكم العام إلا بضع كلمات مسموعة وردت معها أسماء الأماكن المختصة منصوبة دون أن تسبق بـ (فى) ومن هذه الكلمات كلمة (دخل) كما فى نحو: دخلت الدار والمسجد. فإن مذهب سيبويه والمحققين من النحويين أن اسم المكان هنا منصوب على الظرفية، وأن اسم المكان المختص مع (دخل) وغير المختص في ذلك سواء[(٦)].

---

(١) انظر: همع الهوامع ١/ ٢٠٠.

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق، وأيضًا: شرح ابن عقيل ١/ ٤٩٥.

(٤) انظر: الصبان على الأشموني ٢/ ١٢٩.

(٥) الأصول في النحو ١/ ٢٣٧.

(٦) لا تدخل كلمة (دخل) إلا على واحد من ثلاثة يختلف المسلك اللغوي لـ (دخل) في كل منها:

أولها – أن يكون مدخولها كبيرًا، كالإقليم، والدولة، والقطر، نحو: دخلت العراق والشام، وإيطاليا، والهند.

وقد تضافرت النصوص على نصبه في هذه الحالة.

وثانيها – أن يكون مدخلوها صغيرا، كالبيت، والحلقة، والبئر، والنفق، ونحوها، ونحو: دخلت في البيت.

وأما الظرف غير المختص – ويصطلح عليه بعض النحويين بالمبهم – فهو "ما لا يدل على مكان بعينه" أي ليست له أقطار تحصره ونهايات تحيط به. أو كما يقول ابن السراج "هو الذي ليست له حدود معلومة تحصره، وهو يلي الاسم من أقطاره، نحو: خلف، وقدام، وأمام، ووراء، وما أشبه ذلك. ألا ترى أنك إذا قلت: قمت خلف المسجد، لم يكن لذلك الخلف نهاية تقف عندها. وذلك إذا قلت: قدام زيد، لم يكن لذلك حد ينتهي إليه، فهذا وما أشبهه هو "المبهم" الذي لا خلاف في أنه ظرف"[(١)].

وظرف المكان المبهم، أو غير المختص – وفق تعبير ابن السراج ومن معه – أنواع:

١ – ما دل على مقدار، نحو: ميل، وفرسخ، وبريد، وغلوة.

ومن النحويين من ذهب إلى أن هذا النوع لا يدخل تحت المبهم؛ إذ هو مختص له نهاية محددة وطول معلوم، ولكن الجمهور يرفض ذلك ويرى أنه غير مختص؛ لأنه إنما يرجع في دلالات هذه الكلمات إلى السماع. وقد حاول السيوطي تفسير موقف جمهور النحويين بأن زعم أن هذه الأطوال غير منضبطة،وأنها قابلة للزيادة والنقصان، إذ قال: "الغلوة مائة باع،والميل عشرة غلاء، والفرسخ ثلاثة أميال، والبريد أربعة فراسخ. والباع لا ينضبط إلا بتقريب؛ لأنه يزيد وينقص، فيلزم أن تكون هذه المقدرات غير محققة النهاية والحدود. بل تحديدها على جهة التقريب"[(٢)]. وهذا التفسير غير دقيق كما ترى، إذ من المؤكد أن هذه الأطوال محدودة؛ وإلا كان اعتبارها وحدات قياس عبثًا. ولعل ما ذكره ابن السراج في تفسير اعتبار هذه الوحدات القياسية للمكان ظروفًا مبهمة أكثر دقة حين قرر أنه "إنما

وقد ذهب جمهور النحويين إلى وجوب الجر بـ (فى) فى هذه الحالة.

وثالثها – أن يكون مدخولها متوسطًا، كالمدينة، نحو: دخلت القاهرة، أو دخلت في القاهرة.

وقد رأى النحويون أن القياس فى هذه الحالة جواز الوجهين: النصب على الظرفية، والجر بـ (فى).

وقد أثار النحويون هنا مسألة ناصب الاسم الواقع بعد (دخل)، ولهم فى هذا المجال آراء ثلاثة:

١ – أن الاسم منصوب على الظرفية، وهذا هو رأى سيبويه.

٢ – أنه مفعول به على الاتساع، أى على تقدير حذف الجار، وهذا هو رأى أبى على الفارسى.

٣ – أنه مفعول به على الأصالة لا على الاتساع، وهو مذهب الأخفش.

انظر: همع الهوامع ١/ ٢٠٠، وأيضا المقتضب ٤/ ٦٠ وما بعدها.

(١) الأصول في النحو لابن السراج ١/ ٢٣٧.

(٢) همع الهوامع ١/ ١٩٩ وما بعدها.

يراد بالمبهم ما لا يعرف له من البلاد موضع ثابت ولا حدود من الأمكنة، فهذا إنما يعرف مقداره، فالإبهام فى: الفرسخ،والميل، بعد موجود؛ لأن كل موضع يصلح أن يكون من الفرسخ والميل، فافهم الفرق بين المعروف الموضع والمعروف القدر"[1].

ولأبى حيان رأي خاص به، أراد به الخلاص من مشكلة اعتبار هذه الكلمات مختصة أو غير مختصة، فقرر أنها شبيهة بالمبهمة، وأنه لذلك جاز أن يتصل بها الفعل مباشرة دون واسطة (فى)[2].

٢- ما لا يتحدد إلا بواسطة الإضافة، نحو: مكان، وناحية، ووجه، وجهة، وشرق، وغرب، وشمال، وجنوب، والجهات الست: وراء، وأمام، ويمين، ويسار، وقدام، وخلف.

٣- ما جرى مجرى ما لا يتحدد إلا بالإضافة. وهو نوعان:

(أ) صفة المكان، نحو: قريبًا منك. وشرقى المسجد، وغربي الدار.

(ب) مصادر قامت مقام مضاف إليها تقديرًا، نحو: قُربُ الدار (أي مكانًا قريبًا منها)، و: وزن الجبل (أي ناحية منه)، و: زِنَتَه (أي محاذيًا له)، ومن هذا النوع عند أبي حيان: قِبَلَك، ونحوك، ونحوه.

٤- ما اشتق من اسم "الحدث" الذي اشتق منه العامل، واتحدت "مادته" و"مادة عامله"، نحو: ذهبت مذهب زيد: ورميت مرمى خالد، ونحوت منحى سعد.

ولا فرق فى هذا النوع بين الصحيح والمعتل، ولا بين المفرد والجمع. ومن ذلك قول الله تعالى: (وأنا كنا نقعد منها مقاعد للسمع)[3].

ولو اختلفت مادة الحدث عن مادة المشتق وجب النطق بـ (فى)، نحو: نحوت في مذهب الخليل (أي اتجهت في النحو اتجاهه). وذهبت في مرمى العدو، ولا يجوز النصب في هذا الموضع، وقد ورد شاذًا قول بعض العرب: هو منى مقعد القابلة، ومزجر الكلب، ومناط الثريا[4].

---

(١) الأصول في النحو ٢/ ٢٣٩.
(٢) همع الهوامع ١/ ١٩٩.
(٣) من الآية (٩) من سورة الجن.
(٤) همع الهوامع ١/ ١٩٩ – ٢٠٠.

(التقسيم الثاني لظرف المكان، بحسب الاستعمال):

يقسم النحويون ظرف المكان بحسب استعمالاته في اللغة – إلى أقسام ثلاثة، هي: الظرف المتصرف، والظرف غير المتصرف، والظرف المبني.

- أما الظرف المتصرف فهو الظرف الذي يمكن أن يفارق النصب على الظرفية إلى حالة أخرى لا تشببها، كالفاعلية، والمفعولية، والإضافة، والإخبار به، والإخبار عنه، ونحوها. كما في كلمة (يمين) أو (شمال)؛ فإن من الممكن أن تقول: جلست يمين المنصة شمال المتحدث، فتكون كل منهما ظرفًا، كما أن من الممكن أن تفارق النصب على الظرفية إلى الرفع أو الجر أو النصب على غير الظرفية، تقول: استقامت يمينُ الطريق، ورصفت شمالُها، ويمينُ الطريق أقرب لكن شمالَها أسهل، ومن ذلك قول الله تعالى: ﴿عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ قَعِيدٌ﴾ [1]، وقول عمر وبن كلثوم[2]:

صددت الكأس عنا أم عمرو   وكان الكأس مجراها اليمينـا

والظرف المتصرف نوعان عند جمهور النحويين؛ لأنه إما أن يكون كثير التصرف، أو نادره.

- فكثير التصرف كلمات عديدة في اللغة استعملت ظرفًا للمكان كما استعلت غير ظرف، منها (يمين) و(شمال) وقد مثلنا لهما، ومنها أيضًا.

كلمة (ذات) مضافة إلى (يمين) أو (شمال)، نحو قوله تعالى: ﴿تَّزَٰوَرُ عَن كَهْفِهِمْ ذَاتَ ٱلْيَمِينِ وَإِذَا غَرَبَت تَّقْرِضُهُمْ ذَاتَ ٱلشِّمَالِ﴾ [3].

كلمة (مكان) نحو لو قلت: مكانك حسن، أو: اجلس مكانك، ومنه قول بعضهم: إلزم مكانك.

الكلمات الدالة على بعض الجهات الست عند سيبويه[4]، وهي: خلفك، وقدامك،

---

(١) من الآية (١٧) من سورة (ق).

(٢) البيت من معلقته، انظر: شعراء الجاهلية.

(٣) من الآية (١٧) من سورة الكهف.

(٤) انظر: كتاب سيبويه ١/ ٢٠١.

وأمامك، وتحتك، وقبالتك، وما أشبهها. ومن ذلك: هو ناحية من الدار، وداره شرقي كذا... إلخ. ومن ذلك:

قول لبيد بن ربيعة[١]:

فغدت كلا الفرجين تحسب أنه مولى المخافة خَلْفُهَا وأَمَامُهَا

فقد رفع (خلفها) و(أمامها) على البدلية من كِلاَ.

وقول جرير[٢]:

هبت جنوبا فذكرى ما ذكرتكم عند الصفاة التي شرقي حورانا

كلمتا (فرسخ) و(ميل) عند ابن السراج[٣] "تقول: سرت فرسخًا وفرسخين، وميلا وميلين"[٤].

ونادر التصرف كلمة واحدة، هي (وَسْط) بسكون السين، فإنها قد وردت منصوبة على الظرفية، كما وردت مرفوعة على الابتداء، كما في قول عدي بن زيد العبادي يصف سحابًا[٥]:

وَسْطُهُ كاليراع أو سُرُج المجـ ـدل طورًا يخبو وطورًا ينير

فـ (وسطه) مبتدأ خبره (كاليراع).

وأما الظرف غير المتصرف فهو ما يلزم النصب على الظرفية أو الجر بـ (من) خاصة، وهو ألفاظ، منها:

كلمة (بلد) عند البصريين، شريطة أن لا تكون بمعنى (بديل)، أما الكوفيون فيرفضون اعتبارها ظرفًا[٦].

---

(١) انظر: ديوانه، كتاب سيبويه ١/ ٢٠٢.

(٢) انظر: ديوانه.

(٣) انظر: الأصول في النحو ١/ ٢٣٩.

(٤) المصدر السابق.

(٥) انظر همع الهوامع ١/ ٢٠١، والدرر اللوامع ١/ ١٦٩.

(٦) همع الهوامع ١/ ٢١٠.

كلمة (مكان) بمعنى (بدل) أو (عوض) عند البصريين أيضًا، ذكره السيوطي، معللا ذلك بأن كلمة (مكان) حين تستخدم فى هذا المعنى لا تفيد الدلالة على المكان الحقيقي؛ لأن مكان الشيء حقيقة هو موضعه ومستقره، فلما كانت الظرفية على طريقة المجاز لم يتصرفوا به كما يتصرفون في الظروف الحقيقية"[١].

كلمة (حول) – ومثلها: (حوالى) و(حولى) و(أحوالى) و(حوال) و(أحوال) – وهي جميعًا بمعنى واحد.

قال تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَضَآءَتۡ مَا حَوۡلَهُۥ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمۡ﴾[٢].

وقال صلوات الله عليه: "اللهم حولينا ولا علينا"[٣].

وقال الشاعر[٤]:

يا إبلي ما ذامه فتابيه   ماء رواء ونصى حَوْلِيَهْ

وقال امرؤ القيس[٥].

فقالت صباك الله إنك فاضحى   ألست ترى السمار والناس أحوالى

كلمة (شَطْر) بمعنى: (نحو) أي جهة، نص عليها أبو حيان، ومثال ورودها منصوبة على الظرفية قول الله تعالى: ﴿وَمِنۡ حَيۡثُ خَرَجۡتَ فَوَلِّ وَجۡهَكَ شَطۡرَ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ﴾[٦] وقوله سبحانه: ﴿وَحَيۡثُ مَا كُنتُمۡ فَوَلُّواْ وُجُوهَكُمۡ شَطۡرَهُۥ﴾[٧]، ومن ذلك قول أبي زنباع الجذامى[٨]:

أقول لأم زنبـــاع أقيـــمي   صدور العيس شطر بني تميم

---

(١) همع الهوامع ١/ ٢١٠.

(٢) من الآية (١٧) من سورة البقرة.

(٣) انظر: معجم ألفاظ الحديث.

(٤) الدرر اللوامع ١/ ١٧٠.

(٥) البيت في ديوانه.

(٦) من الآية (١٥٠) من سورة البقرة.

(٧) من الآية (١٤٤) والآية (١٥٠) من سورة البقرة.

(٨) همع الهوامع، والدرر اللوامع ١/ ١٧٠.

وقول ابن أحمر الباهلي[1].

تعدو بنا شطر نجد وهي عاقدة   قاد قارب العقد من إيغالها الحقبا

ومن ورودها مجرورة بـ (من) قول لقيط بن يعمر الإيادي[2].

كلمة (سوى) بكسر السين وضمها ومثلها (سواء) بفتح السين وكسرها أيضًا، عند سيبويه، يقول: "ومن ذلك أيضًا: هذا سواءَك، وهذا رجل سواءَك، فهذا بمنزلة (مكانك) إذا جعلته في معنى: (بدلك)، ولا يكون اسمًا إلا في الشرع، قال بعض العرب: لما اضطر في الشعر جعله بمنزلة (غير)، قال الشاعر –وهو رجل من الأنصار –:

ولا ينطق الفحشاء من كان منهم   إذا قعــدوا منا ولا مــن سَـوائنا

وقال الآخر –وهو الأعشى:

تجانف عن جو اليمامة ناقتي   وما عدلت من أهلها لسوائكما"[3]

وفي هذا النص يقرر سيبويه أن (سواء) – ومثلها أيضًا (سوى) – من قبيل الظرف غير المتصرف، وأنه لا يصح استخدامها متصرفة – أي غير منصوبة على الظرفية أو مجرورة بمن – إلا في حالات الضرورة الشعرية. وقد أخذ جمهور النحويين برأي سيبويه، معللا ذلك بأن سواءك، أو سواك، بمعنى (مكانك) " الذي تدخله معنى عوضك وبدلك، فكما أنك إذا قلت: مررت برجل مكانك، أي: (عوضك وبدلك) لا يتصرف، فكذلك ما هو بمعناه، وسبب ذلك أن مكانا بهذا المعنى ليس بمكان حقيقي؛ لأن مكان الشيء حقيقة إنما هو موضعه ومستقره، فلما كانت الظرفية على طريقة المجاز لم يتصرفوا به كما يتصرفون في الظروف الحقيقية"[4].

ومن النحويين من عارض هذا الاتجاه، وذهب إلى أن (سوى) و(سواء) من قبيل الظرف المتمكن "أي يستعمل ظرفًا كثيرًا وغير ظرف قليلاً"[5]. ومن هؤلاء الرماني وابو البقاء وابن هشام، وقد نسب هذا الرأي إلى الكوفيين.

---

(١) المصادر السابقة.

(٢) الدرر اللوامع ١/ ١٧٠.

(٣) كتاب سيبويه ١/ ٢٠٢-٢٠٣

(٤) همع الهوامع ١/ ٢٠١

(٥) المصدر السابق.

وثمة اتجاه ثالث ذهب إليه الزجاجي وابن مالك يرفض اعتبارهما ظرفًا ألبتة، ويجلهما اسمين مرادفين لكلمة (غير)، وكما أن كلمة (غير) لا تكون ظرفًا ولا تلزم النصب فكذلك ما كان بمعناها.

ومن النصوص اللغوية ما يؤكد ورود كل من (سوى) المقصورة، و(سواء) الممدودة غير منصوبة على الظرفية، ومن ذلك قول محمد بن عبدالله بن مسلمة المدني، المعروف بابن المولى[1]:

وإذا تباع كريمة أو تشترى فسواك بائعها وأنت المشتري

وقول الفند الزماني[2]:

ولم يبق سوى العدوا ... نِ دِنَّاهم كما دانوا

وقول المجنون[3]:

أأترك ليلى ليس بيني وبينها ... سوى ليلة إني إذًا لصبور

وقول الآخر[4]:

ذكرك الله عند ذكر سواه ... صارف عن فؤادك الغفلات

فإن كلمة (سوى) في جميع هذه الشواهد غير منصوبة، ومن ثم دل ذلك على تصرفها. ومن ذلك أيضًا قول الشاعر[5]:

معلل بسواء الحق مكذوب

وقول الآخر[6]:

فإن أخا سوائكم الوحيد

---

(١) الدرر للوامع ١/ ١٧٠.
(٢) السابق ١/ ١٧٠-١٧١.
(٣) الدرر اللوامع ١/ ١٧١.
(٤) المصدر السابق.
(٥) المصدر نفسه، قال الشنقيطي: "ولم أعثر على تتمة أوائله"، انظر الدرر اللوامع.
(٦)المصدر نفسه، قال الشنقيطي أيضا إنه لم يعثر على تتمة البيت أو قائله، المصدر نفسه.

فقد وقعت (سواء) في الشاهدين غير منصوبة على الظرفية.

كلمة (عند) بكسر العين على الأشهر والأفصح فيما ورد من نصوص اللغة الفصحى، وإن وردت في بعض اللهجات القبلية مفتوحة الأول – وعليه نطق العامية المصرية – كما وردت في لهجات أخرى مضمومة[1].

ولم تستعمل كلمة (عند) في النصوص اللغوية إلا منصوبة على الظرفية، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ ٱلْأَخْيَارِ﴾[2]، وقوله: ﴿عِندَ مَلِيكٍ مُّقْتَدِرٍ﴾[3]، أو مجرورة بمن نحو قوله سبحانه: ﴿ءَاتَيْنَٰهُ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا﴾[4]، ومن ثم عدت غير متصرفة لتوغلها في الإبهام، وفسر ذلك السيوطي بأنها تصدق على الجهات الست بأسرها[5]، فإنك حين تقول الكتاب عند المائدة، يصدق أن يكون أمامها أو خلفها أو يمينها أو شمالها أو فوقها أو تحتها.

وتستخدم كلمة (عند) للدلالة على كون مظروفها حاضرًا حضورًا فعليًا حسيًا أو معنويًا، كما تستعمل للدلالة على اقتراب حضوره أيضًا حسيًا أو معنويًا، فهذه معان أربعة تفيدها (عند)[6].

مثال دلالتها على الحضور الفعلي الحسي قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ قَالَ هَٰذَا مِن فَضْلِ رَبِّى﴾[7].

ومثال دلالتها على الحضور الفعلي المعنوي قوله سبحانه: ﴿قَالَ ٱلَّذِى عِندَهُۥ عِلْمٌ مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبْلَ أَن يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ﴾[8].

---

(١) انظر همع الهوامع ١/ ٢٠٢.

(٢) من الاية (٤٧) من سورة (ص).

(٣) من الآية ٥٥) من سورة القمر.

(٤) من الآية (٦٥) من سورة الكهف.

(٥) همع الهوامع ١/ ٢٠٢.

(٦) المصدر السابق.

(٧) من الآية (٤٠) من سورة النمل.

(٨) من الآية (٤٠) من سورة النمل.

ومثال دلالتها على اقتراب الحضور الفعلي الحسي قوله تعالى: ﴿عِندَ سِدۡرَةِ ٱلۡمُنتَهَىٰ ۝ عِندَهَا جَنَّةُ ٱلۡمَأۡوَىٰٓ﴾[(١)].

ومثال دلالتها على اقتراب الحضور الفعلي المعنوي قوله سبحانه: ﴿رَبِّ ٱبۡنِ لِي عِندَكَ بَيۡتٗا فِي ٱلۡجَنَّةِ﴾[(٢)].

كلمة (لدى) وهي بمعنى (عند)، فهي ظرف غير متصرف يلزم النصب على الظرفية، وتفيد كون مظروفها حاضرًا حضورًا حسيًا حقيقيًا، ومن ثم تختلف عن (عند) في أمور:

١- أنها تلزم النصب على الظرفية، ويمتنع جرها بمن، في حين يجوز جر (عند) بمن كما ذكرنا.

٢- أنها تدل على الظرفية الحسية لا المعنوية، في حين تدل (عند) – كما ذكرنا – على الظرفية الحسية أو المعنوية.

ومقتضى ذلك أنه يجوز أن يقال: هذا الرأي صواب عندي،ولكن لا يجوز أن يقال: هذا الرأسي صواب لدي.

٣- أنها تدل على كون مظروفها حاضرًا حضورًا فعليًا حقيقيًا، في حين جاز أن تدل (عند) على اقتراب حضور مظروفها كما ذكرنا.

ومن اللغويين من أجاز دلالتها على كل ما تدل عليه (عند) دون تفرقة بينهما، ومن هؤلاء –فيما يحكي السيوطي –أبو العلاء[(٣)].

وتقلب ألف (لدى) عند إضافتها إلى الضمير ياء، كما في (على) و(إلى) من حروف الجر، ومن ذلك قول الله تعالى: ﴿لَهُم مَّا يَشَآءُونَ فِيهَا وَلَدَيۡنَا مَزِيدٞ﴾[(٤)]، وقوله سبحانه: ﴿وَمَا كُنتَ لَدَيۡهِمۡ إِذۡ يُلۡقُونَ أَقۡلَٰمَهُمۡ أَيُّهُمۡ يَكۡفُلُ مَرۡيَمَ﴾[(٥)]، وقوله: ﴿كُلُّ حِزۡبِۭ بِمَا لَدَيۡهِمۡ فَرِحُونَ﴾[(٦)].

(١) من الآية (١٥) من سورة النجم.
(٢) من الآية (١١) من سورة التحريم.
(٣) انظر: همع الهوامع ١/ ٢٠٢-٢٠٣.
(٤) من الاية (٣٥) من سورة (ق).
(٥) من الآية (٢٥) من سورة آل عمران.
(٦) من الآية (٣٢) من سورة الروم.

وتبقى هذه الألف كما هي دون تغيير في حالة الإضافة إلى اسم ظاهر، ومن ذلك قول الله تعالى: ﴿وَقَدَّتْ قَمِيصَهُۥ مِن دُبُرٍ وَأَلْفَيَا سَيِّدَهَا لَدَا ٱلْبَابِ﴾ [1]، وقوله سبحانه: ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْأَزِفَةِ إِذِ ٱلْقُلُوبُ لَدَى ٱلْحَنَاجِرِ كَٰظِمِينَ﴾ [2].

ومن النحويين من زعم أن الكلمات الثلاثة: (لدى) و(على) و(إلى) تلزم حالة واحدة في اتصالها بالضمير والاسم الظاهر، وهي إبقاء ألفها الأخيرة فيها، مستشهدًا بقول شاعر مجهول: [3]

إلى كم يا خناعة لا إلانـــا	عزا الناس الضراعة والهوانا
فلو برأت عقولكم بصرتم	بأن دواء دائكـم لدانـــا
وذا كـم إذا واثقتمونـــا	على قصر اعتمادكـم علانـا

ونحن نميل إلى رفض الأخذ بهذا النص في مجال تقعيد العربية الفصحى لأمرين:

أولهما – أنه نص واضح الصنعة، ولعله بعض نتاج النحويين أنفسهم، حيث يؤثر بعضهم الأخذ بالظواهر الغريبة التي لا سند لها من الشائع في نصوص اللغة الفصحى، وهذه الصنعة النحوية تتجلى واضحة في أمور أبرزها هذا الحرص على وجود هذه الكلمات الثلاثة معًا، وكأن الناظم يقول: قس (لدى) على كل من (على) و(إلى)، ثم هذا الحرص على وجود كل من الحرفين (على) و(إلى) في الحالتين معًا: حالة الاتصال بالضمير وحالة الاتصال بالاسم الظاهر، في جزء واحد من البيت، أما (إلى) فهي موجودة بحالتيها في شطر البيت الأول. وأما (على) فإنها بدورها موجودة بحالتيها في عجز البيت الأخير. وكأن ناظم الأبيات – الذي نوشك أن نقطع بأنه نحوى – لا يريد أن يدع مجالاً للملاحظة أو فرصة للتأمل، بل إنه يكاد ينطق القاعدة نطقًا.

والأمر الثاني: الذي نرفض من أجله هذه الأبيات وما انبنى عليها من إعطاء هذه

(١) من الاية (٢٥) من سورة يوسف.

(٢) من الآية (١٨) من سورة غافر.

(٣) انظر: الدرر اللوامع ١/ ١٧١ – ١٧٢، وهمع الهوامع ١/ ٢٠٣.

الكلمات حكمًا واحدًا في الحالتين معًا: حالة الاتصال بالضمير، وحالة الاتصال باسم ظاهر، فيمتد عن أن هذا النص –على فرض صحته– لا يعدو أن يكون نصا لهجيًا، يؤكد ذلك روح الأبيات من ناحية، وصياغتها من ناحية أخرى، تلك الصياغة التي تنفرد فيها بتقرير هذه الظاهرة التي السند لها من بقية نصوص اللغة الفصحى سواء ما كان منها مأثورًا عن عصر الاستشهاد أو ما نسب إلى غير هذا العصر.

الظروف المبنية

(إذ):

تعددت أساليب استعمال (إذ) في العربية الفصحى، ويمكن أن نميز فى هذه الأساليب ثلاثة، هي[1]:

الأسلوب الأول: الدلالة على المفاجأة، وذلك إذا وقعت بعد كلمة (بينا) أو (بينما) كما في قول الشاعر.

بينا كذلك، والأعداء وجهتها … إذ راعها لِحَفيفٍ خَلْفَهَا فَزَعُ

وقول عنبر بن لبيد العذرى، أو حريث بن جيلة[2].

فاستقدر الله خيرًا وارضَيَنَّ به … فبينما العسر إذ دارت مياسير

وقد اختلف في تصنيف (إذ) في هذا الأسلوب، وثمة اتجاهات أربعة:

١- أنها حرف يدل على المفاجأة، فهي مبنية لا محل لها من الإعراب كسائر الحروف.

٢- أنها ظرف زمان، فهي مبنية في محل نصب على الظرفية، ثم هي مضافة والجملة بعدها مضاف إليها.

٣- أنها ظرف مكان، فهي مبنية في محل نصب على الظرفية، لإضافتها إلى الجملة بعدها.

٤- أنها حرف زائد، بغية تحقيق الهدفين المقررين من الزيادة في اللغة العربية، وهما: الدلالة على تقوية المعنى، ثم التنسيق اللفظي.

الأسلوب الثاني: الدلالة على التعليل، كما في قوله تعالى: ﴿ وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ

(١) انظر همع الهوامع ١/ ٢٠٤-٢٠٧، و: الدرر اللوامع ١/ ١٧٣.
(٢) الدرر اللوامع ١/ ١٧٣.

﴿ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِي ٱلْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾[1]، أي: لأجل ظلمكم، وقد اختلف في تصنيف (إذ) هذه أيضًا على وجهين:

١ - أنها حرف تعليل، شأنها شأن اللام، فهي مبنية لا محل لها من الإعراب.

٢- أنها ظرف، فهي في محل نصب على الظرفية، وهي مبنية لإضافتها إلى الجملة بعدها، وإفادتها التعليل ليس مستفادًا منها وإنما مرده على السياق.

والأسلوب الثالث: الدلالة على الظرفية، وهي - في هذا الأسلوب - ظرف زمان لا مكان، غير متصرف، مبنى على السكون، في محل نصب.

وهي تختص بالزمان الماضي عند جمهور النحاة، وقد أجاز فريق منهم ابن مالك أن تدل على الزمان المستقبل أيضًا، مستدلين بقوله تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا ۝ بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا﴾[2]، فإن ذلك لم يتم بالفعل فيما مضى من الزمان بل سيقع فيما سيأتى منه، وكذلك قوله سبحانه: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ۝ إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ فِيٓ أَعْنَٰقِهِمْ﴾[3]، فإن (يعلمون) مستقبل لفظًا ومعنى لدخول حرف التنفيس عليه، وقد عمل في (إذ) فصارت كـ (إذا) في الدلالة على الزمان المستقبل. وقد رفض جمهور النحويين أن تدل (إذ) على الزمان المستقبل. وأوَّلَ هذه النصوص وما أشبهها مما تدل فيه (إذ) على المستقبل بأن الزمان المستقبل مُنَزَّلٌ منزلة الماضي في الدلالة على تحتم الوقوع، فهي - إذًا - لا تدخل إلا على الماضي لفظًا أو تأويلاً[4].

وأما عدم تصرف (إذ) فلأنها عند النحويين لا تقع مرفوعة على الابتداء أو الفاعلية، كما لا تقع مجرورة إلا إذا أضيف اسم الزمان إليها، نحو: حينئذ، يومئذ، كما لا تقع مجرورة إلا إذا أضيف اسم الزمان إليها، نحو: حينئذ، يومئذ، بعد إذ، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ﴾[5]، وقوله سبحانه: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ ۚ وَيَوْمَئِذٍ

---

(١) من الآية (٣٩) من سورة الزخرف.

(٢) من الاية (٥) من سورة الزلزلة.

(٣) من الآية (٧١) من سورة غافر.

(٤) انظر: همع الهوامع ١/ ٢٠٤، الدرر اللوامع ١/ ١٧٣، المغني وحاشية الدسوقي عليه ١/ ١١٦.

(٥) من الآية (٨٤) من سورة الواقعة.

﴿ يَفۡرَحُ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ﴾ (١) وقوله: ﴿ رَبَّنَا لَا تُزِغۡ قُلُوبَنَا بَعۡدَ إِذۡ هَدَيۡتَنَا ﴾ (٢)، ولذلك كانت (إذ) مبنية في محل نصب على الظرفية أو جر بالإضافة إلى اسم الزمان، ومرد بنائها – عند النحاة – إلى أمرين:

١ - أنها تفتقر إلى ما بعدها من الجمل، فكانت كاسم الموصول المبني للشبه الافتقاري.

٢ - أنها موضوعة على حرفين، فكانت ككثير من الضمائر التي بنيت للشبه الوضعي.

و(إذ) واجبة الإضافة إلى الجمل:

الاسمية، كما في قوله تعالى: ﴿ وَٱذۡكُرُوٓاْ إِذۡ أَنتُمۡ قَلِيلٞ مُّسۡتَضۡعَفُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِ ﴾ (٣) وقوله﴿ إِذۡ أَخۡرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ثَانِيَ ٱثۡنَيۡنِ إِذۡ هُمَا فِي ٱلۡغَارِ ﴾ (٤).

أو الفعلية، كما في قوله سبحانه: ﴿ إِذۡ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحۡزَنۡ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا ﴾ (٥)، وقوله: ﴿ إِذۡ أَخۡرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ثَانِيَ ٱثۡنَيۡنِ ﴾ (٦).

وإشترط فى الجملة التى تقع مضاف إليها (إذ) أنه لا تكون شرطية، وقد تحذف للعلم بها فيعوض عنها التنوين.

(إذا).

تعددت أساليب «إذا) أيضاً فى العربية الفصحى، ويمكن أن نميز فيها – بدورها – أساليب ثلاثة(٧):

الأسلوب الأول: الدلالة على المفاجأة، نحو: ينجح الطالب فإذا الإهمال والتشرد، ومنه قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا هِيَ حَيَّةٞ تَسۡعَىٰ ﴾ (٨).

---

(١) من الآية (٤) من سورة الروم.

(٢) من الاية (٨) من سورة آل عمران.

(٣) من الآية (٢٦) من سورة الأنفال.

(٤) من الآيى (٤٠) من سورة التوبة

(٥) من الآية (٤٠) من سورة التوبة.

(٦) من الآية (٤٠) من سورة التوبة.

(٧) انظر: مغنى اللبيب، حاشية الدسوقى على المغنى ١/ ١٢٧، همع الهوامع للسيوطى ١/ ٢٠٦، الدور اللوامع ١/ ١٧٣، شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٩٥.

(٨) من الآية (٢٠) من سورة طه.

وتختص (إذا) فى هذا الأسلوب عند جمهور النحويين بالدخول على الجملة الإسمية[1]، ولا تحتاج لجواب، كما لا تقع فى الابتداء، وتدل على الحال والاستقبال، وقد اختلف النحاة فى تصنيفها، وثمة أقوال ثلاثة:[2]

١- أنها حرف، فهى مبنية لا محل لها من الإعراب كسائر الحروف.

٢- أنها ظرف مكان، وهو قول بعض النحاة، منهم: المبرد، والفارسى وابن جنى، والخياط، وابن عصفور.

٣- أنها ظرف زمان، وهو قول فريق آخر من النحويين، منهم الزجاج والرياشى، والزمخشرى، وابن طاهر، وابن خروف، والشلوبين.

وسواء عدت ظرف مكان أو زمان فإنها عند الفريقين مبنية فى محل نصب على الظرفية.

وتلزم (إذا) فى هذا الأسلوب (الفاء). التى اختلف فى تصنيفها – بدورها –[3]:

١- فثمة فريق ذهب إلى أنها زائدة للتأكيد، ومن هؤلاء المازنى وابن جنى.

٢- وفريق ذهب إلى أنها تعطف جملة (إذا) على الجملة قبلها، ومن هؤلاء: الشلوبين، وأبو حيان.

٣- وفريق ثالث رأى أنها رابطة بين الجملتين: السابقة عليها والتالية لها، شأنها فى ذلك شأن الفاء الداخلة على جواب الشرط. وهو رأى الزجاج.

الأسلوب الثانى: وتستعمل فى هذا الأسلوب لغير المفاجأة، والغالب أن تستخدم ظرفا للزمان المستقبل، وأن تتضمن معنى الشرط، وأن تختص – عند الجمهور – بالدخول على الجملة الفعلية، عكس التى للمفاجأة. وقد اجتمع الأسلوبان فى قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ ﴾ [4]، وقوله سبحانه: ﴿ فَإِذَآ أَصَابَ بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦٓ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴾ [5].

---

(١) أجاز فريق من النحاة – منهم أبو حيان – أن تدخل (إذا) فى هذا الأسلوب على الجملة الفعلية مطلقا، وذهب فريق ثالث إلى قصر جواز دخولها على الجملة الفعلية بالجملة المسبوقة.

(٢) انظر: همع الهوامع ١/ ٢٠٦، الدسوقى على المغنى ١/ ١٢٧ وما بعدها.

(٣) المصادر السابقة.

(٤) من الآية (٢٥) من سورة الروم.

(٥) من الآية (٤٨) من سورة الروم.

ويقع الفعل بعدها ماضياً كثيراً، ومضارعاً قليلاً. وقد اجتمعا معا فى قول أبى ذؤيب الهذلى:

والنفس راغبة إذا رغبتها ... وإذا ترد إلى قليل تقنع

وقد تخرج عن الدلالة على الظرفية قليلاً، ومن ذلك وقوعها مبتدأ فى قوله تعالى: ﴿ إِذَا وَقَعَتِ ٱلْوَاقِعَةُ ﴾ (١)، ومفعولاً به فى قوله صلوات الله عليه: "إنى لأعلم إذا كنت على راضية وإذا كنت على غضبى"، ومجرورة بحتى نحو قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَٱدْخُلُوهَا خَٰلِدِينَ ﴾ (٢).

كذلك قد تخرج (إذا) الظرفية عن الدلالة على الزمان المستقبل فتدل على الماضى، ومن ذلك عند ابن مالك قوله تعالى ﴿ وَإِذَا رَأَوْا۟ تِجَٰرَةً أَوْ لَهْوًا ٱنفَضُّوٓا۟ إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَآئِمًا ﴾ (٣)، فإن الآية قد نزلت بعد انفضاضهم، وكذلك قوله سبحانه ﴿ وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَآ أَجِدُ مَآ أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوا۟ وَّأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمْعِ ﴾ (٤)

كذلك قد تخرج الظرفية عن الشرط، نحو قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَابَهُمُ ٱلْبَغْىُ هُمْ يَنتَصِرُونَ ﴾ (٥)، فإنها هنا ظرف لا يتضمن معنى الشرط بدليل عدم اقتران جملة (هم ينتصرون) بالفاء، مما يرجح اعتبارها خبراً لاسم الموصول.

وقد رفض جمهور النحويين هذا كله، وأوجب كون (إذا) ظرفية، تدل على الزمان المستقبل، وتتضمن معنى الشرط. وأُوِّلَ ما ورد من نصوص تبدو مخالفة لذلك.

وحكم (إذا) من الناحية الإعرابية – عند الجمهور – البناء لحاجتها إلى الجملة بعدها، فى محل نصب على الظرفية. وفى عامل النصب فيها قولان: فكثير من النحاة يذهبون إلى أن الناصب هو الجواب، ووفقا لهذا الرأى تشيع المقولة النحوية (إذا ظرف لما يستقبل من

---

(١) من الآية (١) من سروة الواقعة.

(٢) من الآية (٧٣) من سورة الزمر.

(٣) من الآية (١١) من سورة الجمعة.

(٤) من الآية (٩٢) من سورة التوبة.

(٥) من الآية (٣٩) من سورة الشورى.

الزمان، خافض لشرطه، منصوب بجوابه) ولكن محققى النحويين يرفضون ذلك ويرون أن عامل النصب فيها هو الفعل بعدها، وبه أخذ ابن هشام فى المغنى[1].

وأما الأسلوب الثالث، فهو استعمالها زائدة، لتحقيق الهدفين المعتبرين عند النحاة للزيادة، وهما تحسين اللفظ وتقوية المعنى، وورودها زائدة قليل فى التراث اللغوى. ومن ثم لم يقل به إلا عدد محدود من النحويين واللغويين. منهم أبو عبيدة الذى استدل على زيادتها ببعض المأثورات اللغوية، ومنها قول عبد مناف بن ربعى الهذلى[2].

حتى إذا سلكوهم فى مناوأة ... شَلاًّ كما شلت الجمالة الشُّردا

فقد وقعت (إذا) زائدة فى البيت.

الآن:

الآن ظرف زمان مبنى عند جمهور النحويين. وهو يدل على الزمان الحاضر أى المصاحب للحظة التكلم، ومن ذلك قول الله تعالى: ﴿ ٱلْـَٔـٰنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا ﴾ [3]، وقوله سبحانه: ﴿ فَمَن يَسْتَمِعِ ٱلْـَٔانَ يَجِدْ لَهُۥ شِهَابًا رَّصَدًا ﴾ [4]. و(الآن) مبنى على الفتح، وهو مذهب جمهور النحويين وقد ذهب بعضهم إلى أن فتحتها فتحة إعراب؛ مستدلاً بقول أبى صخر الهذلى:[5]

لليلى بذات البين دار عرفتها ... وأخرى بذات الجيش آياتها سطر

كأنهما ملآنِ لم يتغيرا ... وقد مر للدارين من بعدنا عصر

حيث وردت فى البيت مجرورة بـ (من) التى حذف نونها لالتقاء الساكنين. وقد رفض ذلك جمهور النحويين، وضعف ابن مالك هذا الدليل باحتمال أن تكون الكسرة كسرة بناء وليست كسرة إعراب، وأن يكون فى بناء (الآن) لغتان: البناء على الفتح وهو الكثير المطرد، والبناء على الكسر وهو قليل.

---

(١) انظر: همع الهوامع ١/ ٢٠٦ – ٢٠٧، الدسوقى على المغنى، ابن يعيش ٤/ ١٠٢

(٢) انظر: ديوان الهذليين.

(٣) من الآية (٦٦) من سورة الأنفال.

(٤) من الآية (٩) من سورة الجن.

(٥) انظر: ديوان الهذليين، همع الهوامع ١/ ٢٠٨، الدرر الهوامع ١/ ١٧٥،

ومرد بناء (الآن) عند جمهور النحويين رعاية اعتبارات شتى، أهمها:[1]:

١- أنها قد أشبهت الحرف فى ملازمتها لفظا واحداً لا يتغير ولا يتصرف؛ إذ لا يثنى ولا يجمع ولا يصغر.

٢- أنها قد تضمنت معنى الإشارة؛ لأن معنى اللفظ (هذا الوقت)

(**أمس**):

أمس اسم زمان، يدل على اليوم الذى يليه اليوم الذى أنت فيه، أو ما فى حكمه من إرادة القرب، وقد تعددت أساليب استعماله فى اللغة العربية، ويمكن أن تميز بينها الأساليب الآتية[2]:

الأسلوب الأول: أن يستعمل اللفظ للدلالة على الظرفية غير مقترن بـ (أل) المعرفة. وحكمه عند الجمهور البناء على الكسر، وإن ذهب الخليل إلى جواز كونه معربا، على تقدير أن (أمس) فى: لقيته أمس، أصلها: بالأمس، ثم حذف الجار و"أن" تخفيفا. وهو رأى لا يسلم من ضعف.

والأسلوب الثانى: أنه يستعمل اللفظ للدلالة على الظرفية مقترنا بـ (أل) المعرفة، وحكمه عند الجمهور هو الإعراب، وبه ورد قوله تعالى: ﴿ فَجَعَلْنَـٰهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ ﴾ [3]، وذهب بعض النحاة إلى جواز كونه مبنياً، مستدلاً بقول الشاعر:

وإنى وقفت اليوم والأمسِ قبله ... ببابك حتى كادت الشمس تغرب

فقد وردت (الأمس) مكسورة السين على البناء، ورفض ذلك الجمهور. مؤولا هذا البيت ونحوه على نحو لا يجعل منه شاهداً.

والأسلوب الثالث: أن يستعمل اللفظ للدلالة على غير الظرفية، وقد اختلف موقف النحاة فى هذا الأسلوب:

١- فذهب بعضهم إلى أنه مبنى على الكسر مطلقاً، رفعاً ونصباً وجراً - أخذا بلهجة

---

(١) همع الهوامع ١/ ٢٠٨.

(٢) المصدر السابق.

(٣) من الآية (٢٤) من سورة يونس

الحجازيين – ومن بين هؤلاء النحاة سيبويه، تقول: ذهب أمسِ بخيره وشره، وأحببت أمسِ البعيد، وما رأيتك منذ أمسِ، فإن (أمس) قد بنيت على الكسر فى الأحوال الثلاثة. وعلى هذا ورد قول الشاعر:

اليوم أعلم ما يجيء به　　　ومضى بفضل قضائه أمسِ

٢- ورأى فريق من النحاة أنه يبنى على الكسر فى حالتى النصب والجر، لكنه يعرب إعراب مالا ينصرف فى حالة الرفع (أى تكون علامة إعرابه الضمة دون تنوين، إتباعا للهجة بنى تميم)، مستشهداً بقول الشاعر:

اعتصم بالرجاء إن عَنّ يأسُ　　　وتناس الذى تضمن أمسُ

٣- وفريق آخر أعربه إعراب مالا ينصرف مطلقا، رفعا ونصبا وجرا، وبه ورد قول بعض العرب فيما يروى أبو زيد:[١]

إنى رأيت عجبا مذ أمسا　　　عجائزا مثل السعالى خمسا

٤- وفريق رابع ذهب إلى إعرابه إعراب المنصرف مطلقا فى كل الأحوال، وممن حكى هذا الرأى الكسائى[٢].

ولعل أقوى الآراء هو الرأى الأول، وهو ما عليه جمهور النحاة وشيخهم سيبويه.

(مذ)، و(منذ):

كل من (مذ) و(منذ) ظرف زمان مبنى، ويتضمنان معنى (من – إلى) أى من بداية الوقت المحدد إلى نهايته. وقد تعددت الأساليب التى استعمل فيها كل منهما، وأبرز هذه الأساليب ثلاثة:

فى الأسلوب الأول: تقع بعد كل منهما الجملة:

الأسمية، نحو قول الأعشى[٣].

(١) انظر نوادر أبى زيد ط: الكاثوليكية بيروت

(٢) همع الهوامع ١/ ٢٠٩.

(٣) انظر ديوانه ط بيروت ص ٤٧.

ومازلت أبغى المال مذ أنا يافع وليدا وكهلاحين شبت وأمردا

أو الفعلية، نحو قول الفرزدق:[1].

مازال مذ عقدت يداه إزاره فسما فـأدرك خمسـة الأشبـار

وقول أبى ذؤيب الهذلى:[2].

قالت أميمة ما لجسمك شاحبا منذ ابتذلت ومثل مالك ينفع

وهما عند جمهور النحويين – فى هذا الأسلوب – ظرفان مضافان والجملة بعدهما مضاف إليها.

وفى الأسلوب الثانى: يليهما اسم مرفوع، نحو: لم أرك مذ يومُ الخميس، وما قابلت الصديق مذ أسبوعان، وقد اختلف موقف النحويين فى الأسلوب:

١- فذهبت جماعة إلى أن كلا من: (مذ) و(منذ) فى هذا الأسلوب ظرف مبنى، وأنه خبر مقدم، والاسم التالى له مبتدأ مؤخر.

٢- وذهبت جماعة إلى أن كلا منهما ظرف مبنى، وأن الاسم المرفوع الواقع بعدهما فاعل لفعل محذوف.

وأما الأسلوب الثالث: فقد وقع فيه بعدهما الاسم مجروراً لا مرفوعاً نحو: ما لقيته مذ يومِ الخميس، أو: منذ يومين. ولا يكون المجرور بعدها فى هذا الأسلوب إلا اسم زمان كما مثلنا، أو مصدراً نحو، ما رأيت الصديق منذ عودته من السفر، أو: مذ سفره إلى القرية، وقد اختلف فيه بدوره أيضاً.

١- فذهب فريق إلى أن كلا منهما ظرف قد أضيف إلى ما بعده، فالاسم الواقع بعدهما مجرور على الإضافة.

٢- وجمهور النحويين يرى أن كلا منهما آنئذ حرف جر، والاسم المجرور بعدهما مجرور بالحرف لا بالإضافة.

---

(١) انظر: ديوانه.

(٢) انظر: ديوان الهذليين، همع الهوامع ١/ ٢١٦، والدرر اللوامع ١/ ١٨٥.

(لـمّا): الرابطة:

وظيفة (لما) الرابطة الربط بين جملتين على نحو شبيه بالشرط، بحيث يجب تحقق الجملة الثانية لتحقق الجملة الأولى، وهى فى هذا الأسلوب بمعنى: حين، أو وقت، ويرى ابن مالك أنها بمعنى (إذ) خاصة، لوجوب كون الجملة الواقعة بعدها فعلية، وكونها فى هذه الحالة دالة على الزمان الماضي. ومن ذلك قول الله تعالى﴿ **فَلَمَّا نَجَّىٰكُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ** ﴾ (١)، وقوله سبحانه: ﴿ **فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ** ﴾ (٢)، وقوله: ﴿ **فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ** ﴾ (٣)، وقوله: ﴿ **فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَٰهِيمَ ٱلرَّوْعُ وَجَآءَتْهُ ٱلْبُشْرَىٰ يُجَٰدِلُنَا فِى قَوْمِ لُوطٍ** ﴾ (٤). ومنه قولك مثلاً: لما زارنى الصديق تشاكينا الضيق.

وقد اختلف موقف النحاة فى تصنيف (لمّا) فى هذا الأسلوب:

١- فذهب الجمهور إلى أنها حرف وجوب لوجوب، ومن ثم كانت مبنية لا محل لها من الإعراب.

٢- وذهب فريق منهم ابن السراج، والفارسى، وابن جنى، إلى أنها ظرف زمان بمعنى: وقت، أو زمان، أو حين، وأنها مبنية فى محل نصب على الظرفية، وأن الجملة الواقعة بعدها فى محل جر بها. وأما الناصب فيها فهو جوابها (٥).

(ريث):

ريث مصدر راث: يريث، من باب فَعَلَ يفعِل، - بفتح عين الماضى وكسر عين المضارع - بمعنى: أبطأ، فريث إذاً بمعنى: بطء، وقد نقل للدلالة على الزمان، فأصبح معناه: زمن بطء أو قدر بطء، وقد ورد لها أسلوبان:

الأسلوب الأول: أن تقع بعدها جملة فعلية، والغالب كون فعلها ماضياً، نحو لو قلت: أزورك ريث قام سعد، أى قدر بطء قيامه.

---

(١) من الآية (٦٧) من سورة الأسراء.

(٢) من الآية (٣٣) من سورة لقمان.

(٣) من الآية (٦٥) من سورة العنكبوت

(٤) من الآية (٧٤) من سورة هود.

(٥) انظر: همع الهوامع ١/ ٢١٥: ٢١٦

وقد يكون هذا الفعل مضارعا قليلاً، ومنه قول الحطيئة:[1]

لا يصعب الأمر إلا ريث يركبه ... ولا يبيت على مـال لـه قسـم

وقول الآخر:[2].

خليليّ رفقا ريث أقضى لبانـة ... من العرصات المذكرات عهودا

ولا يكون أمراً قط.

والأسلوب الثاني: تفصل فيه (ما) بين (ريث) والجملة الفعلية التالية لها، ويستوى كون (ما) هذه زائدة أو مصدرية عند ابن مالك نحو قول الشاعر:

مُحَياه يلقى ينال السؤا ... لَ راجيـه ريثما ينثـنى

و(ريث) فى هذين الأسلوبين ظرف منقول عن المصدرية، وهو ظرف مبنى على الفتح، شأنه فى البناء شأن باقى الظروف الواجبة الإضافة إلى ما بعدها من الجمل[3].

(عوضْ):

(عوضُ) ظرف زمان يدل على المستقبل فحسب عند جمهور النحويين، ولا يستعمل إلا للنفى،[4] نحو: لست أنسى عوضُ ما فعل بنا، ولا ينبغى أن ينسى الناس عَوْضُ سوءات الماضى، فإن تذكارها سبيل إلى تصحيح الحاضر.

وقد أجاز بعض النحاة أن تستخدم للدلالة على الزمان الماضى، مستشهداً بقول الشاعر:[5]

فلم أر عاماً عوضُ أكثرها لكا ... ووجه غلام يشـترى وغلامـه

وهو قليل، وقد ورد له أسلوبان:

---

(١) انظر ديوانه، و: الدرر اللوامع ١/ ١٨٢.

(٢) همع الهوامع ١/ ٢١٣، الدرر اللوامع ١/ ١٨٢

(٣) المصادر السابقة.

(٤) همع الهوامع ١/ ٢١٣، ابن يعيش ٤/ ١٠٧ – ١٠٨

(٥) الدرر اللوامع ١/ ١٨٣.

الأسلوب الأول: استعمل فيه اللفظ غير مضاف، كما مثلنا، وهو فى هذا الأسلوب مبنى لشبهه بالحرف فى إبهامه، وقد اختلف فى حركة بنائه، فمن النحويين من ذهب إلى أنها الضمة، ومنهم من رأى أنها الفتحة، وفريق ثالث مال إلى جعلها الكسرة. والضم أشهرها.

والأسلوب الثانى: تضاف كلمة (عوض) فيه أو يضاف إليها، نحو قول الفند الزمانى:[1]

ولولا نبل عوض بفى حَظَّبَاىَ وأوصَالى — لطاعنت صدور القوم طعنا ليس بالآلى

ومنه أسلوب: (عوض العائضين) فى قولهم: لا أفعل ذلك عوض العائضين، أى مطلقاً، كأبد الآبدين. وحكم (عوض) فى هذا الأسلوب الإعراب لا البناء.

(**قطُّ**):

(قط) ظرف زمان يدل على المضى، فهى مقابل (عَوْضُ) فى الاستعمال الشائع [2]، حيث تدل (عَوْضُ) على الزمان المستقبل، (وقط) على الماضى، وكلاهما لا يستعمل إلا فى النفى، نحو: ما احترمت هذا المهمل قط، ولم أعترف بشعاراتهم قط.

وهى ظرف مبنى لشبهه الحرف كعوض، وبناؤها على الضم أشهر من بنائها على السكون، ولم يرد فيها غيرهما.

(**بعدُ**):

بعد ظرف زمان غير متصرف غالباً عند جمهور النحويين، وقد تعددت أساليب استعماله فى اللغة، ويذكر له النحويون هذه الأساليب الأربعة:[3]

الأسلوب الأول: أن يضاف ويصرح بالمضاف إليه لفظا، نحو: حضرت بعدك، وحكم (بعد) فى هذا الأسلوب النصب على الظرفية كما فى قوله تعالى: ﴿ وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ

(١) المصدر السابق، و(النبل) معروف، و(عوض) بمعنى الدهر، و(الخظبى) الظهر، و(الأوصال) العظام، و(الآلى) المقصر. والمقصود: لولا ما أصابنى الدهر به من أرزاء لقاتلت غير مقتصد جهدا.

(٢) انظر: همع الهوام ١/ ٢١٣ – ٢١٤، ابن يعيش ٤/ ١٠٧-١٠٨.

(٣) همع الهوامع ١/ ٢٠٩.

أَهْوَآءَهُم بَعْدَ ٱلَّذِى جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ ۙ مَا لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن وَلِىٍّ وَلَا نَصِيرٍ ﴾ [1]، وقوله سبحانه: ﴿ وَلَقَدْ قَالُوا۟ كَلِمَةَ ٱلْكُفْرِ وَكَفَرُوا۟ بَعْدَ إِسْلَـٰمِهِمْ ﴾ [2]. وقوله: ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًۢا بَعْدَ إِذْ هَدَىٰهُمْ ﴾ [3].

أو الجر بـ (من) نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُوا۟ وَٱخْتَلَفُوا۟ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَـٰتُ ﴾ [4] وقوله: ﴿ مَا مِن شَفِيعٍ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ إِذْنِهِۦ ۚ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ فَٱعْبُدُوهُ ﴾ [5]، وقوله: ﴿ وَلَئِن قُلْتَ إِنَّكُم مَّبْعُوثُونَ مِنۢ بَعْدِ ٱلْمَوْتِ لَيَقُولَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ إِنْ هَـٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ ﴾ [6].

والأسلوب الثانى: أن يقطع عن الإضافة لفظا ومعنى، كما لو قلت: حضرت بعداً، دون ذكر المضاف إليه لفظا ومن غير أن ينوى معناه قصداً للإبهام والتنكير، وحكمه فى هذا الأسلوب النصب على الظرفية أو الجر بمن مع التنوين، كما فى قول بعض بنى عقيل[7]:

ونحن قتلنا الأسد أسد خفية ... فما شربوا بعداً على لذة خمرا

وأجاز بعض النحاة رفعها، وقد روى بها البيت أيضاً: (فما شربوا بعدٌ).

والأسلوب الثالث: أن يُقطع عن الإضافة لفظا، مع نية لفظ المضاف إليه، كما لو قلت: لقد حضرت بعد، فى تعقيبك على قول زميلك: إنى حضرت فى العاشرة، والتقدير: لقد حضرت بعدك، أو بعد العاشرة. وحكمه فى هذا الأسلوب النصب على الظرفية أو الجر بمن من غير تنوين؛ إذ المضاف إليه المحذوف كالثابت عند النحاة.

أما الأسلوب الرابع: فتقطع فيه عن الإضافة لفظا لكن لا ينوى لفظ المضاف إليه، بل

---

(١) من الآية (١٢٥) من سورة البقرة.
(٢) من الآية (٧٤) من سورة التوبة.
(٣) من الآية (١١٥) من سورة التوبة.
(٤) من الآية (١٠٥) من سورة آل عمران.
(٥) من الآية (٣) من سورة يونس.
(٦) من الآية (٧) من سورة هود.
(٧) انظر: همع الهوامع ١/ ٢٠٩، - ٢١٠، الدرر اللوامع ١/ ١٧٦.

بمعناه، أى لفظ مناسب للمعنى؛ ومنه قوله تعالى: ﴿ لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ ﴾ [(١)] بالضم فى (قبل) و(بعد)، على تقدير من قبل الغلبة أو النصر ومن بعدهما. وحكمه فى هذا الأسلوب البناء على الضم.

ويرى النحويون أنه كان ينبغى بناء هذه الكلمة فى كافة أحوالها وأساليبها؛ لأنها تشبه الحرف لفظا من حيث إنها لا تتصرف بتثنية ولا جمع ولا اشتقاق، كما تشبهه معنى لافتقارها إلى غيرها لتحديد مدلولها. لكن عارض ذلك لزومها للإضافة فأعربت، فلما قطعت عنها الإضافة اللفظية، ونوى معناها فقط دون لفظها أشبهت حروف الجواب فى الاستغناء بها عن لفظ ما بعدها، فانضم ذلك إلى شبهها بالحروف فى اللفظ والمعنى، ومن ثم وجب العودة إلى بنائها[(٢)].

والخلاصة أن (بعد) تعرب – منصوبة على الظرفية، أو مجرورة بـ (من) فى حالات ثلاث، وتبنى – فى محل نصب على الظرفية أو جَرٍّ بـ (من) – فى حالة واحدة).

(فوق)، و(تحت)، و(قبل)، و(أول)، و(أمام)، (قدام)، و(وراء)، و(خلف)، و(أسفل)، و(يمين)، و(شمال):

تشارك هذه الكلمات (بعد) فى استعمالها مثلها، ومن ثم تتعدد أساليبها[(٣)].

١ – فقد وردت مضافة مذكوراً ما أضيفت إليه:

نحو قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ ۚ وَهُوَ ٱلْحَكِيمُ ٱلْخَبِيرُ ﴾ [(٤)]، وقوله: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يُدْخِلُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ﴾ [(٥)]، وقوله﴿ وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ قَبْلَ مَوْتِهِۦ ﴾ [(٦)].

---

(١) من الآية (٤) من سورة الروم.

(٢) انظر : همع الهوامع ١/ ٢٠٩ – ٢١٠.

(٣) من بين الكلمات التى تستعمل استعمال (بعد) و(قبل) ونحوهما أيضاً كلمتا: (غير) و(حسب) فإن كلا منهما اسم ملازم للإضافة فى المعنى، وقد يقطع عنها فى اللفظ، ومن ثم ترد له الوجوه الأربعة. بيدأن كلا من الكلمتين ليس ظرفا ومن ثم لا سبيل إلى دراسته فى هذا الموضع.

(٤) من الآية (١٨) من سورة الأنعام.

(٥) من الآية (١٤) من سورة الحج.

(٦) من الآية (١٥٩) من سورة النساء.

وحكمها فى هذا الأسلوب حكم ما قبلها – وهو وجوب نصبها على الظرفية أو جرها بـ (من) – وفى تصرفها وعدم تصرفها تفصيل سنذكره بعد قليل.

٢- كذلك وردت مقطوعة عن الإضافة لفظا ومعنى، وبها قراءة بعض القراء قول الله تعالى: (لله الأمر من قبل ومن بعد) بالجر والتنوين فيهما، وقول عبد الله بن يعرب:[١]

فساغ لى الشراب وكنت قبلاً　　　أكاد أغص بالماء الفرات

وحكمها فى هذا الأسلوب كسابقتها: الإعراب مع التنوين.

٣- كما وردت أيضاً مقطوعة عن الإضافة مع نية لفظ المضاف إليه، نحو قول الشاعر:[٢]

ومن قبل نادى كل مولى قرابة　　　فما عطفت مولى عليه العواطف

بجر (قبل) دون تنوين، وحكمها فى هذا الأسلوب – كسابقتها – الإعراب، دون تنوين

٤- كذلك وردت مقطوعة عن الإضافة مع نية معنى المضاف إليه لا لفظه، وحكمها فى هذا الأسلوب البناء على الضم؛ للأسباب التى سبق ذكرها فى (بعد) قبلها، ووردت قراءة الآية: ﴿ لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ ﴾[٣] تتبع هذا الأسلوب بالبناء على الضم على نية معنى المضاف إليه، وبه ورد قول الشاعر أيضاً:[٤]

إذا أنا لم أو من عليك ولم يكن　　　تعاؤك إلا من وراءُ وراءُ

وقول الآخر:[٥]

ولقد سددت عليك كل ثنية　　　وأتيت نحو بنى كليب من علُ

---

(١) انظر: الدرر اللوامع ١/ ١٧٦.
(٢) انظر: الدرر اللوامع ١/ ١٧٧.
(٣) من الآية (٤) من سورة الروم.
(٤) الدرر اللوامع ١/ ١٧٧.
(٥) انظر: ديوانه

وقول امرئ القيس:[1]

مكر مفــر مقبــل مدبــر معــا كجلمود صخر حطه السيل من علُ

حول التصرف والجمود فى هذه الكلمات:

المقصود بالتصرف هنا وقوع الكلمة فى حالة إعرابية غير حالتى: النصب على الظرفية والجر بـ (من)، والمقصود بالجمود لزوم الكلمة هاتين الحالتين الإعرابيتين فحسب. وقد قسم كثير من النحويين الكلمات السابقة من حيث التصرف وعدمه إلى قسمين:

- قسم متصرف، وهو كلمتان فحسب، هما: يمين، وشمال.

- قسم غير متصرف، وهو بقية الكلمات.

ولكن بعض النحويين جعلوا هذا التقسيم ثلاثياً.

١- كلمات كثيرة التصرف، وهى: يمين، وشمال.

٢- كلمات ممتنعة التصرف وهى: فوق ، وتحت.

٣- كلمات متوسطة التصرف، وهى بقية الكلمات: قبل، وأول، وأمام، وقدام، ووراء، وخلف، وأسفل.

(لدن):[2]

(لدن) ظرف لا بتداء الغاية فى الزمان أو المكان، وهى ظرف مبنى عند جمهور النحويين، وذلك لأنها تشبه الحرف فى لزومها استعمالاً واحدا، وهو دلالتها على بدء الغاية، ثم إنها لا تتصرف، بل تلزم البناء على السكون فى محل نصب على الظرفية أو جر بمن، نحو قوله تعالى: ﴿ **وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً** ﴾[3]، ونحو قول القطامى:[4]

---

(١) البيت من معلقته، انظر ديوانه.

(٢) وردت صور كثيرة من النطق اللهجى لكلمة (لدن) تبلغ عدتها عشرا، وقد أجازها النحويون بناء على تصورهم الخاطئ أن كل ما يجوز فى اللهجة يجوز فى اللغة الفصحى، على اعتبار أن اللغة ليست سوى مجموع اللهجات القبلية.

(٣) من الآية (٨) من سورة آل عمران.

(٤) انظر: الدرر اللوامع ١/ ١٨٤.

صريع غوان راقهن ورقنه لدن شب حتى شاب سُودُ الذوائبِ

وقول الآخر:[1]

وَليتَ فلم تَقْطَع لَدُنْ أَنْ وليتنا قرابةَ ذى قربى ولا حقَّ مُسْلم

وقول أبى سفيان بن حرب:[2]

وما زال مُهْرِى مَزْجَرَ الكلْبِ منهمُ لدُنْ غَدْوَةً حـتى دنـت لغـروب

والشائع أن يجر ما بعد (لدن) إن كان منفردا، ومن ذلك قول رجل من طِيِّئ:

تنتفض الرعدة من ظهيرى من لدن الظهر إلى العصير

ولكن ورد كثيراً نصب (غدوة) إذا وقعت بعد (لدن)، ومنه بيت أبى سفيان السابق:

ومازال مهرى مزجر الكلب منهم لدن غدوة حتى دنت لغروب

وقد خرجه جمهور النحويين على التمييز[3].

كذلك سمع قليل رفع (غدوة) بعدها، ويخرج ذلك الكوفيون بأن (غدوة) فاعل لكان التامة المحذوفة، والتقدير: لدن كانت غدوة.

أما إذا وقعت بعدها الجملة فإنها تكون فى محل جر.

مثال وقوع الجملة الرسمية بعدها قول الشاعر:

وتذكر نعماه لدن أنت يافع إلى أنت ذوفودين أبيض كالنسر

ومثال وقوع الجملة الفعلية بعدها قول القطامى السابق

صريع غـوان راقهـن ورقنـه لدن شب حتى شاب سود الذوائب

(بين):

الأصل الشائع فى (بين) أنها ظرف مكان، تدل على التخلل بين شيئين أو ما فى

---

(١) الدرر اللوامع ١/ ١٨٤.

(٢) السابق.

(٣) انظر: همع الهوامع ١/ ٢١٥.

تقديرهما، أو بين أشياء. ولكنها تستعمل ظرف زمان – بمعنى إذ – إذا لحقتها (ما)، أو (الألف).

هذا رأى جمهور النحويين، ولكن من النحويين من ذهب إلى أنها تستعمل ظرف مكان أو زمان مطلقاً، والذى يحدد كونها لأحدهما ما تضاف إليه. فإن كان المضاف إليه اسم زمان كانت ظرف زمان، وإن كان اسم مكان كانت ظرف مكان. ولكن هذا الرأى ضعيف إذ لم يقل به من النحاة إلا الزنجانى[1].

و(بين) واجبة الإضافة إلى ما بعدها الذى لابد أن يكون متعدداً، ثم إنه قد يكون مفرداً كما قد يكون جملة.

فإن أضيفت إلى المفرد وجب تكرارها معطوفة بالواو، نحو قوله تعالى: ﴿ **هَـٰذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ** ﴾[2].

وإن لحقتها (الألف) أو (ما) وجب إضافتها إلى الجمل:

الاسمية، نحو قول الشاعر[3]:

فبينا نحن نرقبه أتانا مُعَلّقَ وَفْضَةٍ وزنادَ راع

وقول حريث:[4]

فاستقدر الله خيرا وارضَينّ به فبينما العسر إذ دارت مياسير

أو الفعلية نحو قول حرقة بن النعمان:[5]

فبينا نسوس الناس والأمر أمرنا إذا نحـــن فيهم سوقة نتنصــف

ونحو قولك: بينما أنصفتنا الأحكام ظلمتنا الأيام بهؤلاء الحكام.

---

(١) انظر: همع الهوامع ١/ ٢١١.

(٢) من الآية (٧٨) من سورة الكهف.

(٣) انظر: الدرر اللوامع ١/ ١٧٨

(٤) المصدر نفسه.

(٥) المصدر نفسه.

وقد يحذف خبر المبتدأ بعدهما إذا كان ثمة دليل عليه من المقام أو المقال، كما لو قلت: بينما العسر، على تقدير: إذا اليسر. وكذلك قد يحذف الجواب بعدهما، ومنه قول مصاد بن مذعور:[1]

فبينا الفتى فى ظل نعماء غضة ... تبا كـــره أفياؤهـــا وتـــراوح

إلى أن رمته الحادثـات بنكبــة ... يضيق بها منه الرحاب الفسائح

وقد تركب (بين) فيقال: (بين بين) وحينئذ تبنى على فتح الجزءين كالعدد المركب[2]، ومنه قول الشاعر:[3]

به نحمى حقيقتنــا جميعـــاً ... وبعض القوم يسقط بين بينا

ومن النحويين من أجاز إضافة صدر المركب إلى عجزه وحينئذ ينصب الصدر على الظرفية ويجر العجز على الإضافة[4]. وهو رأى لا يسلم من ضعف لندرة النصوص اللغوية الواردة له.

(**حيث**):

حيث عند جمهور النحويين ظرف مكان، حتى لقد زعم ابن هشام فى المغنى أنها تدل على الظرفية المكانية باتفاق النحويين[5]، فى الوقت الذى حكى فيه الأخفش بأنها قد ترد دالة على الزمان، مستدلاً بقول طرفة بن العبد[6]:

للفتى عقل يعيش به ... حيث تهدى ساقه قدمه

قال ابن مالك: "ولا حجة فى ذلك البيت للأخفش، لجواز إرادة المكان على ما هو أصله،"[7] وفى شرح التسهيل لأبى حيان ما يؤكد كون (حيث) فى البيت ظرف مكان

---

(١) همع الهوامع ١/ ١٢، الدرر اللوامع ١/ ١٧٩.

(٢) المصدران السابقان، وانظر إعراب المدد المركب فى: ابن يعيش.

(٣) الدرر اللوامع ١/ ١٨٠.

(٤) همع الهوامع ١/ ٢١٢

(٥) انظر: همع الهوامع ١/ ٢١٢، وانظر: ابن يعيش ٤/ ٩٠.

(٦) الدرر اللوامع ١/ ١٨١

(٧) المصدر السابق.

أيضاً، إذ إن الشاعر قد "أضاف (حيث) إلى قوله: (تهدى ساقه قدمه) وهو عبارة عن المثنى، فكأنه قال: حيث مشى وتوجه،"[(١)].

ولا تستعمل (حيث إلا مضافة؛ ولا يكون المضاف إليه إلا جملة عند جمهور النحويين، سواء كانت الجملة اسمية أو فعلية، وإن كان إضافتها إلى الجملة الفعلية أكثر من إضافتها إلى الجملة الاسمية كما يقول ابن هشام فى المغنى[(٢)].

وقد أجاز الكسائى أن يكون المضاف إليه مفرداً لا جملة، مستنداً إلى عدد من النصوص المأثورة التى من بينها قول الشاعر:

أما ترى حيث سهيلٍ طالعا　　　نجما يضىء كالشهاب لامعا

وقول الآخر:

ونطعنهم تحت الحبى بعد ضربهم　　　ببيض المواضى حيثُ لىّ العمائم

فقد أضيف (حيث) فى الموضعين إلى المفرد، ورفض ذلك جمهور النحويين وعد البيتين من قبيل النادر الذى لا حكم له[(٣)].

ولأن (حيث) من الظروف الواجبة الإضافة لزمت البناء عند النحويين، "لشبهها بالحروف فى الافتقار" إلى المضاف إليه، و"بنيت على الضم تشبيها بـ(قبل) و(بعد)؛ لأن الإضافة للجملة كلا إضافة؛ لأن أثرها – وهو الجر- لا يظهر"[(٤)]. ولكن ثمة بعض المأثورات التى وردت فيها حيث مبنية على الكسر، أو مبنية على الفتح، كما أثرت بعض القراءات التى وردت فيها أيضاً، وهى جميعاً من قبيل التأثيرات اللهجية التى يجب أن يبرأ منها تقعيد اللغة الفصحى.

والأصل أن لا تستعمل (حيث) إلار ظرفا، فهى مبنية فى محل نصب على الظرفية، وقد عدها كثير من النحويين من الظروف التى لا تتصرف، أى لا تفارق حالة النصب الظرفية أو الجر بـ (منْ)، ولكن ابن هشام ذكر أنها من الظروف التى تتصرف قليلا، حيث يمكن أن تجر بغير (من) من بعض حروف الجر الأخرى، كالباء، أو اللام، أو فى، كما يمكن أن

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) مغنى اللبيب، وحاشية الدسوقى عليه.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) همع الهوامع ١/ ١٢١

تنصب على المفعولية، أو لوقوعها اسما لـ (إنَّ). ولكن تحليل ما ورد من نصوص لوقوع (حيث) في هذه المواقع لا يؤيد القول بتصرفها، إذ فضلا عن ندرة ما ورد منها يمكن أن نجد في بعضها آثارًا لهجية، كما يمكن أن نعثر في شئ منها على محاولات اصطناع نحوية لا تتورع عن الاختلاق[1].

(دون):

ورد لـ (دون) استعمالان لغويان، مختلفان في الدلالة[2]

أولهما استعمالها بمعنى (ردىء)، نحو: هذا إنسان دون، أى: إنسان ردىء، وهي في هذا الاستعمال وصف مقطوع عن الإضافة.

والثاني: استعمالها ظرف مكان، بمعنى: (مكان منخفض) والانخفاض مسألة نسبية يترك تقديرها للموقف والسياق، وهي في هذا الاستعمال واجبة الإضافة إلى ما بعدها، ولا يكون المضاف إليه إلا مفرداً. وجمهور النحويين يوجب بناءها على الفتح في محل نصب على الظرفية وعدم تصرفها[3]. أى عدم وقوعها في مواقع إعرابية أخرى، وقد ذهب الأخفش والكوفيون إلى جواز تصرفها[4]، مستندين إلى بعض الشواهد المروية، ومنها قول موسى بن جابر أحد شعراء الحماسة[5]:

ألم تريا أني حميت حقيقـــــتى   وباشرت حد الموت والموت دونُها

فـ (دونُها) بالرفع قد وقعت خبرا، ومن ذلك أيضاً قول الآخر:

وغبراء يحمى دونُها ما وراءها   ولا يختطيها الدهر إلا المخاطر

فـ (دونُها) بالرفع فاعل ليحمى. وقد رفض ذلك جمهور النحويين، وأوجبوا عدم تصرفها، وأوَّلوا ما ورد من نصوص مخالفة.

---

(١) انظر: المصدر السابق وايضاً: ، الدرر اللوامع/ ١/ ١٨٠ - ١٨٢

(٢) همع الهوامع ١/ ٢١٣، الدرر اللوامع ١/ ١٨٢

(٣) همع الهوامع ١/ ٢١٣.

(٤) المصدر السابق

(٥) الدرر اللوامع ١/ ١٨٢.

مسائل ختامية

أولاً – (مع):

(مع) ظرف زمان أو مكان يدل على الاجتماع، وهو ظرف غير متصرف، أى واجب النصب على الظرفية، ويرى النحويون أن حق هذه الكلمة البناء "لشبهها الحروف فى الجمود المحض، وهو لزوم وجه واحد من الاستعمال، والوضع الناقص؛ إذ هى على حرفين بلا ثالث محقق العودة. إلا أنها أعربت فى أكثر اللغات لمشابهتها (عند) فى وقوعها خبرا وصفة وحالا وصلة ودالا على حضور وعلى قرب"[(١)]. ومقتضى هذا الكلام أن إعراب (مع) ليس أصلا فيها، وإنما هو فرع عن البناء الذى هو الأصل فيها. وقد زعم السيوطى أن مما يؤيد هذا الكلام أنه قد بنيت فى بعض اللهجات العربية، ومن ثم ذكرها ضمن المبنيات فى الفصل الذى عقده لذلك فى الهمع[(٢)].

وقد ورد لها أسلوبان[(٣)]:

الأسلوب الأول: أن تقطع عن الإضافة، نحو: نجح محمد وخالد معاً، والرأى الراجح عند النحويين أنها منصوبة على الظرفية.

والأسلوب الثانى: أن تضاف ولا يكون المضاف إليه إلا مفرداً، نحو قوله تعالى: (إن مع العسر يسرا) [(٤)] ونحو: (نجنى ومن معى[(٥)])، وهى منصوبة على الظرفية فى هذا الأسلوب باتفاق[(٦)]:

---

(١) همع الهوامع ١/ ٢١٧.

(٢) المصدر نفسه

(٣) المصدر نفسه.

(٤) من الآية (٦) من سورة الشرح.

(٥) من الآية (١١٨) من سورة الشعراء.

(٦) وردت فى بعض اللهجات العربية صور متعددة لنطق (مع) منها كسرها إذا وليها سكون، نحو. حضر مع العصر، بكسر العين، وهو مع القوم، بكسر العين وأيضاً. ومنها تسكينها إذا وليتها حركة، نحو: هو مع خالد بسكون العين، ومن النحويين من ذهب إلى أن (مع) حينئذ مبنية وليست معربة،

ثانياً: (الظروف الجائزة الإضافة والبناء):

يلحق جمهور النحويين بالظروف السابقة التى يجب بناؤها نوعين آخرين من أسماء الزمان يجوز بناؤها:

النوع الأول: أسماء الزمان المبهمة، أى التى تدل على وقت غير محدود، نحو: حين، ومدة، ووقت، وزمن.

والنوع الثانى: ما يختص بوجه من الزمن دون وجه آخر، نحو: نهار، وليل، وصباح، ومساء، وغداة، وعشية.

وقد تعددت أساليب هذين النوعين من أسماء الزمان فى التراث اللغوى، ويمكن أن نميز لها أساليب ثلاثة:

الأسلوب الأول – وردت فيه مقطوعة عن الإضافة، وهى فى هذا الأسلوب اسم زمان متصرف يقع فى المواقع الإعرابية المختلفة، رفعاً ونصب وجراً.

والأسلوب الثانى – أضيفت فيه إلى المفرد، وتعرف فى هذه الحالة سواء كان المفرد المضاف إليه معرباً أو مبنياً، نحو: هذا وقت الابتلاء، إنه زمن الصمود، وإن فجر الحق آت لا ريب فيه، وسيروع صباحه المكابرين.

وأما الأسلوب الثالث – فقد أضيفت فيه إلى الجملة، وتكون الجملة المضاف إليها فعلية كما تكون اسمية[1]. ويكون صدرها معرباً كما يكون مبنيا. ويرى جمهور النحويين وجوب إعراب هذه الظروف إذا كان صدر الجملة التى أضيفت إليها معربا، وجواز إعرابها وبنائها إذا كان صدر الجملة مبنيا، وإن كان البناء أرجح فى هذه الحالة.

وجلى أن هذا الموقف مرده إلى الخلط بين نصوص اللغة الفصحى ونصوص اللهجات، الأمر الذى يجب أن يبرأ منه التقعيد النحوى.

(١) مذهب سيبويه أن الظرف إذا كان بمعنى المستقبل تعين إضافته إلى الجملة الفعلية ولم يصح إضافته إلى الجملة الاسمية، وإذا كان بمعنى الماضى فإنه يجوز إضافته إلى النوعين: الجملة الاسمية والجملة الفعلية.

وذلك لأن الظرف الدال على المستقبل بمعنى (إذا) وهى عند سيبويه لا تضاف إلا إلى الجمل الاسمية.

ومن النحويين من أجاز الإعراب والبناء فى الحالين. وإن جعل الإعراب راجحا إذا كان صدر الجملة معربا، ومرجوحا إذا كان صدر الجملة مبنيا. استنادا إلى عدد من النماذج اللغوية التى يتضح فيها الافتعال والتكلف[1].

(١) أما الدال على الماضى فإنه بمعنى (إذ) التى يجوز إضافتها إلى نوعى الجملة. ونحسب أننا لسنا فى حاجة إلى تقرير أن هذا الذى رآه سيبويه إنما يعتمد على القياس على (إذا) وليس مرجعه الاستناد إلى استقراء نصوص اللغة، فإذا أدركنا أن (إذا) فى التحليل اللغوى تدخل على الجملة الفعلية والاسمية انتهينا إلى أن موقف سيبويه – إذاً – لا يستند إلى أساس مقبول.

٣ – المفعول له

كثيرا ما يذكر فى الجملة الفعلية بعد الفعل الباعث عليه والسبب فيه، كما قد تذكر الغاية منه والهدف الذى يبتغيه. وقد وضع له النحويون مصطلح: "المفعول له" و"المفعول لأجله" و"المفعول من أجله"، أى المفعول الذى من أجله كان الفعل[١]، وقد عقد له سيبويه بابا عنون له بقوله: "هذا باب ما ينتصب لأنه موقع له، ولأنه تفسير لما قبله، لم كان؟، وليس بصفة لما قبله، ولا منه، فانتصب كما انتصب الدرهم فى قولك: عشرون درهما، وذلك قولك: فعلت ذاكِ حذارَ الشرّ، وفعلت ذاك مخافةَ فلان وادخار فلان"[٢]. فالمفعول إذا هو العلّة فى وقوع الحدث، وجلىّ أن العلّة قد تكون سببيةً تصور الباعث وقد تكون غائية تُبَين الهدفَ، وإلى هذين النوعين من العلة يشير صاحب اللباب حين يقول: "المفعول له علة الإقدام على الفعل يكون سببا غائيا كقوله[٣].

وأغفر عوراء الكريم ادخاره ... وأعرض عن شتم اللئيم تكرما

وسببا باعثا ليس غاية يقصد قصدها نحو قوله[٤]:

يَرْكَبُ كلَّ عاقرٍ جُمْهُورِ ... مخافةً وزَعَلَ المحبور

والهلوَ من تَهَوُّلِ الهبور

فالخوف، والزعل، والهول كل منها سبب باعث على ركوب الجمهور، لاسبب

---

(١) انظر: شرح التصريح ١/ ٣٣٤، شرح المفصل ٢/ ٥٢.

(٢) كتاب سيبويه ١/ ١٨٤.

(٣) البيت لحاتم الطائى، انظر: الخزانة ٢/ ٢٨٩، شرح المفصل ٢/ ٥٤.

(٤) البيت للعجاج، انظر: الخزانة ٢/ ٨٢٤، شرح المفصل ٢/ ٥٤ وفاعل يركب عند النحويين ضمير يعود إلى الثور الوحشى، والعاقر: العظيم من الرمل الذى لا ينبت، والجمهور: الرمل الكثير المتجمع، والزعل: النشاط، من زعل – على مثال فرح – والمحبور اسم مفعول من حبرنى الشئ إذا سرنى، والهول: الفزع والرعب، والتهول: تفعل منه، أى ازدياد الإحساس بالرعب، والهبور: جمع هبر – بفتح فسكون – وهو الأرض المنبسطة.

غائى"[1]. وقد تكون العلة أمراً مشتركا بينهما: بين السبب الباعث والهدف المرجو، فإن السبب قد يكون هدفا يبتغى القائم بفعل ما تحقيقه، ومن ثم لا مجال للفصل الحاسم بين هذين النوعين من العلة فى هذا الموضع، فإنك حين تقول مثلا: سافرت رغبة فى لقائك، وحدثتك أملاً فى إصلاح ما فسد، ورفضت التهريج إيماناً بدور المثقف فى ضرورة التعبير عن مواقفه، وعرضت نفسى للمساءلة عملاً على إعطاء قدوة مثلى، لن تستطيع أن تجد ذلك الفصل الحاسم بين السبب والغاية، فإن الباعث على الأفعال السابقة قد تحدد فى: الرغبة، والأمل، والإيمان، والعمل، ولو تأملتها جميعا لوجدتها أسبابا من ناحية، وأهدافاً من ناحية أخرى. وهذا الفهم للعلّة يمكن أن ينطبق على ما ذكره ابن السراج عن المفعول له بأنه: "عذر لوقوع الأمر"[2]؛ فإن العذر هو المبرر للفعل والمسوغ لوقوعه، سواء كان محوره ذكر السبب الباعث أو الهدف المرتجى، كما يمكن أن ينطبق على شىء مما قاله أبو البقاء العكبرى فى شرحه لمع ابن جنى حين جعل من بين علامات المفعول له أمرين[3]:

١- أن يصلح فى جواب لم؟

٢- أن يصح تقديره باللام.

فإن (لم) للسؤال عن السبب، واللام للاستفسار عن الغاية، وهكذا يصلح المفعول له أن يكون جوابا للسؤال عن أى منهما أو عن كليهما

وقد عرف متأخرو النحاة المفعول له بأنه: "المصدر، المفهم علّة، المشارك لعامله فى الوقت، والفاعل"[4]. ومن ثم يستخلصون من هذا التعريف مجموعة من الشروط التى يرون وجوب تحققها فى الكلمة الواقعة مفعولا له فى الجملة الفعلية.

الشرط الأول: أن تكون الكلمة مصدرا؛ "لأن المصدر يشعر بالعليّة، والذوات لا تكون عللا للأفعال غالباً"[5]، ومن ثم أول النحويون عددا من النصوص اللغوية التى وردت الكلمة فيها اسما جامدا غير مصدر.

---

(١) انظر: الخزانة ٢/ ٢١٥.
(٢) الأصول فى النحو ١/ ٢٤٩.
(٣) انظر: شرح التصريح ١/ ٣٣٥.
(٤) انظر حاشية الخضرى على ابن عقيل ١/ ١٩٢.
(٥) انظر : شرح التصريح ١/ ٣٣٤.

الشرط الثانى: أن يكون المصدر قلبيا صالحاً للتعليل؛ وذلك لأن العلة هى الدافع إلى الفعل، والدافع بطبيعته أمر نفسى. ثم إن من الممكن أن تكون العلة أمرا طارئاً عارضا لا يتصف بالاستمرار أو الثبات، كما لو قلت: حضرت رغبة فى فهم وجهة نظرك، فإن الدافع إلى الحضور – وهو الرغبة فى الفهم – مسألة نفسية موقوته بظروف بعينها، كما يمكن أن تكون العلة أمرا مستقرا مستمرا يتصف بقدر من الثبات كبير، نحو: استسلم الرجل جبنا، فإن الدافع إلى الاستسلام هنا – وهو الجبن – مسألة نفسية ليست طارئة أو عارضة؛ إذ الجبن – كما هو معلوم – أمر يرتبط ببعض ما فى الطبيعة البشرية من غرائز تتسم بقدر كبير من الثبات والاستمرار.

الشرط الثالث: اتحاد المصدر مع الفعل الذى يعلله فى الزمن. وهو شرط عند متأخرى النحاة، الذين يوجبون التزامن بين المصدر باعتباره علّة والفعل السابق عليه باعتباره المعلول، وقد يكون هذا التزامن تاما، بمعنى أن يتطابق زمن الفعل وزمن المصدر بحيث يوجدان فى وقت واحد، وقد يكون ناقصا بمعنى أن يلتقيان معا فى بعض الوقت دون بعض، وقد عبر عن ذلك الشيخ خالد فى شرحه للتصريح حين شرح اتحاد الزمن بين المصدر والفعل بقوله: وذلك صادق بأن يقع الحديث فى بعض زمن المصدر، كجئتك رغبة وقعدت عن الحرب جبنا، أو يكون أول زمان الحدث آخر زمان المصدر، نحو: حبستك خوفا من فرارك، أو بالعكس، نحو: جئتك إصلاحا لحالك، فإن لم يتحدا وقتا امتنع النصب، فلا يجوز: تأهبت اليوم السفر غدا؟ لأن زمن التأهب غير زمن السفر"[(١)].

الشرط الرابع اتحاد المصدر والفعل فى الفاعل. وذلك بأن يكون الذى يفعل الفعل هو الذى يقوم بالمصدر؛ لأن المصدر كما ذكرنا هو العلة والفعل معلولها، ولابد أن يتحد الكيان الذى يصدران عنه، وذلك كما فى قول الله تعالى ﴿يَجْعَلُونَ أَصَـٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾ [(٢)] فإن الذين يجعلون أصابعهم فى آذانهم هم أنفسهم الذين يحذرون الموت، وقول الحارث بن هشام[(٣)].

---

(١) المصدر السابق ١/ ٣٣٥. ولم يشترط سيبويه ولا المتقدمون هذا الشرط، ومن ثم يجيزون نحو: أكرمتك أمس طمعا فى مودتك غدا. انظر: همع الهوامع ١/ ١٩٥.

(٢) من الآية (١٩) من سورة البقرة.

(٣) الأصول النحوية لابن السراج ١/ ٢٥٠.

فصفحت عنهم والأحبة فيهم　　　طمعا لهم بعقاب يوم مفسد

فإن الذى صفح عن الأعداء هو نفسه الذى يطمع فى يوم تمكن فيه من أن ينالهم بعقاب رادع.

ويرفض متأخرو النحويين عدم الاتحاد بين الفعل والمصدر فى الفاعل، ويؤولون ما يرد من نصوص لم تتحقق فيها الوحدة بينهما فيه، كما فى نحو قول الله تعالى: ﴿ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾ [1]. فإن فاعل الإرادة هو الله سبحانه، وأما الخوف فمن المخاطبين. وقد أجاز ذلك سيبويه والمتقدمون[2].

فإذا فقد شرط من هذه الشروط لم يجز نصب المفعول له، وإنما وجب جره[3] بالحرف:

مثال وجوب الجر لفقد المصدرية قول الله تعالى: ﴿ وَٱلْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ ﴾ [4] فإن (الأنام) علة وضع الأرض، ولكنها ليست مصدرا، ولذلك وجب جرها ولم يجز نصبها.

ومثال وجوب الجر لفقد القلبية قوله سبحانه﴿ وَلَا تَقْتُلُوٓا۟ أَوْلَـٰدَكُم مِّنْ إِمْلَـٰقٍ ﴾ [5] فإن الأملاق هو الفقر؛ والفقر علة القتل ولكنه ليس أمرا قلبيا نفسيا، ولذلك وجب جره ولم يجز نصبه.

ومثال وجوب الجر لفقد التزامن، أى الاتحاد فى الوقت، قول امرئ القيس[6]:

فجئت وقد نضت لنوم ثيابها　　　لدى الستر إلا لبسة المتفضل

فإن النوم علة خلع الثياب، لكن وقت خلع الثياب لا بد أن يكون سابقاً على وقت النوم بالضرورة، فلما لم يتحدا فى التوقيت وجب الجر ولم يجز النصب.

---

(١) من الآية (١٣) من سورة الرعد.

(٢) انظر : همع الهوامع ١/ ١٩٤

(٣) هذا الحكم عام فى جميع الشروط السابق تفصيلها فيما عدا شرطا واحدا، وهو شرط العلية، فإن كان المصدر غير معلل للحدث فإنه لا يجوز جره إذ إن جره – باللام – سوف يفيد التعليل قطعا، وذلك غير مقصود، كما فى نحو: قتلته سبرا، وأهنته إهمالا، وبحق جلوسا، انظر: شرح التصريح ١/ ٣٣٦، وهمع الهوامع ١/ ١٩٤.

(٤) من الآية (١٠) من سورة الرحمن.

(٥) من الآية (١٥١) من سورة الأنعام

(٦) البيت من معلقة امرئ القيس، انظر: ديوانه

- ومثال وجوب الجر لفقد الاتحاد فى الفاعل قول أبى صخر الهذلى[1]:

وإنى لتعرونى لذكراك هِزةَ كما انتفض العصفور بلله القطر

فإن التذكر هو علة ما يعتريه من هزة نفسيه، وقد اتحدا وقتا ولكن اختلفا فاعلا، فإن فاعل الذكرى هو المتكلم، وفاعل العرو هو الهزة، ولذلك وجب الجر ولم يجز النصب.

- ومثال وجوب الجر لفقدان أكثر من شرط قول الله تعالى: ﴿ **أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمْسِ** ﴾[2] فقد اختلف الفعل والمصدر فى الفاعل، إذ فاعل (الإقامة) هو المخاطب، وفاعل (الدلوك) الشمس، كما اختلفا زمنا، إذ زمن الإقامة لابد أن يكون متأخرا عن زمن الدلوك، لذلك وجب الجر ولم يجز النصب.

وثمة شرط أخير متفق عليه بين النحويين، ولكن فقده لا يوجب جره بل يوجب نصبه، وهو أن يكون لفظ المصدر من غير مادة الفعل، فإذ اتفق الفعل والمصدر فى المادة وجب نصب المصدر ولكن ليس على أنه "مفعول له"، بل على أنه "مفعول مطلق"، كما فى نحو قولك: لقد حضرت حضورا مبكرا، لأستقبلك استقبال الأصدقاء المخلصين.

وهكذا نخلص من هذا العرض لشروط المفعول له إلى أن له حالتين إعرابيتين:

الأولى – النصب.

والثانية – الجر.

ولا يجب النصب – كما أشرنا – إلا فى حالة واحدة، هى حالة فقد العلّيّة.

وأما الجر فيجب إذا فقدت الكلمة الواقعة مفعولا له أى شرط آخر من الشروط التى سبق بيانها.

ويجوز الوجهان: النصب والجر، عند استكمال الشروط كلها بيد أن جواز الوجهين لا يعنى أنهما فى درجة واحدة شيوعا وندرة. فإن النحويين قد فصلوا القول فى هذا المجال فى ثلاثة أحوال[3]:

---

(١) انظر: ديوان الهذليين.
(٢) من الآية (٧٨) من سورة الأسراء
(٣) انظر: شرح التصريح ١/ ٣٣٦ – همع الهوامع ١/ ١٩٤ – ١٩٥

أولاً – أن يقترن المفعول له بـ (أل) المعرفة، ويكون الجر أكثر شيوعاً من النصب، ومن ثم فإن النصب فقليل فى هذه الحالة، وإن وردت بعض النصوص الممثلة له، كما فى قول قريط بن أنيف[1]:

فليت لى بهم قوما إذا ركبوا   شنوا الإغارة فرسانا وركبانا

أى: شنوا للإغارة. فنصب مع اقتران المفعول له بـ (أل) المعرفة ومنه قول الآخر:

لا أقعد الجبنَ عن الهيجاء   ولو توالــت زُمَر الأعداء

أى: لا أقعد للجبن، فنصب المفعول له مع اقترانه بـ (أل)، وهو قليل كما قرر النحاة.

ثانياً – أن يخلو المفعول له من (أل) المعرفة والإضافة. والنصب أكثر شيوعا فى هذه الحالة من الجر. وإن وردت بعض النصوص التى جُرَّ فيها المفعول له بالرغم من خلوه من (أل) والإضافة، ومن ذلك قول الشاعر[2]:

من أَمَّكُمْ لرغبة فيكم جُبِرْ   ومن تكونوا ناصريه ينتصر

فقد جر المفعول له بالرغم من خلوه من أل والإضافة.

ثالثاً – أن يقع المفعول له مضافاً، وقد شاع فى الأساليب اللغوية النصب والجر فى هذه الحالة على السواء، ومما ورد منصوبا قول الله تعالى: ﴿ **يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ** ﴾[3]. ف (ابتغاء) مفعول له، وهو مضاف منصوب، ومما ورد مجرورا قوله سبحانه: ﴿ **وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ** ﴾[4]. أى لأجل خشية الله، و(خشية) مفعول له، وهو مضاف مجرور.

الترتيب بين المفعول له والفعل:

يرى النحويون أن الأصل أن يلى المفعول له الفعل والمرفوع، باعتبار أن المفعول له تعليل للفعل الذى يسبقه، ومن ثم يشيع ذكر الحدث أولا ثم تحديد الباعث عليه والدافع إليه.

---

(١) الدرر اللوامع ١/ ١٦٧

(٢) شرح التصريح ١/ ٣٣٦

(٣) من الآية (٢٦٥) من سورة البقرة.

(٤) من الآية (٧٤) من سورة البقرة.

ولكن ورد فى الأساليب اللغوية نمط آخر للمفعول له، وهو ذكره قبل الفعل، نفسه، وكأن الناطق باللغة يرى أن الأهم هو تحديد الدوافع والأهداف التى تحمله على الفعل، ومن ذلك قول الشاعر:

فما جزعا ورب الناس أبكى ولا حرصا على الدنيا اعترانى

فقد قدم الشاعر المفعول له فى صدر البيت وعجزه (جزعا) و(حرصا) على الفعل. وقول الكميت بن زيد[١]..

طربت وما شوقا إلى البيض أطرب ولا لعبا منى وذو الشيب يلعب

إذ قدم الشاعر (شوقا) وهو مفعول له على الفعل (أطرب).

---

(١) نسب أبو حيان هذا البيت إلى جحدر، قال الشنقيطى فى كتابه: الدرر اللوامع: "إن كان يريد به جحدر بن مالك الحنفى فلم نجده فى نونيته المشهورة، إلا أن يكون سقط من الرواة" الدرر اللوامع ١/ ١٦٧.

٤ ـ المفعول معه

يكاد يستقر عند النحويين أن المفعول معه هو "الاسم التالى واو المصاحبة"(١)، ومقتضى هذا التعريف أن المفعول معه لابد أن يقع بعد واو، وأن الواو التى يقع بعدها المفعول معه لابد أن تكون بمعنى (مع)، أى مفيدة المصاحبة، ومن ثم يخرج من نطاق التعريف أنواع من التراكيب أهمها ثلاثة:

أولاً – تراكيب تخلو من الواو جملة، وإن كانت لسبب أو لآخر تفيد المصاحبة، وذلك كالاسم المجرور بـ (مع)، نحو: حضر الصديق مع أبيه، وكالاسم الواقع بعد (الباء) الدالة على المصاحبة، مثل. أعطيتك السيارة بمفاتيحها.

ثانياً – تراكيب تشتمل على (واو) ولكنها (أى الواو – لا تفيد المصاحبة. على سبيل

---

(١) آثرنا هذا التعريف الذى نقله السيوطى فى همع الهوامع ١/ ٢١٩ لأنه يمثل المرحلة الأخيرة فى سلسلة التعريفات النحوية للمفعول معه، وهى جميعا لا تختلف فى جوهرها عن هذا التعريف فى ضرورة وجود عنصرين أساسيين فى المفعول معه، هما، الواو الدالة على المصاحبة والاسم الواقع بعدها الذى يجب أن يكون منصوباً.

ارجع مثلاً إلى كتاب سيبويه (١/ ١٥٠ وما بعدها، سوف تجده بالرغم من أنه لم يقدم تعريفاً للمفعول معه فإنه قد ذكر له أمثلة يتوافر فيها هذان الشرطان.

وانظر أيضاً تعريف المفعول معه عند الزمخشرى (المفصل ٢/ ٤٨) وهو "الاسم المنصوب الكائن بمعنى (مع)"

وابن عصفور (المقرب ١/ ١٥٨) وهو "الاسم المنتصب بعد الواو التى بمعنى (مع) المضمن معنى المفعول به"،

وابن مالك (تسهيل الفوائد٩٩) وهو "الاسم التالى واوا تجعله بنفسها كمجرور (مع) وفى اللفظ كمنصوب معدى بالهمزة".

وابن عقيل (شرحه ١/ ٤٩٩) "هو الاسم المنتصب بعد واو بمعنى (مع)".

وابن هشام (منار السالك ١/ ٢٩٦) "هو اسم فضله تال لواو بمعنى (مع) تالية لجملة ذات فعل أو اسم فيه معناه وحروفه" وهو المعنى نفسه الذى يتردد فى كتبه الأخرى، انظر مثلا: شذور الذهب ٢٣٧، وقطر الندى وبل الصدى.

ومصطفى بن إبراهيم (تحفة الإخوان على العوامل ٦٠) "هو الذى فعل بمصاحبته، بأن يكون الفعل مصاحباً له فى صدور الفعل عنه، أو المفعول مصاحباً له فى وقوع الفعل عليه".

وانظر أيضاً: شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد ١/ ٣٤٢، وحاشية الشيخ حسن العطار على شرح الأزهرية ٩٧.

القطع، كما فى نحو: أكلت الطعام والفاكهة، فإن هذه الواو عاطفة وهى ليست قاطعة فى الدلالة على المصاحبة الزمنية، ومن ثم فإن دلالتها على المصاحبة دلالة ضمنية وعرضية، ونحو: أشركت محمداً وخالداً معى؛ لأن إفادة المصاحبة ليست من الواو وإنما من المادة الفعلية، ونحو: اختلط الحابل والنابل، وتصارع القادة والجند؛ فإن إفادة المصاحبة فى المثالين مردها إلى الصيغة الفعلية.

ثالثاً – تراكيب لم يقع فيها بعد الواو اسم، بل فعل أو جملة، كما فى نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن، فإن الواقع بعد الواو جملة فعلية.

ووظيفة (واو) المعية – كما أشرنا منذ قليل – الدلالة على المصاحبة الزمنية، أى اقتران ما بعدها وما قبلها فى الزمن، وبتعبير آخر: توافقهما معاً فى نطاق لحظة واحدة، وقد تقتصر (واو) المعية على أداء هذا المعنى وحده، وقد تفيد – بالإضافة إليه – الاشتراك فى الحكم أيضاً. مثال النوع الأول: استوى الماء والخشبة فإن (الواو) قد اقتصرت دلالتها على الإشارة إلى لحظة اقتران الماء مع الخشب. دون أن تشرك الخشبة مع الماء فى الحدث السابق وهو الاستواء؛ لتعذر هذا المعنى بالنسبة للخشب. ومثال النوع الثانى: حضرت وخالدا؛ فإن الواو قد أفادت اقتران ما قبلها وما بعدها فى الزمن وفى الحدث معاً. وهكذا تختلف عند النحويين (واو) المعية عن (واو) العطف؛ إذ إن العاطفة لا تنفك عن الدلالة على مصاحبة ما بعدها لما قبلها فى الحكم دون الزمان. حيث تفيد – كما هو مقرر عند النحويين – اشتراك ما بعدها مع ما قبلها فى الحكم المستفاد من الجملة دون أن يستلزم ذلك الاشتراك فى الحكم اشتراكا فى الزمان.

وقد أضاف ابن يعيش فى شرحه على المفصل أن تكون هذه الواو واقعة بعد فعل "لازم، أو مُنته فى التعدى، نحو قولك: ما صنعت وأباك، ومازلت أسير والنيل، ولو تركت الناقة وفصيلها لرضعها"[1]. وهى الأمثلة نفسها التى ذكرها سيبويه فى كتابه[2]، والتى بمقتضاها صار المفعول معه من مكملات الجملة الفعلية دون غيرها وهكذا يتحقق أن المفعول معه "اسم منصوب مسبوق بواو بمعنى (مع) – أى دالة على المصاحبة فى

(١) شرح المفصل ٢/ ٤٨.
(٢) كتاب سيبويه ١/ ١٥٠

الزمن – واقعة بعد جملة فعلية قد استوفت عناصرها رفعاً ونصباً". أى يكون وجود المفعول معه مرتبطاً بثلاثة أمور:

وجود الاسم المنصوب.

وجود الواو الدالة على المصاحبة الزمنية.

وجود الجملة الفعلية المستوفية عناصرها(١).

ولا سبيل إلى الاستغناء عن أى عنصر من هذه العناصر الثلاثة فى المفعول معه(٢).

وقد اختلف النحويون فى "المفعول معه"، هل هو مقيس أو مقصور على بعض نماذج لغوية مسموعة، ويمكن أنه نجد فى هذا المجال اتجاهين أساسيين:

الاتجاه الأول: يذهب إلى وجوب قصر مسائل المفعول معه على السماع وعدم جواز القياس عليها، ومعنى هذا أنه لا يجوز كون التركيب من قبيل المفعول معه إذا كانت (الواو) تفيد العطف المحض؛ (لأن السماع إنما ورد به هناك" كما يقرر بعض النحويين(٣).

والاتجاه الثانى: يرى جواز القياس فى المفعول معه، وهؤلاء قد اختلفوا فيما بينهم، لأن منهم من توسع، ومنهم من ضيق مجال القياس فيه، ومنهم من حاول التوسط، وهكذا نجد عند مجيزى القياس آراء ثلاثة(٤):

---

(١) يلحق النحويون بالجملة الفعلية الجملة الاسمية التى تتضمن معناها، كما فى نحو: مالك وزيداً، وكيف أنت وزيدا، وكيف أنت وقصعة من ثريد.

(٢) يعلل النحاة عدم جواز حذف الفعل "او شبهه" بالحاجة إلى عامل.

ويعللون عدم جواز حذف الواو بحاجة العامل المتقدم إلى ما يقوى عمله، وذلك لضعف الأفعال عن وصولها إلى ما بعدها كما ضعفت حروف الجر عن مباشرتها الأسماء ونصبها إياها، فكما جاءوا بحروف الجر تقوية لما قبلها من الأفعال لضعافها عن مباشرة السماء بأنفسها عرفا واستعمالا، فكذلك جاءوا بالواو تقوية لما قبلها من الفعل، "فإذا قلت: استوى الماء والخشبة، وجاء البرد والطيالسة، فالأصل: استوى الماء مع الخشبة، وجاء البرد مع الطيالسة، وكانت الواو و(مع) يتقارب معنياهما، وذلك أن معنى (مع) الاجتماع والانضمام، و(الواو) نجمع ما قبلها وتضمه إليه، فأقاموا الواو مقام (مع) لأنها أخف لفظاً وتعطى معناها".

كذلك يعللون عدم جواز حذف الاسم المنصوب باستحالة حذفه مع وجود الواو. وأما حذفه مع الواو فإن التركيب بذلك يخرج عن النمط التركيبى للجملة الفعلية ذات المفعول معه.

انظر مثلاً: شرح المفصل ٢/ ٤٨ وما بعدها، وهمع الهوامع ١/ ٢١٩ وما بعدها، وكتاب سيبويه ١/ ١٥٠ وما بعدها.

(٣) انظر: همع الهوامع ١/ ٢١٩.

(٤) المصدر السابق

الرأى الأول: يجيزه فى كل شيئ حتى حيث يراد بالواو معنى العطف المحض، نحو: قام زيد وعمرا: وحتى حيث لا يتصور معنى العطف أصلا، نحو: قعدت أو ضحكت أو انتظرتك وطلوع الشمس. وهو مذهب ابن مالك.

والرأى الثانى: يخصه بما صلح فيه معنى العطف ومعنى المفعول به، فلا يجوز حيث يتصور معنى العطف لقيام الأدلة على أن واو (مع) عطف الأصل ولا حيث تمحض معنى العطف؛ لأن دخول معنى المفعول به هو الذى سوغ خروجه بما يقتضيه العطف من المشاكلة التى تؤثرها العرب على غيرها إلى النصب. وسواء صلح فيه العطف حقيقة نحو جاء البرد والطيالسة؛ لأن المجئ يصلح منهما، أو مجازا نحو: سار زيد والنيل؛ إذ يصح عطفه على المجاز من جهة أنه لا يفارق زيدا حال سيره، كما لا يفارقه من سايره. وهو مذهب بعض المتقدمين من النحاة. ومن هؤلاء المبرد والسيرافى وغيرهما ممن رأوا ضرورة "كون الثانى متأثراً بالأول والأول سبب فيه"، أى أن يكون ما قبل الواو سبباً فيما بعدها، نحو: جاء البرد والطيالسة، فالبرد سبب فى استعمال الطيالسة، ونحوه: جئت وزيداً، لأن مجيء المتكلم كان سبباً فى مجيء زيد".

والرأى الثالث: وبه قال ابن هشام، الذى قرر أن المفعول معه مطرد فى لفظ (الاستواء) و(المجيئ) و(الصنع) وفى كل لفظة سمعت. وأنه ينبغى أن يقاس على ما سمع ما فى معناه وإن لم يكن من لفظه، فيقاس (وصل) على (جاء)، و(وافق) على (استوى)، و(فعلت) على (صنعت)، وكذا ما فى معناها، وما ليس من ألفاظها ومعانيها لا ينبغى أن يجوز".

ونحسب أن موقف ابن هشام أقرب إلى رعاية المأثورات اللغوية من ناحية، والنمو الضرورى من ناحية أخرى: فليس فيه توسع ابن مالك الذى يفتقر إلى سند مأثور، ولا تضييق المتقدمين الذين يلتمس عللا سببية فى النماذج اللغوية.

كذلك اختلف النحويون فى ناصب المفعول معه، ومن الميسور أن تجد فى هذه المسألة فى التراث النحوى آراء أربعة:

أولاها: يرى أن المفعول معه منصوب بالفعل الذى تقدمه، سواء كان متعدياً أو لازما،

نحو: لو خليت والأسد لأكلك، ولو تركت الناقة وفصيلها لرضعها. وممن يعزى إليهم هذا الرأى سيبويه[1]:

ومن النحويين من اشترط كون الفعل المتقدم لازما حتى لا يلتبس بالمفعول به، فلا يقال فى: أكرمتك ومحمدا، إنها من قبيل المفعول معه، وإنما من باب المفعول به.

ومنهم من اشترط كون الفعل تاما، ومن ثم لا يصح أن تكون واو المعية مسبوقة بفعل ناقص، فإذا كانت الواو مسبوقة بفعل ناقص وجب عند هؤلاء تأويل التركيب، كما فى نحو قول أبى ذؤيب الهذلى[2]:

فآليت لا أنفك أحذو قصيدة   تكون وإياها بها مثلا بعدى

فقد وقعت الواو بعد (تكون) الناقصة. ومن ثم وجب عند هؤلاء النحويين تأويلها، ونحوه قول الآخر[3].

فكونوا أنتم وبنى أبيكم   مكان الكليتين من الطحال

و(الواو) عند أصحاب هذا الرأى موصلة للفعل قبلها إلى الاسم بعدها، ولكن الأخفش ذهب إلى أنها ليست موصلة لتأثير الفعل إلى الاسم وإنما مصلحة للاسم لكى يتأثر بالفعل، بمعنى أن الاسم ينتصب على نحو شبيه بالظرف، فأنت حين تقول مثلاً: قمت وزيدا، فكأنك قلت: قمت مع زيد، فلما حذفت (مع) – وقد كانت منصوبة على الظرفية – وأقمت الواو مقامها، انتصب زيد بعدها على حد انتصاب مع التى وقعت الواو موقعها بلا واسطة، فزيد – إذاً – منصوب لأنه جرى مجرى الظرف، والواو هى التى جعلته صالحاً لذلك[4].

وجلى أن هذا الخلاف نوع من إثبات المقدرة العقلية دون أى قيمة لغوية.

ثانيها: أن الناصب هو "الواو" نفسها، لاختصاصها لما دخلت عليه من الاسم،

---

(١) انظر: كتابه ١/ ١٥٠.
(٢) انظر: الدرر الهوامع ١/ ١٨٩ – ١٩٠
(٣) انظر: الدرر الهوامع ١/ ١٩٠-١٩١.
(٤) انظر: شرح المفصل ٢/ ٤٩.

فعملت فيه[1] وهذا الرأى مبنى على الربط بين العمل والاختصاص، وبما أن "الواو" عند أصحاب هذا الرأى مختصة فقد وجب أن تكون عاملة.

وقد رفض جمهور النحويين هذا الرأى من وجوه[2]:

١- أن دعوى الاختصاص غير صحيحة، لأن الواو تباشر الأفعال مباشرتها الأسماء، والحروف التى تباشر الأفعال والأسماء لم يجز أن تكون عاملة، إذ العامل لا يكون إلا مختصاً بما يعمل فيه!

٢- أنه لو صح كون الواو عاملة لا تصل الضمير معها كما يتصل بـ (إنّ) واخواتها، وذلك غير جائز.

٣- أنه لو صح كونها عاملة لكان حقها أن تخفض الاسم التالى لها لا أن تنصبه، لأن الأصل فى الحروف المختصة أن تعمل العمل الذى يختص بالنوع الذى تدخل عليه. والعمل المختص بالأسماء هو الجر، فلما وقع الاسم بعدها منصوبا دلّ ذلك على أنها غير عاملة بنفسها.

ثالثها: أن الناصب فعل مضمر بعد الواو، وهو قول الزجاج؛ فإذا قلت مثلاً: ما صنعت وأباك؟، فالتقدير: ما صنعت ولابست أباك. ولم يعمل الفعل السابق؛ لأن الواو قد فصلت بينه وبين الاسم المنصوب بعدها.

وقد رده جمهور النحويين أيضاً بدعوى أن الفعل لا يمنع من تسلم العامل، وبأن فيما ذكره إحالة للباب، إذ يصير منصوبا على أنه مفعول به لا مفعول معه[3].

رابعاً: أن الناصب عامل معنوى هو الخلاف، وهو اتجاه الكوفيين الذين شرحوا دعواهم بقولهم: إنك إذا قلت: استوى الماء والخشبة، لا يحسن تكرير الفعل، فيقال: استوى الماء واستوت الخشبة؛ لأن الخشبة لا تكون معوجة فتستوى، فلما خالف الاسم الواقع بعد الواو ما قبلها ولم يشاركها فى الفعل السابق نصب الاسم التالى للواو على الخلاف[4]:

---

(١) المصدر السابق، وانظر أيضاً: همع الهوامع ١/ ٢٢٠.
(٢) المصدران السابقان، وانظر أيضاً: الأصول فى النحو، لابن السراج ١/ ٢٥٣.
(٣) المصادر السابقة.
(٤) المصادر السابقة، وانظر أيضاً حاشية الصبان على الأشمونى ٢/ ١٣٥-١٣٦

وقد رفض جمهور النحويين هذا الاتجاه أيضاً لسببين[1].

١- أنه لو جاز نصب الثانى لمخالفته الأول لجاز نصب الأول لمخالفته الثانى؛ لأن الثانى إذا خالف الأول فقد خالف الأول الثانى، وليس نصب الثانى للمخالفة أولى من نصب الأول.

٢- أن دعوى كون الخلاف ناصباً باطلة فى العطف الذى يخالف فيه الثانى الأول، كما فى نحو: قام محمد لا خالد، وما حضر الشقيق لكن الصديق.

وواضح أن مردّ هذه الاختلافات بأسرها محاولة تطبيق قواعد نظرية "العمل" التى تفرض ضرورة وجود "عامل" طالما وجد "المعمول". باعتبار أن "العمل" نوع من التأثير الفعلى الذى يتلازم فيه المؤثر والمتأثر والأثر. ولو أن النحويين فسروا العمل على أنه التماس العلاقات الشكلية والوظيفية بين الصيغ فى التركيب، لما أنفقوا كل هذا الوقت والجهد الذى لا غناء فيه ولا قيمة لغوية له.

والأصل التزام الترتيب فى الجملة الفعلية المحتوية على مفعول معه، ومقتضى ذلك أن يقع المفعول معه بعد (واو) المعية، التى يتحتم أن تلى أركان الجملة الفعلية، فلا يجوز مثلاً أن يقال: والخشبة استوى الماء، بتقديم الواو والاسم المنصوب بعدها على الفعل، كذلك لا يجوز: استوى والخشبة الماء، بتقديم الواو والاسم المنصوب بعدها على مرفوع الفعل، إذ يكون التعبير حينئذ مخالفاً للأصل.

وعدم جواز تقدم الواو والمنصوب بعدها الواقع مفعولا معه على الفعل محور اتفاق بين النحاة، ومرد هذا الاتفاق إلى قياسهم الاسم الواقع بعد واو المعية على الاسم الواقع بعد واو العطف، وبما أن المعطوف لا يجوز أن يتقدم على عامل المعطوف عليه إجماعاً فكذلك لا يجوز أن يتقدم الاسم الواقع بعد واو المعية على عامل النصب فيه – وهو الفعل عند جمهور النحويين – بإتفاق.

أما تقدم المفعول معه على مصاحبه، أى على الاسم الذى يقع مصاحباً له فى الزمن، فقد أجاز بعض النحويين برغم مخالفته الأصل، وقد استند هؤلاء النحويون – فيما يحكى أبو حيان – إلى أمرين[2]:

---

(١) المصادر السابقة.

(٢) انظر: الدرر اللوامع ١/ ١٩٠

الأول: القياس على العطف، وبما أنه يجوز فى العطف أن يتقدم المعطوف مع الأداة على المعطوف عليه فكذلك يجوز فى المفعول معه أن يتقدم والواو على مصاحبه.

الثانى: أنه قد وردت بعض النصوص اللغوية التى وقعت فيها هذه الظاهرة، كما فى قول بريد بن الحكم بن أبى العاص الثقفى فى هجاء ابن عمه عبد الرحمن بن عثمان بن أبى العاصى:

جمعت – وفحشا – غيبة ونميمة   خصالا ثلاثا لست عنها بمرعوى

فقد تقدم المفعول معه المقترن بالواو (وفحشا)، على مصاحبه وما عطف عليه (غيبة ونميمة)، وكذلك قول الأحوص:

ألا يا نخلة من ذات عرق   عليك ورحمة الله السلام

فقد قدم (ورحمة الله) على مصاحبه المرفوع: (السلام).

وقد رد ذلك جمهور النحويين، قال أبو حيان معبرا عن ذلك:

"ولا حجة فى الشبهة الأولى، لأن (الواو) العاطفة أقوى وأوسع مجالا (من واو المعية) فجعل لها مزية بتجويز التقديم، ففيه إبداء مزية الأقوى على الأضعف، فلو أشرك بينهما بالجواز خفيت المزية. ولأن (واو) مع وإن أشبهت العاطفة فلها شبه بهمزة التعدية مقتض لها لزوم مكان واحد كما لزمت الهمزة مكاناً واحداً وأما السماع فلا يتعين"[1].

ومعنى هذا أن أبا حيان يفرق بين واو العطف وواو المعية، على نحو يجعل قياس واو المعية على واو العطف قياساً مع الفارق، ثم إنه يؤول ما ورد من أبيات تقدم فيها المفعول معه المصحوب بالواو على مصاحبه، ولعله يجعلها من قبيل العطف. الأمر الذى ينتهى منه إلى ضرورة التزام الترتيب الدقيق فى باب المفعول معه.

وقد تعددت الأساليب اللغوية التى وردت فيها الواو متبوعة باسم فى العربية الفصحى، ويمكن أن نميز فى هذه الأساليب من الناحية الإعرابية – ثلاثة يأخذ كل أسلوب منها حكما إعرابياً محدداً.

---

(١) المصدر نفسه.

الأسلوب الأول: وجوب اعتبار الواو للمعية ومن ثم نصب الاسم التالى لها على أنه مفعول معه وامتناع عطفه على الاسم السابق عليها. وذلك متى استوفى التركيب الشروط الثلاثة السابق ذكرها[1] مضافاً إليها شرطاً رابعاً، وهو: أن يقع قبل الواو ضمير متصل مجرور أو مرفوع لم يؤكد بمنفصل، كما فى نحو: ما صنعت وأباك. فإنه يتعين كون الواو هنا للمعية؛ إذ لا يصح العطف على الضمير المرفوع المنفصل دون فصل من غير تأكيده بالضمير المنفصل. ومن ثم يجب نصب الاسم التالى للواو على أنه مفعول معه.

الأسلوب الثانى: وجوب اعتبار الواو عاطفة، وبالتالى امتناع نصب الاسم التالى لها على المعية، وذلك إذا فقد التركيب الشرط الثالث الذى سبق أن حددناه، وهو أن تسبق الواو بجملة فعلية قد استوفت عناصرها.

ولفقد التركيب هذا الشرط صورتان:

الأولى: أن لا يتقدم الواو إلا مفرد، أى كلمة مفردة. نحو: أنت ورأيك، وكل رجل وصنيعته، ومنه المثل المأثور: الرجال وأعضادها والنساء وأعجازها!.

الثانية: أن تتقدم الواو جملة اسمية غير متضمنة معنى فعل، نحو: أنت أعلم ومالك، والمعنى: أنت أعلم بمالك، فكلمة (مالك) معطوفة على (أنت)، ونسبة العلم إليه على سبيل المجاز.

الأسلوب الثالث: جواز اعتبار الواو نصاً فى المعية، ومن ثم نصب الاسم التالى لها، وجواز اعتبارها عاطفة ومن ثم يأخذ حكم ما قبلها. وذلك فى غير المواضع السابقة.

وقد فصل النحويون القول فى هذا الأسلوب. فرأوا أنه – بدوره – يمكن أن يتنوع بحسب رجحان العطف أو المعية على ثلاثة أنواع:

١- جواز الوجهين – النصب على المعية والعطف على ما قبل الواو – ولكن رجحان العطف على النصب، وذلك إذا كانت الواو مسبوقة باسم ظاهر مجرور أو ضمير منفصل

---

(١) وهى: ١- وجود الاسم المنصوب.
٢- وجود الواو الدالة على المصاحبة الزمنية.
٣- وجود الجملة الفعلية التى استوفت عناصرها

مرفوع، نحو: ما شأن عبد الله وخالد، وما أنت والشعر. فالأحسن جر خالد فى المثال الأول، ورفع الشعر فى المثال الثانى، لإمكان العطف وهو الأصل، وأجاز بعض النحويين النصب على المعية فيهما. والعطف أكثر شيوعاً فى الأساليب اللغوية المأثورة ما ورد فيه النصب كما فى قول أمامه بن الحارث الهذلى:

وما أنت والسيرّ فى مُتْلِفِ يبرح بالذكر الضابط

ومن ذلك ما أثر من نحو: ما أنت وزيدا، وكيف أنت وزيداً، وكيف أنت وقصعة من ثريد.

٢- جواز الوجهين والنصب أرجح، وذلك إذا توافرت شروط العطف لكن يخالف منه فوات المعية المقصودة نحو: لا تغتذ بالسمك واللبن، ولا يعجبك الأكل والشبع، أى: مع اللبن، و: مع الشبع؛ فإن النصب فى هذا الموضع بين ما يهدف إليه المتكلم من المعية فى حين كان العطف لا يشير إليه على سبيل القطع.

ومن قبيل رجحان النصب على العطف أيضاً إذا كان العطف يؤدى إلى شىء من التكلف فى المعنى، كما فى قول الشاعر:

فكونوا أنتم وبنى أبيكم مكان الكليتين من الطحال

فإن العطف وإن كان حسناً من الناحية اللفظية – للفصل بين الضمير المرفوع المتصل والواو بالضمير المنفصل – فإنه يسلم إلى شئ من التكلف فى المعنى، إذ يصير التقدير آنئذ: كونوا أنتم وليكونوا هم. وذلك خلاف المقصود.

٣- جواز الوجهين على السواء دون ترجيح أى منهما على الآخر، وذلك إذا أكد ضمير الرفع المتصل السابق على الواو، نحو: ما صنعت أنت وأباك. فإنه يجوز النصب، كما يجوز العطف أيضاً فتقول: ما صنعت أنت وأبوك. قال السيوطى فى همع الهوامع: "وذلك مقيس فى كل متعاطفين على إضمار فعل لا يظهر، فالمعية فى ذلك والعطف جائزان، والفرق بينهما من جهة المعنى أن المعية يفهم منها الكون فى حين واحد، دون العطف؛ لاحتماله مع ذلك التقدم والتأخر"[1].

(١) (م. ٢- الجملة الفعلية)

وبتحليل هذه الأساليب جميعاً يتضح أن المفعول معه متى استوفى شروطه التى سبق تحديدها وجب نصبه على المعية، ولا سبيل إلى العدول عن هذا النصب إلى العطف، فإن محور العطف كما هو جلى من أساليبه السابقة يدور مع فقدان بعض الشروط، وهكذا يمكن القول بأن المفعول معه له حالة إعرابية واحدة هى النصب، وأما الحالات الأخرى فإن التركيب فيها لا يكون من قبيل المعية ومن ثم لا يأخذ حكمها.

مسألة ختامية:

قد يقع فى بعض الأحيان المفعول معه فى ثنايا الجملة، فيكون ما بعده مكملا لما قبله، سواء كان خبراً عنه أو حالا منه، كما فى نحو: كان زيد – وعمراً – متفقاً، فإن (متفقا) خبر لكان السابقة، ونحو:جاء البرد – والطيالسة – شديداً، فإن (شديداً) حال من (البرد) السابق.

ويرى جمهور النحويين أن الأصل فى مثل هذا التركيب أن يطابق ما بعد المفعول معه ما قبله على نحو ما مثلنا. فإن (متفقا) قد طابق (زيدا) فى الإفراد، وكذلك طابق (شديداً) (البرد) فى الإفراد أيضاً. فكأن المفعول معه فى نحو هذا الترتيب قد وقع معترضاً بين أجزاء الجملة.

وأجاز بعض النحاة عدم مطابقة ما بعد المفعول معه لما قبله، وذلك لمراعاة المفعول معه المذكور، كما فى نحو: كان زيد وعمراً متفقين، وجاء البرد والطيالسة شديدين. وكأن المفعول معه فى هذا التركيب قد وقع غير معترض أجزاء الجملة. ورفض ذلك جمهور النحويين الذين أوجبوا مطابقة ما بعد المفعول معه لما قبله، قال أبو حيان: "وإياه نختار؛ لأن باب المفعول معه باب ضيق، وأكثر النحويين لا يقيسونه، فلا ينبغى أن نقدم على إجازة شيئ من مسائله إلا بسماع عن العرب".

٥ ـ الحال[١]

وظيفتها فى الجملة:

قد يذكر فى تركيب الجملة الفعلية ما يوضح كيفية حدوث الفعل فيها، ومن ثم نجد ما يطلق عليه النحويون – متى استوفى خصائص بعينها – مصطلح "الحال"[٢]. وذلك كما فى نحو: أقبل الصديق مبتهجاً، ورجع الرجل من سفره يطلق تصريحاته، ونزل الوزير إلى الشارع يحمل مدفعه الرشاش يواجه به معارضيه. فإن (مبتهجاً) وضحت كيف أقبل الصديق، و(يطلق التصريحات) بينت كيف رجع الرجل، و(يحمل المدفع) حددت كيف نزل الوزير إلى الشارع، و (يواجه معارضيه) كشفت كيف يحمل مدفعه ولأية غاية.

وجلى عند النحاة أن بين الحال والمفاعيل – على اختلافها – شبها، يتلخص فى أن كلا من الحال والمفاعيل يكمل الجملة الفعلية بذكر بعض ما يتعلق بالفعل فيها من أمور. وأن الشبه يقوى بين "الحال" و"المفعول فيه" خاصة، وبينه و"ظرف الزمان" على وجه أخص. ومرد ذلك إلى أن الحال يمكن أن تقدر بـ (فى)، فإنك إذا قلت: جاء محمد ضاحكا، كان المعنى: فى حال ضحك، كما أنك إذا قلت: جاء محمد اليوم، كان المعنى: فى

---

(١) قد يذكر لفظ (الحال) وقد يؤنث فتلحقه تاء التأنيث فيقال: حالة، ومن ذلك قول الشاعر:

على حالة لو أن فى القوم حاتما … على جوده ضنت به نفس حاتم

والمجرد من تاء التأنيث يمكن أن يعامل معاملة المذكر فيقال: هذا الحال، كما يمكن أن يعامل معاملة المؤنث فيقال: هذه الحال. ومن قبيل معاملة لفظ (الحال) معاملة المؤنث قول الشاعر:

إذا أعجبتك الدهر حال من امرئ … فدعـه وواكـل أمره والليالـيا

فقد ألحق بالفعل تاء التأنيث للدلالة على تأنيث الفاعل، وهو لفظ (حال).

وكما يجوز تذكير لفظ (الحال) وتأنيثه، يجوز أيضاً التذكير والتأنيث فى وصفه، فيقال: حال طيب، وحالك طيبة، وكذلك فى الضمير العائد إليه، فيقال حاله يرضينى وحالك لا يرضينى.

(٢) يعلل النحويون استخدام لفظ (الحال) مصطلحاً للدلالة على هذا المضمون الخاص، وهو "كون الكلمة وصفاً مشتقاً فضلة مبينة لهيئة صاحبها" – على نحو ما سنذكر بعد قليل – بأن الأصل فيه استخدام اسم الفاعل، وإذا استعمل اسم الفاعل حالا ارتبط بزمن الحال لم ينفك عنه، ومن ثم لا يتناول الزمان الماضى أو المستقبل.

اليوم. "وخص الشبه بظرف الزمان؛ لأن الحال لا تبقى بل تنتقل إلى حال أخرى، كما أن الزمان منقض ويخلفه غيره، ولذلك لا يجوز أن تكون الحال خِلْقَه – أى صفة تتسم بالثبات والاستمرار – فلا يجوز: جاءنى زيد أحمر، ولا أحول، ولا :طويلا"[1].

بيد أنه برغم هذا التشابه بين "الحال" و"المفاعيل"، فإن الحال ليست من قبيل المفاعيل؛ إذ هى تخالفها جميعاً فى أنها – أى الحال، وصاحبها – من حيث المعنى شيئ واحد، أما المفاعيل فتختلف، فإنك حين تقول: حضر الصديق مسروراً وكرّمت الطالب متفوقاً، كانت (مسروراً) و(الصديق) تمثلان معنوياً شخصاً واحداً، وكذلك (الطالب) و(متفوقاً)، فإن الصديق هو المسرور، والطالب هو المتفوق. أما المفاعيل فمختلفات: سواء كانت من قبيل المفعول به، أو المفعول المطلق، أو المفعول فيه، أو المفعول له، أو المفعول معه. واختلاف المعنى بين "الحال" والمفاعيل الأربعة الأخيرة واضح، وأما اختلافها مع المفعول به فيتجلى فى أمور، أهمها: أن الحال تكملة للجملة الفعلية، سواء أكان فعلها لازماً أم متعدياً، فى حين أن المفعول به لا يكمل إلا الجملة ذات الفعل المتعدى.

تعريف الحال:

ويعرف النحويون الحال بأنه: "وصف، فضلة، منتصب، مبين لهيئة صاحبه[2].

والمقصود من "الوصف" ما كان مشتقا للدلالة على موصوف. ويكون صريحاً إذا كان واحداً من خمسة: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وأمثلة المبالغة، وأفعل التفضيل. كما يكون غير صريح، وذلك: الجملة، وشبه الجملة.

وبناء على هذا الفهم للوصف يكون ذكره فى التعريف – عند النحويين – بمثابة "جنس" له؛ إذ يشمل الحال وغير الحال، ولكنه مع ذلك يخرج نحو: القهقرى، فى: رجع القهقرى؛ لأنه وإن كان وصفا من حيث المعنى للرجوع، فإنه من حيث اللفظ ليس مشتقًا ولا فى قوة المشتق.

---

(١) انظر: شرح المفصل ٢/ ٥٥، والأصول فى النحو لابن السراج ١/ ٢٥٨ وما بعدها.
(٢)انظر مثلا: الصبان على الأشمونى ٢/ ١٦٩، وابن يعيش ٢/ ٥٥، وهمع الهوامع ١/ ٢٣٦، والأصول لابن السراج ١/ ٥٨.

ومعنى كونه "فضلة" أنه يمكن الاستغناء عنه من حيث وضع اللفظ نفسه فى الجملة، بغض النظر عما قد يعرض له من أسباب قد تدعو إلى ضرورة وجوده[1]. ومن ثم يخرج الوصف الذى يكون أحد أركان التركيب، بأن كان فى موقع المبتدأ كما فى نحو: أقائم الأصدقاء بواجبهم؟، أو فى موقع الخبر كما فى مثل: محمد حاضر الليلة. ويفسرون كونه "منتصباً" بوجوب لزومه النصب لفظا أو حكماً، ومن ثم يخرج "النعت"؛ لأنه ليس ملازماً للنصب بل يتبع منعوته فى حالاته الإعرابية الثلاثة: رفعاً ونصباً وجراً.

وأما كون هذا الوصف "مبيناً لهيئة صاحبه" فلإخراج التمييز كما فى نحو: لله دره فارساً؛ لأنه لا تبيين فيه لهيئة صاحبه عند النحاة. والغالب فى الحال أن تكون بياناً لهيئة "الفاعل" أو "المفعول" وقد تكون بياناً لحالهما معاً كما ذكر الزمخشرى[2]، وفسره ابن يعيش بأنك تقول: "جاء زيد قائماً، فتكون (الحال) بياناً لهيئة الفاعل الذى هو زيد، وتقول: ضربت زيداً قائماً، فتكون بياناً لهيئة المفعول.... وقد تكون الحال منهما معاً، فإن كانتا متفقتين نحو: قائم وقائم، أو ضاحك وضاحك، فأنت مخير إن شئت فرقت بينهما فقلت: ضربت زيداً قائماً قائماً، تجعل أحدهما للفاعل والآخر للمفعول ولا تبالى أيهما جعلت للفاعل؛ لأنه لا لبس فى ذلك. وإن شئت جمعت بينهما فقلت: ضربت زيداً قائمين؛ لأن الاشتراك قد وقع فى الحال والعامل واحد، وصار كأنك قلت: ضربت قائماً زيدا قائما، واستغنيت بالتثنية عن التفريق"[3].

كذلك يمكن أن يكون صاحب الحال الذى تبين هيئته مجروراً، لا مرفوعاً ولا منصوبا، قال ابن السراج فى ذلك: "وتكون الحال من المجرور كما تكون من المنصوب، إن كان العامل فى الموضع فعلاً، فتقول: مررت بزيد راكبا، فإن كان الفعل لا يصل إلا بحرف جر لم يجز أن تقدم الحال على المجرور إذا كانت له، فتقول: مررت راكباً بزيد، إذا كان (راكباً) حالا لك، وإن كان لزيد لم يجز؛ لأن العامل فى (زيد) الباء، فلما كان الفعل لايصل إلى زيد إلا بحرف جر لم يجز أن يعمل فى حاله قبل ذكر الحرف"[4]. وهكذا يقرر

---

(١) كون الحال فضلة هو الأمر الغالب، وقد يكون عمدة، بل يتعين كونه عمدة فى مواضع سنفصلها بعد قليل.
(٢) شرح المفصل ٢/ ٥٦.
(٣) الأصول فى النحو ١/ ٢٦٠.
(٤) الأصول فى النحو ١/ ٢٦٠

ابن السراج فى هذا النص حقيقتين: الأولى جواز كون صاحبه الحال مجروراً، والثانية ضوابط الترتيب بين الحال وصاحبها المجرور. وفيها يتصل بالحقيقة الأولى ذكر إمكان وقوع الحال من المجرور بحرف جر الواقع بعد فعل. وأما فى مجال الترتيب بين الحال وصاحبها المجرور بالحرف فإنه رأى ضرورة الترتيب بينهما – بذكر صاحب الحال المجرور قبل ذكر الحال – إذا كان الفعل لا يتعدى إلا بحرف الجر. ومقتضى ذلك أن الفعل إذا كان يتعدى بدون ذكر الحرف – بأن كان الحرف زائداً تحسيناً أو تقوية – فإنه يجوز تقديم الحال على صاحبها وإن لم يذكر له ابن السراج مثالاً.

ومن الممكن أيضاً – أن يكون صاحب الحال الذى تبين هيئته مجروراً بالإضافة، أى مضافاً إليه؛ وذلك فى مواضع ثلاثة عند جمهور النحويين[1]:

الموضع الأول: أن يكون المضاف صالحاً للعمل فى الحال، وذلك بأن يكون مصدراً، أو وصفاً مشتقاً، نحو قوله تعالى﴿ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا ﴾[2]" فإن (جميعاً) حال من الضمير الواقع مضافاً إليه، لكون المضاف مصدراً ميميًّا صالحاً للعمل فى الحال، ومنه قول مالك بن الريب[3]:

تقول ابنتى إن انطلاقك واحدا ... إلى الــروع يوما تاركـى لا أبا ليا

فإن (واحداً) حال من ضمير المخاطب الواقع مضافاً إليه، لكون المضاف مصدراً. ونحو ذلك لو قلنا: هذا مكرم هند متفوقة، فإن (متفوقة) حال من هند لإضافتها إلى اسم الفاعل (مكرم).

الموضع الثانى: إذا كان المضاف جزءا من المضاف إليه، نحو قوله تعالى: ﴿ وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا ﴾[4]، "إخوانا" حال من الضمير المضاف إليه (صدور)، والصدور جزء من المضاف إليه"[5].

---

(١) انظر: شرح ابن عقيل ١/ ٥٤٤-٥٤٦

(٢) من الآية (٤) من سورة يونس.

(٣) انظر: شرح ابن عقيل ١/ ٥٤٥.

(٤) من الآية (٤٧) من سورة الحجر.

(٥) ابن عقيل على الفية ابن مالك ١/ ٥٤٦.

الموضع الثالث: أن يكون المضاف مثل جزء المضاف إليه فى صحة الاستغناء بالمضاف إليه عنه، نحو قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ أَنِ ٱتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا ﴾ (١) فإن (حنيفا) حال من (إبراهيم) والملة وإن لم تكن جزءا من المضاف إليه فإنها كالجزء منه، إذ يصح الاستغناء عنها بالمضاف إليه، فلو قيل فى غير القرآن: أن اتبع إبراهيم حنيفاً، لصح(٢).

وجلى أن تبين الهيئة فى هذه المواضع الثلاثة التى أجاز جمهور النحويين وقوع الحال فيها من المضاف إليه لا يقتصر على الجملة الفعلية التى هى محور هذه الدراسة، بل يمتد فيتناول الجملة الإسمية أيضاً: ومن ثم نكتفى بهذا العرض الموجز له، دون تفصيل القول فيه.

والواقع أن تلك الخصائص التى ذكرها النحويون فى تعريف الحال أشبه ما تكون بالسمات منها بالشروط والعلامات، وذلك أن من الممكن أن تتخلف كل منها فى مواضع بعينها. ولذلك يقول عنها النحويون أنها "شروط غالبة" ونحسب أن هذا التعبير يحمل فى ثناياه ما يؤكد تناقضه؛ لأن مقتضى كون الشرط شرطاً ضرورة اطراده وعدم تخلفه، ومحور كون أمر من الأمور غالباً أنه ليس بمطرد بل يتخلف، وأن تخلفه لا يتسم بالندرة بل بمثابة ظاهرة مطردة. أفليس الجمع بين الأمرين إذاً دليلاً على اضطراب تصنيف الظواهر عند النحاة؟!.

وأول خصيصة من الخصائص التى يمكن أن تتخلف كون الاسم الواقع حالا "وصفاً مشتقاً"، إذ من الممكن أن لا يكون مشتقاً بل جامداً ويطرد وقوع الحال جامداً فى مواضع عديدة، أهمها(٣):

١ – إذا وصف الاسم الجامع الواقع حالا، نحو قوله تعالى: ﴿ فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا ﴾ (٤) فإن "سوياً" حال، وهو اسم جامد وقد سوغ ذلك وصفه بقوله (سوياً).

٢ – إذا دل الحال على سعر نحو: بعت الشياه شاة بعشرين جنيهاً، فـ (شاة) حال منصوب، وهو اسم جامد، وسوغ ذلك دلالته على سعر(٥).

---

(١) من الآية (١٢٣) من سورة النحل.
(٢) ابن عقيل ١/ ٥٤٦.
(٣) انظر: همع الهوامع ١/ ٢٣٧ – ٢٣٨
(٤) من الآية (١٧) من سورة مريم.
(٥) تعرب (شاة) فى مثل هذا التركيب حالا، والجار والمجرور بعدها فى محل نصب صفة لها.

٣ – إذا دل على ترتيب نحو: علمت الطفل النحو بابا بابا، وكلوا الطعام صنفاً صنفاً، واخرجوا من الحجرة فرداً فرداً[١].

فإن (باباً) و(صنفا) و(فرداً) أسماء جامدة وقعت أحوال، وسوغ ذلك دلالتها على ترتيب.

٤ – إذا دل على تشبيه، نحو: كر الجندى أسداً، ودخل الولد صاروخاً، وأكل الرضيع فيلا، أى كر كالأسد، وأكل كالفيل، ودخل كالصاروخ، فكل من (أسد) و(صاروخ) و(فيل) وقع حالا وهو اسم جامد، لدلالته على تشبيه.

٥ – إذا دل على مفاعلة، نحو: كلمت الصديق فاه إلى فىّ، أى مشافهة. وبعته يدا بيد، أى. مناجزة، ورأساً برأس، أى مماثلة. فكل من (فاه) و(يدا) و(رأسا) قد وقع حالا مع كونه اسما جامداً، لدلالته على المفاعلة.

٦ – إذا دل على أصل الشئ، نحو قوله تعالى: ﴿ ءَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا ﴾[٢] فإن (طينا) حال، وهى اسم جامد، وسوغ ذلك دلالتها على أصل الخلق. ونحو قولك: هذا خاتمك ذهباً، وهذا رداؤك صوفا، ونحوها.

٧ – إذا دل على نوع الشئ، نحو قولك: هذا حديدك خاتماً، وهذا حريرك رداء. فإن (خاتما) و(رداء) حال جامدة غير مشتقة، وسوغ ذلك دلالتها على النوع الذى صار إليه صاحبها.

٨ – إذا دل على تقسيم، نحو: قسمت المال عليهم أثلاثا، ووزعت الكتب أخماساً. فإن (أثلاثا)، و(أخماسا) اسم جامد وقع حالا، وسوغ ذلك دلالته على التقسيم.

٩ – أن يكون صاحب الحال واقعاً فى طورين مختلفين أحدهما أفضل من الآخر، نحو:

---

(١) هذا المذكور وجه من وجهين فى الصياغة اللغوية وردا لهذا التركيب، والوجه الآخر يذكر فيه حرف العطف (الفاء) أو (ثم) بين الكلمتين المتماثلتين: صنفا صنفا. أو فرداً ثم فردا
وفى كلا الوجهين تعرب الكلمة الأولى (سننا) و(بابا) و(فردا) حالا، وأما الكلمة الثانية فإن كانت مجردة من حرف العطف أعربت توكيداً للأولى. وإن اقترنت بحرف العطف كانت معطوفة عليها.

(٢) من الآية (٦١) من سورة الإسراء.

هذا البلح تمرا خير منه رطبا، وهذا الباب زجاجا أفضل منه خشبا، فإن (تمرا) و(زجاجا) اسم جامد وقع حالا، وسوغ وقوعه حالا دلالته على أفضلية طور من أطوار صاحبه على طور آخر.

١٠ – أن يكون الحال دالا على عدد، نحو دخل الطلاب أربعين، وجلس الزوار ثلاثين؛ فإن العدد فيهما اسم جامد وقع حالاً.

ومن النحويين من يقسم هذه المواضع إلى قسمين، حيث يؤول الحال فى بعضها بمشتق، ويمنع تأويلها فى البعض الآخر، وحتى لو قبلنا هذا الموقف من بعض النحويين فإن مما لا شك فيه أن ثمة مواضع بعينها منها يقع فيها الاسم الجامد حالا دون أن يكون مشتقاً أو مؤول بمشتق.

كذلك يطرد وقوع الحال مصدراً، والمصدر عند جمهور اللغويين العرب ليس مشتقاً وإنما هو اسم جامد[١]، ومع ذلك قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ ٱدْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا ﴾[٢]. وقوله: ﴿ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً ﴾[٣] وقوله: ﴿ وَٱدْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾[٤]، وقوله: ﴿ إِنِّى دَعَوْتُهُمْ جِهَارًا ﴾[٥]، فإن المصادر قد وقعت فيها أحوالا، ويشيع فى التراث اللغوى نحو: قتله صبراً، وأتاه عدوا، ولقيه فجأة، وكلمه مشافهة، وطلع عليه بغتة، وأخذ عنه العلم سماعاً. وفيها جميعاً مصادر قد وقعت أحوالا[٦].

الخصيصة الثانية التى يمكن أن تتخلف أيضاً كون الاسم "فضلة" فإن من الممكن أن لا يكون الحال فضلة بل عمدة، بل إنه يتعين كون الحال عمدة – بمعنى أنه لا يصح حذفه – فى مواضع بعينها، أهمها[٧]:

---

(١) انظر مثلا: الإنصاف فى مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، والقواعد الصرفية عرض ودراسة.
(٢) من الآية (٢٦٠) من سورة البقرة
(٣) من الآية (٢٧٤) من سورة البقرة.
(٤) من الآية (٥٦) من سورة الأعراف.
(٥) من الآية (٨) من سورة نوح.
(٦) انظر: همع الهوامع ١/ ٢٣٨، المقتضب ٣/ ٢٦٨، شرح المفصل ٢/ ٥٩ وما بعدها.
(٧) انظر: ابن عقيل ١/ ٥٥٨.

١ – إذا سد مسد الخبر ولا يصلح أن يعرب خبراً، نحو: إكرامى الطالب متفوقاً، وتقديرى الإنسان مناضلا.

٢ – إذا وقع مقصوراً عليه، نحو: ما حضر الزائر إلا سعيداً، وما ذهب المفاوض إلا متوسلا، وما زارها الرجل إلا مريضة.

٣- إذا ناب عن عامله، نحو: هنيئاً مريئاً.

٤- إذا احتاج إليه المعنى بحيث لا يستقيم الكلام بدونه، نحو قوله تعالى: ﴿ وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ ﴾ [١]، وقوله: ﴿ لَا تَقْرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ ﴾ [٢]، ومنه قول الشاعر:

إنما الميت من يعيش كئيباً كاسفا باله قليل الرجاء

٥ – إذا توقف عليه قصد المتكلم بحيث يؤدى إسقاطه من التركيب إلى فوات هذا القصد، نحو قوله سبحانه: ﴿ وَإِذَا قَامُوٓاْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ قَامُواْ كُسَالَىٰ ﴾ [٣].

٦ – إذا وقع جوابا لسؤال، سواء أكان ملفوظا به أم مقدرا، أى مفهوماً من الموقف والمقام، نحو قولك: بلى مسرعا، فى جواب سؤال: ألم تسر بعد؟.

شروطها:

ويمتد هذا التفاوت فى تحديد خصائص "الحال" من التعريف إلى الشروط، حيث يرى النحويون أن الأصل فيه أن يتصف بصفات أربع، هى أن يكون "نكرة"، "منتقلة"، "مشتقة"، وأن يكون "صاحبها معرفة". بيد أن كل صفة من هذه الصفات – بدورها – ليست لازمة، بحيث لا يجوز تخلفها، بل غالبة يطرد تخلفها فى مواضع بعينها.

فكون الحال "نكرة" عند النحويين هو الشائع الكثير حتى أوجبه جمهور البصريين الذين يعللون له بأن الحال "خبر فى المعنى، ولئلا يتوهم كونها نعتا عند نصب صاحبها، أو خفاء إعرابها"[٤]. ولكن من النحويين من أجاز تعريفها مطلقا، وهؤلاء هم

---

(١) من الآية (١٦) من سورة الأنبياء

(٢) من الآية (٤٣) من سورة النساء

(٣) من الآية (١٤٢) من سورة النساء

(٤) همع الهوامع ١/ ٢٣٩.

البغداديون، "نحو: جاء زيد الراكب • بنصب الراكب على الحالية – قياسا على الخبر"[١] أيضاً. وهذا كان القياس سببا فى اتخاذ هذين الموقفين المتناقضين فى التراث اللغوى. ومن النحويين من جعل تعريفها مشروطا بوقوعها فى معنى الشرط، كما فى نحو: "عبد الله المحسن أفضلُ منه المسئَ، والتقدير: إذا أحسن أفضل منه إذا أساء، ونحو: أنت زيداً أشهر منك عمراً، أى: إذا سميت، وسمع: لذو الرمة – ذا الرمة – أشهر منه عيلان، فإن لم يكن فيها معنى الشرط لم يجز أن تأبى معرفة"[٢].

فإذا تركنا هذه الاختلافات النظرية وجدنا فى المأثورات اللغوية تراكيب وقع فيها الحال معرفا بالأداة أو بالإضافة، وأشهر ما يؤثر فى هذا المجال قول العرب: مررت بهم الجماء الغفير[٣]، وأرسلها العراك[٤]، وادخلوا الأول فالأول[٥]، ومن ذلك أيضاً: تفرقوا أيادى سبأ، وطلبته جهدى، وعاونه طاقته، وقابلته وحده[٦]. فإن الأمثلة الأولى وقع فيها الحال مقترنا بأداة التعريف، وفى الأمثلة الأخيرة كانت الحال مضافة إلى علم، أو ضمير تكلم أو خطاب أو غيبة.

– وكون الحال "منتقلة" هو الأصل أيضاً، ومعنى كونها منتقلة أن تكون صفة غير لازمة لصاحبها ولا ثابتة فيه. ولكن وردت أمثلة كثيرة كانت الحال فيها صفة لازمة تتسم بالثبات، ومن ذلك قول الله تعالى: ﴿ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْتَغِى حَكَمًا وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ إِلَيْكُمُ

---

(١) انظر: همع الهوامع ١/ ٢٣٩، وانظر أيضاً: ابن يعيش ٢/ ٦٢.

(٢) المصدر السابق.

(٣) (الجماء) بفتح الجيم وتشديد الميم بمعنى الكثير، حال من الضمير المجرور بالباء، والغفير صنعة له. وهو تعبير يماثل قولك: الحجم الكثير.

(٤) جزء من بيت قاله لبيد، وفيه يقول:

أرسلها العراك ولم يذدها ... ولم يشفق على نفس الدخال

(والعراك) مصدر عارك يعارك، وقد نصبه على الحال.

(٥) (الأول) الأولى حال منصوبة، والثانية معطوفة عليها، والمعنى: ادخلوا مرتبين.

(٦) مذهب سيبوبة أن (وحده) فى مثل هذا التركيب حال من الفاعل، وأجاز المبرد أن يكون حالا من المفعول، وقال ابن طلحة: يتعين أن تكون (وحده) حالا من المفعول، لأنه لو أراد الفاعل لقال: رأيت زيدا وحدى: قال الأشمونى فى رفض ما قاله ابن طلحة: "وصحة: مررت برجل وحده – وبه مثل سيبويه – تدل على أنه حال من الفاعل، وأيضاً فهو مصدر أو نائب المصدر، والمصادر فى الغالب إنما تجئ أحوالا من الفاعل". وذهب يونس على أن (وحده) منتصب على الظرفية لقول بعض العرب: زيد وحده، والتقدير: موضع التفرد – انظر: الأشمونى ٢/ ١٧٢.

﴿ ٱلْكِتَٰبَ مُفَصَّلًا ﴾[1]، وقوله سبحانه: ﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُو۟لُوا۟ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ ﴾[2]، ومنه قولهم: خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها، وولد زيد قصيرا، وخلق أشهل. بل إن "ثبوت الحال" مطرد فى موضعين:

أولهما ما يطلق عليه النحويون "الحال المؤكدة"، نحو قوله: "زيد أبوك عطوفا، وهو الحق بينا، وأنا زيد معروفا، فقولك (عطوفا) حال وهى صفة لازمة للأبوة، فلذلك أكدت بها معنى الأبوة، وكذلك قوله: "وهو الحق بينا"، أكد به الحق؛ لأن ذلك مما يؤكد به الحق؛ إذ الحق لا يزال واضحا بينا، وكذلك قوله: "أنا زيد معروفا" فمعروفا حال أكدت به كونه زيدا؛ لأن معنى (معروفا) لاشك فيه، فإذا قلت: أنا زيد لا شك فيه، كان ذلك تأكيدًا لما أخبرت به. قال الله تعالى: "وهو الحق مصدقا" فـ (مصدقا) حال مؤكدة: إذ الحق لا ينفك مصدقا، ومثل قول ابن دارة:

أنا ابن دارة معروفا بها نسبى وهل بدارة يا للناس من عار"[3]

وكون الحال المؤكدة يشع فيها الدلالة على الصفات المتسمة بالاستمرار حقيقة مؤكدة فى التراث النحوى، حتى أن السيوطى يقرر فى الهمع أن الحال "المؤكدة لا يغلب فيها الانتقال، بل هو والثبوت فيها كثيران"[4]، ثم يسوق العديد من الآيات القرآنية التى تقع الحال المؤكدة فيها دالة على الثبوت بالكثرة التى تدل فيها آيات أخرى على الانتقال.

الموضع الثانى: أن يكون العامل فى الحال مشعرا بتجدد صاحبها، نحو قول الله تعالى: ﴿ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا ﴾[5]، ومنه قولهم: خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها، وقول بعض بنى جناب[6]:

فجاءت به سبط العظام كأنما عمامتــه بين الرجــال لــواء

فـ (ضعيفا) و(أطول) و(سبط) أحوال، وهى أوصاف لازمة لا منتقلة.

---

(١) من الآية (١١٤) من سورة الأنعام.
(٢) من الآية (١٨) من سورة آل عمران.
(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٦٤.
(٤) انظر: همع الهوامع ١/ ٢٣٧.
(٥) من الآية (٢٨) من سورة النساء.
(٦) انظر: شرح ابن عقيل ١/ ٥٢٩

ولقد سبق أن انتهينا عند مناقشة التعريف إلى أن وقوع الحال وصفا مشتقاً ليس أمرا لازما؛ إذ من الممكن أن يكون اسما جامداً غير مشتق، بل إنه يطرد كون الحال اسما جامدا غير مشتق فى مواضع كثيرة سبق أن أشرنا إلى أهمها، ونضيف إلى ذلك هنا أن من الممكن أن لا يكون الحال اسما مفردا – مشتقا أو غير مشتق – إذ يقع جملة. وليست المسألة مرتبطة بـ "الإمكان" النظرى، بل إنها تعبير عن الواقع اللغوى؛ إذ ورد فى اللغة وقوع الجملة حالا، سواء أكانت أسمية أم فعلية، متى توافرت فيها الشروط الآتية:[1]

أولاً: أن تكون الجملة خبرية غير تعجبية خالية من كل ما يشير إلى المستقبل. ومن ثم لم يصح فى النصوص المأثورة وقوع الجملة الطلبية حالا[2]، كذلك لم يرد فى الفصيح من هذه النصوص وقوع الجملة التعجبية أو المقترنة بالسين أو سوف أو لن أولا الطلبية حالا.

ثانياً: أن تقترن الجملة بروابط يربطها بصاحبها الذى سيقت لبيان هيئته، ويتنوع هذا الرابط فى المأثور من نصوص اللغة الفصحى، إذ من الممكن أن يكون (الواو) الحالية؛ أو (الضمير) العائد من جملة الحال إلى صاحبها، كما أن من الممكن أن يكون شيئاً آخر غيرهما.

- مثال وقوع الجملة الإسمية المقترنة بـ (الواو) حالا قوله تعالى: ﴿ خَرَجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ﴾[3].

ومثال المصدرة بـ (لا) التبرئة قوله سبحانه: ﴿ وَٱللَّهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِۦ ﴾[4].

ومثال المصدرة بـ (ما) قول عنترة[5]:

فرأيتنا ما بيننا من حاجز إلا المجن ونصل أبيض مصقل

(١) انظر: شرح المفصل ٢/ ٦٥، همع الهوامع ١/ ٢٤٦، ابن عقيل ١/ ٥٥٣.

(٢) سواء أكان الطلب أمراً أم نهيا أم دعاء أم عرضا أم تخفيضا أم استفهاما أم تمنيا أم رجاء. ولا يكاد يوجد خلاف بين النحويين فى رفض وقوع الجملة الطلبية حالا، إذا استثنينا موقف الفراء الذى أجاز وقوع جملة الأمر حالاً.

(٣) من الآية (٢٤٣) من سورة البقرة.

(٤) من الآية (٤١) من سورة الرعد.

(٥) البيت فى ديوانه.

ومثال المصدرة بـ (إلا) قوله سبحانه ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّآ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ وَيَمْشُونَ فِى ٱلْأَسْوَاقِ ﴾[1].

ومثال المصدرة بـ (كأن) قوله: ﴿ نَبَذَ فَرِيقٌ مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ كِتَٰبَ ٱللَّهِ وَرَآءَ ظُهُورِهِمْ كَأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾[2].

وجلي أن الروابط فيها جميعاً الواو أو الضمير.

وأما الجملة الفعلية الواقعة حالا فقد تكون مصدرة بـ (مضارع)

وقد يكون هذا المضـــارع مثبتا عارياً من (قد)، نحو: ﴿ وَنَذَرُهُمْ فِى طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾[3].

أو مصدرا بـ (قد): نحو ﴿ يَٰقَوْمِ لِمَ تُؤْذُونَنِى وَقَد تَّعْلَمُونَ أَنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ ﴾[4].

أو مقترناً بـ (لم) الجازمة، نحو: ﴿ فَٱنقَلَبُوا۟ بِنِعْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَضْلٍ لَّمْ يَمْسَسْهُمْ سُوٓءٌ ﴾[5].

والرابط فيها جميعاً هو الضمير أيضاً.

وقد تكون الجملة الفعلية الواقعة حالاً مصدرة بـ (ماض).

ومن الممكن أن يكون الماضي مثبتا، نحو: ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ ﴾[6].

أو مسبوقاً بـ (إلا) نحو: ﴿ وَمَا يَأْتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ ﴾[7].

أو متلوا بـ (أو) نحو: لأكرمنه حضر أو غاب، ومنه قول الشاعر:[8]

كن للخليل نصيرا جار أو عدلا ... ولا تشح عليه جاد أو بخلا

---

(١) من الآية (٢٠) من سورة الفرقان.
(٢) من الآية (١٠١) من سورة البقرة.
(٣) من الآية (١١٠) من سورة الأنعام.
(٤) من الآية (٥) من سورة الصف.
(٥) من الآية (١٧٤) من سورة آل عمران.
(٦) من الآية (٢٨) من سورة البقرة.
(٧) من الآية (١١) من سورة الحجر.
(٨) انظر: الدرر اللوامع ١/ ٢٠٣.

والرابط فيها هو الضمير.

وقد تكون الجملة الفعلية المصدرة بماض مثبت مقترنة بالواو وقد معا، دون رابط آخر، نحو قول امرئ القيس[1]:

فجئت وقد نضت لنوم ثيابها لدى الستر إلا لبسة المتفضل

والخلاصة أن الجملة الواقعة حالاً قد تكون اسمية، وقد تكون فعلية فعلها مضارع، وقد تكون فعلية فعلها ماض.

وكل واحدة من هذه الأنواع قد تكون مثبتة، وقد تكون منفية.

ويتعين كون الرابط الضمير فحسب إذا كانت الجملة الحالية اسمية مؤكدة نحو قول امرئ القيس:

خالى بن كبشة قد علمت مكانه وأبو يزيد ورهطـــه أعمامـــى

أو كانت الجملة فعلية مصدرة بمضارع مثبت

كذلك يتعين كون الرابط الضمير أو (قد) - "الواو وقد معاً" - إذا كانت الجملة الحالية فعلية مصدرة بماض مثبت متصرف غير تال لـ "إلا" أو متلو بـ (أو) .

وأما فيما عدا هذه المواضع فإنه يجوز أن يكون الرابط الواو وحدها أو الضمير وحده.

- والآن ننتقل إلى دراسة الشرط الأخير من شروط الحال عند جمهور النحويين، وهو كون "صاحبه معرفة".

ومن المقرر عند جمهور النحويين أن الحال خبر فى المعنى، وأن صاحب الحال شبيه بالمبتدأ فى المعنى أيضاً، إذ الحال وصف له وحكم عليه، ومن ثم بنوا على هذا التصور أنه" لا يجوز مجئ الحال من النكرة إلا بمسوغ من مسوغات الابتداء بها"[2] ومن بين هذه المسوغات،[3]:

---

(١) البيت من معلقته، انظر : ديوانه.
(٢) همع الهوامع ١/ ٤٠، شرح المفصل ٢/ ٦٣ - ٦٤
(٣) المصدران السابقان.

- النفى، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ﴾[1]. فالجملة الواقعة بعد إلا حال من (قرية) وهى نكرة وقعت فى سياق النفى.

والنهى، نحو قول قطرى بن الفجاءة[2]:

لا يركن أحد إلى الإحجام　　　يوم الوغى متخوفا لحمام

فإن (متخوفا) حال من (أحد) وهى نكرة وقعت فى سياق النهى.

- والاستفهام، نحو قول رجل من طيئ[3]:

يا صاح هل حم عيش باقيا فترى　　　لنفسك العذر فى إبعادها الأملا

فإن (باقيا) حال من (عيش) وهى نكرة وقعت فى سياق الاستفهام.

والوصف، نحو قوله تعالى ﴿فِيهَا يُفۡرَقُ كُلُّ أَمۡرٍ حَكِيمٍ ۝ أَمۡرًا مِّنۡ عِندِنَآ﴾[4] فإن (أمرا) حال من (أمر) الأولى وهى نكرة لوقوعها موصوفة.

والإضافة، نحو قوله تعالى: ﴿فِيٓ أَرۡبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً﴾[5] فإن (سواء) حال من (أربعة) لإضافتها إلى (أيام).

ومن بين هذه المسوغات أيضاً تقديم الحال على صاحبها وإن كان نكرة، حتى لا يقال بتقديم الوصف على الموصوف وهو عندهم محظور؛ "لأن الصفة تجرى مجرى الصلة فى الإيضاح فلا يجوز تقديمها على الموصوف كما لا يجوز تقديم الصلة على الموصول، وإذا لم يجز تقديمها صفة عدل إلى الحال"،[6] "ويسميه النحويون أحسن القبيحين؛ وذلك أن الحال من النكرة قبيح، وتقديم الصفة على الموصوف أقبح، قال الشاعر:

وتحت العوالى بالقنا مستظلة　　　ظباء أعارتها العيون الجآذر

---

(١) من الآية (٤) من سورة الحجر.
(٢) الدرر اللوامع ١/ ٢٠٠.
(٣) الدرر اللوامع ١/ ٢٠١.
(٤) من الآية (٤) من سورة الدخان.
(٥) من الآية (١٠) من سورة فصلت.
(٦) ابن يعيش ٢/ ٢٤.

أراد: ظباء مستظلة، فلما قدم الصفة نصبها على الحال".[١] ومن هذا القبيل قول كثير المشهور:

لميــة موحشــا طـــلل يلـــوح كأنـــه خـــلل

وقد رواه سيبويه[٢]:

وقوله أيضاً: [٣]

لعزة موحشـا طـلل قديـم عفـاه كل أسحـم مستديـم

ومما رواه سيبويه أيضاً[٤]:

وبالجسم مني بينـا لو علمتـــه شحوب إن تستشهدى العين تشهد

فإن (موحشا) فى البيت الأول حال من (طلل) وهى نكرة، وسوغ مجيئ الحال منها تقدمها عليها، وكذلك الأمر فى (بينا) و(شحوب) فى البيت الثانى. بيد أن مجئ الحال من النكرة ليس مقصورا على تلك المواضع التى حاول النحاة إيجاد مسوغات لها؛ إذ فى التراث اللغوى مواضع أخرى جاءت فيها الحال من النكرة دون أن يجد النحاة فيها مسوغاً، ومن ذلك مثلاً قول بعض العرب: عليه مائة بيضا[٥]، وقولهم: فيها رجل قائما[٦] وقد سمع أيضاً: جاء رجل ضاحكا[٧]، وفى الحديث: "صلى رسول الله – صلى الله عليه وسلم – قاعداً، وصلى وراءه رجال قياما"[٨] ولقد كانت هذه الأمثلة ونحوها السبب الذى حدا ببعض النحويين إلى الغاء هذا الشرط جملة، وإجازة مجئ الحال من النكرة والمعرفة على السواء، ومن هؤلاء أبو حيان الذى حاول أن يدعم موقفه بنسبة رأيه هذا إلى

---

(١) المصدر نفسه، والبيت أحد شواهد سيبويه ١/ ٢٧٦ ونسبه لذى الرمة.
(٢) كتابه ١/ ٢٧٦.
(٣) انظر: شرح المفصل ٢/ ٦٤.
(٤) المصدر السابق.
(٥) انظر: همع الهوامع ١/ ٢٤٠
(٦) المصدر السابق، وانظر أيضاً: شرح المفصل ٢/ ٦٣
(٧) المصدران السابقان
(٨) انظر: كتاب الصلاة فى : الترغيب والترهيب

شيخ النحاة سيبويه[1]، وهى نسبة صحيحة؛ فإن سيبويه قد عقد لهذه المسألة بابا فى كتابه عنون له بقوله: "هذا باب ما ينصب لأنه قبيح أن يوصف بها بعده، ويبنى على ما قبله"[2] وشرح ذلك بقوله: "وذلك قولك: هذا قائماً رجل، وفيها قائما رجل – لما لم يجز أن توصف الصفة بالاسم وقبح أن تقول: فيها قائم، فتضع الصفة موضع الاسم، كما قبح: مررت بقائم وأتانى قائم – جعلت القائم حالا، وكان المبنى على الكلام الأول ما بعده.. وحمل هذا النصب على جواز: فيها رجل قائما، وصار حين أخر وجه الكلام فرارا من القبح"[3]. وهكذا يقطع سيبويه صراحة بصحة نحو: فيها رجل قائما، فيكون صاحب الحال نكرة متقدما عليها.

نخلص من هذا العرض لتعريف الحال وشروطه عند النحاة، إلى أن أهم خصائصه فى الحقيقة تمتد عن دوره فى الجملة، هذا الدور الذى يهدف إلى بيان الكيفية التى تم بها الحدث. وكل ما بعد ذلك يمكن أن يكون مقبولا، فمن الممكن أن يكون جملة كما أن من الممكن أن يكون مفردا، والجملة يمكن أن تكون اسمية كما يمكن أن تكون فعلية، والمفرد يمكن أن يكون مشتقا كما يمكن أن يكون جامداً، ويمكن أن يكون نكرة كما يمكن أن يكون معرفة. وصاحب الحال الذى يسند إليه الحدث يمكن أن يكون معرفة كما يمكن أن يكون نكرة، بمسوغ أو دون مسوغ على السواء.

* * *

العامل فى الحال

يرى النحويون أن الحال لابد لها من عامل يعمل فيها؛ "إذ كانت معربة، والمعرب لابد له من عامل[4] وذلك بناء على نظريتهم بضرورة تكامل أركان العمل الثلاثة: العامل، والمعمول، والحركة الإعرابية الظاهرة أو المقدرة من تأثير العامل فى المعمول، بحيث إذا وجد بعض هذه الأركان وجب تقدير باقيها[5].

(١) همع الهوامع ١/ ٢٤٠
(٢) كتاب سيبويه ١/ ٢٧٦
(٣) المصدر السابق.
(٤) ابن يعيش ٢/ ٥٧
(٥) انظر: الظاهر اللغوية فى التراث النحوى.

والعامل فى الحال عند جمهور النحويين واحد من ثلاثة: الفعل، أو شبه الفعل، أو ما كان فيه معنى الفعل[1].

- أما الفعل فهو الأصل فى العمل، نحو: جاء زيد ضاحكاً، فزيد مرتفع بأنه فاعل و(ضاحكا) حال منه. والعامل فيهما الفعل المذكور الذى هو (جاء)؛ لأن الحال صفة من جهة المعنى ولذلك اشترط فيها ما يشترط فى الصفات من الاشتقاق وكما أن الصفة يعمل فيها عامل الموصوف فكذلك الحال يعمل فيها العامل فى صاحب الحال"[2].

- وأما ما كان شبيها بالفعل فهو ما كان جاريا مجرى الفعل من الأسماء، كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة باسم الفاعل، نحو: "زيد ضارب عمرا قائما، فـ (قائما)، حال من (عمرو)، والعامل فيه اسم الفاعل، وتقول: زيد مضروب قائما، فتكون الحال من المضمر فى اسم المفعول، وهو العامل، وتقول: زيد حسن قائماً، فتكون الحال من المضمر فى الصفة وهى العاملة فى الحال؛ لأنها مشبهة باسم الفاعل"[3].

- وأما ما كان فيه معنى الفعل فنحو الظرف والجار والمجرور، نحو: "زيد فى الدار قائما، فـ (قائما) حال من المضمر فى الجار والمجرور، وهو العامل فيها لنيابته عن الاستقرار، فهذا العامل معنى فعل لأن لفظ الفعل ليس موجودا"[4]. وجلى أن هذين النوعين الأخيرين لا يدخلان فى نطاق الجملة الفعلية التى هى محور هذه الدراسة.

الترتيب بين الحال وعاملها أو صاحبها:

- الأصل التزام الترتيب بين الحال من ناحية، وصاحبها الذى توضح هيئته من ناحية أخرى، بيد أن بعض النحاة رعاية منهم لبعض الاعتبارات المذهبية أجازوا تقديم الحال على صحابها قياساً على جواز تقديم الخبر، سواء أكان صاحبها مرفوعاً نحو قول طرفة بن العبد[5]:

---

(١) شرح المفصل ٢/ ٥٦-٥٧
(٢) شرح المفصل ٢/ ٥٧
(٣) المصدر السابق
(٤) المصدر نفسه
(٥) الدرر اللوامع ١/ ٢٠١.

فسقى ديارك غير مفسدها صوب الغمام وديمة تهمى

أم منصوبا نحو[1]: وصلت ولم أصرم مسبين أسرتى

أم مجرورا بحرف زائد نحو: ما نجح – مهملا – من أحد، وكفى – معينا – بزيد.

أم مجرورا بحرف جر أصلى نحو قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ﴾[2].

أما المجرور بالإضافة فالأصح عندهم عدم جواز تقديم الحال عليه وحده لئلا يفصل بين المضاف والمضاف إليه، ولا على المضاف لأن نسبة المضاف إليه من المضاف كنسبة الصلة من الوصول، فلا يقدم عليه شئ من معمولاته، وسواء أكانت الإضافة محضة أم غير محضة فى الأصح[3].

- كذلك فإن الأصل التزام الترتيب بين الحال وعاملها، ومن ثم لا يصح الإخلال بهذا الترتيب. وثمة إجماع على عدم جواز تقديم الحال على عاملها فى مواضع ثلاثة[4].

الأول: إذا كان العامل فعلا غير متصرف، نحو ما أحسن هندا متجردة، فلا يصح أن يقال: متجردة ما أحسن هندا.

الثانى: إذا كان العامل صفة غير محضة أو صلة (أل) نحو: الجائى مسرعا زيد، فلا يجوز: أل مسرعا جاءنى زيد، ولا: مسرعا الجانى زيد:

الثالث: إذا كان العامل صلة لحرف مصدرى، نحو: يعجبنى أن يقوم زيد مسرعا، فلا يجوز: يعجبنى أن مسرعا يقوم زيد، ولا: مسرعا يعجبنى أن يقوم زيد.

وأما فى غير هذه المواضع فإن من النحويين من رأى ضرورة الالتزام بالترتيب بين الحال وعاملها، وإلى هذا الرأى ذهب فريق من النحاة منهم الجرمى[5]، ومن النحويين من خالف فى ذلك، وهؤلاء تعددت اتجاهاتهم:

---

(١) قال الشقيطى فى الدرر: (١/ ٢٠١) استشهد به على جواز تقديم الحال على صاحبها المنصوب، ولم أعثر على تتمته ولا قائله.

(٢) من الآية (٢٨) من سورة سبأ.

(٣) همع الهوامع ١/ ٢٤١

(٤) همع الهوامع ١/ ٢٤٢.

(٥) المصدر السابق.

فإن منهم من أجاز تقديم الحال على عامله مطلقا، وهؤلاءهم جمهور النحويين قياسا على المفعول، والظرف[1] وعليه يوجهون قوله تعالى: ﴿ خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ ﴾[2].

ومنهم من أجاز تقديم الحال على عامله إذا لم يطل الفرق بينهما، فأما إذا طال ما بينهما امتنع تقديم الحال لبعدها عن العامل، كما فى نحو: راكبا زيد حضر. ويعزى هذا الرأى للاخفش.

ومنهم من أجاز تقديمها على عاملها إن كانت من مرفوع مضمر، نحو: راكبا جئت، وقائما فى الدار أنت، فأما إذا كانت من مرفوع ظاهر أو من منصوب أو مجرور لم يجز تقديمها على العامل، لأنها فى معنى الشرط، فيؤول إلى تقديم المضمر على الظاهر لفظا ورتبة[3]. وينسب هذا الرأى إلى الكوفيين.

ولعل من الممكن الجمع بين هذه الخلافات فى إطار كلى نقرر فيه أن الأصل التزام الترتيب بين الحال وعاملها وصاحبها معاً، بمعنى أن يأتى العامل - الذى هو أصلا الحدث الذى يساق الحال لبيان كيفيته، وصاحب الحال الذى يذكر الحال لبيان صورة اتصاف الحدث به، ثم يذكر بعد ذلك الحال توضيحا وتكملة، وأنه قد يجب التزام هذا الأصل فى بعض المواضع رعايا لبعض الأسباب النحوية الفنية - إذا صح هذا التعبير - وفى غير هذه المواضع ينبغى أن يلحظ المتكلم أن الأصل مراعاة هذا الترتيب، فلا يجوز العدول عن هذا الأصل إلا لسبب بلاغى.

الحذف والذكر فى الحال وعاملها وصاحبها:

يتجاذب النحاة العرب فى تناولهم لموضوع الحذف والذكر فى باب الحال أمران بعد كل منهما فى نظرهم أصلا:

الأمر الأول: أن الحال يهدف إلى بيان هيئة صاحبه، ومن ثم فإنه يذكر بغية تحقيق هدف معين قد لا يكون ثمة سبيل إلى التوصل إليه بغير ذكره.

---

(١) همع الهوامع ١/ ٢٤٢

(٢) من الآية (٧) من سورة القمر.

(٣) همع الهوامع ١/ ٢٤٢.

والأمر الثانى: أن الحال فضلة، وبالتالى يصدق عليه ما يصدق على "الفضلة" فى التراكيب العربية من جواز حذفه؛ لأنه ليس ركنا من أركان الجملة العربية.

وبضميمة هذين الأمرين معاً اضطر النحاة إلى القول بأن الحذف والذكر – سواء فى الحال، أو فى عاملها، أو فى صاحبها – يأخذ شكلاً من ثلاثة:

١- وجوب الذكر وامتنع الحذف.

٢- وجوب الحذف وامتناع الذكر.

٣- جواز الوجهين.

وبما أنه قد سبق أن تناولنا قضية الحذف والذكر فى "الحال" نفسه عند تناولنا لبعض شروطه، وهو شرط كونه فضلة، فسنقتصر هنا على تناول الحذف والذكر فى كل من "العامل فيه" "وصاحبه".

أولاً: عامل الحال:

١ – يجب ذكر عامل الحال، ويمتنع حذفه، وذلك إذا كان العامل ليس فعلاً ولا وصفا مشتقا مشابها له، وإنما لفظ فيه رائحة الفعل أو معناه كما يقول النحويون، وذلك كالظرف والجار والمجرور واسم الإشارة، كما فى نحو: فيها زيد مقيما. وعندك عمرو جالسا: "فزيد مرتفع بالابتداء، وفيها الخبر قد تقدم، ومقيما حال من المضمر فى فيها، والعامل فيها الجار والمجرور لنيابته عن الفعل الذى هو استقر"[(١)].

٢ – ويجب حذف عامل الحال، ويمتنع ذكره فى مواضع[(٢)]:

(أ) الحال المؤكدة لمضمون الجملة قبلها، نحو: زيد أبوك عطوفا.

(ب) الحال النائبة عن الخبر، نحو: إكرامى الطالب متفوقا.

(ج) الحال النائبة عن عاملها، نحو: هنيئا مريئا، ومنه قول كثير

هنيئا مريئا غير داء مخامـر ... لعزة من أعراضنا ما استحلت

(د) الحال الدالة على توبيخ، نحو: أقاعدًا وقد جد الناس؟!

---

(١) شرح المفصل ٢/ ٥٧.

(٢) انظر: ابن عقيل ١/ ٥٥٨، شرح المفصل ٢/ ٦٨

(هـ) الحال التى تدل على التدرج أو التحول زيادة أو نقصا، نحو: أخذته بدرهم فصاعدا، أو فزائدًا، والتقدير: فذهب الثمن صاعدا أو زائدًا، ونحو: أتميميًّا مرة وقيسيا أخرى، أى أتتحول؟

٣ – ويجوز ذكر عامل الحال وحذفه – مع مراعاة أن الأصل ذكره فى التركيب، وأن حذفه لا يتم إلا لوجود مسوغ بلاغى – وذلك إذا كان العامل فعلاً فى غير الحالات السابقة التى يجب فيها الحذف أو الذكر ووجد فى الكلام قرينة دالة على العامل المحذوف، سواء أكانت القرينة لفظية، كما لو قيل: راكبا، فى إجابة سؤال: كيف جئت؟ ونحو: بلى مسرعا، فى إجابة سؤال: ألم تسر؟. ومنه قوله تعالى: ﴿ أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ ۝٣ بَلَىٰ قَٰدِرِينَ عَلَىٰٓ أَن نُّسَوِّىَ بَنَانَهُۥ ﴾[١]. إذ التقدير – والعلم عند الله – بلى نجمعها قادرين. أم كانت القرينة حالية كما لو رأيت "رجلا قد أزمع سفرا أو أراد حجا، فقلت: راشدا مهديا، وتقديره: اذهب راشد مهديا. ومثله أن تقول لمن خرج إلى سفر: مصاحبا معانا، وتقديره: اذهب أو سافر مصاحبا معانا، فدلت قرينة الحال على الفعل وأغنت عن اللفظ به"[٢].

ثانياً: صاحب الحال:

١ – وجوب الذكر وامتناع الحذف.

يجب ذكر صاحب الحال ويمتنع حذفه فى المواضع التى يجب فيها ذكر العامل، وكذلك فى كل المواضع التى لا يمكن أن يفهم الحال بدون ذكر صاحبه، وإن كان العامل جائز الحذف فيها.

٢ – وجوب الحذف وامتناع الذكر.

يجب حذف صاحب الحال ويمتنع ذكره إذا كان لفظ الحال دالا على التدرج أو التحول زيادة أو نقصا، نحو: اشتريت الكتاب بدينار فصاعدا، والتقدير: فذهب الثمن صاعدا، ومن ثم يكون قد حذف فى هذا الموضع عند النحويين كل من صاحب الحال والعامل فيه.

---

(١) من الآية (٣-٤) من سورة القيامة.

(٢) شرح المفصل ٢/ ٦٨.

٣ – جواز الحذف والذكر:

يرى النحويون فى غير المواضع التى يجب فيها الحذف أو الذكر، أنه يجوز حذف صاحب الحال، مع مراعاة أن الأصل فيه أن يكون مذكورا، ومن ثم لا يصح حذفه إلا لغرض بلاغى، ويطرد ذلك فى الحالات التى يحذف فيها العامل فيه، نحو قولك: راشدا، لمعتزم السفر، ومأجورا مبرورا، للعائد من حج، وهكذا.

* * *

ولقد سبق أن ذكرنا أكثر من مرة فى هذه الدراسة، وفى غير هذه الدراسة،[1] أن القول بالحذف عند النحاة العرب وسيلة من وسائل تأويل النصوص المخالفة للقواعد، التى لم تبن – أصلاً – على استقراء مواضع حذف العامل فى الحال، وصاحبها، يؤكد هذه الحقيقة بجلاء لا سبيل فيه إلى شك ولا مجال معه لتردد.

ذلك أن حذف العامل فى الحال – كما رأينا فى المواضع السابقة – لا يمتد عن الواقع اللغوى بحيث يعد ظاهرة لغوية، وإنما يرتد إلى تلك المقولة النحوية التى تقررها نظرية "العمل" النحوى من ضرورة توافر أطراف ثلاثة فى كل تركيب تظهر فيه الحركة الإعرابية أو تقدر، وهى: "العامل" الذى يحدث الحركة الإعرابية الظاهرة أو المقدرة، "والمعمول" الذى تظهر عليه الحركة الإعرابية أو تقدر، و"الحركة الإعرابية" نفسها رمز تأثير العامل فى المعمول ومظهر تأثر المعمول بالعامل.

فإذا وجد بعض هذه العناصرَ أو الأطراف دون بعض وجب تقدير ما لا وجود له منها، استكمالا لبقية عناصرها وأطرافها، وجلى أن هذا الموقف من النحويين متأثر فى محوره بمؤثرات غير لغوية تتصور "العمل" النحوى على شاكلة أى فعل إيجابى لابد فيه من تضافر المؤثر والمتأثر والأثر. ولا تفسر "العمل" على نحو لغوى بمعنى أن يكون التماسا للعلاقات الشكلية والوظيفية بين الصيغ المشاركة فى التركيب اللغوى، دون أن يقحم عليها مالا سبيل إلى قبوله فيها من تفسير أو تأويل أو تعليل. وهكذا تستطيع أن تعود إلى المواضع السابقة التى زعم النحويون وجوب حذف العامل فيها لتجد أنها تهدف

(١) انظر: أصول التفكير النحوى، وتقويم الفكرى النحوى، وإعراب الأفعال، والحذف والتقدير فى النحو العربى.

إلى إيجاد العامل، ومن ثم تعتمد على "افتراض" ما لا وجود له فى اللفظ. وفى تقدير النحاة أنه ما دام المعمول – وهو الحال – موجودا فقد وجب عندهم العثور على العامل فيه، وبما أنه ليس له فى اللفظ وجوده فقد وجب تقديره، بيد أنه مادام لا سبيل إلى النطق به فقد وجب عندهم حذفه، وهذه كلها – كما ترى – مجموعة من الافتراضات لا تعتمد على تحليل النصوص بغية تحديد ظواهرها، وإنما – على العكس من ذلك – تتوهم فى النصوص ما لا سند له فيها.

ولو أنك عدت إلى مواضع الحذف الجوازى أيضاً لانتهيت إلى هذه النتيجة نفسها، فإن ثمة فارقاً أساسيا فى الموقف اللغوى الذى يتضمن وجود التركيب كاملا والموقف الذى تختصر فيه بعض عناصره. بحيث يصبح كل تركيب منهما معبراً عن موقف بعينه لا يتجاوزه إلى غيره، وهكذا نصبح بالضرورة أمام نمطين غير متماثلين معبرين عن موقفين لغويين مختلفين ألا يعد القول بتشابههما معاً – بعد ذلك – ادعاء على الواقع بما ليس فيه؟!

* * *

مسائل ختامية

أولاً: تعدد الحال:

يوجب النحويون تعدد الحال فى موضعين[1]:

١ – إذا وقع لفظ الحال بعد "إما" التفصيلية، نحو قوله تعالى:

﴿ إِنَّا هَدَيْنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴾[2]، ومنه قول الشاعر:

وقد شفنى أن لا يزال يروعنى خيالك إما طارقا أو مغاديا

٢ – أن يقع لفظ الحال بعد "لا" النافية، نحو قولك: رأيت الرجل لا قابلا ولا رافضا، وزارنى الصديق لا راغبا ولا راهبا، وهذ ا إفراد الحال فى هذا الموضع كما فى قول الشاعر:

قهرت العدى لا مستعينا بعصبة ولكن بأنواع الخدائع والمكر

ويكون تعدد الحال لمفرد، كما فى الأمثلة السابقة، وقد يكون المتعدد، بمعنى أن يتعدد صاحب الحال، ويمثل له النحاة بقولهم: لقيت هنداً مصعدا منحدرة، فـ (مصعدا) حال من التاء، و(متنحدرة) حال من هند، ومنه قول الشاعر:

لقى ابنى أخويه خائفا منجديه فأصابوا مغنما

فـ (خائفا) حال من ابنى، و(منجديه) حال من أخويه.

ورد الحال إلى صاحبها المتعدد واضح فى الأمثلة المذكورة، لاختلاف أصحاب الأحوال فى تلك الأمثلة وقيام التطابق العددى والنوعى بين الحال وصاحبها بتحديد صاحب الحال فيها. أما إذا تماثل أصحاب الأحوال كما فى نحو: لقيت زيدا مصعدا منحدرا، فإن النحويين قد اختلفوا:

---

(١) انظر شرح ابن عقيل ١/ ٥٥٠ – ٥٥١، وحواشيه.

(٢) من الآية (٣) من سورة الإنسان.

- فمنهم من رأى ضرورة التزام الترتيب فى الذكر بين الحال وأصحابها، فيجعل الحال المتقدم للفاعل المتقدم والحال المتأخر للمفعول المتأخر. ومن ثم يكون (مصعدا) فى المثال السابق حالا من التاء، و(منحدرا) حال من زيد.

ومنهم من جعل الحال الأول للاسم الثانى؛ لأنه يليه، والحال الثانى للاسم الأول، فـ(مصعدا) فى المثال السابق حال من زيد، و(منحدرا) حال من التاء، وعللوا ذلك بأن فيه اتصال أحد الحالين بصاحبه، وعود ما فيه من ضمير إلى أقرب مذكور، واغتفر انفصال الثانى وعودة ضمير على الأبعد إذ لا يستطاع غير ذلك[1].

ونحسب نحن أن الأفضل استبعاد مثل هذا التركيب الذى يؤدى إلى لبس. وبخاصة أنه لا تكاد توجد له نصوص يعتد بها، فالقول به نوع من استكمال الصور العقلية فحسب.

ثانياً: تعدد تقسيمات الحال:

يرى النحويون أن للحال تقسيمات تتعدد بتعدد الاعتبارات التى تحكم كل تقسيم.

- فهى تنقسم - بحسب حصول معناها لصاحبها وعدم حصوله - إلى قسمين:

- حقيقية، وهى الغالب، وهى تؤكد حصول معناها لصاحبها.

- وسببية، وهى تثبت معناها لمرفوعها، فهى - من هذه الناحية - تشبه النعت فى أنها لا تثبت معناها لصاحبها وإنما لمتلوها. نحو: مررت بالدار قائما فيها ساكنها.

- وتنقسم - بحسب قصدها لذاتها أو التوطئة بها لغيرها - إلى قسمين[2]:

- مقصودة لذاتها، وهى الغالب

- موطئة لغيرها، وهى الحال الجامدة الموصوفة، نحو قوله تعالى: ﴿ فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا ﴾[3].

---

(١) همع الهوامع ١/ ٢٤٤

(٢) همع الهوامع ١/ ٢٤٥

(٣) من الآية (١٧) من سورة مريم.

- وتنقسم – بحسب الزمان – عند بعض النحاة إلى أقسام ثلاثة:
- مقارنة، وهى الغالب.
- محكية، وهى التى يكون فى التركيب ما يقصر معناها على المضى، نحو: حضر زيداً أمس راكبا.
- مقدرة وهى التى يكون فى التركيب ما يحدد معناها بالمستقبل نحو: مررت برجل معه صقر صائداً به غدا. ومنه قوله تعالى: ﴿ فَٱدْخُلُوهَا خَـٰلِدِينَ ﴾ (١).

وتنقسم – بحسب التبين والتوكيد – عند جمهور النحاة إلى قسمين:
- مؤسسة، وهى التى لا تدل على معنى يفهم مما قبلها، وهى الغالب.
- مؤكدة، وهى التى يستفاد معناها مما قبلها.

وهى عند الجمهور أنواع ثلاثة:

الأول – المؤكدة لمضمون الجملة قبلها، ويشترط فى الجملة السابقة عليها أن تكون جملة اسمية معرفة الركنين وأن يكون الركنان جامدين لا مشتقين ولا فى حكم المشتقين، نحو: محمد أخوك معروفا، ومنه البيت السابق (٢):

أنا ابن دارة معروفا بها نسبى ... وهل بدارة يا للناس من عار

والثانى – المؤكدة لعاملها، وهى التى يستفاد معناها من صريح لفظ عاملها، والأكثر أن تخالفه لفظا وإن وافقته معنى، نحو قوله تعالى: ﴿ وَيَوْمَ يُبْعَثُ حَيًّا ﴾ (٣)، وقوله: ﴿ وَلَا تَعْثَوْا۟ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾ (٤)، وقوله: ﴿ فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا ﴾ (٥)، وقد توافق لفظ العامل، وبه ورد قوله سبحانه: ﴿ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ وَٱلنُّجُومُ مُسَخَّرَٰتٌۢ بِأَمْرِهِۦٓ ﴾ (٦)، وقوله: ﴿ وَأَرْسَلْنَـٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ﴾ (٧).

---

(١) من الآية (٧٣) من سورة الزمر.
(٢) انظر (س٣٢٠) من هذه الدراسة، وشرح المفصل ٢/ ٦٤
(٣) من الآية (١٥) من سورة مريم.
(٤) من الآية (٦٠) من سورة البقرة.
(٥) من الآية (١٩) من سورة النمل.
(٦) من الآية (١٢) من سورة النحل.
(٧) من الآية (٧٩) من سورة النساء.

والثالث – المؤكدة لصاحبها، وهى التى يستفاد معناها من صريح لفظ صاحبها، نحو: جاء القوم طرا، أو قاطبة، أو كافة[1]، ومنه قوله تعالى: ﴿ لَآمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ﴾[2].

وقد رفض بعض النحاة – وعلى رأسهم المبرد والفراء والسهيلى – ما يسمى بالحال المؤكدة، ورأوا أن الحال لا تكون إلا مبينة؛ إذ لا يخلو وجودها من تجديد فائدة عند ذكرها.

ونحسب أن مرد هذا الاختلاف إلى استخدام مصطلح "التأكيد" قد يعنى أن الفائدة التى تفيدها الحال فى هذا النوع فائدة زائدة وأن من الممكن الاستغناء عنها دون أن يتأثر التركيب اللغوى، وذلك غير صحيح؛ فإن ذكر الحال يفيد فائدة لا سبيل إلى تجاوزها أو إهمالها، وهو ما يعترف به جمهور النحاة أنفسهم، ومن ثم يكون الخلاف بين الفريقين ليس محصوراً فى وجود النوع وعدمه بقدر ما يرتد إلى المصطلح المناسب للتعبير عنه.

---

(١) انظر: همع الهوامع ١/ ٢٤٥، وشذور الذهب ٢٤٦.

(٢) من الآية (٩٩) من سورة يونس.

الملحــق

التمييز[1]

آثرنا بوضع التمييز فى ملحق خاص أن نشير منذ الوهلة الأولى إلى أن دراسة التمييز ضمن مكملات الجملة الفعلية مسألة ليست محور اتفاق، إذ إن من أنواع التمييز – كما تقررها كتب النحو وكما سنعرض لها بعد حين – مالا يختص بالجملة الفعلية، بل يمكن أن يكون مكملاً من مكملات الجملة الاسمية بدورها. وذلك هو تمييز المفرد المبهم، بأنواعه من كيل أو مساحة أو وزن أو ما أشبهها، فإن المفرد المبهم الذى يحتاج إلى التمييز يمكن أن يكون فى إطار أى جملة مهما كان نوعها، ومن ثم يكون تمييزه بالضرورة مكملاً للجملة بأسرها دون تقييد لنوعها.

وقد يقول قائل: فإن الظروف شأنها فى التكملة شأن التمييز – فلِمَ إذاً جعلته ضمن صلب الدراسة وخصصت التمييز بملحق؟!، والجواب أن الظروف عند النحاة العرب ذات اعتبارين: فهى من ناحية "شبه جملة" أى أنها بمثابة تركيب فوق المفرد ودون الجملة، وهى بهذا الاعتبار تشارك "الجار والمجرور فى كون كل منهما صالحاً لأن يقع موقع العنصر الفعلى فى الجملة، ومن ثم يمكن أن يكون ركنا من أركان الجملة العربية مع طرف اسمى آخر. وهى من ناحية أخرى محدودة الدلالة بمعنى "فى"، فتتضمن بالضرورة توقيتاً زمنياً وتحديداً مكانيا، ومن ثم كان أنسب الأنماط اللغوية وأكثرها مساسا بها "الفعل" وحده، من حيث كونه حدثا يحتاج بالضرورة إلى حيز من الزمان والمكان.

* * *

---

(١) تعدد المصطلحات النحوية التى تستخدم للدلالة على هذا الباب، ويجمعها ثلاثة مصادر ومشتقاتها: التمييز، والتفسير، والتبين، وهى جميعا بمعنى واحد عند النحاة، إذ المراد بها: رفع الإبهام وإزالة اللبس، "نحو أن تخبر بخبر أو تذكر لفظا يحتمل وجوهاً فيتردد المخاطب فيها، فتنبهه على أن المراد بالنص أحد محتملاته تبينا للغرض" انظر: جمع الجوامع ١/ ٢٥٠، و: شرح المفصل ٢/ ٧٠، و:الصبان على الأشمونى ٢/ ١٩٤

والتعريف الشائع عند النحويين للتمييز أنه: "اسم، نكرة، بمعنى (من) مبين لإبهام اسم أو نسبة"(١).

فـ: اسم، فى التعريف: جنس.

ونكرة: قيد يخرج بها نحو : الحسن وجهه – بالنصب – على التشبيه بالمفعول، لا على التمييز لعدم تنكيره.

و: بمعنى (من): مخرج لما ليس بمعنى (من)، كالحال، فإنه بمعنى فى، وإن تردد فى قبول ذلك بعض النحاة، والمراد بكونه بمعنى (من) أنه يفيد معناها لا أنها مقدرة فى نظم الكلام، إذ قد لا يصلح الكلام لتقديرها.

و: مبين إبهام: أى مزيل لإبهام ما قبله، سواء أكان ما قبله الاسم المجمل الحقيقة؛ أم النسبة فى جملة أو شبهها. وهو قيد يخرج ما لا يبين إبهاما سابقاً، كاسم (لا) فى الدلالة على التبرئة، فإنه – وإن كان بمعنى من – فإنه لا يزيل إبهاما وإنما يدل على الاستغراق، ونحو المنصوب على نزع الخافض، كما فى قول الشاعر:

أستغفر الله ذنبا لست محصيه ... رب العباد إليه الوجه والعمل

فإن (ذنبا) فى التركيب منصوبة على تقدير (من ذنب) وبالرغم من أن المنصوب هنا بمعنى (من) فإنه لا يبين إبهاماً وإنما تدل (من) فيه على الابتداء.

وجلى من هذا التعريف أن "المبهم" الذى يفتقر إلى ما يوضحه ويبينه ويفسره نوعان:

الجملة المبهمة ، والمفرد المبهم

- فأما الجملة المبهمة : فمرد إبهامها إلى أن نسبة الحدث فيها إلى المرفوع أو المنصوب تكتنفها الغموض، ومن ثم نحتاج إلى ما يوضح هذه النسبة يجلو غامضها ويفصل مجملها. وذلك كما فى نحو: طاب زيد نفساً، و﴿ وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا ﴾(٢)؛ وكما فى نحو:

---

(١) انظر مثلا: همع الهوامع ١/ ٢٥١ – ٢٥٢ ، و: منار السالك ١/ ٣٤١، و: حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل ١/ ٢٢٠، و: حاشية السجاعى على ابن عقيل ١٣٢.

(٢) من الآية (٦) من سورة مريم

غرست الأرض شجرا، و﴿ وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا ﴾ [(١)]. فإن (طاب زيد)، و(اشتعل الرأس)، قد تضمنت كل منهما غموضا فى نسبة الحدث إلى المرفوع، إذ ما الذى طاب فى زيد، وما الذى اشتعل فى الرأس؟، ومن ثم كان ذكر الاسم المنصوب مميزا لما فى الجملة من غموض. وكذلك الأمر فى : غرس الأرض، وفجرت الأرض، فإن ثمة غموضا فى نسبة الفعل إلى المفعول: إذ ما الذى تم غرسه وتفجيره فيها؟، ومن ثم كان ذكر الاسم المنصوب بعد ذلك مبينا ما سبق من إبهام وكاشفا ما كان من غموض.

ووفقا لنوع الغموض فى نسبة الفعل فى الجملة، يكون نوع التمييز فيها.

فإذا كان الغموض فى نسبة الفعل إلى مرفوعه كان التمييز – فى مجموعه – محولا عن الفاعل.

وإذا كان الغموض فى نسبة الفعل إلى المنصوب كان التمييز محولا عن المفعول.

ـ وأما المفرد المبهم فأنواع:

١ – ما دل على عدد، نحو: ﴿ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا ﴾ [(٢)].

٢ – ما دل على مقدار محدد: مساحة نحو: شبر أرضا، أو كيلا نحو: إردب قمحا، أو وزنا نحو: رطلين عملا.

٣ – ما أشبه المقدار بيد أنه غير محدد تحديدا دقيقا، نحو ﴿ فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ﴾ [(٣)]. وذنوب ماء، ونحى سمنا.

٤ – ما حمل على المقدار من نحو: لك مثلها إبلا، وغيرها شاء. وليس لى نحوها ذهبا، وإنما مثيلها كتبا.

٥ – ما كان فرعا للتمييز، نحو: خاتم حديداً، وباب خشبا، وجبة صوفا.

٦ – التعجب، نحو: ويحه رجلا، وما أنت جاره، ويا حسنها ليلة، وناهيك رجلا.

* * *

---

(١) من الآية (١٢) من سورة القمر

(٢) من الآية (٤) من سورة يوسف.

(٣) من الآية (٧) من سورة الزلزلة.

إعراب التمييز:

الأصل أن يكون التمييز منصوبا، وناصبه عند النحاة إذا كان تمييزا للجملة ما فيها من فعل أو شبهه، وأما إذا كان تمييزاً لاسم مبهم فهو الاسم المبهم الذى سبق التمييز لجلاء ما فيه من غموض وإيضاح ما به من إبهام(١).

ومن التمييز ما يلزم النصب لا يتجاوزه، وذلك تمييز النسبة (الذى يساق لبيان ما فى الجملة من غموض).

أما تمييز الاسم فقد يجر بـ (من) أو بالإضافة.

ويشترط فى المجرور بـ (من) أن لا يكون تمييزا للعدد: مفردا أو مركبا أو قطعة فاعلية أو من ألفاظ العقود(٢). ويشترط فى المجرور بالإضافة إذا كان دالا على مقدار أو ما أشبهه – أن لا يضاف المميز إلى غير التمييز، نحو: شبر أرض، وقفيز بر، ورطل عسل. فإن أضيف المميز إلى غير التمييز وجب نصب التمييز ولم يصح العدول عنه إلى الجر، نحو: ما فى السماء قدر راحة سحاباً.

الترتيب فى جملة التمييز:

الأصل فى الجملة التى تتضمن تميزا اتباع الترتيب فيها، بمعنى أن تأتى الجملة أولاً مستوفية أجزاءها يليها التمييز بعد ذلك. وقد ذهب بعض النحاة إلى ضرورة التزام هذا الأصل، ورفضوا أى خروج عليه، ومن ثم منعوا تقدم التمييز لحلوله فى غير موضعه.

ولا خلاف فى ضرورة التزام هذا الترتيب إذا كان التمييز لبيان مفرد بهم.

---

(١) بناء على هذا يكون المناسب فى : عشرين درهما مثلا: (عشرين)، وكذلك فى رطل زيتا كلمة (رطل)، وشبرا رضا كلمة (شبر)، وأحد عشر كوكبا المركب وهو (أحد عشر)، ونحوها من الأسماء الجامدة المبهمة التى يساق التمييز لبيانها، وقد جاز لمثل هذه الكلمات أن تعمل – وإن كانت جامدة – لأن عملها على طريق التشبيه. وقد اختلف النحاة فى الذى شبهت به، فقيل بـ (اسم الفاعل) فى طلبها اسما بعدها، وقيل بـ (أمل من) فى طلبها اسما بعدها على طريق التبين ملتزمًا فيه التفكير. انظر مثلاً : همع الهوامع ١/ ٢٥٠.

(٢) انظر فى تمييز العدد بصورة خاصة بحثنا عنه ضمن بحوث أخرى فى "مذكرات نحوية".

أما تمييز النسبة، فإن المتفق عليه بين النحاة ضرورة التزام الترتيب إذا كان الفعل جامدا؛ فلا يصح أن يقال: ما رجلا أحسنَ زيدا، ولا: رجلاً أحْسِنْ بزيد[1].

أما إذا كان الفعل متصرفا فإن جمهور النحويين يجيزون تقدم التمييز خطوة واحدة، بمعنى جواز أن يفصل بين الفعل ومرفوعه أو منصوبه، نحو: طاب نفسا زيد؛ وفجرت عيوناً الأرض، وشاع ذلك حتى لقد زعم السيوطى فى الهمع عدم وجود خلاف فيه[2].

لكن هل يجوز أن يتقدم التمييز خطوتين، بمعنى أن يتقدم على الفعل نفسه؟ تشير المأثورات النحوية إلى أن ثمة اختلافا واسعا بين النحاة[3]:

فإن منهم من منعه مطلقاً، ومن بين هؤلاء: سيبويه، وابن عصفور.

ومنهم من أجازه مطلقا، ومن بينهم ابن مالك، ويعزى هذا الرأى أيضاً إلى الكسائى والمبرد والمازنى والجرمى. استنادا إلى بعض النصوص الواردة، كما فى قول الشاعر: [4]

أتهجر ليلى بالفراق حبيبها وما كان نفسا بالفراق تطيب

فقد استشهد به على تقديم التمييز على عامله المتصرف عند الكسائى والمبرد ومن وافقتهما، والقياس: تطيب نفسا، أما الجمهور فقد قالوا: إنه ضرورة فلا يقاس عليه. وبخاصة أن فى البيت روايات أخرى تجعله لا شاهد فيه[5]. وهذا ما نميل إليه، لموافقته للمطرد فيما بين أيدينا من نصوص اللغة.

التطابق فى جملة التمييز:

الأصل أيضاً التزام التطابق العددى فى تمييز الجملة المبهمة، أى موافقة التمييز لعناصر الجملة – التى يساق لجلاء ما فيها من غموض – إفرادا وتثنية وجمعاً. نحو: كرم سعد رجلا، وكرم السعدان رجلين، وكرم السعدون رجلاً، ولا يصح – عند النحاة – العدول عن هذا الأصل إلا لسبب يقتضيه المعنى.

---

(١) همع الهوامع ١/ ٢٥٢.
(٢) همع الهوامع ١/ ٢٥٢.
(٣) المصدر السابق، وانظر أيضاً: حاشية الخضرى على ابن عقيل ١/ ٢٢٤.
(٤) ابن عقيل ١/ ٥٦٥
(٥) انظر تعليق الشيخ محيى الدين على البيت بهامش شرح ابن عقيل ١/ ٥٦٥-٥٦٦.

من ذلك مثلاً إفراد التمييز بدلا من جمعه، كما فى نحو: كرم الزيدون أصلاً، إذا كان أصل هؤلاء الناس واحدا، وذلك رعاية لهذا الأصل الواحد، إذ إن التعدد فى مثل هذا المثال يعنى بالضرورة تعدد الأصول، وذلك غير مقصود.

ومن ذلك أيضاً جمع التمييز بدلا من إفراده فى نحو: نظف زيد ثيابا، إذ لو قيل: ثوبا – رعاية للمطابقة – لأوهم أن لزيد ثوبا واحداً نظيفاً، وذلك غير مقصود أيضاً.

* * *

الخاتمـــة

لعل من الخير ونحن نحدد فى هذه الخاتمة أهم النتائج التى توصلت إليها هذه الدراسة أن نضرب صفحا عن تلك الآراء الجزئية الكثيرة التى بثت بين ثناياها، والتى كثيراً ما كانت تتناول رأيا بالتصحيح، أو فكرة بالتصويب، أو موقفا بالتعديل، أو نسبة بالتوثيق. فإن أقصى ما يمكن أن توصف به هذه الآراء أنها نتاج قدر من الدراسة المتأنية والمفصلة معاً للجزئيات النحوية، بيد أن أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة – فى تصورنا – لا يرتد إلى الجزئيات ولا ينحصر فى التفصيلات، وإنما يمتد إلى الرؤية الشاملة والنظرة الكلية. إنه – ببساطة ووضوح – سمة منهج الرؤية وأسلوب التناول. ذلك أنا قد التزمنا فى هذه الدراسة، كما سبق أن التزمنا فى غيرها، بالأخذ بأسس منهج التحليل اللغوى، ذلك المنهج الذى لا يرفض المناهج التقليدية فى البحث اللغوى لقدمها وإنما يختلف معها فى مجالات بعينها:

أولها – مفهوم اللغة فى كل من المنهجين. فإن مفهوم اللغة فى التراث العربى يتلخص فى أنها "مجموع اللهجات القبلية"، ومن ثم وجب رعاية كافة النصوص المقبولة عند اللغويين العرب فى دراساتهم لظواهر اللغة: الصوتية، والصرفية، والنحوية، والمعجمية أيضاً. أما منهج التحليل فإنه يعتبر اللغة مستوى من مستويات الأداء يختلف بالضرورة عن مستويات اللجهات. ومن ثم لا يضع فى الاعتبار عند التحليل اللغوى إلا نصوص اللغة وحدها، تلك التى تتسم بالظواهر ذات الشيوع والاطراد، وأما نصوص اللجهات فليست حجة إلا فى نطاق الدراسة اللهجية وحدها.

وثانيها – فى التحديد الزمنى للاحتجاج اللغوى، فإن اللغويين العرب قد حددوا فترة زمنية بعينها هى التى تقبل كافة النصوص المنسوبة إليها دون غيرها. تحت تأثير وهم وجود علاقة بين النشاط اللغوى وبين النقاء الجنسى. أما منهج التحليل فإنه يدرك منذ

البداية الحقيقة العلمية القائلة بأنه لا علاقة هنالك بين اللغة وبين دماء الناطقين بها، فإن ناقلات الوراثة قد تنقل بعض الخصائص الجسمية أو حتى النفسية، ولكنها لا تنقل نشاطاً لغويا ولا مقدرة عليه. فاللغة ظاهرة اجتماعية. وتأثير "البيئة اللغوية" أمر مقرر بالنسبة لكل الناطقين فيها. ولقد أثبتت التجارب الحديثة تعدد اللغات نتيجة لتعدد البيئات ووحدة اللغة فى البيئة أو المجتمع اللغوى الواحد، بصرف النظر عن وحدة الدم فى الأولى وتعدد الأنساب فى الثانية. ومن ثم رفض منهج التحليل ارتباط الاستشهاد اللغوى بزمن وجعله بدلا من ذلك محصوراً فى مستوى.

وثالثها – فى أسلوب معالجة النصوص اللغوية موضوع التحليل ، فإن المنهج التقليدى لم يقف عند ماهو وارد فى النصوص من ظواهر ، وإنما اختلق لنفسه ظواهر فرضها على النصوص فرضا . ولجأ فى سبيل ذلك إلى ((التأويل)) بأساليبه المتنوعة ، من ((حذف وتقدير)) و((زيادة)) و ((تحريف)) و((إلغاء)) و((تقديم)) و((تأخير)) و ((فصل)) و((حمل على المعنى)) . وهكذا لم يعد النحوى التقليدى مرتبطا بالنص اللغوى وظواهره ، إذ يمكن بوساطة مقدرته العقلية على استخدام أصول هذا المنهج من أن يعيد صياغة النصوص من ظواهر فى مخيلته، ثم من أن يفرض ما يصوغه فى النصوص من ظواهر على الواقع اللغوى نفسه. أما منهج التحليل فإنه يرفض هذا كله، ويرى أن مهمة الباحث النحوى هى تحديد ما فى النصوص المقبولة لغويا من ظواهر دون أن يتجاوز هذا الدور إلى تفسيرها أو تأويلها أو حتى تعليلها، فإنه فى كل ذلك مضطر أن يقحم عليها ما ليس فيها.

ورابعها: فى غاية البحث النحوى، فإن الباحث التقليدى يهدف إلى استيعاب كافة النصوص ورعايتها فى قواعده، بحيث تكون مصورة لكل ظواهرها حتى ما شذ منها، ولا مانع لديه من تعديل قاعدة متى وجد قدراً كافياً عنده من النصوص صحيحة النسب إلى عصر الاستشهاد. أما الباحث النحوى فى منهج التحليل فإنه وإن كان مطالباً باستقراء كافة النصوص اللغوية لكنه ليس ملزما إلا بما يطرد فيها من ظواهر، أما الظواهر غير المطردة – تلك التى تتسم بالشذوذ أو بالندرة – فإنه لا يعنى إلا بتسجيلها عسى أن تفيد فى مجالات أخرى من البحث اللغوى دون أن يجيز رعايتها أو الأخذ بها. وهكذا يضطر

الباحث وفقاً لمنهج التحليل اللغوى إلى استبعاد الكثير من النصوص إما لأنها نصوص لهجية لا ترقى لمستوى اللغة، وإما لأنها وإن كانت لغوية فإن ظواهرها لا تتسم بالشيوع والاطراد، ومن ثم لا سبيل إلى بناء قواعده عليها.

ومنهج التحليل هذا الذى نأخذ به فى هذه الدراسة يتفق مع المنهج الوصفى الذى أخذ به كثير من الدارسين المعاصرين فى بعض مقوماته وأساليبه. بيد أنه لا يأخذ بهذه المقومات والأساليب رغبة فى إضفاء صفة المعاصرة عليه وإنما لأنها تتسق مع المادة موضوع الدراسة، وهى اللغة، وجلى أن الاتساق بين المنهج والمادة أمر يفرضه البحث العلمى بحيث يعد بين أولياته البدهية. ولكن برغم ما بين المنهجين من توافق فى كثير من الأمور فإنه يختلف معه فى حقيقة تعد أمرا جوهريا فيه، وهى ضرورة تناول اللغة العربية الفصحى باعتبارها وحدة زمنية لا انفصام بين مراحلها: رعاية لأهم ما تتسم به العربية من خصائص، وهو ارتباطها الموضوعى والعضوى بالنص الدينى المقدس، وهو "القرآن الكريم" ومن ثم لا سبيل فى منهج التحليل اللغوى لافتراض مراحل تاريخية فى التقعيد للعربية الفصحى، وإن كان ذلك يعد نقطة بدء لا سبيل إلى تجاوزها فى البحث اللغوى فى نطاق المنهج الوصفى.

ولقد نتج عن الأخذ بهذا المنهج – فى هذه الدراسة.. نتائج شتى، حسبنا أن نشير إلى أهمها فيما يأتى:

أولاً: أن محور الجملة الفعلية هو الفعل وجودا وعدما، فإذا وجد الفعل وجدت الجملة الفعلية، وإذا انتفى الفعل انتفت الجملة الفعلية. وقد نتج عن ذلك أن استبعدنا من الجملة الفعلية أنماطا لغوية يرى النحاة التقليديون أنها منها، وأدخلنا فيها أنماطا أخرى لم تكن عندهم داخلة فى إطارها.

ثانياً: أن الفعل شكل لغوى ذو مضمون دلالى، وشكله يتحدد من خلال مجموعات العلامات التى تميزه عن غيره من أنواع الكلمة العربية، أما مضمونه فيتركز فى ارتباطه العضوى بالزمن، وزمنه بالضرورة موقوت لا ممدود. وقد أسلم هذا التحديد للفعل إلى استبعاد أنماط من الجملة رأى بعض المعاصرين إمكان اتصافها بالفعلية كالجمل التى وقع المسند فيها اسما مشتقا، ولكننا رأينا أن المقابلة بين الفعل: شكلا

ومضمونا، والمشتقات الاسمية، تفرض قصر الجملة الفعلية على الجمل التى يكون المسند فيها فعلاً فحسب.

ثالثاً: أن تكوين الجملة الفعلية يتأثر بمؤثرات ثلاثة أساسية، وهى: نوع الفعل، وشكله، وموقعه، وللفعل نوعان: متعد ولازم، وشكلان: مبنى للمعلوم، ومبنى للمجهول. وله ثلاثة مواقع: أن يتقدم، وأن يتأخر، وأن يتوسط عناصرها. ومن حصيلة ذلك كله تتكون الخريطة الكلية للجملة الفعلية.

أهم المصادر والمراجع

أولاً: المخطوطات والمصورات

- ارتشاف الضرب.

لأبى حيان الأندلسى، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة، رقم ٨٢٨ نحو.

- أسرار العربية

لابن الأنبارى، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة، رقم ٥٧٨٢هـ

- اسرار النحو

لابن كمال باشا، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة، رقم ٩٩٢ نحو.

- الإيضاح.

لإبى على الفارسى، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة، رقم ١٠٠٦ نحو.

- تحفة الغريب.

الدمامينى، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة، رقم ١١١٦ نحو.

- التذييل والتكميل فى شرح التسهيل.

لأبى حيان الأندلسى، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة، رقم ٦١ نحو.

- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد.

للدمامينى، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة، رقم ١٠١٠ نحو.

- التكملة.

لأبى على الفارسى، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة، رقم ١٠٠٦ نحو

- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد.

لناظر الجيش. مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة، رقم ٣٤٩ نحو.

- حاشية الإسفراييني.

للاسفراييني، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة، رقم ١٣م.

- الحدود النحوية.

للأبدى، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة، رقم ٧٠ نحو م.

- الحدود النحوية.

للأميرى، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة، رقم ٥٢٧٠هـ.

- الحدود النحوية

للفاكهى، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة، رقم ٦٥٠ مجاميع.

- الدرة النحوية فى شرح الآجرومية.

لابن يعلى الحسينى، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة، رقم ٧٠ نحو م.

- رسالة فى التفرقة بين بعض فصول النحو.

لابن كيران الفاسى، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة، رقم ٥٧٦٩هـ.

- رسالة فى حل غوامض لا الجنسية ولا التبرئة.

ضمن مجموع بدار الكتب المصرية بالقاهرة، رقم ١٤٠٠ نحو.

- شرح الألفية.

للشاطبى، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة، رقم ٤ نحو ش.

- شرح التسهيل.

لابن أم قاسم، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة، رقم ١٢٦٢ نحو.

- شرح الجمل الكبيرة.

لابن الصائغ، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة، رقم ٢٠ نحو.

- شرح الجمل الكبيرة

لابن العريف، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة، رقم ٤٦٤ نحو.

- شرح حدود الفاكهى.

للفاكهى، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة، رقم ٤٥٤ نحو طلعت.

- شرح شواهد الإيضاح

للمقدسى، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة، رقم ٣٠ نحو.

- شرح شواهد الجمل
لابن السيد، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة، رقم ١١١٠ نحو.
- شرح كتاب سيبويه
للسيرافى، مخطوط بدار الكتب المصرية ، رقم ١٣٧ نحو.
- شرح اللمع
لابن برهان، مخطوط بدار الكتب المصرية رقم ٥ نحو م .
- شرح اللمع
للثمانينى، مخطوط بدار الكتب المصرية رقم ١٥٧٠ نحو.
- العباب فى شرح اللباب
لنقره كار، مخطوط بدار الكتب المصرية، رقم ٤٥ نحو م.
- غاية الإحسان فى علم اللسان.
لأبى حيان الأندلسى، مخطوط بدار الكتب المصرية، رقم ٢٤ نحوس.
- لباب الإعراب فى علم العربية
للإسفراييني. مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة، رقم ٣٦٩ نحو.
- اللباب فى علل البناء والإعراب.
للعكبرى، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة، رقم ١٩١٩ نحو.
- لب اللباب فى معرفة أصول الإعراب.
للإسفراييني، مخطط بدار الكتب المصرية رقم ٣٦٩نحو
- المسائل الخلافية فى النحو.
للعكبرى، مخطوط بدار الكتب المصرية، رقم ٢٨ نحوس.
- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات.
لأبى على الفارسى، مصور بمعهد المخطوطات العربية بالقاهرة رقم ١٥٢ نحو.
- الموفور من شرح ابن عصفور.
لأبى حيان الأندلسى، مخطوط بدار الكتب المصرية رقم ٢٤ نحو س.
- النكت الحسان فى شرح غاية الإحسان
لأبى حيان، مخطوط بدار الكتب المصرية، ٣٦٤ نحو.

ثانياً: المطبوعات

- أساس البلاغة.

للزمخشرى، طبع دار الكتب المصرية ١٣٤١هـ

- اسرار العربية.

لابن كمال باشا، طبع ليدن ١٨٨٦

- الاشباه والنظائر فى النحو

للسيوطى، طبع دائرة المعارف النظامية بحيدر أباد ١٣١٦هـ

- أصول التفكير النحوى

للدكتور على أبو المكارم، طبع دار الثقافة، بيروت ١٩٧٣.

- الأصول فى النحو

لابن السراج، تحقيق الدكتور عبد المحسين الفتلى، بغداد ١٩٧٣.

- الإظهار.

للبركرى، ضمن مجموعة مطبوعة سنة ١٢٧٩هـ.

- إعراب الأفعال.

للدكتور على أبو المكارم، نشر دار العلوم بالقاهرة ١٩٧٦.

- الأمالى.

لأبى على القالى، طبع دار الكتب المصرية بالقاهرة ١٩٢٦.

- أمالى الزجاجى.

للزجاجى، تحقيق عبد السلام هارون، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية الحديثة.

- آمالى السيد المرتضى.

تحقيق أحمد بن الأمين الشنقيطى، الطبعة الأولى ١٩٠٧.

- الأمالى الشجرية.

الطبعة الأولى، دائرة المعارف النظامية بحيدر أباد ١٣٤٩هـ.

- الإنصاف فى مسائل الخلاف.

لابن الأنبارى، نشر محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الثانية، محمد على صبيح ١٩٥٣.

- التأويل فى النحو العربى.
للدكتور على أبو المكارم، بحث منشور بمجلة كلية التربية بطرابلس، العدد الثانى.
- تاج العروس.
للزبيدى، المطبعة الخيرية بمصر ١٣٠٩ هـ.
- تاريخ النحو العربى
للدكتور على أبو المكارم، القاهرة الحديثة للطباعة ١٩٧١.
- تحفة الإخوان على العوامل.
لمصطفى بن إبراهيم، دار الطباعة العامرة بالقاهرة ١٢٧٦هـ.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد.
لابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكاتب العربى.
- التطور النحوى للغة العربية.
لبرجستراسر، مطبعة السماح ١٩٢٩.
- التعريفات
لعلى بن محمد الجرجانى، مصطفى البابى الحلبى ١٩٣٨
- تقويم الفكر النحوى
للدكتور على أبو المكارم، دار الثقافة ببيروت.
- تهذيب التهذيب
للأزهرى، مراجعة محمد على النجار، المؤسسة المصرية العامة للكتاب.
- حاشية الأمير على متن مغنى اللبيب.
للشيخ حسن الأمير، ط عيسى البابى الحلبى.
- حاشية الدسوقى على متن مغنى اللبيب.
للشيخ الدسوقى، ط مصر ١٢٨٦.
- حاشية السجاعى على شرح ابن عقيل للشيخ السجاعى الطبعة الأولى، المطبعة الخيرية بمصر ١٣٢٣هـ.
- حاشية الصبان على شرح الأشمونى.
للصبان، طبع عيسى البابى الحلبى.
- حاشية العطار على شرح الأزهرية.
للشيخ العطار، طبع المطبعة العثمانية بمصر ١٣١٩هـ.

- حاشية يس على شرح التصريح
بهامش شرح التصريح
- الحذف والتقدير فى النحو العربى
للدكتور على أبو المكارم، القاهرة الحديثة للطباعة، الطبعة الأولى ١٩٧٠.
- خزانة الأدب.
للبغدادى. نشر المطبعة السلفية ومكتبتها وإدارة الطباعة المنيرية ١٣٤٩هـ.
- الخصائص.
لابن جنى، تحقيق محمد على النجار، الطبعة الأولى، دار الكتب المصرية بالقاهرة.
- دراسات فى العربية وتاريخها.
لمحمد الخضر حسين، الطبعة الثانية، دمشق ١٩٦٠.
- درة الغواص فى أوهام الخواص
للحريرى، طبع مصر ١٢٧٣هـ.
- الدرر اللوامع على همع الهوامع للشنقيطى، الطبعة الأولى ١٣٢٨هـ.
- ديوان الأخطل.
نشر أنطون صالحانى اليسوعى، المطبعة الكاثولوكية بيروت ١٨٩١
- ديوان الأعشى.
ط بيروت ١٩٦٠
- ديوان رؤبة.
(أ) ضمن مجموعة أشعار العرب التى نشرها وليم بن الورد.
(ب) طبع ليبسج ١٩٠٣ مصورة من دار الكتب المصرية رقم ١٠٣١٤ز (دون تحديد = مصورة دار الكتب).
- ديوان الفرزدق.
بشرح الصاوى، ط مصر ١٣٥٤هـ.
- ديوان النابغة.
ط بيروت ١٩٦١.
- ديوان الهذليين.
ط دار الكتب المصرية، نشر الدار القومية ١٩٦٥

ـ شرح الآجرومية.
للشيخ خالد الأزهرى، مطبعة التقدم العلمية ٣٢٥هـ.
ـ شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك.
نشر محمد محيى الدين عبد الحميد، الطبعة الأولى، النهضة المصرية ١٩٥٥.
ـ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك.
تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة العاشرة، التجارية ١٩٥٨.
ـ شرح ألفية ابن مالك.
لابن الناظم، المطبعة العلوية بالنجف الأشرف ١٣٤٢هـ.
ـ شرح التصريح على التوضيح.
للشيخ خالد الأزهرى، الطبعة الثانية، المطبعة الأزهرية المصرية ١٣٢٥هـ.
ـ شرح شذور الذهب
لابن هشام، نشر محمد محيى الدين عبد الحميد، الطبعة الخامسة ١٩٥١.
ـ شرح شواهد الشافية
للبغدادى، مطبعة حجازى بمصر ١٣٥٩هـ
ـ شرح شواهد المغنى
للسيوطى، المطبعة البهية بمصر ١٣٢٢هـ.
ـ شرح الكافية.
لمحمد بن الحسن الرضى الاستراباذى، طبع مصر ١٣٧٥هـ.
ـ شرح المفصل.
لابن يعيش، المطبعة المنيرية بالقاهرة
ـ شعراء النصرانية.
جمع الأب لويس شيخو – مطبعة الأباء اليسوعيين ببيروت ١٨٩٠
ـ شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح.
لابن مالك، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقى، دار العروبة بالقاهرة ١٩٥٧.
ـ الظواهر اللغوية فى التراث النحوى.
للدكتور على أبو المكارم، القاهرة الحديثة للطباعة ١٩٦٨

- في النحو العربى، نقد وتوجيه.
للدكتور مهدى المخزومى، الطبعة الأولى، المطبعة العصرية بصيدا، لبنان ١٩٦٤ .
- القاموس المحيط.
للفيروزبادى؛ الطبعة الخامسة، التجارية بالقاهرة.
- القواعد النحوية: مادتها وطريقتها.
لعبد الحميد حسن، الطبعة الثانية، الأنجلو المصرية ١٩٥٣
- كتاب سيبويه
أ ط دار القلم، بتحقيق عبد السلام هارون.
ب ط بولاق.
(دون تحديد = ط بولاق).
- لسان العرب.
لابن منظور، ط بولاق.
- مجالس العلماء.
للزجاجى، تحقيق عبد السلام هارون، ط الكويت ١٩٦٢ .
- المزهر فى علوم اللغة وأنواعها.
للسيوطى، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وزملائه، الطبعة الثالثة، عيسى البابى الحلبى، بالقاهرة.
- مشاهد الإنصاف على شواهد الكشاف.
لمحمد عليان الرزوقى، بذيل الكشاف، الطبعة الأولى التجارية ١٣٥٤هـ
- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم.
لمحمد فؤاد عبد الباقى، مطابع الشعب ١٣٧٨هـ.
- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب
لابن هشام الأنصارى، نشر محمد محيي الدين عبد الحميد، التجارية الكبرى بالقاهرة.
- المفصل فى النحو
للزمخشرى، طبع كريستيانه ١٨٨٩ .
- مفهوم اللغة عند العرب.
للدكتور على أبو المكارم، بحث منشور بمجلة كلية المعلمين بالجامعة الليبية، العدد الأول.

- المقتضب.

للمبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، طبع المجلس الأعلى للشئون الإسلامية

- المقرب.

لابن عصفور، تحقيق أحمد عبد الستار الجوارى وعبد الله الجبورى ١٩٧١، ١٩٧٢.

- منار السالك إلى أوضح المسالك.

لمحمد عبد العزيز النجار وعبد العزيز حسن، ط الفجالة الجديدة ٥٣/ ١٩٥٤.

- مناهج البحث عند النحاة العرب.

للدكتور على أبو المكارم، القاهرة الحديثة للطباعة ١٩٧٢

- النوادر فى اللغة.

لأبى زيد، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين، بيروت ١٨٩٤.

- همع الهوامع

للسيوطى، الطبعة الأولى ١٣٢٧هـ.

فهرس الموضوعات

المقدمة	٩
تمهيد	١٧
الكلمة	١٧
التركيب	١٩
الكلام	٢٠
الجملة	٢٠
الفصل الأول: مفهوم الجملة الفعلية	
أنواع الجملة فى التراث النحوى	٢٩
مفهوم الجملة الفعلية عند النحاة	٣٠
أساس التصنيف النحوى ومناقشته	٣٠
أساس مقترح لتصنيف جديد	٣٤
الأشكال النمطية للجملة الفعلية	٣٧
العناصر المشتركة فى الجملة الفعلية	٣٩
الفصل الثانى: الفعل	
تعريف الفعل فى التراث النحوى	٤١
مناقشة التعريف	٤١
التعرف إلى الفعل بالعلامات	٤٣
أقسام الفعل بحسب التعدى واللزوم	٤٤
أنواع الفعل المتعدى	٤٦
مرونة العلاقة بين المتعدى واللازم	٤٩
العلاقة بين كل نوع والمنصوب فى الجملة	٥٢

الفصل الثالث: المرفوع

المرفوع قسمان: متأخر عن الفعل ومتقدم عليه ٥٥

القسم الأول: المرفوع المتأخر

١ - الفاعل ٥٨
تعريفه، ومناقشته ٦٠
أحكامه: ٦٥
الرفع ٦٥
الوجود فى الجملة ٧٥
الإفراد والتوحد ٨٤
ذكر العامل ٨٦
الترتيب ٩٠
التطابق ١٠٤
٢ - النائب عن الفاعل ١١٦
أسباب العدول عن ذكر الفاعل ١١٦
التغيرات الناتجة عن أسلوب الفاعل: ١١٧
(أ) فى صياغة الفعل ١١٨
(ب) فى إقامة نائب عن الفاعل ١٢٢

القسم الثانى: المرفوع المتقدم

اختلافنا مع النحاة فى هذا القسم، وأسبابه ١٣٥
العلاقة بين المرفوع المتقدم والمتأخر ١٤٥
خلاصة ١٤٩

الفصل الرابع: المكملات

القسم الأول: المكملات الخاصة بالأفعال المتعدية

المفعول به ١٥١

حكم المفعول به النصب ١٥٢
العامل فيه ١٥٢
حذفه ١٥٣
حذف المفعول به ١٥٧
الترتيب بين المفاعيل ١٦٣

القسم الثاني: المكملات المشتركة بين الأفعال المتعدية واللازمة

١ - المفعول المطلق: ١٦٧
تعريفه وأنواعه ١٦٨
ألفاظه ١٦٨
العامل فيه ١٧٠
حذف عامله ١٧١
مناقشة ١٧٧
٢ - المفعول فيه: ١٩٧
تعريفه وأنواعه والفاظه: ١٩٧
العامل فيه ١٨٤
أقسامه: ١٨٧
تقسيمات ظرف الزمان ١٨٧
تقسيمات ظرف المكان ١٩٩
ملحق: الظروف المبنية ٢٠٤
مسائل ختامية ٢٢٥
٣ - المفعول له: ٢٢٨
تعريفه، وشروطه ٢٢٨
أحواله الإعرابية ٢٢٨
الترتيب بينه وبين الفعل ٢٣٣

٤ – المفعول معه: ٢٣٥
تعريفه ٢٣٥
حول القياس والسماع فيه ٢٣٧
العامل فيه ٢٣٨
ترتيبه فى الجملة ٢٤٢
أساليبه ٢٤٢
٥ – الحال: ٢٤٦
وظيفتها ٢٤٦
تعريفها ومناقشته ٢٤٧
شروطها: مناقشة ٢٥٣
العامل فيها ٢٦١
ترتيبها فى الجملة ٢٦٢
الحذف والذكر فيها ٢٦٤
مسائل ختامية ٢٦٩
التمييز ٢٧٣
تعريفه ٢٧٤
إعرابه ٢٧٦
ترتيبه فى الجملة ٢٧٦
الخاتمة ٢٧٩
أهم المصادر والمراجع ٢٨٣
الفهرس ٢٩٢

كتب منشورة للمؤلف

١ ـ الظواهر اللغوية فى التراث النحوى.
٢ ـ أصول التفكير النحوى.
٣ ـ تقويم الفكر النحوى.
٤ ـ مقومات الجملة النحوية.
٥ ـ المدخل إلى دراسة النحو العربى.
٦ـ الجملة الفعلية.
٧ ـ الجملة الأسمية.
٨ ـ التراكيب الإستادية فى العربية.(الجمل الظرفية ـ الوصفية ـ الشرطية)
٩ ـ قضايا ونصوص نحوية.
١٠ ـ تعليم النحو العربى: دراسة فى المنهج.
١١ ـ إعراب الأفعال.
١٢ ـ تاريخ النحو العربى.
١٣ ـ التعريف بالتصريف.
١٤ ـ القواعد الصرفية ـ عرض ودراسة.
١٥ ـ القواعد والتقدير فى النحو العربى.
١٦ ـ مسائل نحوية.
١٧ـ النحو الميسّر (بالاشتراك)